

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة، جباية وتدقيق (CFA)

بغنوان:

**المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام
المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح
لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
للفترة الممتدة بين (2006-2014)**

من إعداد المترشح: عبد النور شنين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/02/25

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	(أستاذ - جامعة ورقلة)	أ.د/ عبد الوهاب دادن
مشرفا	(أستاذ - جامعة ورقلة)	أ.د/ محمد زرقون
مناقشا	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة ورقلة)	د/ بدر الزمان خمقاني
مناقشا	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة ورقلة)	د/ فؤاد صديقي
مناقشا	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة الأغواط)	د/ أحمد نقاز
مناقشا	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة بسكرة)	د/ صابر عباسي

السنة الجامعية 2018 / 2019

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة، جباية وتدقيق (CFA)

بعنوان:

المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة الممتدة بين (2006-2014)

من إعداد المترشح: عبد النور شنين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	(أستاذ - جامعة ورقلة)	أ.د/ عبد الوهاب دادن
مشرفا	(أستاذ - جامعة ورقلة)	أ.د/ محمد زرقون
مناقشا	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة ورقلة)	د/ بدر الزمان خمقاني
مناقشا	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة ورقلة)	د/ فؤاد صديقي
مناقشا	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة الأغواط)	د/ أحمد نقاز
مناقشا	(أستاذ محاضر (أ) - جامعة بسكرة)	د/ صابر عباسي

السنة الجامعية 2018 / 2019

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ و صلى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ وءاله وصحبه وسلم تسليما

بسم النجاح الذي لا يكون إلا بالتوفيق من الله سبحانه وتعالى

بسم الأمل أساس العمل

بسم الصبر أساس الفرح

بسم الاجتهاد أساس النجاح

أهدي ثمرة عملي المتواضع، إلى من ربطني على مكارم الأخلاق وترعرعت بين أحضانها، ونورت دربي بالدعوات إلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله وغفر لها وأسكنها فسيح جناته

إلى من طال سرهما نجاحي وعملا جاهدين لإيصالي إلى أعلى المراتب، الوالدين الكريمين أمدهما الله بالصحة والعافية وأطال

في عمرهما

وإلى إخوتي وأقاربي جميعا حماهم الله وبارك فيهم

ثم إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برفقه يضيء الطريق أمامي، وكل أصدقائي القريب منهم والبعيد والذين لا تسعهم هذه الورقة، وإلى كل طالبي وسالكي طريق العلم، أسأل الله أن يفتح لهم أبواب العلم

إلى كل هؤلاء أهدى ثمرة هذا العمل المتواضع، وأسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء والرحمة آمين.

الباحث

شكر وتقدير

أولا الشكر لله رب العالمين الذي نور دربي ويسر أمري وأعانني لإكمال هذا العمل فالحمد لله رب العالمين حتى يرضى، ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم المرسلين سيدنا محمد وآله عليه أفضل الصلوات والتسليم.

أما بعد: من لم يشكر الخلق لم يشكر الخالق، فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بكل الاحترام والتقدير وجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور محمد زرقون على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة وحرصه على إنجازها، حفظه الله ورعاه.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة وإثراء هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى الأساتذة الأفاضل و الزملاء والأصدقاء

الذي كانوا لي عوناً في إتمام وإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

إلى كل هؤلاء أدعوا الله أن يرزقهم السعادة في الدنيا والآخرة وأن يجزيهم عن الإسلام خير جزاء

والحمد لله رب العالمين.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك على عينة لبعض الشركات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014).

توصلت نتائج الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (التحفيز المحاسبي، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وإعتبرت كبديل للمقاييس المذكورة في البحوث الغربية التقليدية (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة)، بإعتبار أن بيئة أعمال السياق الجزائري، تختلف إختلاف كبير من حيث التشريعات الحكومية، والتركيبية البشرية والثقافية للمجتمع.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، نظام محاسبي مالي، مستحقات إختيارية، دوافع إدارة الأرباح

Summary

The objective of this study is to examine the impact of the application of the financial accounting system inspired by the International Accounting Standards on earnings management practices, on a sample of some Algerian economic companies during the period (2006-2014).

The results of the study found that the application of the financial accounting system contributed to the reduction of earnings management practices, The results showed that there is a significant effect on the factors of the factors (accounting conservatism, exploitation risk and liquidity index) in guiding earnings management practices in the Algerian economic institutions and considered as an alternative to the standards mentioned in traditional Western research (company profitability, company indebtedness, company size and pricing) Considering that the Algerian context of business is very different from government legislation and the human and cultural composition of society.

Key words: Earnings management, financial accounting system, Discretionary accruals, financial accounting, Motivation of earnings management.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
III	الإهداء.....
IV	الشكر.....
V	الملخص.....
VI	قائمة المحتويات.....
IX	قائمة الجداول.....
XII	قائمة الأشكال البيانية.....
XIII	قائمة الاختصارات و الرموز.....
XIV	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة.....
49-02	الفصل الأول: الإطار النظري المفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح، المفهوم، الدوافع والخصائص
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: الطرح النظري لممارسات إدارة الأرباح.....
03	المطلب الأول: إدارة الأرباح في ظل المدخل الإيجابي للنظرية المحاسبية.....
05	المطلب الثاني: مفهوم ممارسات إدارة الأرباح.....
07	المطلب الثالث: دوافع ممارسات إدارة الأرباح.....
15	المطلب الرابع: إستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح.....
16	المبحث الثاني: خصائص ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي (SCF).....
16	المطلب الأول: العوامل والأساليب المساعدة لممارسات إدارة الأرباح.....
30	المطلب الثاني: النماذج المستخدمة في إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.....
37	المطلب الثالث: نتائج وتأثيرات ممارسات إدارة الأرباح.....
41	المطلب الرابع: النظام المحاسبي المالي وممارسات إدارة الأرباح.....
49	الخلاصة.....
102-51	الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية
51	تمهيد.....
52	المبحث الأول: مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح.....
52	المطلب الأول: مراجعة الدراسات السابقة العربية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح.....
60	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح.....

70	المطلب الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح.....
80	المبحث الثاني: مراجعة الدراسات ذات العلاقة بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح.....
80	المطلب الأول: الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وممارسات إدارة الأرباح.....
85	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وممارسات إدارة الأرباح.....
94	المطلب الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح.....
102	الخلاصة.....

-104 الفصل الثالث: عرض منهجية وأدوات الدراسة التطبيقية

104	تمهيد.....
104	المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة التطبيقية.....
104	المطلب الأول: المنهج المتبع في الدراسة.....
104	المطلب الثاني: اختيار مجتمع وعينة الدراسة.....
116	المطلب الثالث: تحديد متغيرات الدراسة، وطرق قياسها.....
127	المطلب الرابع: النموذج المقترح للدراسة.....
128	المبحث الثاني: عرض أدوات الدراسة التطبيقية.....
128	المطلب الأول: مصادر جمع البيانات.....
128	المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية للبيانات.....
129	المطلب الثالث: الإحصاءات الاستدلالية.....
130	المطلب الرابع: إجراءات الدراسة التطبيقية.....
132	الخلاصة.....

-134 الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق النظام المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح

197 لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

134	تمهيد.....
134	المبحث الأول: الإحصاءات الوصفية والاستدلالية لإختبار فرضيات الدراسة.....
134	المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية والاستدلالية لإختبار الفرضية الأولى والثانية.....
158	المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية والاستدلالية لإختبار الفرضية الثالثة.....
163	المطلب الثالث: إختبار فرضية المفاضلة بين نماذج قياس المستحقات الإختيارية.....
167	المطلب الرابع: الإحصاءات الوصفية والاستدلالية لإختبار الفرضية الخامسة.....

187المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية.....
187المطلب الأول: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الأولى والثانية.....
194المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الثالثة.....
195المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الرابعة.....
195المطلب الرابع: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الخامسة.....
197الخلاصة.....
199الخاتمة.....
205المراجع.....
215الملاحق.....
237الفهرس.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
20	مقارنة ممارسات إدارة الأرباح ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً	(1.1)
28	المقارنة بين أساليب ممارسات إدارة الأرباح	(2.1)
40	المكاسب والخسائر المحتملة لممارسات إدارة الأرباح	(3.1)
72	مقارنة الدراسات السابقة العربية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح مع الدراسة الحالية	(1.2)
76	مقارنة الدراسات السابقة الأجنبية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح مع الدراسة الحالية	(2.2)
95	مقارنة الدراسات السابقة العربية ذات العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وممارسات إدارة الأرباح مع الدراسة الحالية	(3.2)
97	مقارنة الدراسات السابقة الأجنبية ذات العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وممارسات إدارة الأرباح مع الدراسة الحالية	(4.2)
107	المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	(1.3)
108	المؤسسات المسعرة في البورصة الجزائرية محل الدراسة	(2.3)
115	المؤسسات غير المسعرة في البورصة الجزائرية محل الدراسة	(3.3)
122	ملخص متغيرات الدراسة التابعة، المستقلة والضابطة المشتركة	(4.3)
126	ملخص متغيرات الضابطة الإضافية	(5.3)
136	الإحصاءات الوصفية للمستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول	(1.4)
137	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المكونة لنماذج تقدير المستحقات غير الإختيارية	(2.4)
138	معاملات الإنحدار الخطي المتعدد لنماذج تقدير المستحقات غير الإختيارية	(3.4)
139	نماذج الإنحدار الخطي المتعدد لتقدير المستحقات غير الإختيارية	(4.4)
140	الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية إلى إجمالي الأصول حسب كل نموذج	(5.4)
142	التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح حسب نموذج جونز	(6.4)
143	التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح حسب نموذج جونز المعدل	(7.4)
144	التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح حسب نموذج كوتري	(8.4)
146	نتائج إختبار ذو الحدين الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية	(9.4)
147	نتائج إختبار "ت" الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية	(10.4)
149	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للمؤسسات الإقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح	(11.4)
151	نتائج إختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية	(12.4)

154	نتائج إختبار "ت" لممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(13.4)
156	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للمؤسسات الإقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(14.4)
157	نتائج إختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(15.4)
158	الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية نتيجة لفرضية التسعير في البورصة الجزائرية	(16.4)
160	التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح نتيجة لفرضية التسعير في البورصة الجزائرية	(17.4)
161	تصميم مصفوفة التباين الأحادي ذو الإتجاهين لأثر ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية	(18.4)
162	نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي ذو الإتجاهين لأثر ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية	(19.4)
164	الإحصاءات الوصفية للمفاضلة بين نماذج قياس المستحقات الإختيارية حسب بيئة الأعمال الجزائرية	(20.4)
165	نتائج إختبار "ت" للمفاضلة بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية حسب بيئة الأعمال الجزائرية	(21.4)
166	نتائج إختبار "ت" الخاص بمجال الثقة للمفاضلة بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح	(22.4)
166	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للمفاضلة بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح	(23.4)
167	نتائج إختبار فريدمان (Test de Friedman) للمفاضلة بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح	(24.4)
168	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة	(25.4)
171	نتائج تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	(26.4)
173	نتائج جودة توفيق النموذج المقدر قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(27.4)
174	نتائج تحليل التباين (ANOVA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(28.4)
174	نتائج تحليل الإنحدار الخطي قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(29.4)
176	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(30.4)
178	نتائج جودة توفيق النموذج المقدر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(31.4)
178	نتائج تحليل التباين (ANOVA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(32.4)
179	نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(33.4)
180	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(34.4)
182	نتائج إختبار التداخل الخطي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(35.4)
182	نتائج جودة توفيق النموذج المقدر نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(36.4)

183	نتائج تحليل التباين (ANOVA) نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(37.4)
183	نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(38.4)
185	إختبار التوزيع الطبيعي للبقاقي نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(39.4)
187	نتائج إختبار التداخل الخطي نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(40.4)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	الرقم
09	نموذج إفتراضي لعلاقة ممارسات إدارة الأرباح بخطط الحوافز الإدارية	(1.1)
38	العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والتأثير على الأطراف ذوي المصلحة	(2.1)
107	التسعيرة الرسمية لبورصة القيم في الجزائر	(1.3)
127	الإطار التصوري لنموذج الدراسة	(2.3)
131	مراحل إجراء الدراسة التطبيقية	(3.3)
153	تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز	(1.4)
153	تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز المعدل	(2.4)
154	تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوتري	(3.4)
177	إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(4.4)
181	إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(5.4)
186	إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين) نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(6.4)

قائمة الاختصارات والرموز

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الاختصار	الرقم
لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة	Commission D'organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse	COSOB	13
مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	FASB	01
مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً	Generally Accepted Accounting Principles	GAAP	03
مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board	IASB	02
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	IASs	04
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	International Financial Reporting Standards	IFRSs	05
الوسطاء في عمليات البورصة	Intermédiaire en Opération de Bourse	IOB	14
المنظمة الدولية لهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية	The International Organization of Securities Commissions	IOSCO	06
سوق كتل سندات الخزينة العمومية	L'Obligation Assimilable du Trésor	OAT	16
المنظمة العالمية للتجارة	Organisation Mondiale du Commerce	OMC	10
المخطط الوطني المحاسبي	Plan Comptable National	PCN	08
النظام المحاسبي المالي	Système Comptable Financier	SCF	09
أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية	Securities and Exchange Commission	SEC	07
شركة إدارة بورصة القيم المنقولة	Société de Gestion la Bourse des Valeurs	SGVB	15
الشركة القابضة للخدمات شبه بترولية	Holding/ Services Para- Pétroliers	SPP	11
الشركة القابضة لتأمين المحروقات	le holding SONATRACH Valorisation des Hydrocarbures	SVH	12

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
215	حساب المستحقات الكلية وفقا لمنهج جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة	(01)
218	حساب المستحقات الكلية وفقا لمنهج الميزانية المحاسبية	(02)
221	تقدير المستحقات غير الإختيارية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(03)
223	تقدير المستحقات غير الإختيارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(04)
225	تقدير معاملات نماذج قياس المستحقات غير الإختيارية	(05)
227	تقدير المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	(06)
233	مصفوفة المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح بدلالة المتغيرات المستقلة	(07)

المقدمة

تزايدت الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في ظل تضخم حجم التجارة والاستثمارات الدولية، الإنفتاح الإقتصادي العالمي، فضلا عن عولمة أسواق رأس المال والتطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، وما صاحبها من مشاكل محاسبية أدى إلى قيام المنظمات المهنية بمحاولة الوصول إلى مجموعة من معايير المحاسبة الدولية لكي تحكم الممارسات العلمية للمهنة خارج الحدود الإقليمية، للوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل إنتقال رؤوس الأموال والخدمات، إلا أن هناك صعوبات في الوصول إلى معايير محاسبية موحدة مقبولة دوليا، نظرا لإختلاف النظم المحاسبية بين الدول من حيث المعايير المحاسبية وعناصر الإفصاح، وعليه أصبح من الضروري إحداث توافق محاسبي دولي بتبني مجموعة واحدة من المبادئ والمعايير المحاسبية المعترف بها دوليا، لحماية مختلف المؤسسات التي تبحث عن رؤوس أموال خارج أسواقها المالية المحلية، وكذا المستثمرون الراغبون في تنوع إستثماراتهم، وبالتالي الحفاظ على ثقة المستثمرين عبر العالم.

ومنذ سنة 2001م بدء مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير مجموعة موحدة ذات جودة عالية ومقبولة دوليا من معايير المحاسبة الدولية باعتباره أحد ضوابط إنتاج معلومات تتميز بالمصداقية والشفافية وموثوق بها وسهلة القراءة من جميع المستفيدين وتعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركة، لذا إكتسبت المعايير المحاسبية أهميتها ومصداقيتها من خلال أهدافها الرامية إلى الإجابة على إحتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية التي تربطها علاقة بالمؤسسة والمهتمة بمعلوماتها، وبالتالي أصبح التوافق مع هذه المعايير ضرورة حتمية لتعزيز الإستقرار الإقتصادي العالمي والإندماج فيه.

ولعل من أبرز دعائم إختيار هذه المعايير نجد التقارب بين المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما (US-GAAP)، بتوقيع إتفاق في أكتوبر 2002 بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) لمحاولة تقليل الإختلافات بين إصداراتهما إلى أكبر حد ممكن، وبالتوازي مع ذلك أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) منشورا في جوان 2004 لتشجيع الشركات الأجنبية المقيمة في البورصة الأمريكية على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، وفي نوفمبر 2007 قامت بالموافقة على تعديل متطلبات الإفصاح بتطبيق مرجع وجيد على الشركات الأجنبية يتمثل في المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بدون إعادة معالجة القوائم المالية لتتوافق مع المعايير المحاسبية الأمريكية، بهدف تخفيف متطلبات الإفصاح التي يتعين على هذه الشركات، وكذا توصيات المنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية (IOSCO) التي أوصت في هذا الإطار جميع السلطات المكلفة بالبوصات عبر العالم في ماي 2000 بقبول تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في البورصات لإمكانية تداول الأوراق المالية عبر الحدود، بالإضافة إلى إختيار الإتحاد الأوروبي للمعايير الدولية من خلال القانون رقم 2002/1606 الذي ينص على إلزامية الشركات المسجلة في بورصات الإتحاد الأوروبي بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) إعتبارا من جانفي 2005 كمرحلة أولية، مما أدى هذا إلى إضفاء دعما كبيرا على هذه المعايير بإعتباره مرجع محاسبي وجيد معترف به دوليا، ومطبق في العديد من دول العالم كلا على سواء.

أما على المستوى المحلي فالجزائر كغيرها من الدول في العالم لم تكن في منأى عن آثار العولمة التي إستدعت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار عملية خصخصة المؤسسات وما صاحبها من صعوبات كبيرة لتقييم المؤسسات حسب قيمة أصولها

الحقيقية في السوق، لإنعدام شفافية ووضع الحسابات من جهة، ولفقدان الصرامة والإنضباط المحاسبي من جهة أخرى، وهذا ما أثبتته الفوائح المالية لعدة مؤسسات، وبالتالي إعتد المعايير الدولية كأداة لمراقبة عمليات الإصلاح الإقتصادي وتأهيل المؤسسات تشجيعا ورفعا لتنافسيتها، فضلا عن تكييف إحتياجات إلتزامات الجزائر الأخيرة للدخول في عمليات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والإنظام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وهذا ما يبرر تمويل تبني هذه المعايير من طرف البنك العالمي، كل هذه الأسباب وغيرها دفعت الجزائر إلى إختيار المرجعية الدولية لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الإقتصاد المعاصر، وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة ضمن مرجعية محاسبية بالتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، من خلال قيامها بإصلاحات جذرية لنظامها المحاسبي بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني والإنتقال نحو تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بما يتوافق مع مرجعية المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، بصدر القانون (07-11) المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي ألزمت المؤسسات الجزائرية به بداية عام 2010م، سعيا لما توفره عملية التوفيق العديد من معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة وأخذ القرار سواء كان على المستوى الدولي أو الإقليمي.

وقد أكدت العديد من أدبيات الفكر المحاسبي على إنه وبغض النظر عن المنافع المتوقعة من تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بإعتبارها معايير عالمية ستساهم في تخفيض الإختلافات بين هذه التقارير في الدول المختلفة، وتدعم قابلية المعلومات المالية للمقارنة، وتحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر للأداء المالي للمؤسسة، وتخفيض تكلفتها، وتحسين الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة التقارير المالية، وكما تعطي الإدارة فرصة كبيرة للحد من عمليات التلاعب والغش المرتبطة بالنتائج، إلا أنه مع وجود مرونة في المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بتنوع الطرق والسياسات والمفاهيم والتغيرات المحاسبية الإختيارية، أو أحكاما شخصية للقياس والإفصاح من ناحية، وغموض بعض فقرات المعايير وتعقدتها من ناحية أخرى، يؤدي إلى وجود صعوبات حمة أمام المحاسبين للإلمام بالمعالجات المحاسبية السليمة في مختلف المواقف، كما أن الضغوطات التي تمارس على المحاسبين من جانب إدارات بعض المؤسسات أو الهيئات الحكومية ذات الصلة بجرم السلطة وتعلقها بلوبيات زمر الفساد في الدول، تظهر بعض الممارسات المرتبطة بالرشوة واستغلال النفوذ والإغراءات، مما تسمح بمعالجات وممارسات محاسبية خاطئة لتحقيق أهداف خاصة عند نشر الكشوفات المالية.

هناك العديد من النماذج السلوكية المثيرة للجدل والتي يصعب فيها التمييز المطلق، ولعل من بينها ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير سلبا على الأرباح المحاسبية طالما توافر في هذا السلوك صفة التعمد، مما يعتبره البعض نوعا من التحايل أو الفساد المالي في يد المحاسبة، وذلك بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية حول الأداء الحقيقي المؤسسة لتحقيق مكاسب خاصة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية، وتحاول إدارة المؤسسة التحكم بمستوى الأرباح من خلال المرونة المحاسبية المتاحة بتعدد الخيارات المسموح بها في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، وثانيا المرونة التشغيلية، من خلال التحكم ببعض القرارات التشغيلية والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى أرباح الفترة المحاسبية، وإن إستخدام هذه المرونة بنوعيتها للوصول إلى صافي ربح مستهدف يؤدي إلى ما يعرف بممارسات إدارة الأرباح.

مما سبق، تعرض المحاسبة في الآونة الأخيرة لنوع من فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة العديد من الفضائح المالية والإنهيارات لكبرى الشركات العالمية لاسيما منها (Enron et WorldCom)، وما أفرزته الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008م من تساؤلات حول إخفاء وتحريف للوضع المالي الحقيقي لهذه الدول ومؤسساتها، من خلال نقص الشفافية وعجز المعايير المحاسبية الدولية بتغطية التطورات والإبداع المستمر التي شهدتها المنتجات المالية بشكل عام، والتي كان لها الدور المباشر وغير المباشر في إنفجار هذه الأزمة، مما ترتب على تلك الإنهيارات أضرار مادية وإجتماعية وإقتصادية عمقت من الإضطرابات وزيادة حالة عدم الإستقرار للإقتصاد العالمي، ناتجة من تظليل وطمس للحقائق وتلاعبات في الكشوفات المالية، بإعتبارها الوسيلة الأساسية التي تقدم بها المؤسسات المعلومات عن الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، ومن هنا بدأت الشكوك تثار حول جودة الكشوفات المالية، وما تتضمن من بيانات عن الأرباح المحاسبية.

إشكالية الدراسة:

تتجه دول العالم إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) من خلال أربعة إستراتيجيات للتحويل إلى التطبيق، وهما: التبنى (Adoption)، التقارب (Convergence)، المصادقة (Endorsement) والتقارب المدروس (Condorsement) وبالرغم من إستراتيجية كل دولة في التحويل إلى هذه المعايير، إلا أن العديد من أدبيات الفكر المحاسبي، قد تناولت الآثار الإقتصادية للمعايير المحاسبية الدولية من خلال التركيز على ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح، لكن يبقى هذا الأثر مازال محل جدل، وهو ما توضحه التفاسير السائدة للنتائج المتضاربة للبحوث التجريبية السابقة، حول ما إذا كان التحويل إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) يحد أو يساهم في زيادة ممارسات إدارة الأرباح.

إنقسمت نتائج البحوث التجريبية فيما بينها، فيرى البعض أن إعتقاد هذه المعايير توفر مرونة أكبر في الخيارات المحاسبية بسبب معايير غامضة وخيارات علنية وخفية وتقديرات ذاتية، قد أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، أما الإدعاء الثاني لهذه الدراسات، فيرى أن إعتقاد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بالشكل الإلزامي أو الطوعي كان بسبب حوافز زيادة شفافية التقارير المالية، وبالتالي إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح، في حين يرى أصحاب الإدعاء الثالث أن إنخفاض أو زيادة ممارسات إدارة الأرباح، لا يعكس على التوالي إنخفاض أو زيادة مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، بل يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والإقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في الدولة التي تحكم العمل المحاسبي، ليبقى السؤال مفتوح حول أثر إعتقاد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح.

وفي سياق إعتقاد الجزائر للنظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بصدور القانون (11-07) المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي ألزمت الشركات الجزائرية به بداية عام 2010م، الذي أقر بإمكانية التغيير بين العديد من السياسات المحاسبية الإختيارية، والإعتقاد على التقديرات المحاسبية والحكم الشخصي لمعالجة بعض العناصر، عكس المخطط المحاسبي السابق، والذي إعتد على ثبات الطرق المحاسبية، هذا من ناحية، وغموض بعض فقرات النظام وتعمدها مع إفتقارها لتوجيهات واضحة للتنفيذ من ناحية أخرى، يتيح المجال لإمكانية التأثير على الأرباح المعلنة، وبما يحقق أهداف ومصلحة

الإدارة في المؤسسة، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر هذا التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح، من خلال طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟

بغرض دراسة هذه الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى إشكاليات فرعية على النحو التالي:

- هل هناك مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2006-2014)؟
- هل هناك فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح المؤسسات الإقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؟
- هل هناك إختلافات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح المؤسسات الإقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية؟
- هل هناك فروقات جوهرية في نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية عن طريق المستحقات الإختيارية في بيئة الأعمال الجزائرية؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الإقتصادية المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نتيجةً لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)؟

فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة تم وضع الإجابات الاحتمالية بالصيغة العدمية على النحو التالي:

- لا توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2006-2014)؟
- لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؟
- لا توجد إختلافات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية؟
- لا توجد فروقات جوهرية في نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية عن طريق المستحقات الإختيارية في بيئة الأعمال الجزائرية؟
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الإقتصادية المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نتيجةً لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)؟

منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وبغرض تحقيق الهدف بخطوات منهجية صحيحة مع الإجابة على الأسئلة المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف وتفسير ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح والعوامل التي تتحكم فيها وإنتاج النتائج لتعميمها، كما تم الإستعانة بالمنهج التجريبي من خلال الإعتماد على دراسة الحالة والوثائق والإحصائيات بهدف تحديد وقياس العوامل المؤثرة على سلوك ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم التنبؤ بها مستقبلا، كما تم استخدام أسلوب المسح المكتبي من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات والرسائل المرتبطة بالموضوع.

أما أدوات الدراسة التطبيقية، فقد تم الاستعانة بالإحصاءات الوصفية المتمثلة في (المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، القيم الدنيا والعليا، التكرارات والنسب المئوية)، كما إعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الإستدلالية، التي تسمح بتقدير معالم المجتمع وإتخاذ القرارات حول المجتمع ككل، المتمثلة في (الإختبارات المعلمية واللامعلمية، ومعامل الارتباط وتحليل الإنحدار الخطي المتعدد)، وهي الطرق المعتمدة لمثل وأغلب هذه الدراسات، وذلك باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS و EViews 8).

مبررات اختيار الموضوع:

- توافق مجال الدراسة مع محور الميول البحثية للباحث؛
- الرغبة في إثراء المعارف والمكتسبات الخاصة بموضوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تتضح الأهمية العلمية لهذا البحث، كونه يعد إمتدادا للدراسات السابقة، حيث تناولت العديد من الدراسات موضوع ممارسات إدارة الأرباح من جوانب متعددة وبمنهجيات مختلفة وعبر فترات زمنية محددة، وأغلب هذه الدراسات أجريت في بيئات إقتصادية متطورة، بينما كانت الدراسات التي تناولت الموضوع في البيئات الأقل تطورا شحيحة خصوصا الدول العربية مثل حالة الجزائر، وبالتالي فإن هذه الدراسة أجريت في بيئة تختلف من حيث المتطلبات القانونية والتنظيمية، مع إختلاف مستوى تطور السوق المالي فيها وخصائصه، ومستوى الإفصاح والشفافية فيها.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية، في كونها تعالج موضوعا على قدر كبير من الأهمية، وهي ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، ودورها الكبير في العديد من الفصائح المالية التي هزت المؤسسات الإقتصادية الوطنية، وبالتالي الرغبة في تقديم حلول مقترحة للحد منها، فضلا عن محاول إعطاء نموذج كمي للتنبؤ بمهذه الظاهرة في ظل إلزامية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

وتزداد الأهمية العملية لهذا العمل، بتزامنه مع المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في إطار مرورها نحو إقتصاد السوق، وما أملي عليها بإعداد برامج مرحلة إنتقالية، من خلال خصخصة المؤسسات تشجيعا ورفعا لتنافسيتها، فضلا عن تكييف إحتياجات الجزائر للدخول في عمليات شراكة مع الإتحاد الأوروبي والإنظام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، بالإضافة إلى جهود بورصة الجزائر لإستقطاب المؤسسات الجزائرية والقضاء على الأسواق الموازية، تجعل نتائج الدراسة تقدم معلومات هامة لمستخدمي الكشوفات المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، حيث تقدم لهم معلومات عن مدى وجود لعمليات ممارسات إدارة الأرباح، مما يعزز الإتجاه الصحيح للقرار الإستثماري الرشيد، بإرسال مؤشرات إستدلالية حول مدى تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية في الإعتماد على الكشوفات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى إختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، كهدف أساسي تدرج تحته الأهداف الفرعية التالية:
- التطرق إلى الإطار النظري المفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح، بطرح الدوافع الإقتصادية والسلوكية التي تكمن من ورائها، العوامل المؤثرة فيها، النتائج والآثار المترتبة وأهم النماذج المستخدمة للكشف عنها، وفقا لما جاءت به نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع؛
 - تحليل وإبراز مدى دعم النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، بمناقشة أهم المداخل المستخدمة في ذلك؛
 - تحليل ومناقشة الدراسات السابقة التجريبية، ذات العلاقة بالمتغيرات المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح في ظل إعتماد المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)؛
 - التعرف على مدى شيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، بإستخدام مدخل المستحقات الإختيارية لتحديد مستوى وإتجاه هذه الممارسات، ومدى وجود تأثير معنوي لتبني النظام المحاسبي المالي (SCF) على ذلك؛
 - تحديد مدى وجود إختلافات في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية بين المؤسسات المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية؛
 - دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وتحديد أثر العوامل الإقتصادية المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح على ذلك؛

- الخروج بنتائج من شأنها المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لضبط ممارسات إدارة الأرباح، من خلال إبراز أهم الإجراءات والأساليب الواجب إتخاذها للحد أو التقليل من هذه الممارسات؛
- محاولة فتح آفاق جديدة أمام الباحثين لدراسة تأثير عوامل أخرى على ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية.

حدود الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة، تم إختيار مجتمع من المؤسسات الإقتصادية ذات الشكل القانوني مؤسسات المساهمة، سواء المسعرة وغير المسعرة في البورصة، والتي تمارس نشاطها في ظل بيئة الأعمال الجزائرية.

لمعرفة حدود الدراسة المكانية، لعينة المؤسسات الإقتصادية المسعرة كان لا بد من وضع مجموعة من الشروط على مجتمع العينة المتمثل في بورصة الجزائر، ومن بين أهم هذه الشروط نذكر منها:

- توفر جميع الكشوفات المالية الضرورية لعملية التحليل والمتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، من خلال الرجوع لمعطيات لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، انطلاقا من موقع بورصة الجزائر (<http://www.sgbv.dz>)، فضلا عن الرجوع إلى المواقع الإلكترونية للشركات المعنية، وكذا الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية لإيداع الحسابات الإجتماعية (المركز الوطني للسجل التجاري) (sidjilcom.cnrc.dz)، وهذا في حالة عدم توفر الكشوفات المالية المذكورة أعلاه؛

- أن يكون تم تداول أسهمها على الأقل خلال فترة الدراسة سواء خلال المرحلة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2006-2009) ومرحلة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (2010-2014)؛

- تم إستبعاد جميع البنوك وشركات التأمين نظرا لخصوصية أنظمتها المحاسبية.

ولمعرفة حدود الدراسة المكانية، لعينة المؤسسات الإقتصادية غير المسعرة المأخوذة للدراسة على المؤسسات البترولية التابعة للشركة القابضة للخدمات شبه بترولية (SPP) والشركة القابضة لتتمين المحروقات (SVH) والتي تمثل مساهمة الشركة الأم سونطراخ (Sonatrach) حصة كاملة في رأس مالها (100%)، بالإضافة إلى توفر قوائمها المالية خلال الأربع السنوات الأولى قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أي خلال الفترة (2006-2009)، ثم بعد تطبيقها للنظام المحاسبي المالي (SCF) بأربع سنوات أي خلال الفترة (2010-2013)، والتي بلغ عددها حوالي (07) سبعة مؤسسات بترولية مع إستبعاد العديد من المؤسسات نظرا لعدم توافر بيانات مالية تسمح بالمقارنة، وكذا عدم توفر شرط الحصة الكاملة (100%) لمساهمة الشركة الأم سونطراخ (Sonatrach) في رأس مال هذه المؤسسات، وعلى ذلك تصبح المؤسسات البترولية المستوفية لشروط البحث (07) مؤسسات بترولية.

أما حدود الدراسة الزمنية، فتم تقسيمها إلى مرحلتين من أجل إجراء المقارنة لمستوى ممارسات إدارة الأرباح خلال: مرحلة المخطط الوطني المحاسبي (PCN) أي قبل النظام المحاسبي المالي (SCF) (2006-2009)، ومرحلة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2010-2014).

هيكل الدراسة:

من أجل إنجاز الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، تم تقسيمها إلى (04) أربعة فصول بعد عرض مقدمة البحث،

تناول الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح، من حيث المفهوم، الدوافع، الإستراتيجيات والخصائص، مع توضيح مختلف النماذج المستخدمة من طرف الأدبيات المحاسبية للكشف عن هذه الممارسات، بالإضافة إلى إبراز مدى دعم النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

أما الفصل الثاني فخصص لمراجعة مختلف الدراسات المحاسبية السابقة، التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح في أحد محاورها الأساسية، مع التركيز على الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وإعتماد المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)، بالإضافة إلى تحليل ومناقشة نتائج هذه الدراسات، وإبراز موقع الدراسة الحالية منها، من خلال عرض مقارنة بين الهدف الأساسي للدراسة والحدود المكانية والزمنية لها، المتغيرات التابعة والمستقلة.

بينما تناول الفصل الثالث عرض مفصل لمنهجية وأدوات الدراسة التطبيقية، أما بالنسبة لمنهجية الدراسة فتمثلت أساسا في إختيار مجتمع وعينة الدراسة، وتحديد متغيرات الدراسة وطرق قياسها، مع إعطاء نموذج تصوري للمساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على ممارسات إدارة الأرباح، أما أدوات الدراسة التطبيقية فشملت مختلف مصادر جمع البيانات، الإحصاءات الوصفية والإستدلالية للوصول إلى تحقيق الفرضيات أو نفيها.

في حين تطرق الفصل الرابع للدراسة التطبيقية لأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة وغير المسعرة في البورصة، من خلال عرض نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والإحصاءات الإستدلالية بطرح نتائج الإختبارات المعلمية المتمثلة في: [إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Test-t pour indépendants échantillon)]، إختبار تحليل التباين الأحادي (anova)، والإختبارات اللامعلمية المتمثل في: [إختبار ذو الحدين (binomial Test)]، إختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) وإختبار فريدمان (Test de Friedman)] ومعامل إرتباط بيرسون (pearson correlation) وتحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple linear regression). مع توضيح مختلف المشاكل القياسية التي واجهت مختلف إختبارات ونماذج الدراسة والطرق الإحصائية المستخدمة في حلها، وصولا إلى تحليل ومناقشة النتائج ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة. في الأخير تم عرض الخاتمة العامة التي تناولت نتائج إختبار الفرضيات والتوصيات التي خرجت بها بناء على النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري المفاهيمي

لممارسات إدارة الأرباح،

المفهوم، الدوافع والخصائص

تمهيد:

إن الهدف الأساسي من قائمة حساب النتيجة ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد قرائها بمعلومات مفيدة لإتخاذ قرارات إقتصادية بشكل عقلائي، وأهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة حساب النتيجة هي تقييم جدوى الإستثمارات وعوائدها، وكذا تقييم إدارة المشروع وفعاليتها، وإعتمادها للتنبؤ بالتدفقات الداخلية المستقبلية إنطلاقاً من التدفقات الداخلية التاريخية مع إمكانية تحويلها إلى تدفقات نقدية، لهذه الأسباب تعد هذه القائمة الأهم من بين مجموع القوائم المالية.

يقع على عاتق إدارة الشركة مسؤولية إعداد وعرض هذه القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية، وتهدف هذه المعايير إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الإختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة.

وتحاول إدارة الشركة التحكم بمستوى الأرباح من خلال المرونة المحاسبية المتاحة بتعدد الخيارات المسموح بها في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة للتطبيق، وثانياً المرونة التشغيلية، من خلال التحكم ببعض القرارات التشغيلية من حيث الحجم والتوقيت والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى أرباح الفترة المحاسبية، وإن إستخدام هذه المرونة بنوعيتها للوصول إلى صافي ربح مستهدف يؤدي إلى ما يعرف بإدارة الأرباح.

لهذا يثار العديد من التساؤلات، لما وجدت إدارة الأرباح؟ أو ما هي الدوافع الإقتصادية والسلوكية التي تكمن وراءها؟ وما هي أسبابها؟ وما هي آثارها؟ وكيف يتم الكشف عنها؟ وللإجابة على هذه التساؤلات، سيتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي النظري لإدارة الأرباح ، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

◀المبحث الأول: الطرح النظري لممارسات إدارة الأرباح.

◀المبحث الثاني: خصائص ممارسات إدارة الأرباح.

المبحث الأول: الطرح النظري لممارسات إدارة الأرباح

من خلال هذا المبحث نحاول الإلمام بأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح، من دوافع نشوئها واستراتيجياتها.

المطلب الأول: إدارة الأرباح في ظل المدخل الإيجابي للنظرية المحاسبية

يعتبر هذا الجزء، مقدمة ضرورية في تفسير محددات إختيار الإدارة بين بدائل السياسات المحاسبية، وذلك بعرض دور النظرية الإيجابية في تحليل وتفسير ومن ثم التنبؤ بالدوافع المختلفة التي تتحكم في سلوك الإدارة عند الإختيار بين البدائل المحاسبية.

الفرع الأول: مفهوم النظرية الإيجابية

نشأت هذه النظرية خلال الربع الأخير من القرن العشرين على يد عدد من أساتذة جامعة روشيستر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت النظرية التقليدية المبنية على المدخل المعياري (GAAP) تتعرض لانتقادات شديدة أهمها تعرض الأرقام المبنية على أساس التكلفة التاريخية للتشكيك من قبل متخذي القرارات والسوق المالي وغيرهم من عناصر المجتمع المالي، وفشل مداخل القيمة البديلة من إقناع المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية بها¹.

تهدف النظرية المحاسبية الإيجابية بصفة خاصة إلى تطوير التقرير المالي داخل نطاق المحاسبة المالية، عن طريق إدراك العوامل المؤثرة على قرارات إختيار السياسة المحاسبية، وتسهيل الضوء على خطط وحوافز الإدارة على قرارات الإختيار المحاسبي، بالإضافة إستخدام معايير المقدرة على التنبؤ كوسيلة لتقييم المقاييس المحاسبية البديلة، وكذا تفسير وشرح من جهة أخرى دور التطبيق والممارسة العلمية في تحديد المعايير المحاسبية من خلال فهم وتفسير الضغوط التي أدت إلى وجود مجموعة معايير المحاسبية المالية، إنطلاقاً من نمذجة سلوك المجموعات المستفيدة من المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بالخيارات المحاسبية، وذلك تمهيداً للإستدلال على العوامل الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة التي تقود إلى إختيار السياسة المعنية (Jean-François Casta,2009)²، وبذلك تحاول النظرية الإيجابية الإجابة عن التساؤلات التي تظهر من الممارسات المحاسبية العلمية، ولقد أفرزت هذه التساؤلات: ما هي أسباب تبني الإدارة لسياسة محاسبية مهينة دون غيرها؟، لمصلحة من يتم إختيار سياسة دون أخرى، هل لمصلحة الإدارة نفسها أم لمصلحة المساهمين والمقرضين؟ إلى أي مدى يمكن إستخدام المعلومات المحاسبية المعدة إستناداً لهذه السياسات المعتمدة من الإدارة لأغراض التنبؤ وإتخاذ القرارات؟ ومن هنا تم التأكيد على بناء نظرية محاسبية إيجابية للمساعدة في الإجابة على تلك التساؤلات والتنبؤ بالأحداث والوقائع المختلفة إنطلاقاً من نتائج تجريبية مؤكدة³.

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 97.

² Jean-François Casta. Théorie positive de la comptabilité. Coordonné par B. Colasse. Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, 2009, p. 1393-1402.

³ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 105.

في هذا الإتجاه يرى (WATTS and ZIMMERMAN 1998) أنه بالإعتماد على المدخل الإيجابي في تحديد المعايير المحاسبية سوف يساعد في فهم أفضل لمصادر الضغوط خلال مراحل إعداد المعايير المحاسبية بواسطة اللجان المختصة، وعلى تفسير سلوك الإدارة لإختيارهم أساليب محاسبية دون أخرى، والتنبؤ بالممارسات المحاسبية تحت الظروف المتوقعة.

الفرع الثاني: دوافع تعظيم المنفعة الذاتية لأطراف علاقة نظرية الوكالة وفق المدخل الإيجابي

يعتمد المنهج الإيجابي بصفة أساسية على تحليل علاقات الوكالة للأطراف المرتبطة بالمؤسسة لتفسير دوافع الإختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي، حيث يعمل كل طرف على تعظيم منفعته الذاتية، وهو ما يعرف بنظرية الوكالة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

1. مفهوم نظرية الوكالة

لقد أحلت نظرية الوكالة في الفكر الإقتصادي بشكلها الرسمي في بداية السبعينات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الإقتصادي المعروف (Adam Smith) عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والرقابة في كتابه ثروة الأمم الصادر في سنة (1776) إذ أشار أنه لا يمكن أن نتوقع من مدراء الشركات الذين يؤتمنون على أموال الآخرين، أن يدرونها بنفس اليقظة والحذر، كما لو كانوا مالكين لهذه الأموال¹، وإنطلاقاً من هذا قام (Jensen & Meckling) بطرح نظرية الوكالة، حيث يصف هاذين الأخيرين علاقة الوكالة "بأنها عقد يقوم بموجبه شخص أو أكثر (الأصيل أو الموكل) بتعيين شخص آخر أو أكثر (الوكيل) لأداء بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الأصيل الوكيل في إتخاذ بعض القرارات"².

2. مشكلات الوكالة

تعمل نظرية الوكالة على معالجة العلاقة بين طرفين الموكل (الأصيل) والوكيل من ناحية إنفصال الملكية عن الإدارة، حيث تصف المؤسسة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وبالتالي تفحص هذه العلاقة السلوكيات القائمة في المؤسسة بين الأطراف ذات المصلحة، حيث تفترض أن الوكيل يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية نتيجة لوجود تفويضاً لسطة إتخاذ القرار لصالح هذا الأخير، والتي قد تتعارض مع مصلحة الموكل، وعلى هذا النحو ونتيجة لعدم تماثل المعلومات³، فإن الموكل يحاول تأمين مصلحته الذاتية بمتابعة مدى إلتزام الإدارة (الوكيل) بالمتطلبات التي يقتضيها عقد الوكالة، وذلك بوضع آليات للحد من السلوكيات الإنتهازية للإدارة.

¹ عباس التميمي، حكميم الساعدي، إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، الطبعة الأولى، دار غيداء للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 17-18.

² Michael C. Jensen, William H. Meckling, Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, *Journal of Financial Economics*, 3(4), May 1976, p 308.

³ Madison, Kristen Joie, *Agency Theory and Stewardship Theory Integrated, Expanded, and Bounded by Context: An Empirical Investigation of Structure, Behavior, and Performance within Family Firms*, PhD diss, University of Tennessee, 2014, p 9.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في قرار إختيار السياسات المحاسبية وفقا للنظرية الإيجابية

بذلت محاولات عديدة من كتاب وباحثين محاسبين لبناء نظرية إيجابية محاسبية تعتمد على العوامل والمتغيرات التي دفعت الإدارة إلى إختيار سياسة معينة، ومعظم هذه الدراسات تؤكد فرضية أن تضارب المصالح بين الشركاء الفاعلين في المؤسسة حسب نظرية الوكالة، لديها تأثير كبير على الممارسات المحاسبية، وبالتالي على الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، وذلك بإفتراض بعض المتغيرات ومحاولة تجريبها لإختبار مدى صحتها من حيث تفسير دوافع الإدارة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية¹، التي يمكن تقسيمها إلى إتجاهين كالتالي²:

1. وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في إختيار السياسات المحاسبية المتعارف عليها في معظم الدراسات وهي: التكاليف السياسية المعبر عنها بالحجم، كثافة رأس المال، معدل التركيز الصناعي، إتجاه الربحية، ثم التكاليف التعاقدية ممثلة في عقود حوافز الإدارة وعقود المديونية؛
2. وجود مجموعة أخرى من العوامل التي يمكن أن تؤثر في الإختيار المحاسبي للسياسات وهي: العرف المحاسبي، ودرجة التحفظ ورأي مدقق الحسابات.

المطلب الثاني: مفهوم ممارسات إدارة الأرباح

ورد في الأدب المحاسبي العديد من المصطلحات التي تشير إلى ممارسات التلاعب بالأرقام المحاسبية، والتي قد تكون مرادفة لمصطلح إدارة الأرباح (Gestion des résultats)، أو شكل من أشكالها، أو أحد مقاييسها، حيث أطلقت بعض الدراسات باللغة الفرنسية مصطلحات مثل³: التلاعب المحاسب (Manipulation comptable)، إلباس الحسابات (Habillage des comptes)، تنظيف الحسابات (Nettoyage des comptes)، المحاسبة الإبداعية (Comptabilité créative).

كما أطلق مجموعة من المصطلحات الأخرى باللغة الإنجليزية للتعبير عن التضليل الذي يصيب المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى مثل⁴: إدارة الأرباح (Earnings Management)، التلاعب (Manipulation)، الخداع (Deceit)، التحريف (Misrepresentation)، كما سماها البعض الخداع في يد المحاسبة (Accounting Sleight of Hand)، العبث بالدفاتر (Fidding The Books)، أو التقارير التجميلية (Cosmetic Reporting)، حيث ليس هناك إتفاق عام بين الباحثين على تقديم مصطلح أو تعريف موحد وملامح لوصف ممارسات الإدارة وتدخلها في عملية القياس والإفصاح المحاسبي

¹Ridha Shabou, Neila Boulila Taktak, Les déterminants de la Comptabilité créative: étude empirique dans le contexte des entreprises tunisiennes, **Comptabilité - Contrôle - Audit**, 2002/1 (Tome 8), p. 06.

² ماهر ذياب زكي أبو ليلي، دور النظرية الإيجابية في قرار إختيار السياسات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2006، ص 93-94.

³ Karine Fabre et al., Modes de financement et comptabilisation des immatériels: une approche historique de la gestion du résultat, **Comptabilité - Contrôle - Audit**, 2015/3 (Tome 21), p. 151.

⁴ هاني مجد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد الغير متوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص 27.

لتقديم أرقام للأرباح المحاسبية بغير صورتها الحقيقية، كما ظهرت تعريفات عديدة ويعود ذلك للفكر المحاسبي الذي ينتمي إليه هؤلاء المحاسبين، وفيما يلي إستعراض لعدد من هذه التعريفات:

- يعرف (K. Schipper 1989) إدارة الأرباح "بأنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف تحقيق بعض المنافع الشخصية"¹.
- أشار (Healy et Wahlen 1999) إلى أن "إدارة الأرباح تحدث عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الإقتصادي للشركة، أو للتأثير على تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية المبلغ عنها"².
- وعرف (Degeorge et al 1999) إدارة الأرباح "بأنها إستخدام المديرين للسلطة التقديرية في إعداد التقارير المالية إما بغرض التأثير على توزيع النتائج، أو التعتيم على القيمة الحقيقية للشركة"³.
- وعرف أيضا (Partha 2003) إدارة الأرباح بأنها "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرين قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التأثير على الأرباح"⁴.
- كما عرف (حماد 2005) إدارة الأرباح بأنها "إختيار سياسة محاسبية من جانب المنشأة لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بعض الطرق والسياسات المحاسبية، سواء لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الحقيقي للمنشأة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية"⁵.
- بينما يرى (طارق عبد العال 2011) أنها "إختيار واستخدام وتغيير السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والممارسات المحاسبية الحافظة في التأثير على المعلومات المحاسبية وقيم البنود الظاهرة في القوائم المالية، وبما يحقق أهداف ومصلحة فئة معينة دون باقي الفئات الأخرى"⁶.

¹ Thomas Jeanjean. Gestion de résultat : mesure et demesure. **Technologie et management de l'information: enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit**, France, May 2002, p01. L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: halshs-00584446

² Claude FRANCOEUR, Philémon RAKOTO, La gestion des bénéfices et la performance boursière : cas des entreprises acquéreuses canadiennes, **comptabilité, contrôle, audit et institution(s)**, Tunisie, May 2006,p03. L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: halshs-00558246

³ Marie-Anne Verdier, Jennifer Boutant, Les dirigeants gèrent-ils les résultats comptables avant d'annoncer une réduction d'effectifs ? Le cas des entreprises françaises cotées, **Comptabilité-Contrôle- Audit**, 2016/3 (Tome 22), p. 9-45.

⁴ Partha S. Mohanram, **How To Manage Earnings Management?**, (January 2003), p 01, Available at ResearchGate: <https://www.researchgate.net/publication/251563109>

⁵ أيمن صالح مصطفى حرب، تأثير أخلاقيات مهنة المحاسبة في قرارات إدارة الدخل على شركات التأمين الأردنية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص 71.

⁶ طارق عبد العال، المحاسبة الإبداعية (دوافعها-أساليبها-آثارها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 11.

على الرغم من انه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، من خلال إستعراض التعريفات السابقة، إلا أن هناك إتفاق على أن إدارة الأرباح تؤدي إلى تحريف متعمد للأداء الحقيقي للشركة، وبأخذ هذه التعريفات في الإعتبار، يمكن القول أن إدارة الأرباح أنشطة متعمدة يقوم بها المدبرين بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية حول الأداء الحقيقي لشركة لتحقيق مكاسب خاصة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية، مستغلين المرونة المتاحة لهم للإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض عناصر التقارير المالية.

وفي نفس السياق يضيف (Parfet 2000) بأنها "التدخل لإخفاء حقيقة الأداء التشغيلي من خلال عمليات محاسبية مصطنعة أو التماهي في التقدير إلى نقطة تتعدى المعقول" ويشير في هذا الصدد إلى وجود نوعين من ممارسات إدارة الأرباح وهما¹: إدارة الأرباح الجيدة (**Good Earnings Management**) ويقصد بها إدارة الأرباح التشغيلية التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات إختيارية مناسبة من اجل المحافظة على الإستقرار المالي للشركة، ومن أمثلة تلك القرارات إعطاء العمال راحة لعدة ساعات قبل إنتهاء مواعيد العمل الرسمية نظرا لان معدل الإنجاز الحالي يفوق الخطة، أو تقديم خصومات تجارية للعملاء لتسريع المبيعات أو بيع الأصول لتعويض التراجع الحاصل في إيرادات التشغيل العادية. وأما النوع الثاني فهو إدارة الأرباح السيئة (**Bad Earnings Management**) وهي التي تهدف إلى إخفاء الربح الحقيقي التشغيلي عن طريق اللجوء إلى تقديرات غير منطقية، أو وضع بعض القيود الإصطناعية، ومن أمثلتها تخفيض أو زيادة تقديرات مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وغالبا ما تنطوي ممارسات إدارة الأرباح السيئة على بعض الممارسات المحاسبية والإدارية الغير مقبولة والغير قانونية، فإدراج بعض القيود الوهمية تمثل إدارة غير قانونية للربح وغير مسموح بها، إضافة إلى أن هذه الممارسات الغير قانونية يصعب إكتشافها.

المطلب الثالث: دوافع ممارسات إدارة الأرباح

إن لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية، دوافع معينة تعمل كموجة لتحقيق بعض الأهداف المنشودة لتلك الممارسة، وهذا ينسجم تماما على ممارسات إدارة الأرباح، حيث تحدث هذه الممارسات عندما يكون لدى المديرين دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة، وبناء على ما سبق، فإن الإعتراف بوجود ظاهرة إدارة الأرباح متفق عليه، ولكن هناك جدلا حول الدوافع المتعلقة بهذه الظاهرة، والذي أدى بدوره إلى الخلط بين ما يمكن إعتباره دافعا أو أداء لممارسات إدارة الأرباح²، وقد أشارت معظم الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح إلى وجود عدة دوافع تحفز الإدارة على القيام بهذه الممارسات حسب بيئات مختلفة، حيث يرى كل من (Stowly and Breton, 2003) أن المديرين يتوجهون نحو إدارة البيانات المحاسبية، رغبة منهم إما تخفيض تكلفة رأس المال، أو زيادة مكافآتهم، بالإضافة إلى التخلص من شروط عقد الدين الصعبة، أو تجنب التكاليف السياسية، كما

¹ William U. Parfet, Accounting Subjectivity and Earnings Management: A preparer perspective, **Accounting Horizons**, December 2000, Vol. 14, No. 4, pp. 481-488.

² محمد رجب محمود بدر، دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص 51.

أكدوا أن نوعية المراجعين يمكن أن تؤثر على درجة ممارسات إدارة الأرباح¹. أما دراسة (Salim Alghamdi, 2015)² في استعراضها للأدبيات النظرية حول دوافع ممارسات إدارة الأرباح، فأشار إلى أن (Watts and Zimmerman, 1986) ووفقا للنظرية الإيجابية للمحاسبة قدما ثلاثة فرضيات أساسية بشأن دوافع إدارة الأرباح، من خلال تفسير سلوك الإدارة الإنتهازي في الاختيار بين السياسات المحاسبية، وهي فرضية خطط التعويضات والحوافز، فرضية إتفاقيات الدين، وفرضية التكلفة السياسية، ولأغراض دراسة هذا الأخيرة، فقد تم تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى خمسة فئات بناء على إستعراض عدة دراسات وهي: دوافع سوق رأس المال، دوافع عقود تعويضات الإدارة، دوافع عقد الدين، دوافع تنظيمية، دوافع التكلفة السياسية. وحسب (Messod) (Beneish, 2001) فقسما إلى أربعة مصادر من الحوافز لإدارة الأرباح تتمثل في عقود الدين، إتفاقيات التعويض، عروض الأسهم نتيجة لعدم تماثل المعلومات بين المديرين الملاك والمستثمرين وخاصة في أوقات الإكتتابات العامة الأولية، بالإضافة إلى عملية التداول من الداخل لجمع رؤوس الأموال، أما لإغراض هذه الدراسة الحالية، فقد تم تقسيم دوافع ممارسات إدارة الأرباح إلى الدوافع التعاقدية، الدوافع السوقية، والدوافع التنظيمية³، وهذا حسب ما جاء في دراسة (كهينة شاوشي 2016)⁴، وسيتم شرح هذه الدوافع بشيء من التفصيل كما يلي:

الفرع الأول: الدوافع التعاقدية

هناك العديد من الدراسات التي تناولت محاولة المؤسسات الإقتصادية ممارسة إدارة الأرباح، لتفادي مخالفة الشروط الواردة في عقود الشركاء الفاعلين في المؤسسة، ومن تلك الشروط ما يكون مصاغاً في صورة قيود على الأرقام المحاسبية أو في صورة نسبة مثل عدد مرات تغطية الفوائد، مما يشكل دافعا لإدارة الأرباح، وتتمثل الدوافع التعاقدية في ما يلي:

■ التوافق مع شروط سداد الدين

إن من دوافع إدارة الأرباح تجنب مخالفة عقود الدين، وذلك النوع من إدارة الأرباح سيساعد المديرين على تحويل الثروة من حملة الدين إلى حملة الأسهم، وذلك من خلال زيادة توزيعات الأرباح، والإقتراض الإضافي، وجعل صافي الثروة يقل عن الحد الأدنى المطلوب من قبل المقرضين، فالعلاقة الإيجابية بين نسبة الدين إلى حقوق الملكية وإستخدام الإجراءات المحاسبية لزيادة الدخل، يفسر عادة كدليل أن المديرين إستخدموا الإجراءات المحاسبية لزيادة الدخل والتخلص من الإنتهاكات المحتملة لشروط عقود الدين (الجرجاوي، 2013)⁵. ونظرا لكثرة النزاعات الناتجة عن تعارض المصالح بين الدائنين والمساهمين فإن عقود الدين غالبا

¹ Hervé Stolowy, Gaéton Breton, la gestion des données comptables : une revue de la littérature, **Comptabilité-contrôle-audit**, France, tome 9, Volume 1, 2003, p135.

² Murya Habbash Salim Alghamdi, The perception of earnings management motivations in Saudi public firms, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol 5 Iss1(2015) pp 124.

³ Messod Beneish, **Earnings Management: A Perspective**, Kelley School of Business, Bloomington, Indiana University, April 2001, pp 7-9. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=269625> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.269625>

⁴ كهينة شاوشي، إطار مقترح لانتزاع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006، ص ص 89-94.

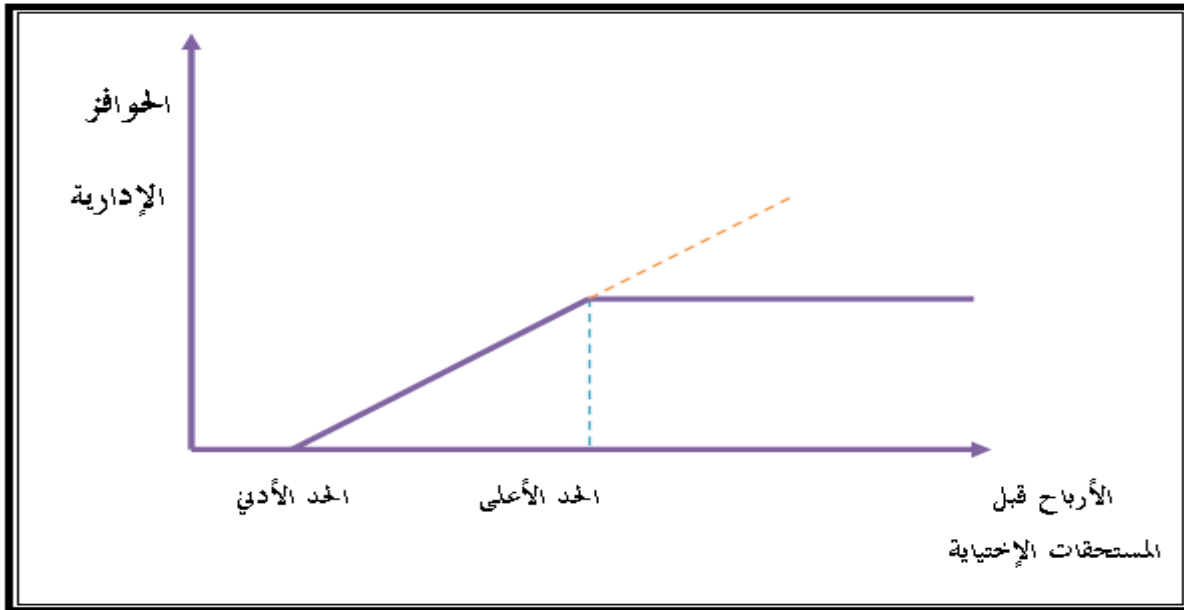
⁵ مي عبد ربه الجرجاوي، الكفاءة الإئتمانية وعلاقتها بإدارة الأرباح، رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص 63.

ما تتضمن شروطاً لتقييد الإدارة للحد من تلك النزاعات، وتمثل تلك القيود في الحد من قدرة الإدارة على توزيع الأرباح على المساهمين أو إصدار ديون جديدة أو طلب الدائنين منحهم الحق في سداد الدين مبكراً، إذا لم يتم الحفاظ على الحد الأدنى من الأرقام المحاسبية، لذلك قد تتحمل الإدارة ما يسمى (تكلفة الوكالة) والناجئة عن التصرفات المقيدة أو بسبب تكلفة سداد الدين أو إعادة التفاوض على إصدار الدين لحذف القيود، فإن الإدارة تلجأ إلى إدارة الأرباح لتقليل احتمالات إنتهاك قيود الدين، وذلك بهدف زيادة الأرباح (الداعور وعابد 2009)¹.

▪ دافع مكافآت وحوافز الإدارة

تبحث هذه الفرضية في الدور الذي تلعبه الخيارات المحاسبية في خطط المكافآت وحوافز الإدارة، حيث يحصل المديرين عادة على مكافأة إضافية فوق رواتبهم المعتادة وهذا على أساس أدائهم، وتستخدم بيانات قائمة النتيجة، خصوصاً صافي الأرباح لقياس أدائهم، وعليه فلدى المديرين الدافع لإختيار الطرق المحاسبية، وحالات التقدير والحكم الشخصي الممنوحة لهم من أجل تحسين مكافآتهم، حيث حدد (Healy, 1985) ثلاثة فرضيات للحوافز الإدارية اعتماداً على الحدود الدنيا والعليا لخطه الحوافز الإدارية، ومستوى الدخل الفعلي المتحقق في الشركة، وفق الشكل التالي²:

الشكل رقم 1.3: نموذج إفتراضي لعلاقة ممارسات إدارة الأرباح بخطط الحوافز الإدارية



المصدر: من إعداد الباحث

¹ جبر إبراهيم الداعور، مجّد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2009، ص 828.

² Healy, P.M., The effect of bonus schemes on accounting decisions, Journal Accounting and Economics, (7), April 1985, pp 90-93.

حيث وجد (Healy, 1985) أن المديرين أكثر نزوعاً لإختيار المستحقات الإختيارية لإدارة الأرباح، فسلوك المدير في هذا المجال له الحافز على إختيار الإستحقاقات الإختيارية لتقليل الأرباح، عندما خطة المكافأة تكون في الحد الأعلى والأرباح قبل الاستحقاق الإختيارية تتجاوز الحد الأقصى المقيد لأغراض المكافأة، من خلال تأجيل الأرباح التي تتجاوز الحد الأعلى المقيد الأغراض المكافأة للفترة المستقبلية، لان المدير لا تقل مكافأته في الفترة الحالية، أي أن تحقيق الشركة لدخل يتجاوز هذا المستوى لن ينتج عنه أي زيادة في الحوافز التي تتسلمها الإدارة في الفترة الحالية، وتأجيل الدخل فإن الإدارة تحسن إحتتمالات الحصول على حوافز في الفترة المستقبلية المتوقعة، أما إذا كانت الأرباح قبل الإستحقاق الإختيارية أقل من الحد الأدنى المحدد في خطة الحوافز الإدارية، فإن المدير له الحافز على إختيار المستحقات الإختيارية لتقليل الدخل، وذلك لعدم وجود حوافز تتسلمها الإدارة في الفترة الحالية، أما إذا كانت الأرباح قبل المستحقات الإختيارية تقع بين الحد الأدنى المقيد لخطة حوافز الإدارة و الحد الأعلى له، فإن المدير في هذه الحالة يعمل على زيادة الأرباح المعلن عنها حتى الوصول إلى المستوى الحد الأعلى المقيد لخطة الحوافز، وهذا للحصول على مكافأة في الفترة الحالية تفوق الحوافز المتوقع الحصول عليها في الفترة المستقبلية¹.

▪ الدافع المرتبط بعقد العمل

تعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوفات المالية، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعاملين والنقابات العمالية في تحديد مستوى ربحية الشركة، وأوضاعها المالية الضرورية لتحديد قدرة الشركة على دفع أجور العاملين من ناحية، وتحديد مستوى الأجور المحددة في العقود من ناحية أخرى، وإن الإدارة تميل إلى تبني الطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض التقلبات في الأرباح، لاسيما عند إرتفاع الأرباح بشكل ملحوظ، لأن ذلك سيعرض الشركة إلى مواجهة طلبات الموظفين والعاملين ونقاباتهم المتمثلة بزيادة الأجور²، ولذلك فإن الحفاظ على مستويات مستقرة من الربح يجنب تعرض الشركة إلى مثل هكذا مطالبات، وهذا الإجراء يسهم في تفادي الضغوطات التي قد تتعرض لها الشركة من النقابات لزيادة أجور العاملين، أو لتحسين ظروف العمل سواء في مدة تحديد عقود العمل أم بعدها.

▪ دافع تحقيق الأمن الوظيفي

إن إستخدام المديرين لآليات إدارة الأرباح، غالباً ما يكون بهدف زيادة مكافأته الإدارية، كما برهنت دراسة (Dechow & Sloan, 1991) على قيام المديرين الماليين في الغالب بزيادة الأرباح المعلنة عنها من خلال تخفيض نفقات البحث والتطوير في السنوات الأخيرة من تعاقدهم مع الشركة، حيث تكون الدوافع لتحسين الأرباح قوية في السنوات الأخيرة من تعاقد المديرين مع الشركة بهدف ليس فقط زيادة إحتتمال إستفاء المتطلبات الضرورية للحصول على المكافآت الإدارية، ولكن أيضاً تقليص إحتتمال إنهاء خدماتهم مع الشركة، وخلال المسح الذي قام به (Graham et al, 2005) إعترف المديرين الماليين ممن شملهم الإستبيان بأن السيرة الذاتية والسمعة المهنية الخارجية تعتبر مهمة جداً وتعتبر دافعا قويا لإدارة الأرباح، كما أدعى هؤلاء

¹ Healy, P.M., op.cit, pp 90-93.

² عباس التميمي، حكيم الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المديرون الماليون بأن عقود المكافآت ذاتها لا تعد دافع قوي لإدارة الأرباح، ويميل المديرين لممارسة إدارة أرقامهم لاستقرار وظائفهم (DeFond et Park, 1999)¹، ففي الواقع المديرين الذين يظهرون نتائج منخفضة أو متقلبة سيكونون عرضة لخطر الفصل وإستبدالهم بمديرين آخرين، وقد أظهرت البحوث التجريبية أن أسواق رأس المال تعاقب الشركات التي لا تصل إلى نتائجها المستهدفة، بالإضافة إلى ذلك بعض الدراسات أكدت أن المديرين يفقدون 6.8% في المتوسط من التعويضات النقدية في حالة فشلوا في تحقيق نتائجهم المستهدفة، في هذا السياق قام (Ahmed et al, 2000) بدراسة العلاقة بين الأمن الوظيفي وتمهيد الدخل، وأظهرت النتائج أن مديري الشركات العاملة في الصناعات التنافسية، وصناعات السلع المعمرة، يكون لديهم إعتبارات الأمن الوظيفي أكبر من الشركات الأخرى، وأن هؤلاء المديرين لهم الدافع أكثر لممارسة أنشطة تمهيد الدخل بإعتباره أحد إستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح².

الفرع الأول: دوافع السوق المالي

تعد المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة مهمة، ومفيدة للمحللين الماليين والمستثمرين، فهي تساعد في إتخاذ قراراتهم وتقييم أسعار الأسهم، وتظهر حوافز دوافع السوق لإدارة الأرباح عندما يدرك المديرين وجود علاقة بين الأرباح المعلنة والقيمة السوقية للشركة، حيث يقوم المديرين بإدارة الأرباح بنية التأثير على السوق، كما هو الحال عند إدارة الأرباح في الفترة ما قبل قيام الشركة بإصدار أسهم جديدة، وذلك بهدف زيادة أسعارها، كما يوجد للمديرين الحافز لتحقيق الأرباح المخططة، لتفادي العقوبات التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة إذا فشلت في تحقيق توقعات المحللين الماليين³، وعليه تمثل دوافع السوق لممارسات إدارة الأرباح في ما يلي:

■ التأثير على أسعار الأسهم

على عكس الشركات القائمة أو المسعرة في البورصة، فإن الشركات التي دخلت حديثا غير مفهومة من قبل المستثمرين والمحللين الماليين، ومن ناحية أخرى المديرين في هذه الشركات لديهم معلومات خاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية، وللحد من عدم تماثل المعلومات فإن الشركات التي تريد الدخول للبورصة عن طريق الدعوة إلى الإكتتاب العام، ملزمة بنشر الكشوفات المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة السابقة للسنة التي تم فيها تقديم الطلب، بالإضافة أنه يجب على الشركة أن تسعى لتقييم أصولها من خلال عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير آخر تعترف اللجنة بتقييمه، وهذا في إطار شروط قبول التسعير في البورصة، وكذلك نتيجة لعدم وجود سعر سوقي مسبق لأسهم هذه الشركة في البورصة، حيث يعتمد على هذه المعلومات الواردة في نشرة الإكتتاب لتحديد أسعار البيع أو إصدار الأسهم، لذلك يلجأ المديرين إلى إجراء

¹ أيمن أحمد شتوي، دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، المجلة العملية للتجارة والتمويل، العدد الأول، جامعة طنطا، مصر، 2009، ص 11.

² El Mir Ali, Seboui Souad, La gestion des résultats entre l'opportunisme managérial et la pression des résultats , La Revue des Sciences de Gestion, 2/2007 (n°224-225), p95.

³ سمير كامل مجدي عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 45، العدد الثاني، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008، ص 15.

تعديلات من خلال زيادة الأرباح خاصة في الفترات التي تسبق العروض العامة الأولية، أو عروض الأسهم التي تطرح لزيادة رأس المال المؤسسة القائمة، وهذا بهدف التأثير على أسعار الأسهم، كما يمكن للمديرين أن تكون لهم الدوافع لإدارة الأرباح بعد عملية الإكتتاب العام وذلك لسببين: الأول لدعم سعر السهم السوقي بعد عملية الإكتتاب العام والحفاظ على قيمته العليا، والثاني تجنب الضغوطات الهائلة لتحقيق تنبؤات الأرباح التي وضعت في فترة الإكتتاب¹.

■ موافقة توقعات المحللين

يمكن تقسيم المستثمرين إلى أربعة مجموعات، تتمثل في المساهمين الحاليين والمحتملين، وحملة السندات الحاليين والمحتملين، الذين لهم مصالح مختلفة، كما يحدث تبادل للثروات بينهم، وبالتالي ردود أفعالهم تجاه إدارة البيانات المحاسبية تكون مختلفة، كما أن المحللين الماليين يتدخلون في هذا المجال حيث يعتمد مستخدمو التقارير المالية على أرقام الربح المنشورة لبناء توقعاتهم بالنسبة لربح الشركة مستقبلاً، وبالتالي فإن الدوافع لإدارة البيانات المحاسبية سوف تتوقف على ما تعتقد بشأن وجود إختلاف بين أرقام الربح الفعلية وتوقعات مستخدمي التقارير المالية التي غالباً ما يكون مصدرها تنبؤات المحللين الماليين، وتزداد الدوافع إذا اعتقدت الإدارة أن أرقام الربح الفعلية تختلف كثيراً عن التوقعات²، أي أن الإدارة تحاول الحفاظ على ثقة مستخدمي القوائم المالية في أداءها من خلال إدارة البيانات المحاسبية، أما المديرين فيمكن أن يؤمنوا أو لا يؤمنوا بكفاءة السوق فعند إيمانهم بكفاءة السوق يتوجهون نحو إدارة البيانات المحاسبية رغبة منهم في تخفيض تكلفة رأس المال، والتوافق مع توقعات المحللين الماليين، وتجنب شروط التعاقد الصعبة، وكذا التكاليف السياسية.

■ درجة تركيز الملكية

العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح يمكن تحليلها من زاوية تركيز الملكية، وطبيعة المساهمين المختلفة، فوفقاً (Beneish, 1997) أن تركيز ملكية الشركة في يد عدد قليل من المساهمين يسمح بمراقبة أفضل على سلوك المديرين فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح، على عكس الشركات التي رأس مالها متشعبة والتي يملك كل مساهم فيها لعدد قليل من الأسهم، وبالتالي قد تعاني من العجز في الرقابة المحتمل مما يشجع على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ناحية أخرى الشركات التي تتميز بالملكية المركزة بالتأكيد أقل عرضة للضغوطات في السوق المالي، والمديرين فيها أقل تركيزاً على الأداء في المدى القصير. ومع ذلك فإن تركيز الملكية من المرجح أن يؤدي إلى صراعات بين ملكية كبار المساهمين والمساهمين الأقلية (صراع الوكالة من نوع ثاني)، بحيث يسمح لكبار المساهمين بالمشاركة في الإدارة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية، وبالتالي يسعون إلى تحقيق المنافع الخاصة بهم على حساب المساهمين الأقلية، مما يدفعهم لزيادة ممارسات إدارة الأرباح³، وعلى العكس من ذلك أشارت دراسة (Dechow, et al, 1996)

¹ Mohamed Chabchoub, Mansour Mrabet, **Gestion du résultat et introduction en bourse: cas des entreprises tunisiennes**, Comptabilité et environnement, France, May 2007, p 05. L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: <halshs-00544954>

² Hervé Stolowy, Gaéton Breton, op,cit, p 12.

³ Yves Mard, Sylvain Marsat, Gestion des résultats comptables et structure de l'actionariat: le cas français, **Comptabilité - Contrôle - Audit**, Tome 18, Volume 3, Décembre 2012, p 11.

أن كبار المستثمرين يتوافر لهم دوافع قوية وقدرة عالية على مراقبة تصرفات الإدارة عن صغار المستثمرين مما يجد من ممارسات إدارة الأرباح¹.

الفرع الثالث: الدوافع التنظيمية

تظهر الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح عندما يوجد إعتقاد لدى الإدارة بأن الأرباح المعلنة، تأثيراً على عمل وضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين، وبالتالي فإنه من خلال إدارة نتائج العمليات يمكن للمديرين التأثير على أعمال واضعي التشريعات، أو المسؤولين الحكوميين، مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على الشركة،² وتمثل الدوافع التنظيمية في ما يلي:

■ تجنب التكاليف السياسية

ترتبط هذه الفرضية بتحليل علاقة المؤسسة مع السلطات العامة في الدولة، هذه العلاقات تولد التكاليف السياسية، التي تنشأ من التنظيم المباشر وغير المباشر القائمة، والتي تستند في معظم الأحيان على الأرقام الذي ينتجها النظام المحاسبي، حيث أن التقلبات في الأرباح والتي تأخذ شكل زيادة كبيرة في الأرباح قد تجذب إنتباه السلطات العمومية، وينظر إليها كمؤشر لممارسة إحتكارية، بينها التقلبات في الأرباح التي تتخذ شكل الإنخفاض الكبير يمكن أن تدل على تعسر المؤسسة وإضطرابها، مما يحتم تدخل الدولة في كلتا الحالتين من خلال المساءلة القانونية (Moses 1987)³، وبالتالي يمكن للشركة أن تمارس إدارة الأرباح لخفض أو زيادة صافي الأرباح، من اجل تقليص المخاطر السياسية، وبعبارة أخرى التكاليف السياسية التي إقترحها (Watts and Zimmerman, 1986) تتوقع أن حوافز الشركة لإدارة الأرباح هي ناجمة عن الضغوطات السياسية لخفض الأسعار أو مواجهة العقوبات التي قد تنشأ عن التحقيق في الشركة المتمثلة في إنتهاكها قواعد مكافحة الإحتكار أو قوانين زيادة معدلات الضريبة، ومن المثير للإهتمام، أوضحت دراسة (Hang and Wang, 1998) الذي درس وضع الشركات البترولية بعد الهجوم العراقي على الكويت سنة 1991م (أزمة الخليج) حيث تسبب الغزو في إرتفاع مفاجئ لأسعار المنتجات النفطية وكانت التوقعات تشير إلى زيادة أرباح الشركات البترولية، لكن النتائج أثبتت العكس من ذلك، من خلال إنخفاض الأرباح، وهذا من اجل الحد من التكاليف السياسية الناجمة عن الإجراءات السياسية السلبية المحتملة، مثل قوانين مكافحة الإحتكار، أو فرض تكاليف إضافية عليها، وبالتالي شركات النفط كان لها الدافع لخفض الأرباح تجنباً للتكاليف السياسية، وهناك حافز آخر للشركات الروسية حيث إختبر (Gonchanalyze and Zimmermann, 2006) آثار التشريعات الضريبية على ممارسات إدارة الأرباح باستخدام عينة من (197) شركة بما في ذلك القطاع العام والخاص، وخلصت الدراسة أن الشركات الروسية تميل إلى التعامل مع إدارة الأرباح

¹ عبد الحكيم مليجي، أثر هيكل الملكية ومجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، جامعة بنها، مصر، 2013، ص 12.

² أحمد يوسف أبو جبريل، أثر التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015، ص 23.

³ Sylvie Chalayer, Le lissage des résultats. Éléments explicatifs avancés dans la littérature, **Comptabilité - Contrôle - Audit**, Tome 1 Volume 2 septembre 1995, p 99.

عن طريق الإبلاغ عن أرباح قليلة خلال فترات التشريعات، وبالتالي النتائج التي توصلوا إليها تتفق مع الفكر السائد بأن الشركات تمارس إدارة الأرباح من أجل خفض المصاريف الضريبية، الناجمة عن التشريعات لزيادة معدلات الضريبة¹، وفي ظل وجود افتراض التكاليف السياسية تم التحقق من صحت افتراضها في سياقات مختلفة، التي تبدو أنها أعطت نتائج أكثر إقناعاً، ومن بين هذه السياقات التي تؤدي إلى ظهور التكاليف السياسية بسبب التدخل الخارجي من الجهات في شؤون الشركة، كما هو الحال في قطاع النفط خلال إرتفاع الأسعار في كل (Hang et Wang, 1998) في الولايات المتحدة الأمريكية، Lim et Maltoczy, (1999) في إستراليا، و (Navissi, 1999) في نيوزيلندا، وفي دراسة أخرى على شركات القطاع البترولي تبين أن هذه الشركات تميل إلى خفض نتائجها خوفاً من المحاكمات عالية المخاطر (Hall et Stammerjohan, 1997)، أما في قطاع الصناعات الكيماوية ووفقاً للتشريعات البيئية الصارمة أثبت أن هذه الشركات تميل لتخفيض الأرباح أثناء السنوات التي تحت التحقيق مقارنة بالسنوات الأخرى بلا تحقيق، وذلك لتخفيف الأعباء التي قد تتحملها (Cahan, Chavis et Elmendorf, 1997)، بالإضافة إلى القطاع المنظم للصناعات الكهربائية التي تقدم منافع خاصة بالزامها بمقولية الأسعار المحددة تجاه جمهور المستهلكين، وهكذا تظهر دوافع التكاليف السياسية والتحقق من إختبار فرضيتها بالنسبة للشركات العاملة في مجالات معينة يسودها نوع من التوتر الإقتصادي والإجتماعي المرتفع (تحقيقات مكافحة الإحتكار، غلاء الأسعار والمحاكمات...) وخاصة في القطاعات ذات الصلة بالطاقة (النفط والغاز، الكهرباء والمواد الكيماوية)²، والتكاليف السياسية ترتبط بمتغيرات قياس مختلفة حيث يستخدم حجم الشركة عموماً كمؤشر لتقييم التكاليف السياسية التي تتحملها الشركة، ولهذا الشركات الكبيرة يكون لها الحافز أكبر لتخفيض أرباحها مقارنة بالشركات صغيرة الحجم (Moses 1987)³.

■ التنظيم الصناعي

أبدى واضعوا المعايير إهتمامهم بإدارة الأرباح للتحايل على التنظيم الصناعي، وكانت أغلب الدراسات الأمريكية بمختلف أغراضها، إذ أشارت إلى خضوع جميع الصناعات عالمياً لدرجة من التنظيم، وخضوع بعضها الآخر لمراقبة تنظيمية ترتبط بالبيانات المالية بصورة صريحة (الأعمال المصرفية، وشركات التأمين وقطاع الخدمات)، إذ تطلب الأنظمة المصرفية من المصارف توفير متطلبات الملاءة المالية، كما تقتضي نظم التأمين بأن يستوفي المؤمنون شرطاً تحقق الحد الأدنى من السلامة المالية، وفي المقابل فإن المرافق الخدمية تخضع للتصنيف النظامي الذي يسمح لها بالحصول على عائد عادي فقط على أصولها المستثمرة، وبالتالي فتممة تأكيد أن مثل هذه الأنظمة تولد حوافر لإدارة قائمة النتيجة التي تم المنظمين⁴.

¹ Murya Habbash Salim Alghamdi, op.cit, p127.

² Yves Mard, Vers une information comptable plus transparente: l'apport des recherches portant sur la Gestion des résultats comptable, **Comptabilité et Connaissances**, France, 2005, p04. Document disponible sur le site: halshs-00581229

³ Sylvie Chalayer, op.cit, p99.

⁴ غلام موسى حمدان وآخرون، هل ساهمت إجراءات الحوكمة المؤسسية في خفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 59-60، 2012، ص 159.

■ تخفيض المدفوعات الضريبية

ترتبط المدفوعات الضريبية مع الدخل المتحقق بعلاقة طردية، وعليه فإن عامل التهرب الضريبي يعد من العوامل المهمة في تفسير سلوك الإدارة لممارسات إدارة الأرباح، إذ أن الإدارة الرشيدة وعند إتخاذها القرارات المتعلقة بالطرق والإجراءات المحاسبية لإعداد الكشوفات المالية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الأثر المترتب على إتباع تلك الطرق على النتيجة زيادة أو نقصاناً، وبالتالي انعكاس ذلك الأثر على مقدار مبلغ الضريبة المستحق على الشركة، ومن الطرق والوسائل المحاسبية المستخدمة في هذا المجال هي طريقة إحتساب الموجودات الثابتة، إذ تقوم الإدارة بإختيار الطريقة التي تزيد من الإندثار في الفترة الحالية، مما يؤدي إلى إنخفاض النتيجة، وبالتالي إنخفاض المدفوعات الضريبية، ومن الطرق المحاسبية المستعملة في ممارسات إدارة الأرباح هي طرق تقييم المخزون بطريقة (FIFO) أو (LIFO) بحسب ما تقتضيه مصلحة الشركة، فقد تقوم الإدارة بتقييم المخزون وفقاً لطريقة (LIFO) عند زيادة الأسعار لأن ذلك يؤدي إلى إنخفاض النتيجة الظاهرة بالقوائم المالية، وبالتالي إنخفاض في الضرائب المستحقة على الشركة، مما يدل على أن المدفوعات الضريبية تعد أحد الأسباب الرئيسية التي تؤثر في إختيار المدراء للسياسات المحاسبية المختلفة¹.

المطلب الرابع: إستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح

تمارس الإدارة أنشطة إدارة الأرباح من خلال تطبيق مجموعة من الأشكال لإختياراتها الإنتقائية للتسويات المحاسبية والتي تمكنها من زيادة الأرباح المقرر عنها أو تخفيضها، بما يتفق مع رقم مستهدف من الأرباح أو توازن مستمر في الأرباح، نتيجة لذلك ظهرت الإستراتيجيات الإدارية المختلفة التي تبرر سلوك الإدارة تجاه التدخل في الأرباح، خاصة وأن الإستراتيجية كمفهوم تعبر عن فلسفة ونوايا الإدارة فيما يتعلق بتحديد وتقييم المناهج البديلة لتحقيق أهداف التنظيم المرسوم²، وهناك أربعة إستراتيجيات تلجأ إليها الإدارة لممارسة إدارة الأرباح وهي كالتالي³:

1. إستراتيجية تصفية الحسابات (L'apurement des comptes): تظهر هذه الإستراتيجية من ممارسات إدارة الأرباح، عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة جداً لا تتناسب مع المقياس الإعتيادي للنتائج الإقتصادية للشركة في فترات الإنخراط في تغيرات هيكلية قد تمتد لعدة سنوات، فيتم التخلص أو تصفية (الاعتراف) بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، فينتج من ذلك تخفيض النتيجة، وهذا لتعزيز نتيجة السنوات التالية، وذلك عندما تعتقد الإدارة بأن المستثمرين يستجيبون للأرباح السيئة نتيجة لإعادة الهيكلة في حالة تتبعها تحسن فعلى في السنوات اللاحقة.

¹ أحمد راهي عبد، أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، العدد الثالث، 2014، ص 263.

² محمد معتصم إبراهيم، الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وأثرها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعي، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص 60.

³ Thomas Jeanjean, Incitations et contraintes à la gestion du résultat, Comptabilité- Contrôle - Audit, Tome 7, Volume 1, mars 2001, p 62.

2. إستراتيجية تدنية النتيجة (**La minimisation du résultat**): بالمقارنة بالحالة السابقة، هذه الإستراتيجية من ممارسات إدارة الأرباح هي أقل حدة أو تطرفاً، وهي تركز على إنقاص (لكن ليس بالضرورة لجعلها سلبية للغاية) النتيجة المنشورة، وذلك بدافع تحقيق مكاسب ضريبية، تجنب التكاليف السياسية، أو أن مستوى النتيجة المحقق تفوق توقعات المحللين الماليين، وهذا من أجل الاحتفاظ بجزء من النتيجة الحالية لتحسين مستوى النتيجة المستقبلية.
3. إستراتيجية تعظيم النتيجة (**La maximisation du résultat**): تركز هذه الإستراتيجية على زيادة النتيجة المنشورة مقارنة بمستواها الفعلي، بدافع تجنب بنود الديون التعاقدية، أو تعظيم الحد الأقصى من الأرباح المتغيرة، أو لتجنب خسائر الفترة الحالية على حساب الفترة المستقبلية، وبالتالي فإن الإدارة تطمح من هذا الدافع مقابلة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين، وعلى العموم تمثل هذه الدوافع تبريراً لتعظيم الأرباح.
4. إستراتيجية تمهيد النتيجة (**Le lissage du résultat**): تركز هذه الإستراتيجية عندما تكون ممارسات إدارة الأرباح لها تأثير على خفض التباين في النتيجة المنشورة، ويمكن تعريف تمهيد الدخل بأنها: تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب والذي يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الإنحرافات غير طبيعية في الدخل إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل المبادئ المحاسبية والإدارية المقبولة¹.

المبحث الثاني: خصائص ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي (SCF)

بعد التطرق في المبحث السابق للطرح النظري المفاهيمي (مفهوم، دوافع وإستراتيجيات) لممارسات إدارة الأرباح، سيتم في هذا المبحث عرض الإطار النظري لخصائص ممارسات إدارة الأرباح المتمثلة في العوامل والأساليب وكذا النتائج والآثار المترتبة عن هذه الممارسات، بالإضافة إلى نماذج قياس والكشف عنها.

المطلب الأول: العوامل والأساليب المساعدة لممارسات إدارة الأرباح

هناك العديد من العوامل والأساليب يستطيع المحاسب من تطويرها لخدمته في التلاعب بالبيانات المحاسبية، مما يجعل هذه البيانات مضللة ومشوهة بالنسبة لمستخدميها، ويلاقي مدقق الحسابات صعوبة في إكتشاف مثل هذه التلاعبات لأنها وكما هو معروف أن هذا التلاعب يجري ضمن نطاق قانون بما يتواءم مع أهداف الشركة.

¹ رياض العبد الله وآخرون، الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد العاشر العدد الأول، 2007، ص 04.

الفرع الأول: العوامل المساعدة لممارسات إدارة الأرباح

هناك العديد من العوامل المساعدة لممارسات إدارة الأرباح، ضمن ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، والتي نوردته في ما يلي:

1. حرية التقديرات الشخصية

تعتمد محاسبة الإستهقاق أساساً على فكرة التمييز بين المصروفات والإيرادات الرأسمالية الإيرادية، التي تخص مدة معينة، ويتطلب أساس الإستهقاق من الإدارة القيام بالعديد من التقديرات المحاسبية التي لها أثر جوهري في الأرباح المعلنة ضمن المعايير المحاسبية، وعلى الرغم من تأكيدات مجلس معايير المحاسبة المالية على أولوية الأرباح المحاسبية على أساس الإستهقاق مقارنة وصافي التدفقات النقدية كمقياس للأداء، فإن الدخل المحاسبي على أساس الإستهقاق لمدة معينة، قد لا يقدم صورة دقيقة للأداء الحقيقي للشركة خلال تلك المدة¹، وإستناداً للتقييم الشخصي للمخاطر، أو التكاليف المحتملة، أو خسائر القيمة عن التثبيتات، فإنه ووفقاً للمرونة التي تسمح بها معايير المحاسبة الدولية المتعارف والتي تتيح قدراً كبيراً من حالات التقدير الشخصي للمديرين لتنفيذ مبدأ الحيطة والحذر، وفي الممارسات العملية في ما يتعلق بالتقييمات الشخصية للمخاطر، تستخدم حسابات المخصصات والإسترجاعات (المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، أو الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات) على نطاق واسع وبوصفها كأداة لممارسات إدارة الأرباح، نتيجة لإتساع مجالات التقدير الشخصي في قياسها، مما يجعل من الممكن إستغلالها في مراحل مختلفة من تكوين النتيجة²: الإستهغال (زيادة أو تخفيض في المؤونات المرتبطة بالنشاط)، المالية (زيادة أو تخفيض في مخصصات إنخفاض قيمة الأوراق المالية)، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ذكر (كامل مُجَّد عيسى، 2008) نقلاً عن (Scott and Pitman, 2005) ما يلي³:

- تتطلب عقود الإنشاء طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال، وتكلفة هذا الإنجاز، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
- يتطلب إحتساب الإهتلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.

¹ فيحاء عبد الخالق البكور وآخرون، انعكاسات الالتزامات الأخلاقية لمراقب الحسابات على أساليب إدارة الأرباح، مجلة تنمية الرافدين، العدد 114، المجلد 35، جامعة الوصل، العراق، 2013، ص 111.

² Florence Delesalle, Réalités de la comptabilité créative à la française, 22ème congrès de L'AFC, France, May 2001, p 19. L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: halshs-00584621

³ سمير كامل مُجَّد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض محصل الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدنية المصروفات ومن ثم تضخيم الأرباح.
- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كأوراق مالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح.
- يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدما مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.
- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.
- يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.
- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

2. توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية

يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدوث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً فقد توجب تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة¹.

3. سوء تطبيق مبدأ الأهمية النسبية

يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأهمية النسبية بأنها عبارة عن التحريف الذي لحق بالمعلومات المحاسبية والذي يجعل من الممكن في ظل الظروف المحيطة أن تغيير أو يؤثر في حكم الشخص العادي، الذي يعتمد على هذه المعلومات، نتيجة لهذا السهو أو التحريف².

¹ ليلي عبد الصاحب داخل، تأثير المحاسبة الإبداعية في تحديد الوعاء الضريبي للدخل والحد من آثارها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والأربعون، العراق، 2016، ص 378.

² محمد معتصم إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 62.

4. التغييرات الإختيارية لسياسات المحاسبية

من المعروف أن عملية إعداد التقارير المالية والقوائم المالية تحكمها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وعادة ما تقوم الهيئات العلمية والمهنية بصياغة تلك المبادئ المحاسبية بمرونة يمكن من خلالها تطبيق مجموعة من الطرق والسياسات لقياس بعض الأحداث المالية، مما يتيح للمديرين حرية الإختيار للطريقة التي تناسب ظروف الشركة، ومن هنا يقوم المديرين بإختيار الطرق والسياسات التي تحقق أهدافه الشخصية وفقاً للتقديرات الشخصية وفي ضوء ظروف المؤسسة¹.

وفي نفس السياق، ترى كل من (Willekens & Bauwhede, 2003) أنه يوجد العديد من التقنيات للتأثير على أرقام الربح، حيث تتألف الفئة الأولى من التقنيات التي تعتمد على إستغلال المرونة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية، وهذا ما يسمى بإدارة الأرباح ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الأدب المحاسبي، مثل الإختيار بين طرق تقييم المخزون، الإختيار بين طرق إهلاك الأصول، بالإضافة إلى حرية إستخدام بعض التقديرات والأحكام الشخصية، حيث أن المرونة التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً تكون بهدف إعطاء الشركة الفرصة لإعداد البيانات المالية بشكل يعكس الواقع الإقتصادي الحقيقي لها قدر الإمكان، ومع ذلك يمكن إستغلال هذه المرونة بشكل إنتهازي من طرف المديرين لممارسات إدارة الأرباح، أما الفئة الثانية من طرق ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهك بوضوح مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وتسمى إدارة الأرباح خارج إطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وتحدث هذه الأخيرة عادة في الشركات التي إستغلت سابقاً المرونة الموجودة بالمبادئ المحاسبية، لممارسة إدارة الأرباح مثل الإعتراف المبكر بالإيرادات، وبالتالي فإن إدارة الأرباح ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً تستغل المرونة ضمن هذه المبادئ، والأخرى تنتهك المبادئ المحاسبية²، ويمكن تلخيص أهم الفروقات في الجدول التالي:

¹ أحمد غنيمي، إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، المجلد الثاني، جامعة بنها، مصر، 2011، ص 31.

² H. Bauwhede and M. Willekens, Earnings Management in Belgium: a Review of the Empirical Evidence, Tijdschrift voor Economie en Management, Vol. 48, 2, 2003, p203. Available from: https://lirias.kuleuven.be/bitstream/123456789/121969/1/02_Willekens.pdf

الجدول رقم 1.1: يوضح مقارنة ممارسات إدارة الأرباح ضمن المبادئ المحاسبية

المثال	الطريقة المحددة	ممارسات إدارة الأرباح
<ul style="list-style-type: none"> - تغيير طرق تقييم المخزون - تغيير طرق الإهلاك - تغيير العمر الافتراضي للأصول - تخصيص / إسترجاع المؤونات 	<ul style="list-style-type: none"> إستغلال المرونة المتاحة ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، مثل: - الاختيارات والتغيرات في المبادئ المحاسبية - الحكم الشخصي للمديرين في توقيت تسجيل قيمة بعض المستحقات 	<p>قرارات المحاسبة ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً</p>
<p>الإعتراف المبكر بالإيرادات (على سبيل المثال قبل شحن البضاعة)</p>	<p>عدم تطبيق أو مخالفة مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً</p>	<p>قرارات المحاسبة خارج إطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً</p>

The source: H. Bauwhede and M. **Willekens, Earnings management in belgium: a review of the empirical evidence**, tijdschrift voor economie en management, Vol, 48, 2, 2003, p204.

الفرع الثاني: أساليب ممارسات إدارة الأرباح

تحدث إدارة الأرباح عند إستخدام المديرين للإجتهد في إعداد التقارير المالية وفي هيكله المعاملات لتغيير المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الإقتصادي الحقيقي للشركة أو التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على تقارير الممارسات المحاسبية، وهناك العديد من الدراسات التي ناقشت إمكانية التدخل الإداري في عملية إعداد التقارير المالية، وبالتالي يمكن أن تحدث ليس فقط عن طريق التقديرات الشخصية أو الخيارات المحاسبية، ولكن أيضاً من خلال القرارات التشغيلية للإدارة مثل تخفيض الأسعار لتسريع وزيادة المبيعات، خفض نفقات البحث والتطوير، الإفراط في الإنتاج لتخفيض تكاليف الإنتاج الثابتة لكل وحدة، أو نفقات الصيانة، وغيرها من القرارات التشغيلية، وهناك إجماع في الأدبيات النظرية على تقسيم ممارسات إدارة الأرباح إلى نوعين هما إدارة الأرباح ذات الطبيعة التشغيلية أو إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية¹، وسيتم التطرق إلى هاذين النوعين بالتفصيل من خلال الأتي:

¹ Xiaotian Zhu, Shuoyi Lu, Earnings management through real activities manipulation before mergers and acquisitions, **Journal of Finance & Accountancy**, Vol. 13, June 2013 p3 Available from: <http://www.aabri.com/manuscripts/131530.pdf>

أولاً: ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة التشغيلية

تقوم على استخدام قرارات إدارية تتعلق بأنشطة الإنتاج والاستثمار والمبيعات وذلك لتعديل الإيرادات والمصروفات المتوقعة، وإن هذا النوع من الإجراءات والقرارات يهدف بشكل أساسي للتأثير على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة، وبالتالي التأثير على رقم الربح¹، ويرى (Roychowdhury, 2006) أنه يمكن القيام بممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة التشغيلية من خلال ثلاثة أساليب وهي²:

■ **إدارة المبيعات:** يمكن للإدارة التلاعب بالمبيعات من خلال مجموعة الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتحكم والتلاعب في عمليات البيع، كزيادة وتسريع مبيعات الفترة الحالية مؤقتاً بهدف زيادة الأرباح، وذلك بتقديم خصومات تجارية مغالي فيها للعملاء، أو قيام إدارة الشركة بالتراخي في شروط البيع الآجل وجعلها أقل مرونة كزيادة فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء، وإن زيادة حجم المبيعات نتيجة الخصومات الممنوحة من المرجح أن تختفي عند رجوع الإدارة للأسعار القديمة الحقيقية، لأن التدفقات النقدية لصافي المبيعات من الخصومات المالية لهذه المبيعات الإضافية يمثل أدنى هامش ربح على المبيعات.

■ **إدارة المصاريف الاختيارية:** يمكن للإدارة التلاعب بالأرباح باستخدام النفقات الاختيارية أو التقديرية، المتمثلة في نفقات البحث والتطوير، نفقات الإعلانات التسويقية، نفقات الصيانة والنفقات الإدارية التي يتم صرفها غالباً في نفس فترة تكبدها، أو رسمتها وإستنفادها على مدي فترات زمنية معينة، وبالتالي يمكن للإدارة تخفيض أو زيادة بعض النفقات الاختيارية، بهدف زيادة أو تخفيض الأرباح المستهدفة خاصة إذا كانت هذه النفقات لا تساهم في تحقيق الأرباح في الفترة الحالية.

■ **إدارة الإنتاج:** يمكن للإدارة القيام بإدارة الأرباح الحقيقية من خلال التحكم في حجم الإنتاج، فمن خلال الإفراط في الإنتاج وبالتالي تخفيض التكاليف الثابتة المحملة على كل وحدة منتجة، طالما أن التخفيض في التكاليف الثابتة لكل وحدة لا يقابله أي زيادة في التكلفة الحدية لكل وحدة، ومن ثم إنخفاض التكاليف الإجمالية لكل وحدة منتجة، ومن ناحية أخرى تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة المخزون في نهاية السنة المالية مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة المبيعات، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح.

يضيف (Roychowdhury, 2006) أن التلاعب بالأنشطة الحقيقية أو ما يعرف بممارسات إدارة الأرباح الحقيقية يمكن أن تخفض من قيمة الشركة، بسبب الإجراءات التي تتخذها الإدارة في الفترة الحالية لزيادة الأرباح، التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية في الفترة المستقبلية، على سبيل المثال منح سعر خصم مغالي فيه للعملاء لزيادة حجم المبيعات في الفترة الحالية، يؤدي بالعملاء توقع المزيد من التخفيضات في الفترة المستقبلية، مما يخفض من هوامش الربح على المبيعات في المستقبل، كما أن زيادة المخزون بشكل مغالي فيه يؤدي إلى تحمل الشركة تكاليف تخزين مرتفعة وكذا تعرض المخزون للتلف خاصة

¹ إبراهيم العدي، رنا صفور، مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 3، دمشق، سوريا، 2013، ص 392.

²Sugata Roychowdhury, Earnings management through real activities manipulation, Journal of Accounting and Economics, 2006, vol. 42, issue 3, pp 06-08. Available from: https://papers.ssrn.com/sol3/papers2.cfm?abstract_id=477941

إذا عجزت الشركة عن تصريفه، ومن ناحية أخرى الإفراط في الإنتاج يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج بشكل غير طبيعي بالنسبة للمبيعات، وتخفيض النفقات التقديرية يؤدي إلى نفقات تقديرية منخفضة بشكل غير طبيعي للمبيعات¹.

ثانيا: ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية

تشكل المحاسبة على أساس الإستحقاق الأساس في معظم النظم المحاسبية المعاصرة في جميع أنحاء العالم، التي تستند على مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي تخص الفترة الحالية، وقواعد الإعتراف بالإيرادات، وتمثل الأرباح المحاسبية فيه أفضل مقياس للأداء الإقتصادي الحقيقي للشركة، و تعتبر أكثر دقة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من التدفقات النقدية الحالية، غير أن أساس الإستحقاق يتطلب من المحاسبي الكثير من التقديرات والإجتهاد الشخصي الذي يتميز بدرجة عالية من عدم اليقين²، وتعرف ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية بعدة طرق في الأدبيات النظرية، ففي دراسة (Guillaume Dumas, 1014)³ تم التطرق إلى العديد من التعريفات نقلا عن العديد من الدراسات، فمثلا (Zang, 2012) الذي يشير أن إدارة الأرباح المحاسبية ناجمة عن التغير في بدائل السياسات المحاسبية، أو التقديرات المستخدمة في عرض البيانات المالية، أما (Roychowdhury, 2006) يؤكد أن إدارة الأرباح المحاسبية لا تؤدي إلى أي تغيير على مستوى التدفقات النقدية، إذا إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية تنطوي على الخيارات المحاسبية المتمثل في (التغيير في سياسات تقييم المخزون، طرق إهلاك الأصول، طرق معالجة الاستثمار في الأوراق المالية أو طرق ترجمة العملات الأجنبية... وغيرها من السياسات المحاسبية)، وإستخدام حالات الحكم الشخصي كالتقديرات في العناصر التالية: (التبئيات، حسابات الذمم المدينة والأصول الأخرى، تقييم المخزونات، المؤونات والمعاشات، الأدوات المالية... وغيرها من مجالات الحكم الشخصي)، كما أن هذا النوع من ممارسات إدارة الأرباح ليس له تأثير على التدفقات النقدية وقد يتناسب أو يتعارض مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي حدد كل من (Dechow et Skinner, 2000) أن ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية تنطوي على⁴:

- إستغلال المرونة المتاحة في إطار مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وإختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية.
- إستخدام أساليب إحتيالية تكون خارج إطار مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

وهناك أساليب عدة لممارسة إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية التي تعد قانونية إلا أنها في الوقت عينه، قد تشوه الأرباح التي تم المجتمع الإستثماري وسوق الأوراق المالية، وتهدد سلامة القوائم المالية، وتمثل الأساليب الأكثر شيوعا في هذا النوع من ممارسات إدارة الأرباح في:

¹ Sugata Roychowdhury, op,cit, p 07.

² Alexander Eisele, **Target shooting? Benchmark-driven earnings management in Germany**, dissertation doctor of Philosophy in Management, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs, of the University of St. Gallen, 2012, p12.

³ Guillaume Dumas, **La gestion des résultats des entreprises innovantes**, Thèse du Doctorat en Gestion et management. université Toulouse, France, 2014, p 26. Document disponible sur le site: <tel-01113679>

⁴ Sugata Roychowdhury, op,cit, p 26.

1. غسيل محفظة الإستثمار (Flushing the Investment Portfolio): تشتري الشركات الأسهم شركات أخرى لغايات إستثمار أموال فائضة، أو تحقيق نوع من التحالف الإستراتيجي، وتفترض المعايير المحاسبية بأن الإستثمار الذي يقل عن 20% من أسهم الشركة الأخرى، بأنه إستثمار غير مؤثر ولا تحتاج الشركة المستثمرة إلى إدراج حصتها من الدخل الصافي للمستثمر فيه في بياناتها المالية، وهناك مجموعة من القواعد المفصلة لكيفية تسجيل هذه الإستثمارات، بحيث تقتضي المعايير المحاسبية تصنيف هذه الإستثمارات إما¹:

■ كأوراق مالية للمتاجرة تسجل أي تغييرات في قيمتها السوقية خلال الفترة المالية، وتعالج الأرباح أو الخسائر الفعلية من عملية بيعها في الدخل التشغيلي.

■ كأوراق مالية متاحة للبيع تسجل أي تغييرات في قيمتها السوقية خلال الفترة المالية، في ذيل قائمة الدخل وليس في الدخل التشغيلي، أما عندما تباع هذه الأوراق فيسجل أي ربح أو خسارة في الدخل التشغيلي.

تحمي متطلبات المعايير المحاسبية الخاصة بهذا النوع من الإستثمار الفرصة لإدارة الأرباح وذلك من خلال الأسلوب التالي:

■ توفيت بيع الأوراق المالية التي إكتسبت قيمة، فعندما تستدعي الحاجة إلى أرباح إضافية تباع الأوراق المالية التي فيها ربح غير محقق، بحيث يسجل الربح في الأرباح التشغيلية.

■ توفيت بيع الأوراق المالية التي فقدت جزء من قيمتها، تسعى الشركة لتخفيض أرباحها تباع الأوراق التي فيها خسائر غير محققة والتي تظهر بدورها في الأرباح التشغيلية.

■ تغيير هدف الإحتفاظ بالورقة المالية، بحيث يمكن للإدارة تغيير هدفها في ما يخص الورقة المالية وتعبد تصنيفها من محفظة أوراق مالية للمتاجرة إلى محفظة الأوراق المالية المتاحة للبيع، أو العكس، بحيث تنتج عن هذا نقل أي ربح أو خسارة غير محققة إلى أو من قائمة الدخل.

2. التنظيف المحاسبي الكبير (Big Batah Accouting): يرى (Stolowy and Breton, 2000) أنه من السهل

فهم محاسبة التخلص من الخسائر في سنة رديئة (ما يعرف بالغسيل الكبير/أو الحمام الكبير)، ففي كل مرة يحدث تغير على مستوى الحكومة أو وزير المالية، فالوزير أو الحكومة الجديدة تعلن أن العجز المتوقع سيكون أعلى من إدعاء الحكومة السابقة، لأنها وجد الكثير من النفقات الخفية على مستوى الخزينة العمومية، بإختصار فإنها تنتهز الفرصة لتنظيف الميزانية العمومية، وإلقاء اللوم نتيجة لمشاكل الأداء الضعيف على الحكومات السابقة، هذه الرؤيا تعمل بنفس الطريقة في الشركات، عندما يتم تعيين رئيس تنفيذي جديد (الذي غالبا ما يكون دوران هذه المهنة بشكل مرتفع) فإنه يعمل على تحميل الإدارة السابقة أكبر قدر من الخسائر المحتملة، ليكون قادرا على إستخدامها في المستقبل لضمان سلامة الأرباح وطمأنة المساهمين، ويضيف كل من (Stolowy and Breton, 2003) أن التنظيف المحاسبي الكبير يرتبط بعلاقة وثيقة مع إستراتيجية تمهيد الدخل²، حيث أن

¹ عبد المجيد الطيب الفار، إدارة الأرباح، دار جليس الزمان، الطبعة، عمان، الأردن، 2010، ص 40.

² Hervé Stolowy, Gaéton Breton, **A framework for the classification of accounts manipulations**, 2000, Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers2.cfm?abstract_id=263290

إتجاهات الأرباح الغير روتينية، تجعل الحدث مثاليا ليخلق أرضية ملائمة لتنظيف الحسابات عند تغيير الإدارة، فهذه الأخيرة تتبنى سياسات معينة لخفض نتائج الدورة الأولى بغية زيادة أفضل للأرباح المستقبلية، وبالتالي بهذا تهدف الإدارة الجديدة لتمهيد الطريق للأرباح المستقبلية وجعلها ثابتة وجد سلسلة وهذا ما يتفق مع تقنية التنظيف المحاسبي الكبير¹.

3. تخزين المكاسب الزائدة عن الحد (Cookie jar): ترتبط المخاطر بمدى التقلب في الأرباح، وكلما زاد التقلب زادت المخاطر، ولذلك تعمل كثير من الشركات على المحافظة على سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح السنوية، وقد تحقق بعض الشركات أرباحا كبيرة في بعض السنوات ولذلك تستخدم المرونة المتاحة لها في إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ووضع التقديرات لتخفيض الأرباح الكبيرة وجعلها في الحدود العادية أو الطبيعية من خلال تخزين الأرباح في صورة إحتياطات سرية وذلك لاستخدامها في تغطية إنخفاض الأرباح في سنوات رديئة، أي أن الشركة تدخل في مراجعة زمنية للأرباح بغرض الحفاظ على سلسلة مستقرة من الأرباح، وقد أوضحت دراسة (Kokoszka, 2003) أن إحتياطات الكعكة تسمى أحيانا بإحتياطات يوم ممطر أو إحتياطات الطوارئ والتي يتم تكوينها في فترات الأداء المالي القوي، وذلك من خلال تخفيض الأرباح من مخصصات وإحتياطات مبالغ فيها أو أصول تمتد منفعتها لأكثر من فترة، ولكن يتم إستنفادها فورا، وذلك لكي يتم إستخدام هذه الإحتياطات في فترات الأداء المالي الضعيف لزيادة الأرباح².

4. الأرباح التشغيلية مقابل الأرباح الغير تشغيلية: هناك فئتان أساسيتان للأرباح هما تشغيلية وغير تشغيلية، فالأولى هي التي يتوقع لها الإستمرار في المستقبل، أما الثانية فهي الأحداث الغير متكررة التي لا يتوقع لها تأثير على الأرباح المستقبلية، ويعمل المحللين الماليين لتقدير معدلات النمو في الأرباح التشغيلية، ويتطلب هذا الأمر الفصل حسابات العناصر التشغيلية والغير التشغيلية في جدول حساب النتيجة، وبالتالي تتاح الفرصة للإدارة للتحويل على الأرباح على الأرباح عند إتخاذ قرارات حول العناصر التشغيلية للدخل من خلال التلاعب بتصنيف بعض العناصر كعناصر غير عادية أو العكس حسب هدف الشركة³.

5. التسديد المبكر للدين: تسجل عادة الديون طويلة الأجل مثل السندات على أساس القيمة الدفترية المطفأة، وعندما تسدد مبكر فقد تكون الدفعة النقدية المطلوبة مختلفة كثيرا عن القيمة الدفترية مما يخلق ربح أو خسارة محاسبية، وتتطلب المعايير المحاسبية أن يسجل الربح أو الخسارة كعنصر غير عادي بجدول حساب النتيجة، وبالتالي يمكن للمديرين أن يحتملوا على الأرباح بإختيار الفترة المالية المناسبة التي يتم فيها تسديد الدين مبكرا⁴.

¹ Hervé Stolowy, Gaéton Breton, 2003, op,cit, p 141.

² طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 237

³ عبد المجيد الطيب الفار، مرجع سبق ذكره، ص 47.

⁴ المرجع السابق، ص 47.

6. الرهان الكبيرة على المستقبل (**Big Bet on the Future**): عند حدوث الإستحواذ، يقال عن الشركة التي إمتلك الشركة الأخرى أنها أقدمت على رهان كبيرة في المستقبل، ووفقا لمبادئ المحاسبية المقبولة عموما يتم الإبلاغ عن عملية الإمتلاك وفق طريقة الشراء، مما يتيح المجال للممارسات إدارة الأرباح، بإستخدام إحدى الأسلوبين¹:

- شطب تكاليف البحث والتطوير الجارية للشركة المملوكة، بحيث تسمح بشطب جزء كبير من سعر الشراء مقابل الأرباح الجارية في سنة الشراء، وحماية الأرباح المستقبلية.
- دمج أرباح الشركة المملوكة في الأرباح الموحدة للشركة، بحيث تضم الأرباح الجارية للشركة المملوكة إلى أرباح الشركة الأم، مما يعطي تعزيزا للأرباح.

7. التلاعب بالحسابات (**Cooking the books**): تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة أو ضمان معدل معين من المكافآت وفي ما يلي بعض الأساليب التي يمكن للشركة إستخدامها من أجل التلاعب بحساباتها وتوليد أرباح قد تكون أرباح وهمية أحيانا²:

- **تعجيل الإيرادات**: ثمة طريقتان لتعجيل الإيرادات، فأما **الطريقة الأولى** فهي حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عند ما يمتد تقديم الخدمات لأكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في الفترة نفسها التي تم إستلامها فيها، على الرغم أنها تخص أكثر من سنة مالية، وأما **الطريقة الثانية** فيصطلح عليه حشو القناة (**Channel stuffing**) إذ يرسل الصانع هنا شحنة كبيرة للموزع في نهاية الربع الأخير من السنة، ويقيدها في خزانة المبيعات على الرغم من أنها ليست مبيعات فعلية.
- **تأجيل المصاريف**: تقوم بعض الشركات برسمة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلا من إستنزائها من دخل السنة التي حدثت فيها.
- **إيرادات أو مصروفات وهمية**: تقوم بعض الشركات بإدراج إيرادات أو مصاريف وهمية، وذلك بغرض تضخيم الأرباح أو تقليل الخسائر، وربما لأسباب ضريبية معينة.
- **خطط التقاعد**: يمكن للشركات التي تعمل داخل الأسواق التي ترتفع فيها الأسعار، أن تحسن من إيراداتها بخفض مصاريف التقاعد، وخاصة إذا كانت الإستثمارات في الخطة تنمو بسرعة أكبر من توقعات الشركة.
- **بنود خارج الميزانية**: تقوم بعض الشركات الأم بإدراج الإلتزامات أو مصاريف معينة، في حسابات بعض فروعها، وذلك من أجل إخفائها عن بعض الأطراف ذوي العلاقة، بإعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة.

¹ Mohammad Moniruzzaman, Jamil Sharif; Techniques, Motives and Controls of Earnings Management; **International Journal of Information Technology and Business Management**; Vol 11, No1, 2013, p 70. Available from: <http://www.sign-ific-ance.co.uk/index.php/JASR/article/view/198/200>

² علام موسى حمدان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 160.

- **الإيجارات المصطنعة:** يمكن استخدام الإيجارات المصطنعة لحجب تكلفة مبني جديد من الظهور ضمن عناصر الميزانية، إذ يتم إبرام عقد طويل الأجل، تدفع الشركة بموجبه مصاريف إيجار ثابتة سنويا، وبالتالي تتخلص الشركة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبني، مستخدمة مصاريف الإيجار كبديل منه.

8. **التخلص من الطفل مشكلة (Throw out a problem child):** لزيادة الأرباح المستقبلية عندما تتراجع أرباح الشركة تستطيع الشركة التخلص من شركة تابعة "الطفل المشككة" نظرا لضعف أداؤها، وأن التوقعات بهذا التراجع سينتفقم في المستقبل، حيث يمكن إدارة الأرباح بإحدى الوسائل التالية:¹

- بيع الشركة التابعة بحيث يسجل ربح أو خسارة البيع في قائمة الربح للفترة الحالية، أما إذا كان تحمل ربح الفترة الحالية بخسارة كبيرة غير مرغوب فيها فيمكن استخدام وسائل أخرى.

- تحويل الشركة التابعة إلى شركة مستقلة حيث يتم توزيع أسهم الشركات التابعة على المساهمين الحاليين، وبالتالي يتم التخلص من النتائج السلبية للشركة التابعة من البيانات المالية.

9. **تقليص المركب (Shrink the ship):** إن الشركات التي تعيد شراء أسهمها لا ينبغي لها تسجيل ربح أو خسارة في قائمة حساب النتيجة، والسبب أن الشركة ومالكي الأسهم هما كيان واحد، ويتم تحقيق الربح من خلال صفقات حقوق الملكية خارج الشركة، وليس مع من هم أصحاب للشركة، وشراء الأوراق المالية لا يؤثر على الأرباح، لكنه يستخدم للتأثير على ربحية السهم.²

10. **تغيير معايير جديدة (Introducing new standard):** إن وضع قواعد وأنظمة جديدة في إطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموما نظرا لمتطلبات التغيرات في بيئة الأعمال، حيث أن المبادئ المحاسبية يمكن تعديلها بطريقة لن تؤثر على الأرباح، عندما يتم إصدار معيار المحاسبي الجديد، فإن ذلك يستغرق سنتين إلى ثلاثة سنوات لإعتماد المعيار، وبالتالي فإن الإعتماد الطوعي المبكر للمعيار يمكن أن يعطي فرصة لممارسات إدارة الأرباح.³

11. **إستخدام المشتقات المالية (Use of Financial derivatives):** تقوم الإدارة باستغلال فرصة ممارسات إدارة الأرباح عن طريق إستخدام المشتقات المالية التي تعد كجدار حماية للشركة من المخاطر التجارية ومن بين هذه المخاطر : التغيرات في سعر الفائدة، التغير في أسعار السلع الأساسية، التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في أسعار النفط، وينبغي الإبلاغ عن المشتقات المالية كأصول أو خصوم في الميزانية ويتم قياسها بالقيمة العادلة، وإدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التعاملات بالمشتقات المالية عموما في الإيرادات والمصروفات العادية في حساب النتيجة،⁴ فعلى سبيل المثال إذا كان للشركة إصدار كبير من السندات المستحقة بمعدل فائدة ثابتة، يمكن أن تدخل في عملية مبادلة معدلات الفائدة التي من شأنها تحويل

¹ كهينة شاوسي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

² Mohammad Moniruzzaman, Jamil Sharif, op, cit, p 72.

³ Idem

⁴ Idem

السندات بفائدة ثابتة إلى سندات ذات فائدة متغيرة، وبالتالي تسجل الزيادة أو النقصان في مصاريف سعر الفائدة عند إرتفاع أو إنخفاض معدلات الفائدة، وعليه يمثل توقيت إختيار دخول الشركة في عملية المبادلة فرصة لممارسة إدارة الأرباح.

12. التلاعب بالسياسات المحاسبية (Manipulation of accounting policies): يتضمن هذا النوع من التلاعب

التغيير في السياسات المحاسبية، والتحول من سياسة متعارف عليها إلى أخرى، مثلا تغيير طرائق تسعير المخزون أو تغيير طريقة إندثار الموجودات، أو التلاعب بالقيمة العادلة للموجودات وغيرها من السياسات المحاسبية، لذا فإن إدارة الشركة قد تلجأ في بعض الأحيان إلى تغيير السياسات أو الإجراءات المحاسبية في حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، من أجل ممارسة إدارة الأرباح، وهناك أساليب عدة للتلاعب بالسياسات المحاسبية منها:

- إختيار سياسة الإهلاك: إن إهلاك التثبيتات العينية يمكن إحتسابها بطرق مختلفة (بالطريقة الخطية، المتزايد أو المتناقص) وبالتالي إن ترك مرونة تمثلت في إمكانية إدارة الشركة من تغيير طريقة إحتساب قسط الإهلاك، يتيح الفرصة لممارسات إدارة الأرباح، فلا تنقل من طريقة القسط الثابت إلى القسط المتناقص في حالة التضخم يظهر تأثيره في صافي النتيجة لتخفيض الضرائب وزيادة التعويضات مثلا¹.

- إختيار طرق تقييم المخزونات: إن المرونة المتاحة للمديرين في إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لتقييم تكلفة المخزون، يتيح الإختيار بين العديد من الطرق للتقييم منها: (طريقة الوارد أولا يصرف أولا FIFO ، طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا LIFO أو التكلفة الوسطية المرجحة CMP، ففي أوقات التضخم تختار الإدارة لطريقة الوارد أولا يصرف أولا FIFO لتأخير أثر إرتفاع الأسعار، وبالتالي تتسبب في إنخفاض تكلفة البضاعة سواء بالنسبة للمواد الأولية أو للمنتجات التامة والنصف مصنعة، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح في الدورات المستقبلية، وهذا على عكس طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا LIFO التي تطبق في حالة الإنكماش، ومن ناحية أخرى يتم إستخدام طريقة التكلفة الوسطية المرجحة لتخفيض أثر التقلبات في أسعار السلع نتيجة إرتفاع المستوى العام للأسعار وتناقص القدرة الشرائية، مما يؤدي إلى إنخفاض قيمة المخزونات وزيادة النتيجة².

- التلاعب بالقيمة العادلة للموجودات: قد أشار مجلس معيار المحاسبة المالية في أمريكا FASB في المعيار 157 إلى وجود ثلاث أساليب أو مداخل لقياس القيمة العادلة وهي: (مدخل السوق، مدخل الدخل ومدخل التكلفة، وبالتالي فإن تطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة ترتبط بممارستها بالعديد من الأحكام الشخصية المتروكة للممارسين وتوجهات الإدارة التي تكون أغلب قراراتها هادفة إلى تحقيق المنافع الإقتصادية التي من المحتمل أن تحققها نتيجة التلاعب بالبنود المالية التي تؤثر على نتائج أعمال الشركات ومركزها المالي، وبالتالي قد تفسح المجال الواسع للإدارة لممارسة إدارة الأرباح³.

¹Florence Delesalle, op,cit, p22.

² Ridha Shabou, Neila Boulila Taktak, op,cit, p07.

³ عباس التميمي، حكيم الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- إنخفاض قيمة الموجودات: أشار المعيار المحاسبي الدولي 36 إلى المعالجة المحاسبية لإنخفاض قيمة الموجودات بشكل تفصيلي، إذ يتطلب المعيار أن تقوم الشركات بالإعتراف بخسارة الإنخفاض، كما يحدد الإفصاح اللازم للموجودات التي إنخفضت قيمتها، وبالتالي من الممكن للإدارة التلاعب بهذه السياسات لأغراض ممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب في تقدير قيمة الإنخفاض والذي ستظهر قيمته كخسائر في قائمة حساب النتيجة في المدة المالية الحالية¹.

الفرع الثالث: المقارنة بين أساليب ممارسات إدارة الأرباح

تختلف إدارة الأرباح على أساس الإستحقاق (ذات الطبيعة المحاسبية) وإدارة الأرباح الحقيقية (ذات الطبيعة التشغيلية) في العديد من النواحي، وتتلخص الإختلافات الرئيسية في ما يلي²:

الجدول رقم 2.1: يوضح المقارنة بين أساليب ممارسات إدارة الأرباح

إدارة ذات الطبيعة التشغيلية	إدارة ذات الطبيعة المحاسبية	البيان
قبل نهاية السنة المالية	بعد نهاية السنة المالية	الوقت
مرتفعة	منخفضة	التكاليف
منخفضة	متوسطة /عالية	إمكانية الرؤية/ إكتشاف الخطر
المستحقات والتدفقات النقدية	المستحقات	تتأثر عناصر النتيجة
منخفض	مرتفع	خطر التقاضي
المبلغين	المدققين والمشرعين	القيود

La source: Guillaume Dumas, La gestion des résultats des entreprises innovantes, Thèse Doctorat en Gestion et management. université Toulouse, France, 2014, p 28.

من حيث التوقيت: إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية تمارس خلال الدورة المحاسبية كقيام الإدارة بتقديم خصومات تجارية مغالي فيها للعملاء، قيام إدارة الشركة بالتراخي في شروط البيع الآجل وجعلها أقل مرونة كزيادة فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء أو الإفراط في الإنتاج لتخفيض تكلفة البضاعة المباعة التي تكون خلال السنة المالية، ومن ناحية أخرى إدارة

¹ عباس التميمي، حكيم الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

²Guillaume Dumas, op,cit, pp27-28.

الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية التي تتوافق مع الخيارات المحاسبية والتقديرات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية، تكون بعد تاريخ إغلاق السنة المالية.

من حيث تأثير عناصر النتيجة: بما أن إدارة الأرباح المحاسبية ترتبط بالخيارات المحاسبية والتقديرات الشخصية، وبالتالي فإنها تؤثر فقط على الإيرادات والمصاريف المحسوبة (المستحقات)، أما إدارة الأرباح الحقيقية تؤثر على إيرادات ومصروفات التدفقات النقدية (التحصيلات والنفقات)، ومع ذلك يمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر على الإيرادات والمصروفات المحسوبة (المستحقات).

من حيث الرؤية أو إكتشاف الخطر: إدارة الأرباح المحاسبية هي أكثر عرضة لإكتشافها من إدارة الأرباح الحقيقية، ويرجع ذلك أساسا لعملية مراجعة الحسابات، في الواقع أن مدقي الحسابات للتصديق على دقة السجلات المحاسبية، لكن لا يصدر رأيه من ناحية فعالية خيارات الإدارة، وبالتالي إدارة الأرباح الحقيقية هي أقل إكتشافا لممارستها.

من حيث القيود وخطر التقاضي: ظهر أن سن التشريعات تمثل قيد لممارسة إدارة الأرباح المحاسبية، ويعتبر معيار تقييد أكثر صرامة لممارسة إدارة الأرباح الحقيقية، بينما يساعد على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية نتيجة تقييد النوع الأول من التلاعبات، حيث أدى اعتماد قانون ساربينز أوكسلي (Sarbanes-Oxley) في الولايات المتحدة الأمريكية إلى خفض إدارة الأرباح المحاسبية، وبالتالي خرق هذه القواعد يزيد خطر المقاضاة المكلفة، وعدم ثقة المستثمرين المحتملين، وعلاوة على ذلك تشكل نوعية التدقيق قيد آخر على ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، أما إدارة الأرباح الحقيقية هي أقل خطورة من حيث التقاضي، لأنه غالبا يكون من الصعب جدا التأكد إذا كانت المعاملات الحقيقية للشركة في الواقع يعزى إلى إعتبرات أرباح إستراتيجية¹.

من حيث التكاليف: تكاليف إدارة الأرباح تعتمد على جهود الإدارة لتكريس الأنشطة الإستراتيجية، والبعد من عواقب سلبية على الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، وتعتبر إدارة الأرباح الحقيقية أكثر تكلفة من التلاعب بالمستحقات التقديرية، فمثلا تأجيل الصيانة لبعض المعدات قد يكون مكلفا عند توقف المعدات خاصة منها الإنتاجية، منح سعر خصم مغالي فيه للعملاء لزيادة حجم المبيعات في الفترة الحالية، يؤدي بالعملاء توقع المزيد من التخفيضات في الفترة المستقبلية، مما يخفض من هوامش الربح على المبيعات في المستقبل، كما أن الإفراط في الإنتاج لتخفيض تكلفة البضاعة المباعة، يؤدي إلى زيادة المخزون السلعي بشكل مغالي فيه وبالتالي تحمل الشركة تكاليف تخزين مرتفعة وكذا تعرض المخزون للتلف خاصة إذا عجزت الشركة عن تصريفه، وعلاوة على ذلك تتضمن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية جهد إدارة أكبر من التلاعب بالمستحقات نتيجة التخطيط الخاص بالمعاملات التجارية².

¹ Guillaume Dumas, op.cit, p 28.

² Alexander Eisele, op.cit, p 16.

المطلب الثاني: النماذج المستخدمة في إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح

إن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأرباح ركزت على إستخدام الإدارة لجزء من المستحقات الكلية للتأثير على صافي الأرباح المعلن عنها، وتعرف المستحقات الكلية (Total des Accruals) على أنها جميع الإيرادات والمصروفات المسجلة في قائمة حساب النتيجة والتي لم تسفر عن أي تدفقات نقدية خلال السنة المالية، حيث يتم تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات غير إختيارية (Accruals non discrétionnaires) التي تمثل ذلك الجزء من المستحقات الكلية الناجمة عن النشاط العادي للشركة وليس للإدارة حرية التصرف فيها وذلك لتحقيق الإلتزام بالمبادئ المحاسبية، ومستحقات إختيارية (Accruals discrétionnaires) والتي قد تدار عمدا نتيجة خضوعها للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، كما يستخدم هذا الجزء من المستحقات للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي يتم حساب المستحقات الإختيارية من خلال طرح الجزء غير الإختياري من المستحقات الكلية وفق التالية¹:

$$\text{المستحقات الإختيارية} = \text{المستحقات الكلية} - \text{المستحقات غير الإختيارية}$$

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة السابقة كما يلي²:

$$AT_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}$$

حيث أن:

$AT_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

$NDA_{i,t}$: المستحقات الغير إختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

$DAC_{i,t}$: المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t).

ويتفق الباحثون على إستخدام ثلاثة طرق لقياس وتقدير المستحقات الكلية هما:

¹ Ines Fakhfakh Ben Amar , **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, thèse du doctorat en Sciences de Gestion, université de Reims Champagne-Ardenne, France, 2009, pp 66-67. disponible sur le site: <http://theses.univ-reims.fr/exl-doc/GED00001086.pdf>

² أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014، ص 175.

الطريقة الأولى: المنهج المباشر لقائمة التدفقات النقدية

وتمثل المستحقات الكلية وفقا لهذا المنهج الفرق بين صافي نتيجة الدورة المالية وصافي التدفقات النقدية من أنشطة الإستغلال للشركة وذلك وفق المعادلة التالية¹:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

TA_{i,t}: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

NI_{i,t}: النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t)؛

CFO_{i,t}: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

الطريقة الثانية: المنهج الغير مباشر لقائمة التدفقات النقدية

وفقا لهذا المنهج المستحقات الكلية يمكن حسابها كالآتي²:

$$(1) RE_{i,t} = CF_{i,t} + TAC_{i,t}$$

$$(2) RE_{i,t} = CAF_{t,i} + (PRC_{i,t} - DOT_{i,t})$$

$$(3) RE_{i,t} = CAF_{i,t} - \Delta BFR + (\Delta BFR_{i,t} + PRC_{i,t} - DOT_{i,t})$$

$$(4) RE_{i,t} = CAF_{i,t} + (\Delta BFR + PRC_{i,t} - DOT_{i,t})$$

بالمقارنة بين الأولى والرابعة نجد أن المستحقات الكلية تساوي إلى:

$$(5) TAC_{i,t} = (\Delta BFR_{i,t} + PRC_{i,t} - DOT_{i,t})$$

حيث أن:

RE_{i,t}: النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t)؛

CF_{i,t}: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) في السنة (t)؛

TA_{i,t}: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

¹ Hanen Ben Ayed-Koubaa. L'impact des mecanismes internes de gouvernement de l'entreprise sur la qualité de l'information comptable, **la Comptabilité - contrôle - Audit**, Strasbourg, France, May 2009, p16.

² Thomas Jeanjean_Contribution à l'analyse de la gestion du résultat des sociétés cotées **2ème congres de L'AFC**, France, May 2001. disponible sur L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne:

<halshs-00584633>

CAF t,i: القدرة على التمويل الذاتي للشركة (i) في السنة (t)؛

PRC i,t: النواتج الغير التقديرية للشركة (i) في السنة (t)؛

DOT i,t: مخصصات الدورة للشركة (i) في السنة (t)؛

ΔBFR i,t: التغير في الإحتياج لرأس مال العامل للإستغلال للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1).

الطريقة الثانية منهج الميزانية المحاسبية

وفقا لهذا المنهج المستحقات الكلية يمكن حسابها كالتالي¹:

$$TAit/Ait-1 = (\Delta CAit - \Delta Cashit - \Delta CLit - \Delta DCLit - DEPit)/Ait$$

حيث أن

TA it: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

A it-1: مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1)؛

ΔCA it: التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1)؛

ΔCash it: التغير في النقدية وما يعادلها للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1)؛

ΔCL it: التغير في الإلتزامات المتداولة للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1)؛

ΔDCL it: التغير الديون المستحقة والمدرجة ضمن الإلتزامات المتداولة للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1)؛

DEP it: إجمالي مخصصات الإهلاكات والمؤونات للشركة (i) في السنة (t).

يعد مدخل المستحقات من أكثر المداخل إستخداما من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركة، وذلك لكون الأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها بشكل أساسي هو أساس الإستحقاق المحاسبي، الذي يقوم على مقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص المدة الحالية، حيث تم إستعمال العديد من النماذج في حساب المستحقات الغير إختيارية ومن ثم المستحقات الإختيارية، ومن بين تلك النماذج هناك ستة نماذج شهيرة لحساب المستحقات الإختيارية إستعملت من أغلب الباحثين في هذا المجال وهي:

أولا: نموذج هيلي 1985 Modèle de Healy 1985

نموذج (Healy 1985) ينظر إلى الإستحقاق الإختياري المقدر خلال فترة معينة على أنه إجمالي الإستحقاق مقسوم على إجمالي الأصول أول الفترة، وهذا يعني أن الإستحقاق الغير الإختياري يتوقع أن يكون صفر، وبالتالي وفق هذا النموذج يتم

¹ Claude FRANCOEUR, Ridha SHABOU et al, Le lien entre la performance sociale des entreprises et la gestion des résultats comptables la comptabilité, **le controle et l'audit entre changement et stabilité**, France, May 2008. disponible sur L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: halshs-00525423

إختبار ممارسات إدارة الأرباح عن طريق إحتساب متوسط الإستحقاق ومقارنة النتائج بين الفترات¹، بمعنى آخر حسب هذا النموذج يتم تقسيم الإستحقاق إلى مستحقات إختيارية وغير إختيارية وحجم المستحقات الإختيارية تحدد ممارسات إدارة الأرباح وهو يساوي المستحقات الكلية مقسوم على إجمالي أصول الفترة السابقة، ويظهر هذا النموذج وفق المعادلة التالية²:

$$NDAit = TAit / Ait-1$$

حيث:

NDA it: المستحقات الغير إختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

TA it: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

A it: مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).

ثانيا: نموذج دي أنجلو (1986) Modèle de DeAngelo

طور DeAngelo نموذجا آخر الذي يعتبر حالة خاصة لنموذج Healy حيث يقيس ممارسات إدارة الأرباح عن طريق حساب الإختلاف بين المستحقات الكلية بين فترتين وقسمتها على إجمالي الأصول في نهاية الفترة الأخيرة، بمعنى أنه لحساب المستحقات الغير الإختيارية إستخدم المستحقات الكلية للفترة السابقة للفترة المدروسة كإجراء لحساب المستحقات الغير إختيارية، وبالتالي يفترض هذا النموذج عدم وجود إدارة الأرباح في الفترة الحالية إذا كان الإختلاف بين المستحقات الكلية في الفترة الحالية والفترة السابقة يساوي صفراً، ويظهر نموده على النحو التالي³:

$$NDAit = TAit-1/ Ait-1$$

حيث:

NDA it: المستحقات الغير إختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

TA it: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t-1)؛

A it: مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-2).

ثالثا: نموذج جونز (1991) Modèle de Jones

وضع Jones نموذجا يقوم على تقنية الإنحدار، حيث قام هذا الأخير بإدخال عاملين لتقدير المستحقات الغير إختيارية هما: صافي المبيعات والأصول الثابتة الإجمالية، التي اعتبرها أقل عرضة للتلاعب بها من قبل الإدارة، وهذا لتخفيف إدعاء

¹ Healy, P.M., op,cit, pp 90-93.

² الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في السعودية، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، السعودية، خلال الفترة 18-19 ماي 2010، ص 15.

³Ines Fakhfakh Ben Amar, op,cit, p 70.

النموذجين السابقين أن المستحقات الغير إختيارية مستقرة من فترة إلى أخرى، حيث أنه إذا تم إدارة الإيرادات من خلال الإيرادات الغير إختيارية فإن النموذج سيعمل على إزالة جزء من الإيرادات التي تم إدارتها من المستحقات الإختيارية، ويمكن التعبير عن نموذج Jones لحساب المستحقات الغير إختيارية وفق المعادلة التالية¹:

$$NDAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait-1) + \beta_3(PPEit/ Ait)$$

حيث أن:

NDAit: المستحقات الغير إختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

$\Delta REVit$: التغير في المبيعات للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1)؛

PPEit: الأصول الثابتة الإجمالية للشركة (i) في السنة (t)؛

Ait-1: إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معالم النموذج خاصة بالشركة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

ويتم تقدير معالم النموذج ($\beta_3, \beta_2, \beta_1$) من خلال إستخدام معادلة الإنحدار لمربعات الصغرى العادية وفق النموذج التالي:

$$TAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait-1) + \beta_3(PPEit/ Ait) + \varepsilon it$$

حيث أن:

εit : يمثل الخطأ العشوائي أو البواقى من النموذج المقدر والتي تعبر عن قيمة المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t).

رابعا: نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié

تناول نموذج Jones المعدل من طرف (Dechow et al, 1995)² قضية وجود تأثير إختياري للتغير في الإيرادات وعلاقتها بإدارة الأرباح، ويفترض هذا النموذج أن كل التغير في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنشأ عن ممارسات إدارة الأرباح، حيث يقوم هذا الافتراض على منطوق إنه من السهل ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في الإيعتراف بإيراد المبيعات الآجلة أكثر من ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في الإيعتراف بالإيراد من المبيعات النقدية، ويمكن صياغة نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات التقديرية وفق المعادلة التالية³:

¹ Ghaoui Chaouki, **La manipulation des résultats explique-t-elle la performance financière à moyen et long terme des émissions subséquentes d'actions?**, Mémoire Maîtrise en administration des affaires, Université du Québec à Montréal, Canada, 2008, p 50. disponible sur le site: <http://www.archipel.uqam.ca/1236/>

² Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney, Detecting Earnings Management, **The Accounting Review**, vol 70, No 2, 1995. P 198.

³ Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney, op.cit, p 199.

$$NDAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait-1)] + \beta_3(PPEit/ Ait)$$

حيث أن:

$\Delta RECit$: التغير في رصيد حساب العملاء للشركة (i) في السنة (t)، أما باقي المتغيرات هي نفسها المشار إليها في نموذج Jones1991 .

وحسب دراسة (بوسنة، 2012) نقلا عن (Bartov et al) تقدر معالم النموذج ($\beta_3, \beta_2, \beta_1$) من خلال إستخدام معادلة الإنحدار السابقة في نموذج (Jones,1991) الأصلي لكل سنة من سنوات الدراسة، وليس من خلال معادلة الإنحدار للنموذج المعدل، والتغير الوحيد يكون بضبط التغير الحاصل في رقم الإيرادات إلى التغير الحاصل في حساب العملاء، ويتم حساب المستحقات الغير إختيارية كما يلي¹:

$$TAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait-1) + \beta_3(PPEit/ Ait) + \epsilon it$$

وبالتالي المستحقات الغير إختيارية يمكن التعبير عنها وفق الأتي:

$$NDAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait-1)] + \beta_3(PPEit/ Ait)$$

خامسا: نموذج ريس (1996) Modèle de Ress et al

إنطلاقا من نموذج Jones قام Ress et al بطرح نموذج جديد يعتمد على دمج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتحسين قدرة النموذج على كشف المستحقات الإختيارية خاصة عندما يطبق على الشركات التي تعاني من العسر المالي، ويمكن توضيح هذا النموذج لقياس المستحقات الغير إختيارية كما يلي²:

$$TAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait-1) + \beta_3(PPEit/ Ait) + \beta_4(CFOit/Ait) + \epsilon it$$

حيث أن:

$CFOit$: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

وبالتالي يمكن التعبير عن قيمة المستحقات الغير إختيارية وفق المعادلة التالية:

¹ بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 118.
² المرجع السابق، ص 119.

$$NDAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait-1) + \beta_3(PPEit/ Ait) + \beta_4(CFOit)$$

سادسا: نموذج كوتري وآخرون (2005) Modèle de S.P. Kothari et al

إقترح (Kothari et al, 2005) نمودجا لتقدير المستحقات من خلال ربطها بأداء الشركة، وذلك بإضافة معدل العائد على الأصول كمتغير مستقل للنمودج الكلاسيكي الذي قدمه Jones في سنة 1991 ، حيث يتم تقدير قيمة المستحقات الغير إختيارية وفق هذا النمودج وفق المعادلة التالية¹:

$$NDAit / Ait-1 = \beta_0 + \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait-1)] + \beta_3(PPEit/ Ait) + \beta_4ROAit$$

حيث:

ROAit: معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة (t).

سابعا: نموذج كورمييه ومارتينيز (2006) Modèle de D. Cormier et I. Martinez

قدم هؤلاء نمودجا جديدا لقياس المستحقات الغير الإختيارية من خلال إدخال عامل آخر وهو الأرباح السلبية التي تمثل متغير وهمي يعطي القيمة واحد إذا كانت الأرباح سلبية والقيمة صفر إذا كانت الأرباح إيجابية، ويتم التعبير عنها وفق المعادلة التالي²:

$$TAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait-1) + \beta_3(PPEit/ Ait) + \beta_4(CFOit/Ait) + \beta_5NEit(1/0) + \epsilon it$$

حيث:

NE(1/0): الأرباح السلبية وهي متغير وهمي يعطي القيمة واحد إذا حققت الشركة (i) نتيجة سلبية خلال الدورة (t)، وتعطي القيمة صفر إذا حققت الشركة (i) نتيجة إيجابية خلال الدورة (t).

ثامنا: نمودج رومان وشحرور (2008) Modèle de K. Raman et H. Shahrur

قدم (Raman et Shahrur) سنة 2008م نمودجا آخرا لقياس المستحقات الغير الإختيارية وذلك بإدخال متغير مستقل آخر لنمودج (Kothari et al) والمتمثل في القيمة السوقية للأسهم، ويمكن التعبير عن هذا النمودج لقياس المستحقات الغير إختيارية وفق المعادلة التالية³:

¹ Yosr Hrichi, Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable, une analyse de 100 entreprises françaises, **La Revue des Sciences de Gestion**, 2013/5 (N° 263-264), pp 167-168.

² Idem

³ Idem

$$NDA_{it} / A_{it-1} = \beta_1(1/A_{it-1}) + \beta_2(\Delta REV_{it}/A_{it-1}) + \beta_3(PPE_{it}/A_{it}) + \beta_4ROA_{it} + BM_{it}$$

حيث:

BM_{it} : مبلغ إجمالي الأصول مقسوماً على إجمالي الأصول ناقصاً القيمة الدفترية للأموال الخاصة زائداً القيمة السوقية للشركة (i) في السنة (t).

المطلب الثالث: نتائج وتأثيرات ممارسات إدارة الأرباح

تؤدي نتائج ممارسات إدارة الأرباح إلى العديد من المشاكل وتظهر في صورة تأثيرات على الأطراف الفاعلة (المساهمين الحاليين والمحتملين، وحملة السندات الحاليين والمحتملين، الموردين، الزبائن، الدولة، البنوك...) الذين لهم مصالح مختلفة، كما يحدث تبادل للثروات بينهم، وبالتالي ردود أفعالهم تجاه إدارة البيانات المحاسبية تكون مختلفة، ويمكن تناول هذا بشيء من التفصيل كما يلي:

الفرع الأول: نتائج ممارسات إدارة الأرباح

إن الكثير من المديرين يدركون أن ممارسات إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للشركة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، وأهم هذه المشاكل ما يلي¹:

أ- **تخفيض قيمة الشركة:** قد تتخذ الشركة العديد من القرارات التشغيلية بغرض التأثير على الأرباح في الأجل القصير، إلا أن هذه القرارات قد تؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية للشركة، فمثلاً تعجيل الإيرادات في الثلث الأخير من السنة المالية بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع نفس المنتج لذات العميل في الثلث الأول أو الثاني من السنة المالية، كذلك تأخير المصروفات الإختيارية يمكن أن يؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بأداء الشركة، فتأخير عملية الصيانة، البحث والتطوير وتدريب العاملين، قد يؤدي إلى تعطل المعدات، وبالتالي تخفيض إنتاجية الشركة، وخسارة حصتها في السوق.

ب- **تلاشي المعايير الأخلاقية:** حتى وإن كانت ممارسات إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح إلا أنها قد تبقي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، فالشركة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بأن إخفاء وتضليل الحقيقة ممارسات هي ممارسات مقبولة، وينشئ المديرين الذين يتحملون خطر هذه الممارسات مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها، فالمدبر الذي يطلب من موظفي قسم المبيعات تعجيل المبيعات في الثلث الأخير من السنة المالية، يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من إنتقاء خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر، كما أن ممارسات إدارة الأرباح تصبح منحدرًا زلقاً

¹ Paul Clikeman, **Where Auditors Fear to Tread: Internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earnings management and in searching for signs of its use**, 2003. Available from: http://www.iaa-ru.ru/inner_auditor/publication/foreign_mass_media_articles/clikeman/

جدا، فأساليب التحليل المحاسبية البسيطة نسبيا تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى أن تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

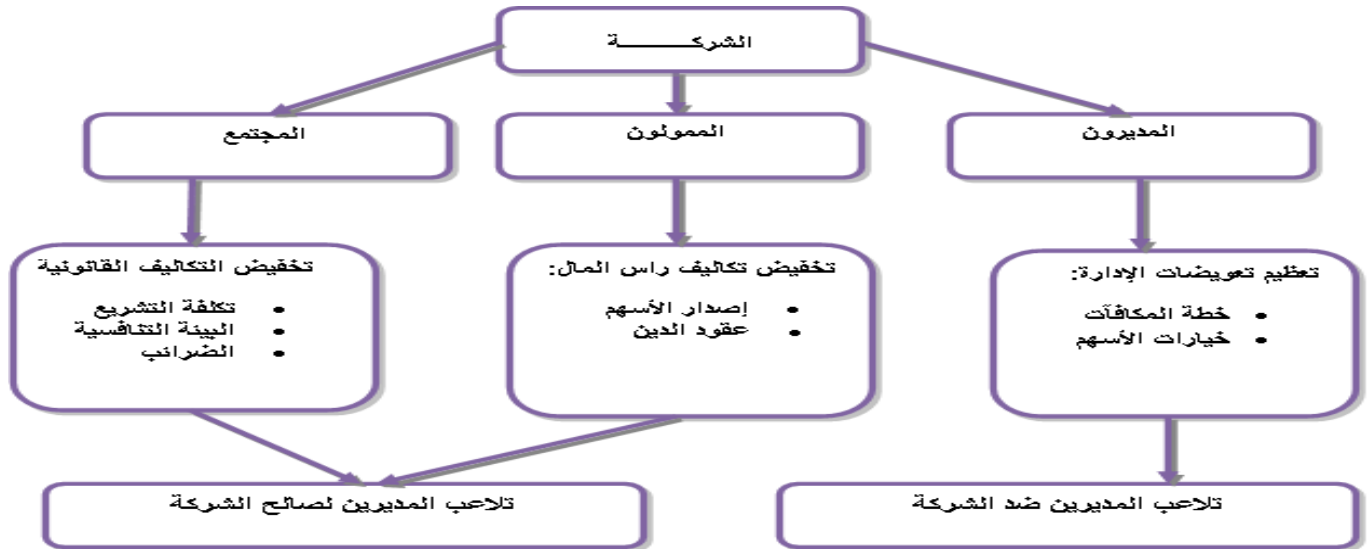
ت- إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية: فممارسات إدارة الأرباح لا تتم على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما أيضا تمارس على مستوى الإدارة التشغيلية، فمدراء هذه الأخيرة يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالترقيات أو تجنب إنتقادات الأداء السيئ، ومن أهم مخاطر ممارسات إدارة الأرباح في مستويات الإدارة الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

ث- العقوبات المالية وإعادة إعداد القوائم المالية: قامت بورصة الأوراق المالية بفرض عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها، فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينات وقعت البورصة غرامة مالية قيمتها مليون دولار على شركة (W.R. Graceadcar) وطلبت منها إعادة إحتساب أرباحها والإعلان عنها، والسبب أن الشركة قامت ما بين سنة (1990-1992) بتخفيض أرباحها المعلنة بمبلغ 55 مليون دولار وتسجيلها كاحتياطات غير صحيحة، وبين سنة (1993-1995) قامت بإعادة الإحتياطات إلى أرباح، وذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة¹.

الفرع الأول: تأثيرات ممارسات إدارة الأرباح

إن لممارسات إدارة الأرباح ونتائجها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على ثلاثة مستويات، أبرزتها (Balaciu Diana) برسم توضيحي للعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والأطراف ذوي المصلحة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2.1: يبين العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والتأثير على الأطراف ذوي المصلحة



The source: Balaciu Diana, Is Creative Accounting A form of manipulation University of Oradea, Faculty of Economics, Department of Finance Accounting, **Journal accredited CNC SIS-Category B** ±Tom xvll, volume 111, 2008, p 936.

¹ فيحاء عبد الخالق البكور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 112.

تأتي تأثيرات المستوى الأول على مستوى إدارة الوحدة المحاسبية باعتباره طرفا من الأطراف التي لها مصلحة مباشرة نقدية، عينية، أو معنوية في إقتصاديات الوحدة المحاسبية، وهذه التأثيرات تتمثل في التأثير على شهرة الإدارة (رأس المال الإداري)، التأثير على ما تملكه الإدارة في أسهم رأس المال أو التأثير على نظام الحوافز الإدارية المعمول بها¹.

أما في ما يتعلق بالمستوى الثاني فقد أثبتت العديد من البحوث التطبيقية، أن هناك علاقة مباشرة بين المعلومات أو السياسات المحاسبية وأسعار وحجم المعاملات في أسواق رأس المال، هذا التأثير المتبادل بين السياسة المحاسبية وأسعار الأوراق المالية يتم من خلال طرق متعددة، من خلال ما ينتج عن هذه السياسات من إفصاح عن معلومات جديدة، وما ينتج عنها من آثار نقدية مباشرة، أو تأثير السياسة المحاسبية على التكاليف التي منها تكلفة الإقتراض، تكلفة رأس المال والتكاليف السياسية².

وبخصوص المستوى الثالث من تأثيرات السياسة المحاسبية، فهو تأثير متعدد الاتجاهات، إذ يمثل التأثير الأول لممارسات إدارة الأرباح، على المستوى الاجتماعي في هجرة الثروات من طرف إلى آخر ليس له الحق في تلك الثروة أو إنتقال الثروة بين الأطراف المختلفة، فقد يتم إنتقال الثروة من حاملي الأسهم القدامى والحاليين والمحتملين، وكذا أصحاب السندات الحاليين والمحتملين، أو إنتقال الثروة من المستهلكين والموردين إلى حاملي الأسهم، أو من مصلحة الضرائب إلى الإدارة وحاملي الأسهم، وهذا ينعكس بدوره سلبيا على جميع الأطراف ويؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى خلل كبير في تحقيق المحاسبة لوظيفتها الأساسية بإعتبارها أداة يتم من خلالها تحقيق العدالة والمعاملة المتوازنة لجميع الأطراف الفاعلة التي لها مصلحة مباشرة وغير مباشرة في إقتصاديات الشركات الإقتصادية³.

وعليه يمكن تلخيص مكاسب وخسائر ممارسات إدارة الأرباح على جميع الأطراف الفاعلة في بيئة الشركة سواء في الأجل القصير أو الطويل من خلال الجدول التالي:

¹ مي عبد ربه الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

الجدول رقم 3.1: يوضح المكاسب والخسائر المحتملة لممارسات إدارة الأرباح

الخسائر	الفاعلين	المكاسب	الفاعلين
فقدان وظائفهم وسمعتهم	المديرين	- تخفيض تكلفة رأس المال - إشارات الإتصال - الحفاظ على مناصبهم - إدارة أتعابهم - الإمتثال لشروط عقود الديون - الفحص الرسمي - التقليل من ضريبة الدخل - إنشاء المزايا الضريبية - تخفيض تكاليف الأسهم في إطار شراء المؤسسة بواسطة مدراءها - تحسين العلاقات مع الدائنين، الموظفين والمستثمرين - إستقرار الأرباح	المديرين
إنعدام الثقة في السوق	المساهمين الحاليين	زيادة ثروتهم	المساهمين القدامي
زيادة القيمة المحتجزة بواسطة المساهمين الحاليين نتيجة التلاعب	المساهمين المحتملين	زيادة قيمة أسهمهم في السوق، السيطرة على شكاوى الموظفين، خفض تكلفة رأس المال، تخفيض حجم المعاملات	المساهمين المسيطرين
إنتقال جزء من قيمتهم إلى المساهمين الحاليين نتيجة التلاعب	أصحاب السندات الحاليين	زيادة قيمة أسهمهم في السوق، تخفيض تكاليف المعاملات	المساهمين الغير مسيطرين
زيادة القيمة المحتجزة بواسطة أصحاب السندات الحاليين نتيجة التلاعب	أصحاب السندات المحتملين	زيادة قيمة سنداتهم في السوق، السيطرة على مطالب الموظفين	أصحاب السندات الحاليين
فقدان الوظائف بعد الإفلاس الغير متوقع	الموظفين	الحفاظ على وظائفهم، رفع الأجور	الموظفين
فقدان الأموال بعد الإفلاس الغير متوقع	المورددين	ولاء العملاء	المورددين
إنقطاع الخدمات، عدم الوفاء بالضمانات	الزبائن	إستمرارية الخدمات، الوفاء بالضمانات	الزبائن
تولي مسؤولية العاطلين عن العمل	الدولة	الضرائب القابلة للإسترداد، وجود وظائف	الدولة
فقدان الأموال بعد الإفلاس الغير متوقع	البنوك	سداد القرض، دفع الفوائد	البنوك
مضيعة الموارد، فقدان الوظائف	الشركة	الإحتفاظ بالوظائف، إنشاء الثروة	الشركة

La source: Hervé Stolowy, Gaéton Breton, la gestion des données comptables : une revue de la littérature, **Comptabilité-contrôle- audit**, France, tome 9, Volume 1, 2003, pp136-138.

المطلب الرابع: النظام المحاسبي المالي وممارسات إدارة الأرباح

إن الإهتمام بمدى علاقة النظام المحاسبي المالي بممارسات إدارة الأرباح مازال قاصرا، حيث إقتصر إهتمام الدراسات السابقة التي تمت في هذا الشأن على تناول زوايا أخرى مثل: النواحي الأخلاقية لممارسات إدارة الأرباح، حوافز ودوافع ممارسات إدارة الأرباح، أو دور المراجعة وركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي نستطيع القول بأن دراسة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وممارسات إدارة الأرباح من الأهمية بمكان أن تتم بالشكل الذي من خلاله الوقوف على المعرفة الواثقة بأنه عند النظر إلى القوائم المالية المعدة وفق قواعد النظام المحاسبي المالي والظروف المحيطة بها، نستطيع الحكم هل يوجد ممارسات إدارة الأرباح أم لا في بيئة الأعمال الجزائرية؟ وعليه سيتم التطرق لهذه العلاقة وفق النقاط التالية:

1. النظام المحاسبي المالي ومدى دعمه لممارسات إدارة الأرباح

ينبغي هنا الإشارة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني الجزائري نسخة 75/35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 وضع حسب معايير الإقتصاد الموجه أو المخطط، ولتحقيق أهداف الإقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج، وبالتالي لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية، ونظرا للتحويلات العميقة التي شهدتها الجزائر بفتح إقتصادها على إقتصاد السوق، تحرير التجارة الخارجية، فتح رأس المال الإقتصادي للمؤسسات العمومية للخواص، تحرير الأسعار، إنشاء بورصة الجزائر ووجود بنوك خاصة، حتمت على الجزائر توفير معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد المستثمرين على إتخاذ القرارات الرشيدة لاسيما تلك المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات العاملة بالجزائر نتيجة لظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني والذي كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه، ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبة الدولية¹.

وتمشيا مع ذلك قامت الجزائر بانتهاج سياسة إصلاح جذرية لنظامها المحاسبي وذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني، وإعتماد النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية بصدور القانون (11-07) المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي ألزمت الشركات الجزائرية به بداية عام 2010²، سعيا لما توفره عملية التوفيق العديد من المنافع التي يمكن الحصول عليها سواء كان على المستوى الدولي أو الإقليمي، وتمثل أهمية التوفيق المحاسبي في³:

- تقريب الممارسات المحاسبية الوطنية بنظيرتها الدولية، ورفع درجة موثوقية وملاءمة المعلومات المالية والإندماج في الإقتصاد العالمي الذي أصبح واقعا حتميا.

¹ شعب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودا، الجزائر، 2008، ص 19.

² كهينة شاوسي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

³ Shahrokh M. Saudagaran and Jeselito G. Diga, **Economic integration and accounting harmonization options in emerging markets: Adopting the IASC/IASB model in ASEAN**, Article in Research in Accounting in Emerging Economies, January 2003, p 239-266 Available from: https://www.researchgate.net/publication/238308778_12_

- إمكانية تخفيض التكاليف التي تتحمل الشركات متعددة الجنسية التي تباشر أعمالها في دول مختلفة وذلك عند تعديل التقارير المالية لمعالجة الآثار التي تنتج عن اختلاف الممارسات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير بين الدول المختلفة.
- إمكانية توفير التكاليف المتعلقة ببناء المعايير المحاسبية في الدول النامية من خلال تطبيقها للمعايير المحاسبية التي تم تطويرها في دول أخرى أو بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية مع ضرورة مراعاة المتغيرات البيئية المحيطة بالممارسات المحاسبية في تلك الدول عند تطبيق تلك المعايير.
- إمكانية تطبيق أفضل الممارسات المحاسبية من خلال إتاحة الفرصة للدول التي تتميز ببيئة محاسبية لازالت في طور التكوين والنمو للإستفادة من تجارب الدول التي تتميز ببيئة محاسبية متقدمة¹.

بغض النظر عن المنافع المتوقعة من إستخدام المعايير المحاسبية الدولية كقاعدة لتطوير المعايير المحلية، إلا أنه لا يمكن تجاهل المرونة التي تتيحها فيما يتعلق بتوفير قدر كبير من السماح للإدارة بإستخدام أحكامها التقديرية بشأن العديد من المعالجات المحاسبية لتعزيز جودة التقارير المالية بما يضمن إستفادة أصحاب المصالح المختلفة منها، وتحسين القدرة التنافسية في سوق رأس المال العالمي، وأيضاً حتى يصبح الإختيار متوافقاً مع ظروف الشركة، إلا أن المساحة الممنوحة للإختيار والتقدير الحكمي للإدارة في العديد من الأمور المحاسبية، قد يقود إلى تشويش عملية التوصيل المحاسبي من خلال التأثير على المعلومات المتضمنة في التقارير المالية بما يخدم مصالحها الشخصية وبما يتفق مع الأهداف المرسومة لها، وبالإسقاط السابق الإشارة إليه يمكن التعرف على مدى دعم النظام المحاسبي المالي لممارسات إدارة الأرباح بعرض المداخل والوسائل التالية:

1-1 - مدخل إدارة المستحقات في ظل النظام المحاسبي المالي:

من المعروف أن أساس الاستحقاق هو من الأسس الرئيسية في تبني السياسات المحاسبية واعتمادها ومن ثم في عرض البيانات المالية، إضافة إلى أنه يمكن استخدام التقارير في أثر الاستحقاق المحاسبي كمقياس لمساحة الحرية في اختيار السياسات المحاسبية المستغلة من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المعلنة، كما أن التقارير في أثر الاستحقاق له تطبيقات مهمة في الدراسات المتعلقة باكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، إذن هو عملية محاسبية للاعتراف بالأحداث والظروف غير النقدية متى ما ظهرت للوجود ويتطلب الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات والزيادة في الموجودات والمصاريف والمطلوبات على أساس مبالغ متوقع لها أن تقبض أو تدفع عادة على شكل نقد في المستقبل².

ويشكل أساس الإستحقاق أو ما ورد تحت مسمى -محاسبة الإلتزام - أحد أهم دعائم تطبيق النظام المحاسبي المالي، الذي يستوجب الإعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية التي قد تستخدم للتأثير على الأرباح المعلنة، حيث نصت المادة

¹ Nadine A. Fry and Roy Chandler, **ACCEPTANCE OF INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARD-SETTING: EMERGING ECONOMIES VERSUS DEVELOPED COUNTRIES**, Accounting, Banking and Corporate Financial Management in Emerging Economies Research in Accounting in Emerging Economies, University of Birmingham, UK Volume 7, 147-162.

² محمد محمود جاسم، انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الخامس، بابل، العراق، جويلية 2005، ص 453.

(06) من المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المؤرخ في 20 جمادي الأول عام 1429 الموافق 26 ماي سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11) " تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوفات المالية التي ترتبط بها"، وفي نفس السياق جاء في المادة (34) " يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الإعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح"¹.

2-1- مدخل التقديرات الحكمية:

يتطلب إعداد الكشوفات المالية إجراء عمليات تقدير عن الظروف أو الأحداث المستقبلية، وطالما أنه لا يمكن التأكد من هذه الظروف والأحداث المستقبلية، وآثارها على الكشوفات المالية، فإن عملية التقدير تتطلب قدرا من الحكم الشخصي، ولقد تضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي أحكاما شخصية تركت للإدارة الحرية في اختيار الطرق المحاسبية التي تطبق على الحدث الاقتصادي أو وضع فترات محاسبية تقديرية تمتاز بالمرونة العالية، مما يفسح المجال لاستعمال تلك الفقرات من قبل الشركة كأحكام شخصية تؤدي إلى ممارسات إدارة الإرباح، ومنها الأتي على سبيل المثال²:

- تركز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة في "أن يعتمد الكيان عند حلول أي تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر، فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل المالي".
- في إطار القواعد العامة للتقييم الفقرة (08) "تثبت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وإدراج عبء في الحسابات"، وفي نفس الإطار الفقرة (09) "يقدر الكيان كل إقفال عند للحسابات ما إذا كان هناك مؤشر يدل على أن الخسارة في القيمة المدرجة في الحسابات بالنسبة إلى أصل خلال السنوات المالية السابقة لم تعد موجودة أو أنها إنخفضت"
- حسب قواعد النظام المحاسبي المالي الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات المتعلقة بالتبثبات العينية والمعنوية فإنه " يجب أن تدرس دوريا، طريقة الإهلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التبثبات العينية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقدير لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة، وإذا تبين أن مثل هذا التغير أمر ضروري، فإنه يدرج في الحسابات كما لو كان تغير تقدير محاسبي، ويضبط المبلغ المخصص لإهلاكات السنة المالية والسنوات المستقبلية".

¹ المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المؤرخ في 26 ماي سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11)، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المؤرخة في 28 ماي 2008، ص ص 11-14.

² القرار المؤرخ في 23 يوليو 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص ص 06-11.

- وفي نفس السياق " إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية بعد الإهلاك، فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة"، إلا أن الإعتراض بخسارة القيمة يترك العديد من الأمور في يد الإدارة مثل مؤشرات إنخفاض القيمة، التوقيت وتحديد القيمة القابلة للتحصيل

- في إطار تقييم التثبيت وفق المعالجة الأخرى المرخص بها "يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه الأول باعتباراً أصلاً، بالمبلغ المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية (القيمة العادلة) في تاريخ إعادة تقييمه منقوصاً منها مجموع الإهلاكات وخسائر القيمة اللاحقة، وتتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعينة إختلافاً كبيراً عن القيمة التي قد حددت بإستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال، والقيمة الحقيقية للأراضي هي في العادة قيمتها في السوق، وتحدد هذه القيمة إستناداً إلى تقدير يجريه مقيمون محترفون ومؤهلون، والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضاً قيمتها في السوق وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق فإنها تقوم بكلفة تعويضها الصافية من الإهلاك". ففي حالة عدم وجود سوق نشطة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم معالجتها على القيمة السوقية (القيمة الحقيقية/ العادلة)، وهو ما عليه الحال بالنسبة لبيئة الأعمال الجزائرية، قد تلجأ إدارة الشركات إلى التقييم الذاتي مما يعطي فرصاً للتلاعبات المتعمدة من خلال زيادة احتمال تحيز الإدارة عند تطبيق نماذج القيمة العادلة.

- حسب قواعد النظام المحاسبي المالي الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات المتعلقة بالمخزونات والمستحقات فإنه "عندما لا يمكن تحديد كلفة الشراء أو إنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم، فإن المخزونات يتم تقييمها بكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لشراء أو إنتاج الأصول المذكورة".

- وفي نفس السياق "فإن المخزونات تقييم بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر عقب طرح كلفتي الإتمام والتسويق، وتدرج أية خسارة في قيمة المخزونات كعبء في حساب النتيجة عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وتحدد خسارة القيمة في المخزون مادة بمادة، أو في حالة أصول مالية مثلية فئة بفقعة".

- عكس المخطط المحاسبي الوطني الجزائري السابق، أقر النظام المحاسبي المالي بفرض الضرائب المؤجلة والتي تعبر عن مبلغ الضريبة عن الأرباح قابلة للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابلة للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات ملية مستقبلية. تسجل في الميزانية وحساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن:

أ- إختلاف زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسابان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع،

ب- عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضريبية مستقبلية محتملة في مستقبل منظور،

ت- ترتيبات، وإقصاء، وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة.

وعند إقفال سنة مالية، يدرج أصل أو خصم لضريبة مؤجلة في الحسابات بالنسبة إلى كل الفوارق الزمنية إذا كانت هذه الفوارق الزمنية يمتل أن يترتب عليها لاحقاً عبء أو منتج ضريبي، وفي مستوى تقديم الحسابات، تميز الضرائب المؤجلة للأصول عن الحسابات الدائنة الضريبية الجارية، ويميز الضرائب الخصمية المؤجلة عن ديون الضريبية الجارية.

واقترح (على رمضان، 2014) نقلاً عن (Philips et al, 2002) استخدام الضرائب المؤجلة لإكتشاف وتحديد ممارسات إدارة الأرباح، والحافز لاستخدام الضرائب المؤجلة هو أن المديرين نموذجياً يقومون بالتقدير حسب المبادئ المحاسبية أكثر من القواعد الضريبية، حيث أنه إذا قام المديرين بإدارة الأرباح باتجاه زيادتها فإنه يتوقع قيامهم بإستغلال تقديريهم بظل المبادئ المحاسبية بشكل لا يؤثر على الدخل الضريبي الحالي، وفي مثل تلك الحالة ينتج عن هذه الخيارات الضريبية إختلافات ضريبية دفترية التي تزيد من الضرائب المؤجلة، ويتم إستخدامها لتقدير ممارسات إدارة الأرباح من خلال الضرائب المؤجلة للعام t مثقلة بالأصول الكلية في العام t-1، وهناك من الباحثين من يرى أن استخدام الضرائب المؤجلة هي أفضل من المستحقات الإختيارية في إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالرغم من أن هذه الممارسات يتم تعريفها بأنها ممثلة بفن استخدام المستحقات من أن الضرائب المؤجلة أكثر قدرة من المستحقات الإختيارية على حصر مضامين المستحقات المحددة¹.

3-1- مدخل الأهمية النسبية:

بعد أحد المجالات التي يمكن إستخدامها بواسطة المحاسبين في التلاعب بالأرباح، هو إساءة تطبيق مبدأ الأهمية النسبية عند إعداد الكشوفات المالية، فلهذا المبدأ مفهوم واسع بشكل كبير ومرن وليس له مدى محدد لتحديد متى يكون العنصر جوهرياً من عدمه، وقد دعم النظام المحاسبي المالي بشكل صريح هذا المبدأ من خلال المادة (11) من المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429 الموافق 26 ماي سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11) " يجب أن تبرز الكشوفات المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان، وبالتالي يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية"، وبالتالي على الرغم من أهمية هذا المبدأ عند إعداد الكشوفات المالية، إلا أنه تطبيقه مرتبط بالأحكام الشخصية مما يفتح المجال أمام ممارسات إدارة الأرباح.

4-1- مدخل التغيرات المحاسبية الإختيارية:

تمثل السياسات المحاسبية مجموعة من الطرق والإجراءات التي تستعمل من إدارة الشركة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويتضمن التغيير في طريقة محاسبية معينة، والتحول من طريقة أو سياسة متعارف عليها إلى أخرى، بإحداث آثار إختلافات واضحة على النتائج المالية، لذا فإن إدارة الشركات قد تلجأ في بعض الأحيان إلى تغيير السياسات أو الإجراءات المحاسبية في حدود المبادئ المحاسبية، من أجل ممارسات إدارة الأرباح، وفي هذا الصدد فإن الباحث لا ينكر أن تعدد السياسات المحاسبية أحد مداخل ممارسات إدارة الأرباح المتعارف عليها، إلا أن الاعتماد عليها لتحقيق رقم الربح المرغوب فيه أقل من المداخل الأخرى

¹ علي محمود رمضان، أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص 84.

السابقة، وذلك لسهولة اكتشافها في ظل ما تلزم به المعايير المحاسبية من ضرورة الإفصاح عن السياسات المستخدمة وعن أي تغيير يحدث فيها ومبررات هذا التغيير.

وعلى عكس المخطط المحاسبي الجزائري السابق، والذي إعتد على ثبات الطرق المحاسبية، أقر النظام المحاسبي المالي أن يستثنى مبدأ ثبات طرق التقييم في حالة الرغبة في تحسين نوعية الكشوفات المالية، وهو ما جاء به القانون رقم (11-07) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، في ما يتعلق بتغيير التقديرات والطرق المحاسبية من خلال نص المواد التالية¹:

– المادة (37): " يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوفات المالية "

– المادة (38): " يتركز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومات موثوقة أكثر والحصول عليها "

– المادة (39): " تغيير الطرق المحاسبية يخصص تغير المبادئ والأسس والإتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوفات المالية، ولا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوفات المالية "

وفي ما يلي عرض لأهم الخيارات والطرق التي تحتويها القواعد المحاسبية للنظام المحاسبي المالي، والتي تمثل مجال حرية يمكن إستخدامها في ممارسات إدارة الأرباح²:

1-4-1- طرق إهلاك التثبيتات

الإهلاك هو إستهلاك المنافع الإقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدججا في القيمة المحاسبية لأصل نتجه الكيان لنفسه، إن طريقة إهلاك أي أصل هي إنعكاس تطور إستهلاك الكيان للمنافع الإقتصادية التي يدرها ذلك الأصل، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من طرق الإهلاك التي يسمح بتطبيقها وفق قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات المتعلقة بالتثبيتات العينية والمعنوية الفقرة (07) وهي:

– **طريقة الإهلاك الخطي**: وهي المعتمدة في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور بصورة صادقة، وتقود إلى عبء ثابت على المدة النفعية للأصل.

– **الطريقة التناقضية**: تؤدي إلى عبء متناقص على مدة الأصل النفعية.

– **الطريقة التزايدية**: تؤدي إلى عبء يتنامى على المدة النفعية للأصل.

– **طريقة وحدات الإنتاج**: يترتب عليها عبء يقوم على الإستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل.

¹ القانون رقم (11-07) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 06.

² القرار المؤرخ في 23 يوليو 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص ص 06-11.

1-4-2- طرق تقييم المخزونات

- عملاً بمبدأ الحيطة، فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنتاج الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتها الإتمام والتسويق، ويتم تقييم السلع المتعاوضة عند خروجها من المخازن أو عند الجرد إما:
- بإعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج (FIFO).
 - إما بمتوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة.

1-4-3- تقييم الحالة الخاصة بالعقارات الموظفة

- يشكل أي عقار موظف ملكاً عقارياً (أرض، بناء..). مملوكاً لتقاضي أو ترمين رأس المال، وبالتالي هو غير موجه للإستعمال أو البيع في إطار النشاط العادي، بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية بإعتبارها تثبتاً عينياً، يمكن القيام بتقييمها:
- إما بتكلفة يطرح منها مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيم حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبتات العينية (طريقة الكلفة).
 - وإما على أساس قيمتها الحقيقية (طريقة القيمة الحقيقية).

1-4-4- تقييم الحالة الخاصة بالأصل البيولوجي

- تمثل كل عناصر الأصول التي تتميز بالخصائص البيولوجية وتشمل (الحيوانات، الأشجار...)، ويتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بـ:
- قيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع.
 - أو تقييم هذه الأصول البيولوجية بتكلفته منقوصاً منها مجموع الإهلاكات وخسائر قيمته حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبتات العينية (طريقة الكلفة)، وهذا في حالة لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة.

1-4-5- تقييم تكاليف القروض

- يندرج في تكاليف القروض، الفوائد المترتبة على الكشوفات المصرفية والقروض، إهلاك علاوات الإصدار المتعلقة بالقروض، الأعباء المالية التي تقتضيها عمليات الإيجار التمويلي وفوائد الصرف الناتجة عن القروض بالعملة الأجنبية، حيث تدرج تكاليف القروض في الحسابات إما:
- كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها.
 - المعالجة الأخرى المرخص بها أن تدمج كلفة الإقتراض المنسوبة مباشرة إلى إقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهراً).

2. النظام المحاسبي المالي ومدى دعمه للحد من ممارسات إدارة الأرباح

بالرغم من مساحة الاختيار التي أقر النظام المحاسبي المالي سواء من خلال إلزام الشركات بتطبيق أساس الاستحقاق، أو ترك العديد من الأمور للتقدير الحكمي، أو من خلال التغييرات الاختيارية، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود أي دور لهذه المعايير في الحد من هذه الظاهرة، فمن خلال تحليل قواعد التقييم والمحاسبة وفق ما تضمنه النظام المحاسبي المالي المعايير يمكن ملاحظة تركيزها على عدة أشياء تعتبر هامة جدا للحد من ممارسا إدارة الأرباح من أهمها ما يلي:

— إعطاء صورة صادقة للوضع المالي للكيان، وأداء وتغيرات الوضع المالي للكيان، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها، من خلال ما توفره المعلومة الواردة في الكشوف المالية المعدة وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية الملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح، فقد نصت المادة (19) المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المؤرخ في 26 ماي سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11)، "يجب أن تستجيب الكشوف المالية ونوعياتها وضمن إحترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضع المالي والناجعة وتغير الوضع المالي للكيان، وفي الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان، من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية"¹.

— دعم الإفصاح عن الأمور الاختيارية للإدارة من خلال المادة (37): "يتضمن ملحق الكشوفات المالية معلومات ذات أهمية أو توفير في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوفات (كتحديد كفيات أخذ تغير التقديرات والطرق المحاسبية المستعملة)، حيث تكون الملاحظات الملحقة في الكشوفات المالية موضوع عرض منظم، ويحيل لكل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة الخاصة بالكيان"².

¹ المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المؤرخ في 26 ماي سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² المرجع السابق، ص 15.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل أهم المواضيع النظرية ذات العلاقة بموضوع إدارة الأرباح والتي ترتبط بأهداف هذه الدراسة، وعلى الرغم من انه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، إلا أن هناك إتفاق على أن إدارة الأرباح تؤدي إلى تحريف متعمد للأداء الحقيقي للشركة، من خلال أنشطة متعمدة يقوم بها المدراء بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية حول الأداء الحقيقي لشركة لتحقيق مكاسب خاصة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية، مستغلين المرونة المتاحة لهم للإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض عناصر التقارير المالية، كما يمكن أن تحدث هذه الممارسات عندما تتوفر الدوافع لدى المديرين لتضليل مستخدمي القوائم المالية وخاصة منها قائمة حساب النتيجة، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة دوافع أساسية وهي الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم سوق المال، الدوافع التعاقدية والدوافع التنظيمية.

تمارس الإدارة أنشطة إدارة الأرباح من خلال تطبيق مجموعة من الأشكال لإختياراتها الإنتقائية للتسويات المحاسبية والتي تمكنها من زيادة الأرباح المقرر عنها أو تخفيضها، بما يتفق مع رقم ربح مستهدف، وهناك أربعة إستراتيجيات تلجأ إليها الإدارة للممارسة إدارة الأرباح وهي إستراتيجية تصفية الحسابات، إستراتيجية تدنية أو تعظيم النتيجة، بالإضافة إستراتيجية تمهيد النتيجة.

هناك طرق مختلفة يستطيع المحاسب من تطويعها لخدمته في التلاعب بالبيانات المحاسبية، مما يجعل هذه البيانات مضللة ومشوهة بالنسبة لمستخدميها، ويلاقي مدقق الحسابات صعوبة في إكتشاف مثل حرية التقديرات الشخصية، توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية، سوء تطبيق مبدأ الأهمية النسبية و التغيرات الإختيارية للسياسات المحاسبية.

وهناك إجماع في الأدبيات النظرية على تقسيم ممارسات إدارة الأرباح إلى نوعين هما إدارة الأرباح ذات الطبيعة التشغيلية والتي تحدث نتيجة القرارات التشغيلية مثل تخفيض الأسعار لتسريع وزيادة المبيعات، وغيرها من القرارات التشغيلية أو إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، والتي تنطوي على إستغلال المرونة المتاحة في إطار مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وإختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية أو إستخدام أساليب إحتيالية تكون خارج إطار مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

إن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأرباح ركزت على إستخدام الإدارة لجزء من المستحقات الكلية للتأثير على صافي الأرباح المعلن عنها والمتمثلة في المستحقات الإختيارية والتي قد تدار عمدا نتيجة خضوعها للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، كما يستخدم هذا الجزء من المستحقات للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

وعلى الرغم من أن ممارسات إدارة الأرباح قد تحقق منافع للشركة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، وأهم هذه المشاكل المتمثلة في تخفيض قيمة الشركة، تلاشي المعايير الأخلاقية، إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية والعقوبات المالية.

الفصل الثاني:

مراجعة الدراسات السابقة

لممارسات إدارة الأرباح

وعلاقتها بالمعايير المحاسبية

الدولية

تمهيد:

إن أهمية الدراسات السابقة في الأبحاث العلمية تأتي دائما في سياق البحث عن أجوبة للأسئلة التي تدور في خلد الباحث العلمي، لهذا فقد كان من الضروري للباحث أن يستعين بدراسات ومؤلفات ومراجع سابقة، حيث تبرز أهميتها في إعطاء الباحث إلماما كاملا وشاملا بالموضوع الذي يكون بصدد دراسته، فتجميع المعلومات من مصادرها المختلفة والمتنوعة يساعد وبشكل كبير على سبر أغوار الموضوع، والوصول إلى أدق تفاصيله ونتائجه، وهناك أهمية أخرى للاستعانة بالأبحاث السابقة تكمن في إعطاء الباحث معرفة بتاريخ تطور الموضوع، وتفتح المجال على نقاط لم يكن ليلتفت إليها وقد تكون مفتاحا للحل، كما أن الإطلاع على الرسائل، والأبحاث العلمية السابقة يزيد قدرة الباحث على تجنب الوقوع في الأخطاء التي وقع بها الباحثين السابقين، وكذلك يتعرف على الصعوبات التي تعرض لها السابقون، ومن ثم يجتهد في التفكير من أجل الابتعاد عن هذه الأخطاء.

بعد التطرق للإطار النظري المفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح، سيتم في هذا الفصل إختيار أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)، وذلك بعرض الأهداف ومن ثم مناقشة النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى ما موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، حيث تم الإعتماد على العديد من البحوث المحررة باللغة العربية والأجنبية ذات الأصل الأكاديمي سواء في شكل منشورات في مجلات محكمة أو في شكل رسائل جامعية.

ومما سبق جاء تنظيم هذا الفصل كالتالي:

- ◀المبحث الأول: مراجعة الدراسات ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح.
- ◀المبحث الثاني: مراجعة الدراسات ذات العلاقة بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح.

المبحث الأول: مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح

تم الإعتماد على العديد من البحوث المحررة باللغة العربية والأجنبية ذات الأصل الأكاديمي سواء في شكل منشورات في مجلات محكمة أو في شكل رسائل جامعية، التي تناولت موضوع ممارسات إدارة الأرباح في أحد محاورها الأساسية، كما تم الأخذ بالدراسات الحديثة نسبياً مع مراعاة التسلسل الزمني في عرضها من الأحدث إلى الأقدم.

المطلب الأول: مراجعة الدراسات السابقة العربية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح

تزخر المكتبة العربية بالعديد من البحوث ذات الصلة بمواضيع المحاسبة الإبداعية بصفة عامة، وفي ما يخص هذه الدراسة الحالية، فقد تناولت الكثير من البحوث والدراسات والرسائل العلمية موضوع تطبيق ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الشركات، وذلك من عدة زوايا وجوانب، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الموضوع في التطبيقات العلمية للمحاسبة، وفي ما يلي عرض أهم الدراسات العربية.

■ دراسة عمر فريد شقور، 2016، بعنوان: دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الإستخراجية الأردنية¹.

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، ودور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي بنسبة المستحقات الكلية إلى مجمل الربح، وقياس إدارة الأرباح بنموذج جونز المعدل، وتتكون عينة الدراسة من جميع الشركات الإستخراجية المدرجة في بورصة عمان، والتي لها بيانات خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2010-2014).

بينت نتيجة الدراسة أن مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الإستخراجية الأردنية المدرجة في بورصة عمان منخفض، بينما بلغت النسبة المثوية لدرجة ممارسات إدارة الأرباح 37%، وخلصت الدراسة بوجود علاقة عكسية بين مستوى التحفظ وممارسات إدارة الأرباح، وهذا يعني زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية يؤدي إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الإستخراجية الأردنية.

¹ دراسة عمر فريد شقور، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الإستخراجية الأردنية، مجلة الأعمال والإدارة، العدد 03، 2016، ص 110-129. متاحة على الرابط:

■ دراسة محمد عوني عيد أبو جبة، 2015، بعنوان: أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان¹.

هدف هذه الدراسة التعرف إلى أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان، وذلك من خلال قياس أثر المتغيرات المستقلة (نسبة هامش الربح، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) في المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية المقاسة بنموذج جونز المعدل، من عينة الدراسة المكونة من (40) شركة خلال الفترة الممتدة بين (2009-2013).

وتوصلت الدراسة أن الشركات عينة الدراسة قامت بممارسة إدارة الأرباح بدرجة أعلى من المتوسط خلال فترة الدراسة بنسبة (35%) أي بحوالي (14) شركة، بينما بلغت نسبة الشركات التي قامت بممارسة إدارة الأرباح بدرجة منخفضة (65%) أي حوالي (26) شركة، كما بينت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (نسبة هامش الربح، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) في إدارة الأرباح المحاسبية، أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة (نسبة المديونية وحجم الشركة) فقد بينت نتائج الدراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح.

■ دراسة بلال كيموش، 2014، بعنوان: دور المصاريف والنواتج الغير نقدية واحتياج رأس مال العامل في إدارة الأرباح².

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى ممارسة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح، بالإعتماد على المصاريف غير النقدية، النواتج غير نقدية، وبنود الإحتياج في رأس مال العامل، من خلال إختبار مدى معنوية العلاقة بين هذه البنود والمستحقات الإختيارية مقاسة بنموذج كوتري وآخرون، وهذا كميقياس للممارسات إدارة الأرباح، ومن أجل ذلك تم تصميم نموذج للإندثار الخطي المتعدد، إستنادا إلى البيانات المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة ما بين (2005-2009).

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية من جهة، والمخصصات، الديون قصيرة الأجل والمخزونات من جهة أخرى، مما يعني أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم هذه البنود في إدارة أرباحها، في حين تشير النتائج كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية والحقوق والنواتج الغير نقدية، وحسب نتائج الدراسة تعتبر مخصصات الدورة من الإهتلاكات والمؤونات الأكثر إستخداما لممارسات إدارة الأرباح، نظرا للفرصة المتاحة لاستخدام التقديرات بشكل كبير خصوصا فيما يتعلق بالمؤونات، كما يتم إستخدام الديون قصيرة الأجل والمخزونات لكن بدرجة أقل، أما باقي البنود فهي لا تستخدم لممارسات إدارة الأرباح.

¹ مجّد عوني عيد أبو جبة، أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.

² بلال كيموش، دور المصاريف والنواتج الغير نقدية واحتياج رأس مال العامل في إدارة الأرباح، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 14، 2014، ص ص 43-56.

■ دراسة إبراهيم العدي، رنا صفور، 2014، بعنوان: مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح¹.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها الشركات المساهمة وبيان ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية الفعال يسهم في الحد من تلك الممارسات من خلال إعداد استبياننا من (160) نسخة تم توزيعها على عينتين من المهنيين (وهم المدققين الداخليين والمدراء الماليين والمحللين الماليين العاملين في سوق دمشق للأوراق المالية والمحاسبين القانونيين الذين يمتحنون تدقيق الحسابات في سورية)، ومن الأكاديميين وهم (أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة والقائمين بالأعمال والأشخاص الذين يدرسون مواد لها علاقة بموضوع البحث في جامعتي دمشق وتشرين).

توصلت الدراسة أن هناك علاقة بين المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية، والمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح، حيث كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعالاً، كلما أدى ذلك إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

■ دراسة فداوي أمينة، 2014، بعنوان: دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية².

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال عينة مكونة من (50) شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر (SBF 250) للفترة الممتدة بين (2007-2009)، بحيث تم قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال نماذج ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل، وممارسات تمهيد الدخل باستخدام نموذج إيكل، كما تم قياس جودة ركائز حوكمة الشركات بمؤشرات إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة.

توصلت الدراسة إلى أن العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر (SBF 250) تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال إستخدامها للمستحقات الإختيارية بشكل سالب هبوطاً، سعياً منها لتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المتدني، تفادياً لتأثيرات الأزمة المالية المصاحبة لنفس الفترة المدروسة، كما أثبتت الدراسة وجود مؤشرات إحصائية على دور ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، في حين لم يكن هناك مؤشراً ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

¹ إبراهيم العدي، رنا صفور، مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 03، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص ص 387-404.

² فداوي أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014.

■ علي محمود رمضان، 2014، بعنوان: أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي¹.

هدف البحث إلى دراسة جانب من التداخل بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية الذي من الممكن أن يؤثر على النتائج الضريبية النهائية، وذلك إنطلاقاً من تأثيرات سلامة الإجراءات المحاسبية المتبعة للوصول إلى رقم الربح المحاسبي على عملية الوصول إلى نتائج ضريبية سليمة، وبالتالي عملت الدراسة على إختبار مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل كآلية ذات خصوصية من آليات إدارة الأرباح على الربح الضريبي، من خلال التطبيق على البيانات الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة الممتدة بين (2006-2011)، حيث تم تحديد درجة ممارسات إدارة الأرباح بإستخدام نموذج جونز المعدل.

توصل البحث إلى وجود علاقة تربط درجة ممارسات إدارة الأرباح مع رقم الربح الضريبي في المجتمع الإحصائي المدروس، في حين توصلت إلى عدم وجود غايات ضريبية بحتة تدفع المديرين نحو إدارة أرباحهم، حيث أنه لا يوجد تأكيد إحصائي على إستخدام الإدارة في الشركات لممارسات إدارة الأرباح لتغيير الفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي والذي يؤثر على الربح الضريبي دوناً عن الربح المحاسبي، كما أنه لا يوجد تمايز في درجة ممارسات إدارة الأرباح بين الشركات المكلفة ضريبياً وغير المكلفة ضريبياً، مع توصل البحث لعدم وجود علاقة ذات دلالة تربط آلية تمهيد الدخل مع الربح الضريبي والتغير في الربح الضريبي من فترة لأخرى، ووجود علاقة مع الفروق بين الربح الضريبي والربح المحاسبي مما يوحي بأن الإدارة في الشركات تستخدم الفروق لتمهيد الدخل دون أن تقوم بذلك لغايات ضريبية بحتة.

■ دراسة حمدان علام، عبد المطلب السرطاوي وآخرون، 2013 بعنوان: أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح².

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان التدقيق والواردة بنصوص القوانين والتشريعات الأردنية، وتحديد مدى قدرة لجان التدقيق في الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية في إدارة أرباحها، ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحثون بدراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة لتحديد أهم خصائص لجان التدقيق الواردة فيها، ودراسة أثرها على إدارة الأرباح في (50) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الستة سنوات السابقة للفترة العالمية (2001-2006)، ولتحقيق ذلك إستخدم الباحثون جملة من الأساليب الإحصائية الملائمة، كما إستخدم الباحثون نموذج جونز المعدل لقياس ممارسات إدارة الأرباح.

توصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية المقيدة في بورصة عمان للأوراق المالية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان التدقيق كما ورد في التشريعات الأردنية، وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي لخصائص

¹ علي محمود رمضان، أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

² حمدان علام، عبد المطلب السرطاوي وآخرون، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح، مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)، الأردن،

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

لجان التدقيق بأن كل من: حجم لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد مرات إجتماعهم لا تؤثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، إلا أن إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق تؤثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، أما نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة كان له أثر مهما في زيادة إدارة الأرباح.

■ محمد موسى حمدان، محمد أبو عجيلة، 2012، بعنوان: **جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح**¹.

تهدف هذه الدراسة إلى إستكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، ومدى جودة الأرباح فيها من ناحية أخرى، وفحص تأثير إحدى العوامل المؤثرة على تلك الممارسات، والمتمثلة في خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، إرتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، فترة الإحتفاظ بالعميل، وأتباع التدقيق والتخصص في صناعة العميل) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم الإعتماد على عينة مكونة من (45) شركة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة (2006-2001) بالاعتماد على المستحقات الإختيارية كوكيل لإدارة الأرباح المقدره بنموذج جونز المعدل.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة، كما لم تستطع هذه الدراسة إثبات جودة الأرباح لهذه الشركات، ولم تجد أثراً لخصائص جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين جودتها.

■ دراسة بوسنة حمزة، 2012، بعنوان: **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**².

هدفت الدراسة إلى فحص إتجاه سلوك إدارة الأرباح المحاسبية داخل المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر (SBF 250)، وتأثير إلتزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية على سلوك إدارة الأرباح، أما على الصعيد الوطني فهدفت إلى معرفة مدى ممارسة المؤسسات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر لسلوك إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من (2009-2007)، بإستخدام المستحقات الإختيارية مقاسة بنموذج جونز المعدل كمقياس لسلوك إدارة الأرباح.

توصلت الدراسة التطبيقية على المستوى الدولي إلى قيام المؤسسات الفرنسية بإستخدام المستحقات الإختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض رقم الربح المعلن عنه، إلا أن حرص محافظي الحسابات على الإلتزام بمعايير التدقيق المهنية خلال أداء مهمة التدقيق المحاسبي يساعد على إكتشاف والتخفيض من ممارسات إدارة الأرباح المتبعة من طرف الإدارة، ومن جهة أخرى بينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين إلتزام محافظي الحسابات بمعايير التدقيق العامة، ومعايير العمل الميداني وممارسات المؤسسات الفرنسية لسلوك إدارة الأرباح.

¹ محمد موسى حمدان، محمد أبو عجيلة، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، المجلد 15، العدد 01، 2012، ص ص 184-158.

² بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

أما على المستوى الوطني، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية لقيام المؤسسات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر لممارسات إدارة الأرباح، حيث تستخدم المستحقات الإختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم النتيجة المحاسبية.

■ دراسة سامح إبراهيم رضا رياض، 2012، بعنوان: دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح¹.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في جمهورية مصر العربية، ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل العلاقة بين خصائص الحوكمة كمتغيرات مستقلة والمتمثلة في (الجمعية العامة، إجتماع مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، إدارة المراجعة الداخلية، وإستقلالية مراقب الحسابات) وإدارة الأرباح كمتغير تابع والمعبر عنه بالمستحقات الإختيارية مقاسة بنموذج جونز المعدل في الشركات الأديوية المساهمة المدرجة في بورصة مصر، خلال الفترة الممتدة من عام (2006-2008).

توصلت الدراسة إلى قيام بعض الشركات الأديوية المساهمة المدرجة في بورصة مصر بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة السابقة الذكر، مع وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، ومراقب الحسابات، حجم وعدد إجتماع لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها، ومدى توافر قواعد لتجنب تعارض المصالح وحجم الشركة) على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الأديوية المساهمة المدرجة في بورصة مصر، في حين لم يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخصائص الأخرى (الجمعية العامة، إدارة المراجعة الداخلية وإستقلالية لجنة المراجعة والإفصاح عن السياسات الإجتماعية والرافعة المالية) على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الأديوية المساهمة المدرجة في بورصة مصر، وعلى العموم توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح، فكلما زاد مستوى الحوكمة في الشركات الأديوية المساهمة المدرجة في بورصة مصر، كلما ساهم ذلك في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

■ سامي محمد أحمد غنيمي، 2011، بعنوان: إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال².

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة تحقيق هدفا رئيسيا وهو محاولة إيجاد علاقة ربط بين مستويات الشفافية وممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها منظمات الأعمال لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المساهمين، وذلك بهدف وضع إطار مقترح للشفافية يمكن من خلالها الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بحيث يمكن تحقيق نوع من التوازن بين مصلحة الإدارة ومصحة المساهمين، وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة، ومحاولة بناء هذا الإطار للدور الذي يمكن أن تلعبه الشفافية

¹ سامح إبراهيم رضا رياض، دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، المجلد 15، العدد 01، 2012، ص ص 08-49.

² سامي محمد أحمد غنيمي، إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة بنها، مصر، 2011، ص ص 01-68.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

بمستوياتها المتعددة في الحد من الآثار السلبية لممارسات إدارة الأرباح قام الباحث بإعداد قائمة إستقصاء تم توزيعها على عينة مكونة من المستثمرين في الشركات المساهمة المصرية وعينة أخرى من الأساتذة بالجامعات المصرية والسعودية.

توصلت الدراسة أن الإطار المقترح لتحقيق الشفافية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تمارسها الإدارة بهدف تحقيق أهدافها الخاصة، تركز على المحاور الأربعة التالية:

- تطوير بعض المعايير ذات العلاقة بالقياس والإفصاح المحاسبي.
- تطوير الإيضاحات والقوائم الملحقة أو الملاحظات الهامشية.
- تطوير نظام المراجعة الداخلية، حيث تعتبر من الجوانب التي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في التقليل والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

■ دراسة هاني مُجد الأشقر، 2010، بعنوان: إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد الغير متوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة¹.

هدف الدراسة التعرف على ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية، والوقوف على مدى إهتمام تلك الشركات بإدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم، وقد اعتمدت الدراسة على المستحقات الاختيارية كمقياس لممارسات إدارة الأرباح مقاسة بنموذج جونز المعدل، على عينة مكونة من (23) شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للفترة مابين (2005-2009).

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي الربح التشغيلي، التدفق النقدي من العمليات التشغيلية والتغير في إيرادات تحت التحصيل مع عوائد الأسهم للشركات المدرجة في السوق المالي، في حين تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في حسابات تحت التحصيل، وإجمالي الأصول كمقياس لحجم الشركة مع عوائد الأسهم في الشركات سوق فلسطين للأوراق المالية.

■ دراسة أيمن أحمد الشتيوي، 2009، بعنوان: دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الإقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية².

يسعى الباحث لدراسة العوامل الإقتصادية، بهدف تحديد مدى جوهرية تأثيرها النسبي على الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح، وتمثل العوامل الإقتصادية المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، معدل الرفع المالي، دورة عمليات الشركة، معدل نمو الأصول، الأرباح السلبية، نوع الصناعة، قيد الشركة في البورصة، التغير في سعر السهم، السعر/القيمة الدفترية للسهم، والتوزيعات النقدية)

¹ هاني مُجد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد الغير متوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012.

² أيمن أحمد شتيوي، دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الإقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، المجلة العملية للتجارة والتمويل، العدد الأول، جامعة طنطا، مصر، 2009، ص ص 01-53.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

وهذا عند فحص ممارسات إدارة الأرباح، حيث تم إجراء تحليل إنحدار للمتغيرات المستقلة الماضية، في مقابل نسبة ميلر كمتغير تابع يعبر عن مؤشر ممارسات إدارة الأرباح، على عينة مكونة من (50) شركة الأكثر نشاطا في بورصتي القاهرة والإسكندرية خلال الفترة الممتدة بين (2003-2005).

كشفت نتائج الدراسة عن إرتباط العديد من العوامل بممارسات إدارة الأرباح، فقد إتضح تقلص هذه الممارسات بالشركات المصرية مع زيادة حجم الشركة، وتناقص معدل الرفع المالي، وقصر دورة العمليات، وتناقص الأرباح السلبية، وإتثناء الشركة للقطاع الصناعي والتجاري، وقيد الشركة في البورصة، وتناقص التغير في التوزيعات النقدية، وفي المقابل كذلك تبين تقلص ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية مع زيادة معدل النمو، وتناقص التغير في سعر السهم، وتناقص نسبة السعر على القيمة الدفترية للسهم.

■ دراسة كوكب الجميل، أحمد الدوسكي، 2008، بعنوان: إدارة العوائد كمدخل لتعظيم قيمة المنظمة¹.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم إدارة العوائد، وأبعادها، ومقوماتها، والخطوات والسياسات التي تعتمدها، والأساليب والإجراءات التي تتبعها ويصعب إكتشافها في مدة قصيرة، وهذا من خلال معرفة تباين نتائج إدارة العوائد بحسب النماذج المعتمدة، والأساليب الإحصائية والرياضية للتحري عنها، ومعرفة أي النماذج (أنجلو، هيلي، حونز وجونز المعدل) توضح بشكل أفضل عملية إدارة العوائد، وتفسير نتائجها، ومعرفة البيانات المكونة لها، ومدى الإختلاف في تطبيقها بين الدول المختلفة، وكذا معرفة العلاقة بين إدارة العوائد مع سعر السهم، وعائد ومضاعف السهم الواحد، على مجتمع الدراسة المكون (50) من المؤسسات المالية المسجلة في بورصة كل من أبو ظبي، الأردن، البحرين، السعودية، العراق، لتمثل عينة الدراسة خلال سلسلة زمنية ممتدة بين (2001-2004).

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن نموذج جونز المعدل يعد أفضل الأساليب المستعملة للتحري عن إدارة العوائد من بقية النماذج، كونه يتضمن أقل خطأ في القياس، كما تؤثر إدارة العوائد إيجابيا في سعر السهم للشركة في السنة الأولى من تطبيقها، وتؤدي إلى تعظيم قيمتها السوقية، كذلك تظهر نتائج الدراسة أن إدارة العوائد تأثر سلبا على مضاعف السهم في السنة الرابعة من تطبيقها، أي بعد أربعة سنوات من إجراء إدارة العوائد بشكل يمثل تحايلا يؤدي إلى زيادة مضاعف السهم في السوق، بما يفسر من تعظيم قيمة المؤسسة في السوق لكل العينة، بينما لا توجد علاقة معنوية بين إدارة العوائد وعائد السهم الواحد في مدة الدراسة ولكل النماذج الأربعة.

¹ كوكب الجميل، أحمد الدوسكي، إدارة العوائد كمدخل لتعظيم قيمة المنظمة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 30، العدد 90، الموصل، العراق، 2008، ص ص 27-56.

المطلب الثاني: مراجعة الدراسات السابقة الأجنبية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح

يتناولت هذا المطلب الدراسات السابقة باللغة الأجنبية ذات العلاقة بموضوع ممارسات إدارة الأرباح من عدة زوايا وجوانب مختلفة، وذلك بعرض الأهداف والنتائج الأساسية المتوصل إليها.

■ دراسة Mercedes Palacios Manzano, et al بعنوان:

Investigating the relationship between corporate social responsibility and earnings management: Evidence from Spain, 2016¹.

تبحث هذه الدراسة في إختبار العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية وممارسات إدارة الأرباح، بإستخدام عينة من (100) شركة إسبانية مسجلة في مؤشر (MERCOS) الذي يقيس مختلف الجوانب المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية للشركات الإسبانية، خلال الفترة الممتدة بين (2005-2012)، حيث تم قياس ممارسات إدارة الأرباح بواسطة المستحقات الإختيارية المقدرة بنموذج جونز المعدل، كما تم الإستعانة بمجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة (التسعير في البورصة، مديونية الشركة، ربحية الشركة، حجم الشركة ونوع القطاع).

أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية بين مستوى المسؤولية الإجتماعية وحجم ممارسات إدارة الأرباح، أي أن الشركات ذات جوانب المسؤولية الإجتماعية المرتفعة، تكون أقل دافعا لممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي فإن الإنخراط في أنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات يمكن أن تكون إجراءات تنظيمية تؤدي إلى زيادة كفاءة إستخدام الموارد، مما تنعكس إيجابا على سمعة الشركة.

■ دراسة Eduardo Flores, et al بعنوان:

Earnings management and macroeconomic crises: evidences from Brazil and USA capital markets, Journal of Accounting in Emerging Economies, 2016².

الغرض من هذه الدراسة التحقق ما إذا كانت أزمات الإقتصاد الكلي، هو عامل تحفيزي لممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات المدرجة في أسواق رأس المال كل من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، كما حاول أصحاب المقال التحقق من سلوك ممارسات إدارة الأرباح في بيئات أعمال ذات الخصائص الجوهريّة المختلفة في النظم الإقتصادية، القانونية، الإجتماعية، وهيكلية الشركات ونظام التمويل وغيرها من الخصائص، وذلك بإختبار إثنين من أسواق رأس المال، أحدهما يتميز بدرجة عالية من

¹ Mercedes Palacios Manzano, et al, Investigating the relationship between corporate social responsibility and earnings management: Evidence from Spain, **BRQ Business Research Quarterly**, Volume 19, Issue 4, University of Murcia, Spain, 2016, pp 289-299. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2340943616300020>

² Eduardo Flores, et al Earnings management and macroeconomic crises: evidences from Brazil and USA capital markets, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 6, Iss 2, 2016, pp 179-202. Downloaded by AL BALQA APPLIED UNIVERSITY At 07:01 04 April 2016 (PT)

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

التطور والنضج (الولايات المتحدة الأمريكية)، والأخرى تعد من الأسواق الناشئة (البرازيل)، على عينة من الشركات المدرجة في السوق البرازيلي للأوراق المالية (BM&FBOVESPA)، خلال الفترة (1998-2009)، والشركات المدرجة ببورصة الولايات المتحدة الأمريكية (NASDAQ and NYSE) خلال الفترة (1998-2010)، ولمعرفة هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في الإستحقاقات الإختيارية للشركات المدرجة في فترات الأزمات الإقتصادية الكلية، بالمقارنة مع تلك الفترات غير الأزمة، تم تقسيم فترات الدراسة أعلاه، إلى أربعة فترات للأزمات الإقتصادية الكلية لبيئة الأعمال البرازيلية، والمتمثلة في (1999، 2001، 2002 و 2008) وفترات غير أزمة (1998، 2000، 2004-2007 و 2009)، أما بالنسبة لفترات الأزمات لبيئة أعمال الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في (2001، 2002 و 2008) وفترات غير أزمة (1998، 1999، 2000، 2003-2007، 2009، 2010)، كما تم الأخذ بعين الإعتبار المستحقات الإختيارية كمقياس لممارسات إدارة الأرباح (المتغير التابع) المقدره بنموذج كوتري، في حين إعتبرت فترات الأزمات كعامل يعبر عن الإقتصاد الكلي وهو متغير وهمي، كما تم الإستعانة بمجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة (المدفوعات الضريبية، ربحية الشركة، حجم الشركة، الإستثمار الأجنبي المباشر والقيمة السوقية لأسهم الشركة إلى قيمتها الدفترية).

أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في المستحقات الإختيارية كمتغير يعبر عن سلوك إدارة الأرباح للشركات المدرجة خلال فترات الأزمات الإقتصادية الكلية بالمقارنة مع تلك الفترات غير الأزمة، وبالتالي فإن عوامل الإقتصاد الكلي وخاصة منها الأزمات هي بمثابة دافع قوي يقود الشركات المدرجة إلى ممارسات إدارة الأرباح، كما أثبتت الدراسة أن وجود ممارسات إدارة الأرباح، لا يرتبط بأزمات معينة، بل لكل فترات الأزمات الإقتصادية الكلية، وذلك لتحسين أرباح الشركات المدرجة في البورصة، كما أنها لا تقتصر على بيئة معينة، بل في بيئات مختلفة جدا، سواءا تتميز بدرجة عالية من التطور والنضج (كالولايات المتحدة الأمريكية)، أو تعد من الأسواق الناشئة (كالبرازيل).

■ دراسة Guillaume Dumas بعنوان:

La gestion des résultats des entreprises innovantes, 2014¹.

تهدف هذه الأطروحة إلى التحري عن ممارسات إدارة الأرباح في سياق الشركات المبتكرة، بإستخدام منهج وصفي تحليلي، على عينة مكونة من (628) شركة فرنسية مدرجة في بورصة نيويورك يورونكست باريس (NYSE-Euronext Paris)، خلال الفترة الممتدة من (2005-2011). وتتألف نتائج هذه الدراسة من مرحلتين: في البداية تم دراسة ما إذا كانت الشركات المبتكرة تدير أرباحها، وكذا معرفة تأثير مراحل تطوير الابتكارات في ممارسات إدارة الأرباح، أظهرت النتائج أن الشركات المبتكرة تمارس إدارة الأرباح بالإرتفاع، خلال مراحل النشاط الإبتكاري (عندما تستثمر الشركة في البحث والتطوير)، بينما المرحلة بعد إكمال الإبتكارات لا تمثل حافزا لممارسات إدارة الأرباح.

¹ Guillaume Dumas, **La gestion des résultats des entreprises innovantes**, Thèse de doctorat, Université Toulouse 1 Capitole, France, 2014, Accès en ligne: <https://hal.archives-ouvertes.fr/tel-01113679>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

بناء على النتيجة السابقة، تم التساؤل حول إمكانية استخدام رملة نفقات البحث والتطوير كأداة لممارسات إدارة الأرباح (تقوم هذه المعالجة على أساس رملة تكاليف البحث والتطوير باعتبارها أصولا خاضعة للاندثار المنتظم، ويرى مؤيدو هذه المعالجة أن تكاليف البحث والتطوير تتطلب رسمتها وإفائها باعتبار أن هذه التكاليف قد تم تحملها مع توقع حصول منافع اقتصادية في المستقبل وبناء على ذلك فإنه يجب تطبيق مفهوم المحاسبة بالاستحقاق)، وأظهرت النتائج أن نفقات البحث والتطوير تستخدم لممارسة إدارة الأرباح وبشكل أكثر تحديدا لبلوغ النتائج المستهدفة وتوقعات أرباح المحللين.

■ دراسة Sarra Elleuch Hamza بعنوان:

Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens, 2012¹.

الهدف من هذه الدراسة هو فهم الأسباب التي تجعل الشركات التونسية تدير نتائجها، وكذا تفحص مختلف الممارسات المستخدمة لهذه الغاية، لـ (10) شركات تنوعت على (شركتين مدرجتين في البورصة، شركتين غير مدرجة في البورصة، أربعة شركات تابعة للشركات المتعددة الجنسيات، ومصرف واحد)، أما عن خصائص الأشخاص وشركاتهم، المستجوبين في هذه المقابلة تمثلوا في (10) مسؤولين ومديري شركات، (10) محللين ماليين (مصري، وكالة تدوين، سماسة الأوراق المالية، مستشارين ومراقبين ماليين) و(19) مدققين حسابات (المتخصصين في تدقيق الشركات المدرجة، المتخصصين في الشركات الغير المدرجة والشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات، المتخصصين في تدقيق الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتخصصين في تدقيق البنوك).

أظهرت سلسلة من المقابلات أن الشركات الغير مدرجة في البورصة تدير نتائجها لتقليل الضرائب، والذي يعتبر الهدف الأساسي لهذه الشركات بنسبة (50%) من المستجوبين، أما الأهداف التالية تعتبر أقل أهمية والمتمثلة في (الحصول على قروض مصرفية (35%)، تجنب الخسائر ومحو الصعوبات المالية (15%)، خدمة المصلحة الشخصية للمديرين (12%)، عزل شريك غير مرغوب فيه (10%)، وتحقيق الأهداف المحددة (8%)، أما بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة يديرون نتائجهم لتجنب الخسائر، وتمهيد الأرباح المعلنة، وإظهارها أكثر إستقرارا، وبالتالي تجنب ضغوطات السوق المالي يمثل الهدف الرئيسي لمديري هذه الشركات، حيث يمثل الحفاظ على سعر السوق الأكثر أهمية بنسبة (35%)، أما الأهداف التالية تعتبر أقل أهمية والمتمثلة في (خدمة المصلحة الذاتية للمديرين (7%)، تقليل الضرائب (7%)، الإكتتاب العام (5%)، تقليل توزيعات الأرباح (2.5%)، خدمة مصلحة المساهمين الرئيسيين (2.5%)، أما بالنسبة للبنوك والتي تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الإقتصاد التونسي، تسعى إلى إظهار النتائج بالإرتفاع، وذلك لإعطاء صورة جيدة للبيئة الخارجية بنسبة (13%)، وباقي الأهداف تعتبر أقل أهمية والمتمثلة في (توزيع الأرباح، المصلحة الذاتية لمديرين، إحترام النسب القانونية، تقليل الضريبة، خدمة مصلحة المساهم الرئيسي)، أما الشركات التابعة لشركات متعددة الجنسيات لديهم أقل لجوء لهاته الممارسات.

¹ Sarra Elleuch Hamza, Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens, **Comptabilité - Contrôle - Audit**, 2012/1 (Tome 18), Page 39 à 65, Accès en ligne: <https://www.cairn.info/revue-comptabilite-contrrole-audit-2012-1-page-39.htm>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

أكدت نتائج الدراسة أن للقيام بهذه الممارسات، فإن المديرين لا يلجأون فقط للتلاعب بالمستحقات الإختيارية، ولكن أيضا بالتلاعب من خلال الأنشطة الحقيقية، وتمثل أهم التقنيات لإدارة المستحقات الإختيارية في البيئة التونسية حسب أهميتها في ما يلي (تقدير المؤونات بنسبة (66%)، تقييم المخزونات (48%)، التصنيف الغير صحيح للمصاريف (41%)، تقدير الإهتلاكات (25%)، التصنيف الغير صحيح لأخطاء الممارسات السابقة حسب كل مادة في الميزانية (7%)، تغيير الطرق المحاسبية (5%)، تغيير خطط التوحيد (2.5%)، إستخدام الإحتياطات (2.5%)، بينما تتمثل أهم التقنيات المستخدمة في إدارة الأرباح الحقيقية ذات القرارات التنفيذية في ما يلي (الإستعانة بالمعاملات داخل المجموعات بتسوية الحسابات بين الشركات التابعة بنسبة (74%)، بين التأخير أو تقديم العمليات (28%)، الإلتئمان الإيجاري (10%)، التنازل عن الأصول (7%)، تأخير صيانة أو تجديد الإستثمارات (2.5%).

فيما يخص فهم الأسباب التي تجعل الشركات التونسية تدير نتائجها "وفي سؤال منعزل حول هذا الزخم الكبير حول دافع تقليل الضريبة"، فتمت الإجابة أن الضرائب هي مشكلة ترتبط بالثقافة والطبيعة البشرية (مراجعين)، أن الضريبة ليست عادلة في البيئة التونسية (مديرين)، معدل الضريبة مرتفع (مدقق)، أما الشركات التونسية ذات الملكية العائلية ليس لديها الرغبة في إظهار الأداء الجيد، ولا مصلحة لديها لتوزيع أرباح كبيرة (أصحاب الشركات)

■ دراسة Yves Mard, Sylvain Marsat بعنوان:

Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat : le cas français, 2012¹.

هدف هذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين هيكل وطبيعة الملكية في الشركات الفرنسية بممارسات إدارة الأرباح، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (220) مدرجة في مؤشر (SBF 250) خلال الفترة الممتدة (2004-2008)، حيث تم قياس تركيز الملكية بنسبة رأس المال المملوك من قبل المساهم الأول والثاني، أما طبيعة الملكية فتم تقسيمها بالإعتماد على العديد من الدراسات والتي أخذت في هذه الدراسة الأشكال التالية: (الملكية الإدارية، الملكية العائلية، الملكية المالية والمستثمرين المؤسساتيين، الملكية الصناعية أي المملوكة من قبل المجموعات الصناعية، وملكية الدولة) وهي متغيرات وهمية، أما بالنسبة لممارسات إدارة الأرباح فتم قياسها بواسطة القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية المقدرة بنموذج كل من جونز، وكوتري.

أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتأثير تركيز الملكية المعبر عنه بنسبة حصة المساهم الرئيسي على ممارسات إدارة الأرباح، وهذا عند إستخدام النموذج الخطي، ومع ذلك عند إستخدام النموذج غير الخطي لهذه العلاقة، أظهرت الإحصاءات الإستدلالية أن حصة المساهم الأول ترتبط سلبيا بممارسات إدارة الأرباح، وهذا يختلف عن ما كان متوقع أن العلاقة تكون موجبة، لأن تركيز الملكية في أيدي مساهم واحد من المرجح أن يؤدي إلى صراعات بين ملكية كبار المساهمين والمساهمين الأقلية، بحيث يسمح لكبار المساهمين بالمشاركة في الإدارة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية، وتبني إستراتيجيات معينة لتوزيع الأرباح، وبالتالي فمن المرجح أن تنفذ سياسة إدارة الأرباح لتحقيق أقصى قدر من الثروة وتعزيز شرعيتها

¹ Yves Mard, Sylvain Marsat, Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat : le cas français, **Comptabilité - Contrôle - Audit**, 2012/3 (Tome 18), Page 11 à 42, Accès en ligne: <https://www.cairn.info/revue-comptabilite-controlle-audit-2012-3-page-11.htm>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

على حساب المساهمين الأقلية، مما يؤدي لزيادة ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن في فرنسا حصة المساهم الرئيسي هي في المتوسط عالية (أعلى من 30%)، داخل الشركات المدرجة)، وبالتالي هذا السياق موافق لزيادة إدارة الأرباح. فيما يتعلق بحصة المساهم الثاني في رأس المال، أظهر النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة الأرباح، حيث يمارس هذا الأخير الدور الرقابي، ويحد من كثافة إدارة الأرباح، وبالتالي يمكن القول حسب هذه الدراسة أن تركيز الملكية في بيئة الأعمال الفرنسية، تخفض من ممارسات إدارة الأرباح. أما فيما يتعلق بطبيعة الملكية، أظهرت التحليلات، وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الملكية العائلية، والملكية الصناعية بممارسات إدارة الأرباح، حيث أن وزن هاذين الأخيرين يحد من شدة ممارسات إدارة الأرباح، وتم تفسير ذلك أن آفاق الإستثمارات (التوظيفات) على المدى الطويل لهؤلاء الفاعلين، الذي لا يحفز المديرين لهذا النوع من الممارسات.

■ دراسة Patrick Boisselier, Mounir Jaouadi بعنوان:

La gestion de résultat par les montages financiers de titrisation : le cas des sociétés françaises cotées, 2011¹.

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء والتحقق من العلاقة التكاملية أو تبديلية (إحلالية) بين التوريق والمستحقات الإختيارية كأدوات لممارسات إدارة الأرباح، إستنادا لعينة مكونة من (97) شركة مدرجة في بورصة يورونكست باريس (NYSE-Euronext Paris)، خلال الفترة الممتدة من (2006-2000)، حيث تم تقسيم العينة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تتكون من الشركات التي تورق الذمم التجارية المدينة على الأقل مرة واحدة خلال فترة الدراسة، أما المجموعة الثانية تتكون من الشركات التي لا تتبنى تقنية توريق المستحقات التجارية لنفس الفترة، كما إتبعنا الدراسة منهجين للتحقق من العلاقة التكاملية أو تبديلية بين المستحقات والتوريق كأدوات لممارسات إدارة الأرباح هما: الأولى دراسة العلاقة بين قرار التوريق (هو متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا الشركة إستعانت بتقنية التوريق، وصفر خلاف ذلك) والمستحقات الإختيارية المقدره بنموذج جونز المعدل، أما الثانية فتتمثل في دراسة العلاقة التكاملية أو الإحلالية بين حجم التوريق الكلي (هو متغير كمي المقاس بواسطة المبلغ الإجمالي للذمم التجارية المدينة التي تم توريقها) والمستحقات الإختيارية.

أظهرت النتائج أن (40) شركة من إجمالي عينة الدراسة تورق مستحقاتها التجارية المدينة مرة واحدة على الأقل خلال فترة الدراسة، أي بنسبة (26.14%) من عينة الدراسة، مقابل (57) شركة لا تورق المستحقات خلال نفس فترة الدراسة، أي بنسبة (73.84%) من العينة الإجمالية، وعند إختبار متوسطات مستويات المستحقات الإختيارية كمقياس لممارسات إدارة الأرباح لمجموعتي قرار التوريق، من خلال الإختبار اللامعلمي "المان ويتني"، أظهرت النتائج أن مجموع الشركات التي تورق الذمم التجارية المدينة أقل مستحقات إختيارية مقارنة بمتوسطات مجموعة الشركات التي لا تتبنى هذه الإجراءات، وبالتالي فإن قرار التوريق يؤثر على مستوى المستحقات الإختيارية، كما بينت نتائج الإندثار لدراسة تأثير قرار التوريق على المستحقات الإختيارية، أن قرار

¹ Patrick Boisselier, Mounir Jaouadi. La gestion de résultat par les montages financiers de titrisation : le cas des sociétés françaises cotées. Comptabilités, économie et société. Université de Montpellier, France, 2011, L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00646778/document>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

التوريق يؤثر إيجابيا وذو دلالة إحصائية على مستوى المستحقات الإختيارية، وهذا يؤكد فرضية أن قرار التوريق هي أدوات تكميلية لممارسات إدارة الأرباح.

أما فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين حجم التوريق الكلي والمستحقات الإختيارية، أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على مستوى المستحقات الإختيارية، وبالتالي يمكن القول أن قرارات حجم التوريق الكلي والمستحقات الإختيارية، لهما علاقة تكامل وليست إحصائية، لممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي مديري الشركات الفرنسية يديرون نتائجهم بواسطة مبالغ الذمم التجارية المدينة ليتم توريقها، وفي نفس الوقت وخصوصا خلال الربع الأخير من السنة المالية، إذا لم يتم التوصل إلى النتيجة المستهدفة، الشركات الفرنسية تدير المستحقات الإختيارية كأداة ثانية لممارسات إدارة الأرباح، بمعنى آخر أظهرت نتائج الإندثار في ما يخص تأثير التوريق والمستحقات الإختيارية على ممارسات إدارة الأرباح، أن القدرة التفسيرية لمتغير التوريق على ممارسات إدارة الأرباح تقدر بـ (32.38%)، وهي أعلى من القدرة التفسيرية لتأثير متغير المستحقات الإختيارية على ممارسات إدارة الأرباح والتي تقدر بـ (10.55%).

■ دراسة Shangkun Liang بعنوان:

Macroeconomic control, political costs and earnings management: Evidence from Chinese listed real estate companies, 2011¹.

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار فرضية التكاليف السياسية وعلاقتها بإدارة الأرباح في ظل ضبط الإقتصاد الكلي لبيئة الأعمال الصينية، لاسيما في مجال تنظيم سوق العقارات، على عينة من الشركات العقارية المسعرة، المملوكة وغير المملوكة للحكومة الصينية، خلال الفترة الممتدة بين (2002-2007)، وذلك بالإجابة على التساؤلات التالية: هل تنطبق فرضية التكاليف السياسية على بيئة الأعمال الصينية؟ هل الشركات المدرجة في بورصة الصين تواجه تكاليف مختلفة مقارنة بالشركات المدرجة في الدول الغربية؟ هل الشركات المدرجة في الصين تنظر للتكاليف السياسية كدافع للتلاعب بالأرباح؟.

إنطلق أصحاب المقال من خصائص بيئة الأعمال الصينية، معتبرين أن استخدام المتغيرات السابقة المذكورة في البحوث الغربية التقليدية، كمقياس للتكاليف السياسية، لا تنطبق على السياق الصيني بإعتبار أن بيئة أعمال هذه الأخيرة، تختلف إختلاف كبير من حيث التشريعات الحكومية، والتركيب البشرية والثقافية للمجتمع الصيني، حيث تم صياغة مقاييس جديدة للتعبير عن التكاليف السياسية، وإعتبرت كبديل للمقاييس المذكورة في البحوث الغربية، والمتمثلة في (فترات ضبط الإقتصاد الكلي وهو متغير صوري، متوسط معدل النمو الوطني الصيني لأسعار المنازل، متوسط معدل نمو أسعار المنازل مقسوم على معدل نمو الأجور للعامل العادي، طبيعة ملكية الشركة وهو متغير صوري، وحجم الشركة)، أما بالنسبة لممارسات إدارة الأرباح فتم قياسها بواسطة المستحقات الإختيارية والمقدرة بنموذج جونز المعدل.

¹ Shangkun Liang, et al, Macroeconomic control, political costs and earnings management: Evidence from Chinese listed real estate companies, *China Journal of Accounting Research*, Volume 4, Issue 3, University of Hong Kong, 2011, pp 91-106. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1755309111000153>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

وبالنسبة لإختيار فترة الدراسة، إنطلق أصحاب المقال، من فترة ركود سوق العقارات خلال سنوات (1994-1997)، حيث نفذت الحكومة الصينية سلسلة من السياسات خلال سنوات (1998-2002)، لدعم وتشجيع نمو القطاع الصناعي في مجال البناء، وبعد سنة (2001)، دخلت صناعة العقارات تدريجياً إتجاه النمو السريع، مما أدى إلى زيادة الإستثمارات، وإرتفاع أسعار العقارات، وبنية غير رشيدة من الطلب والعرض على المساكن، وإضطراباً لسوق العقارات وغيرها من المشاكل، حث في سنة (2003) زاد الإستثمار العقاري في الصين بـ (30.33%)، مقارنة بالعام الماضي، وفي الربع الأول من سنة (2004)، إرتفع سعر الوحدات السكنية بنسبة (15.02%)، وسعر المباني التجارية بنسبة (15.99%)، كما زادت أسعار الوحدات السكنية إرتفاعاً في أوائل سنة (2006) بنسبة (16.72%)، والتي كان من الصعب على ذوي الدخل المنخفضة تحمل هذه الإرتفاعات، وبالتالي أصبحت مشكلة إجتماعية، ومع الزيادة المستمرة في أسعار المنازل والحماس للإستثمار في القطاع العقاري، بدأت الحكومة الصينية، في تنفيذ عدد من السياسات الإقتصادية الكلية بداية من سنة (2003-2007)، والمتمثلة في ما يلي:

■ **ضبط السياسات الإئتمانية:** مثل زيادة النسبة المطلوبة من إستثمار رأس المال في المشاريع العقارية، تعزيز إدارة المخاطر في القروض العقارية، زيادة أسعار الفائدة على مدخرات البنوك والقروض.

■ **القيود على رأس المال الأجنبي.**

■ **السياسة الضريبية:** مثل فرض ضريبة الدخل على بيع المنازل الثابتة، تعزيز إدارة العوائد الضريبية من المباني التجارية،

■ **إصلاح السياسات على نقل ملكية الأراضي:** مثل تعزيز التحكم في المعروض من الأراضي والسكنات العقارية، تطبيق قوانين صارمة لحماية الأراضي الزراعية وإتخاذ تدابير صارمة لفحص والموافقة على بيع أنواع الأراضي الغير الزراعية.

ولقد كان لضوابط الإقتصاد الكلي تأثير طويل الأجل وأثر بعمق في قطاع العقارات، كما أن للأرباح الضخمة التي حققها هذا القطاع دوراً هاماً وحساساً لتحليل العلاقة بين التكاليف السياسية وإدارة الأرباح، وبالتالي من المرجح أن تكون هناك دوافع قوية لهذه الشركات لتقليل أرباحها لتجنب التكاليف السياسية، لكن ووفقاً لنظرية حقوق الملكية، يمكن تصنيف الشركات المدرجة إلى مملوكة وغير المملوكة للحكومة الصينية، حيث أن حقوق الملكية للشركات المملوكة للدولة، هي ملك للجمهور، وعليه توليد الأرباح ليس الهدف الوحيد لهذه الشركات، كما تتولى هذه الأخيرة المسؤوليات الإجتماعية المختلفة، مثل الحفاظ على الإستقرار الإجتماعي، وتوفير فرص العمل، وهذا يمثل العكس تماماً بالنسبة للشركات العقارية الخاصة، وبالتالي من المتوقع أن لضوابط الإقتصاد الكلي تأثيرات مختلفة، مما يؤدي إلى إمكانية إدارة الأرباح السلبية في الشركات العقارية غير الحكومية المدرجة، أكبر من الشركات العقارية المدرجة المملوكة للحكومة الصينية.

أظهرت نتائج الدراسة التجريبية، بعد تقسيم فترة الدراسة، فيما يتعلق بالتنظيم الحكومي لسوق العقارات في الصين، إلى فترة (2002-2003)، والتي تعرف بفترة الدوافع، وفترة (2004-2007) تسمى فترة الضبط، أنه لا يوجد إختلاف كبير في المستحقات الإختيارية بين الفترتين، ولوحظ أن متوسط المستحقات الإختيارية للشركات الغير مملوكة للحكومة الصينية خلال (2004-2007) هي أقل من الفترة (2002-2003)، ولكن الفرق ليس كبيراً، وعلاوة على ذلك أن المستحقات الإختيارية السالبة هي أكثر للشركات العقارية غير المملوكة للحكومة الصينية، كما توصلت الدراسة أن التكاليف السياسية المذكورة أعلاه

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

ترتبط بشكل سلمي بممارسات إدارة الأرباح في الشركات العقارية المدرجة في البورصة الصينية، مع إثبات أن الشركات العقارية غير الحكومية إستخدمت المزيد من المستحقات الإختيارية لتخفيض الأرباح خلال فترة الدراسة، وبالتالي هذه الشركات لديها دوافع قوية لإخفاء الأرباح، وتجنب التكاليف السياسية، وهذا مقارنة بالشركات المملوكة للحكومة الصينية، والتي تواجه ضغوطاً أقل من التكاليف السياسية، وعلية هذه النتيجة تتفق مع فرضية وجود التكاليف السياسية كدافع للتلاعب بالأرباح في الشركات العقارية المدرجة بورصة الصين، ولكن بمقاييس مختلفة لهذه التكاليف مقارنة بالشركات المدرجة في الدول الغربية.

■ دراسة Ines Fakhfakh Ben Amar بعنوان:

Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines, 2009¹.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التدفق النقدي الحر وممارسة إدارة الأرباح، ومدى تأثير آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح، وكذا تأثير آليات الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح، حيث تم تقسيم آليات الحوكمة إلى آليات داخلية والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، الفصل بين الأدوار الوظيفية المزدوجة بين المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، تركيز الملكية وملكية الإدارة) وآليات خارجية والمتمثلة في (جودة المراجعة الخارجية، تقييدات إتفاقيات القروض)، كما تم إستعمال متغيرات ضابطة تمثلت في (حجم الشركة، الرفع المالي، وفرص النمو للشركة)، ولتقدير المستحقات الإختيارية كمؤشر يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح تم إستخدام ثلاثة نماذج هم (نموذج جونز المعدل، نموذج كوتري، ونموذج رامن وشحور)، إستناداً على عينة مكونة من (93) شركة فرنسية، وأخرى من (87) شركة أمريكية، خلال الفترة الممتدة لمدة خمس سنوات من (2001-2005).

تم تصميم هذه الدراسة إنطلاقاً من العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح، فوجود التدفق النقدي الحر يزيد من صراعات الوكالة، حيث أن المديرين في الشركات التي لها تدفقات نقدية عالية، وبالمقابل فرص نمو منخفضة يملون إلى الإحتفاظ بالتدفقات النقدية من غير توزيعها على حملة الأسهم، وإستغلالها في تحقيق مصالحهم الشخصية من خلال توزيعها كعلاوات أو الدخول في صفقات تعود بالنفع الشخصي عليهم من غير إعتبارات حملة الأسهم، وبالمقابل الشركات التي تتمتع بآليات الحوكمة المرتفعة لا يستطيع مديريها إستغلال التدفق النقدي الحر في تحقيق مصالحهم الشخصية، وبالتالي تعمل على تخفيف تكلفة الوكالة وإزالة التعارض بين حملة الأسهم والمديرين عبر توزيع الفائض من التدفقات النقدية التي لم تستخدم في التمويل الداخلي، وعلية هناك علاقة طردية بين آليات حوكمة الشركات وتوزيعات الأرباح.

توصلت الدراسة أن هناك إختلاف كبير بين السياق الفرنسي والأمريكي لاسيما في مجالات آليات حوكمة الشركات وتأثيرها على العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح وكذا على توزيعات الأرباح وفق النتائج التالية:

¹ Fakhfakh Ben Amar, **Ines, Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises (étude comparative des entreprises françaises et américaines)**, Thèse de doctorat, Université de Reims Champagne-Ardenne, France, 2009, Accès en ligne : <http://theses.univ-reims.fr/exl-doc/GED00001086.pdf>.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

- ففي السياق الفرنسي، هناك علاقة إيجابية بين التدفق النقدي الحر ومستوى إدارة الأرباح، حيث أن الشركات التي تتميز بمستوى عالي من التدفقات النقدية الحرة وفرص نمو منخفضة، هي الأكثر حافظا على استخدام المستحقات الاختيارية لزيادة الأرباح، بينما في السياق الأمريكي هناك علاقة سلبية بين التدفق النقدي الحر ومستوى إدارة الأرباح، فالشركات التي تتميز بمستوى عالي من التدفقات النقدية الحرة ومستوى منخفض من فرص النمو لا يمثل حافظا قويا لإستخدام المستحقات الاختيارية لزيادة الأرباح.

- تشير النتائج التطبيقية في السياق الفرنسي، أن آليات حوكمة الشركات المتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، الجمع بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة، مشاركة المديرين في رأس مال الشركة، ومستوى المديونية) لها تأثير إيجابي بشكل مباشر يخفف من العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح، بينما إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة لها تأثير سلبي بصورة غير مباشر تخفف من هذه العلاقة من خلال تأثيرها على سياسة توزيع الأرباح، أما بالنسبة لآليات الحوكمة المتمثلة في (تركيز الملكية وجودة التدقيق الخارجي) لا يوجد لها علاقة ذات دلالة إحصائية في التأثير على العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح لا بشكل مباشر أو غير مباشر، لكن في سياق الولايات المتحدة الأمريكية يختلف الأمر تماما، حيث أن بعض آليات حوكمة الشركات المتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية، ومستوى المديونية) لها تأثير إيجابي بشكل مباشر يخفف من العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح، بينما جودة التدقيق الخارجي لها تأثير سلبي بصورة غير مباشر تخفف من العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح، أما بالنسبة لآليات الحوكمة المتمثلة في (الجمع بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة ومشاركة الإدارة في رأس مال الشركة) لا يوجد لها علاقة ذات دلالة إحصائية في التأثير على العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح لا بشكل مباشر أو غير مباشر.

■ دراسة Ghaoui Chaouki بعنوان:

La manipulation des résultats explique-t-elle la performance financière à moyen et long terme des émissions subséquentes d'actions? 2008¹.

الهدف من هذه الدراسة في المرحلة الأولى، هو تحليل الأداء المالي في الأجلين المتوسط وطويل الأجل للإصدارات اللاحقة للأسهم العادية، وذلك بإستخدام نموذج فاما وفرونش (French et Fama) لتفسير سلوك المردودية المتوقعة بدلالة خطر السوق، من عينة مكونة من (327) شركة كندية مدرجة في البورصة، والتي قامت بإصدارات للأسهم العادية خلال الفترة (1996-2006)، أما المرحلة الثانية تم فيها إختبار فرضية التلاعب بالنتائج المقاسة بالمستحقات الاختيارية والمقدرة بنموذج جونز المعدل، كتفسير محتمل لإصدارات أسهم لاحقة، حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة فترات وهي سنة الإصدارات التي توافقت سنة (2001)، والسنوات قبل وبعد الإصدارات.

¹ Ghaoui, Chaouki, **La manipulation des résultats explique-t-elle la performance financière à moyen et long terme des émissions subséquentes d'actions?**, Mémoire Maîtrise en administration des affaires, Université du Québec à Montréal, Canada, 2008. Accès en ligne: <https://archipel.uqam.ca/1236/>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط المردودية الغير طبيعي المجموعة على مدى 36 شهرا طبقا للإصدارات يقدر بـ1.78- %، وعند تحليل فرضية التلاعب بالنتائج من خلال تقدير المستحقات الإختيارية لثلاثة سنوات قبل وبعد سنة الإصدار (2001)، تبين أن إدارة الأرباح بلغت الحد الأقصى لها خلال سنة الإصدار بمتوسط قيمة موجبة، مقابل متوسطات سالبة للمستحقات الإختيارية قبل وبعد سنة الإصدار، وهذا ما يفسر فرضية أن الجهات المصدرة للأسهم يتصرفون عمدا بالتلاعبات المحاسبية لزيادة الأرباح، نتيجة وجود علاقة موجبة بين العوائد السوقية والأرباح المحاسبية، وبعد تصنيف عينة الدراسة حسب درجة التلاعب بالمستحقات، تبين أن الشركات التي تتميز بأكبر إصدارات للأسهم العادية هي الأكثر إدارة للأرباح، وبالتالي هذه الأخير الأكثر عدوانية لفئة المستثمرين، حيث تقدر متوسط المردودية الغير طبيعي المجموعة على مدى 36 شهرا بعد عملية الإصدارات بـ2.21- %.

■ دراسة Claude Francoeur, et al بعنوان:

Le lien entre la performance sociale des entreprises et la gestion des résultats comptables, 2008¹.

الهدف من هذه الدراسة هو إكتشاف العلاقة بين سلوك المديرين تجاه ممارسات إدارة الأرباح، ومستوى الأداء الإجتماعي للشركات الكندية، لعينة مكونة من (135) شركة مسجلة في قاعدة بيانات الإستثمار الإجتماعي الكندية (CSID Canadian Social Investment Database)، والتي تستند على مجموعة واسعة من المعايير لتقييم الأداء الإجتماعي والبيئي للشركات، إنطلاقا من تحليل أصحاب المصالح في هذه الأخيرة، من خلال دراسة ممارساتها تجاه موظفيها، والمجتمع، والعملاء، البيئة، حوكمة الشركات، وحقوق الإنسان، وذلك للفترة الممتدة من (2004-2005)، كما تم الأخذ بعين الإعتبار المستحقات الإختيارية كمقياس لممارسات إدارة الأرباح مقاسة بنموذج جونز المعدل، في حين إعتبرت الأبعاد التالية (البعد البيئي، بعد حوكمة الشركات، وبعد الموظفين) كمقياس للأداء الإجتماعي، والتي تم قياسهم بمتوسط التصنيفات المقدمة في قاعدة بيانات الإستثمار الإجتماعي الكندية CSID، كما تم الإستعانة بمجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة (مديونية الشركة، ربحية الشركة، حجم الشركة، مكافآت المديرين، تركيز الملكية، إستقلالية مجلس الإدارة، جودة المراجعة، خطر الشركة وفرص النمو).

أظهرت النتائج أن المستوى العام للأداء الإجتماعي له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على حجم المستحقات الإختيارية، وهذا يعني أن مديري الشركات الكندية الأكثر فعالية للأداء الإجتماعي (ذات الأداء الإجتماعي العالي)، هم أقل عرضة للإنجراف في ممارسات إدارة الأرباح بالإرتفاع لتحسين الأرباح، وأقل عدوانية في تحديد المستحقات الإختيارية، وبالتالي يمكن التعامل مع تنفيذ سياسات المسؤولية الإجتماعية كآلية للحكومة في الشركات الكندية، وفيما يتعلق بدراسة تأثير بعض مكونات البعد الإجتماعي على حجم المستحقات الإختيارية، إتضح أن الموظفين هم أصحاب المصلحة الأقوى في السيطرة على السلوكيات التقديرية الإنتهازية للمديرين، أي أن الشركات الأكثر فعالية للأداء الإجتماعي للموظفين، المديرين فيها أقل حافزا

¹ Claude Francoeur, et al, Le lien entre la performance sociale des entreprises et la gestion des résultats comptables, **La comptabilité, Le contrôle et L'audit entre changement et stabilité**, France, 2008, L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00525423/>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

للإستثمار في ممارسات إدارة الأرباح، أما بالنسبة للبعد البيئي وحوكمة الشركات ليس لهما تأثير كبير على ممارسات إدارة الأرباح، بالمقارنة ببعدها للموظفين، وبالتالي هذه النتائج مثيرة للإهتمام بالنسبة لفئة المستثمرين، وكذا للمنظمين، لأنها توفر معلومات عن الموثوقية، والشفافية للمعلومات الواردة في البيانات المالية.

■ دراسة Franck Missonier-Piera, Walid Ben-Amar بعنوان:

La Gestion des Résultats Comptables lors des Prises de Contrôle : Une analyse dans le Contexte Suisse, 2007¹.

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية من قبل مديري الشركات الخاضعة للعروض العامة للإستحواذ في السياق السويسري، حيث تم إستخدام المستحقات الإختيارية كمقياس لإدارة الأرباح، والمقدرة بنموذج جونز، لعينة مكونة من (50) شركة مدرجة في بورصة سويسرا، خلال الفترة الممتدة بين (1990-2002)، وإنطلاقاً من عدة أبحاث سابقة، تجسدت فكرة هذه الدراسة على أن العروض العامة للإستحواذ إذا كانت عدوانية فإن ممارسات إدارة الأرباح تهدف لرفع النتيجة، أما إذا كان الإستحواذ ودي فإن ممارسات إدارة الأرباح بهدف تخفيض النتيجة.

أظهرت النتائج الإحصائية أن مديري الشركات الخاضعة لعروض الإستحواذ الودية، تقوم بإستخدام المستحقات الإختيارية لخفض النتائج المحاسبية، خلال السنة التي تسبق الإعلان عن الصفقة، حيث تختلف هذه النتائج من تلك التي تم الحصول عليها في الدراسات السابقة الأمريكية، ذات بيئة من عمليات الإستحواذ العدوانية، إذا يعتبر هذا الأخير حافزاً لمديري الشركات المستهدفة، بإستخدام المستحقات الإختيارية لرفع النتيجة، في الفترات التي تسبق الإعلان عن الصفقة، وهو ما يختلف تماماً عن بيئات الإستحواذ القائمة على الأساس الودي مثل سويسرا.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح

إن المتتبع للأدبيات المحاسبية في مجال ممارسات إدارة الأرباح، يرى أنه تم تناولها من جوانب متعددة وبمنهجيات وعبر فترات زمنية مختلفة، حيث يلاحظ أن هناك إهتمام كبير بدوافع وأسباب ممارسات إدارة الأرباح تمثل باختلاف الآراء والنظريات المفصلة لسلوك الإدارة بهذا الإتجاه، لذا فقد ظهر مدخلين أساسيين في فهم وتفسير سلوك هذه الممارسات.

فالمدخل الأول: يمثل الدراسات السابقة التي تناولت إدارة الأرباح من منظور مالي، حيث يعتمد هذا المنظور أو المدخل على البيانات المستقاة من السوق المالي، وعلى البيانات المالية التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها، وتستخدم في ذلك نماذج المستحقات الإختيارية للكشف وللدلالة على وجود ممارسات إدارة الأرباح من عدمها، لاسيما منها: [نموذج جونز (1991) Modèle de Jones، نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié، نموذج ريس (Modèle de Riss) (1996) de Ress et al، نموذج كوئري وآخرون (2005) Modèle de S.P. Kothari et al، كورميه ومارتينيز

¹ Franck Missonier-Piera, Walid Ben-Amar, La Gestion des Résultats Comptables lors des Prises de Contrôle : Une analyse dans le Contexte Suisse, **Comptabilité - Contrôle - Audit**, 2007/1 (Tome 13), Page 137 à 155, Accès en ligne: <https://www.cairn.info/revue-comptabilite-contrrole-audit-2007-1-page-137.html>

[Modèle de D. Cormier et I. Martinez (2006)]، ومعظم هذه الدراسات تدعم فكرة أن الشركات تقوم بإدارة الأرباح من أجل تحسين نتائج أعمالها لعدة أغراض، أي لماذا تلجأ الشركات لتعديلات محاسبية تجميلية، وللإجابة على هذا السؤال إنقسمت البحوث التجريبية السابقة إلى اعتماد العديد من المؤشرات المالية الكمية التي يعتقد أنها تعبر عن الأسباب والدوافع التي تكمن من وراء هذه الممارسات والتي من ضمنها التأثير على الأسواق المالية كالتوافق مع توقعات المحللين الماليين أو بدافع زيادة مكافآت الإدارة أو تجنب الإنتهاك المحتمل لشروط الدين ولتجنب تدخل الجهات الحكومية المنظمة، ومن جهة أخرى ذهبت بعض الدراسات إلى البحث عن طرق وإجراءات معالجة هذه الظاهرة، معتمدة في ذلك على أساليب كمية كوكيل عن هذه الإجراءات مثل تفعيل عناصر الحوكمة الشركات الجيدة، وجود جودة تدقيق خارجية وتفعيل أدوات الرقابة الداخلية.

أما المدخل الثاني: فيشمل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأرباح باستخدام المدخل الإستقصائي، فهي تختبر ما إذا كان هناك إختلافا في الفهم بين عدة مجموعات فيما يتعلق بإدارة الأرباح، ومعظم هذه الدراسات تعتمد في قياسها لمفاهيم المجموعات المختلفة على تقديم سيناريوهات لحالات إفتراضية لممارسات إدارة الأرباح، ويطلب من فئات العينة التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بهذه الحالات، من خلال أسلوب الإستبيان أو المقابلات الشخصية، حيث يطلب من هذه الفئات أن تعطى حكما على هذه الحالات الإفتراضية فيما إذا كانت تمثل تلاعبا في إطار ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية أو إحتيالا خارج نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وقد إقتصرت هذا المدخل على بعض الدراسات القليلة مقارنة بالإهتمام الكبير بالمدخل المالي.

أما ما يتعلق بموقع الدراسة الحالية فإنها لن تستخدم حالات إفتراضية من خلال سؤال فئات العينة عن العوامل التي تساعد المديرين على ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظرهم، أو عن العوامل التي تؤدي إلى إنتهاج هذا السلوك، نظرا لأن معظم الدراسات السابقة التي تتبع المدخل الإستقصائي تستخدم أدوات قد تكون غير قادرة على إستنباط مدى قبول أو رفض ممارسات إدارة الأرباح، كما أنه يمكن أن يظهر بعض التحيز من قبل أفراد العينة عند الإجابة مما قد يؤثر على نتائج الدراسة، ولهذا الأسباب ستقتدي الدراسة الحالية بالأبحاث التي تناولت موضوع إدارة الأرباح من المنظور المالي، والذي يمكن أن يقدم بشكل أكثر دقة مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بسبب سهولة إختبار هذه الممارسات في نموذج، بالإعتماد فقط على البيانات المالية المفصّل عنها سواءا تعلق الأمر بالشركات المسعرة من خلال بيانات السوق المالي أو غير المسعرة من خلال الموقع الإلكتروني للشركة نفسها، وفي نفس السياق ستعتمد الدراسة الحالية على المؤشرات المالية الكمية كوكيل يعبر عن دوافع هذه الممارسات في بيئة الأعمال الجزائرية.

كما يرى الباحث أنه يمكن تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع ممارسات إدارة الأرباح، من خلال عرض الهدف الأساسي للدراسة والحدود المكانية والزمنية لها، المتغيرات التابعة والمستقلة.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

الفرع الأول: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح

في هذا الجانب سيتم تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية من خلال عرض الهدف الأساسي للدراسة والحدود المكانية والزمنية لها، المتغيرات التابعة والمستقلة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1.2: يوضح مقارنة الدراسات السابقة العربية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح مع الدراسة الحالية

صاحب الدراسة	هدف الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	النتائج
دراسة عمر فريد شقور، 2016	دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح لجميع الشركات الإستخراجية المدرجة في بورصة عمان، والتي لها بيانات خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2010-2014).	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.	التحفظ المحاسبي	وجود علاقة عكسية بين مستوى التحفظ وممارسات إدارة الأرباح، وهذا يعني زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية يؤدي إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الإستخراجية الأردنية.
دراسة محمد عوني عبيد أبو جبة، 2015	التعرف إلى أثر الربحية في إدارة الأرباح لعينة مكونة من (40) شركات صناعية مدرجة ببورصة عمان خلال الفترة الممتدة بين (2009-2013).	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.	- مؤشرات الربحية: (نسبة هامش الربح، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) في إدارة الأرباح المحاسبية، أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة (نسبة المديونية وحجم الشركة) فقد بينت نتائج الدراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح.	
دراسة بلال كيموش، 2014	تحليل العلاقة بين البنود: المصاريف غير النقدية، النواتج الغير نقدية، وبنود الإحتياج في رأس مال العامل، وممارسات إدارة للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2005-2009).	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج كوتري.	-المصاريف غير النقدية - النواتج الغير نقدية - بنود الإحتياج في رأس مال العامل	أظهرت النتائج أن مخصصات الدورة من الإهلاكات والمؤنات الأكثر إستخداما لممارسات إدارة الأرباح، كما يتم إستخدام الديون قصيرة الأجل والمخزونات لكن بدرجة أقل، أما باقي البنود فهي لا تستخدم لممارسات إدارة الأرباح.
دراسة إبراهيم	التعرف على ممارسات إدارة	ممارسات إدارة	نظام الرقابة الداخلية المعبر عنها	توصلت الدراسة أن هناك علاقة بين

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

<p>المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية، والمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح، حيث كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعالاً، كلما أدى ذلك إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح.</p>	<p>بواسطة الإستبيان</p>	<p>الأرباح المعبر عنها بواسطة الإستبيان</p>	<p>الأرباح التي تقوم بها الشركات المساهمة السورية وبيان ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية الفعال يسهم في الحد من تلك الممارسات من خلال إعداد استبياناً من (160) نسخة تم توزيعها على عينتين من المهنيين (سوق دمشق للأوراق المالية)، ومن الأكاديميين (جامعتي دمشق وتشرين).</p>	<p>العدي، رنا صقور، 2014</p>
<p>أثبتت الدراسة وجود مؤشرات إحصائية على دور ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، في حين لم يكن هناك مؤشراً ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.</p>	<p>جودة ركائز حوكمة الشركات: (إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة)</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، وممارسات تمهيد الدخل مقاساً على التوالي بنموذج جونز المعدل، وعلاقة إيكل.</p>	<p>التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال عينة مكونة من (50) شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر (SBF 250) للفترة الممتدة بين (2009-2007)</p>	<p>دراسة فداوي أمينة، 2014</p>
<p>- لا يوجد تأكيد إحصائي على استخدام الإدارة في الشركات لممارسات إدارة الأرباح لتغيير الفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، - لا يوجد تمايز في درجة ممارسات إدارة الأرباح بين الشركات المكلفة ضريبياً وغير المكلفة ضريبياً، - عدم وجود علاقة ذات دلالة تربط آلية تمهيد الدخل مع الربح الضريبي والتغير في الربح الضريبي من فترة لأخرى، ووجود علاقة مع الفرق بين الربح الضريبي والربح المحاسبي مما يوحي بأن الإدارة في الشركات تستخدم الفرق لتمهيد الدخل دون أن تقوم بذلك لغايات ضريبية بحثية.</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، وممارسات تمهيد الدخل مقاساً على التوالي بنموذج جونز المعدل، وعلاقة إيكل.</p>	<p>- الربح الضريبي - الفرق بين الربح الضريبي والربح المحاسبي - المكلفين وغير المكلفين بالضريبة</p>	<p>إختبار مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل كآلية ذات خصوصية من آليات إدارة الأرباح على الربح الضريبي، من خلال التطبيق على البيانات الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة الممتدة بين (2006-2011)،</p>	<p>علي محمود رمضان، 2014</p>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

<p>أظهرت النتائج بأن إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق تؤثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، أما نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة كان له أثر مهما في زيادة إدارة الأرباح، في حين باقي المتغيرات لا يوجد لها تأثير ذو دلالة إحصائية.</p>	<p>- حجم لجنة التدقيق - إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق - إجتماعات لجنة التدقيق الخبرة المالية - نسبة الأسهم المملوكة للجنة</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.</p>	<p>بيان أثر خصائص لجنة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ل (50) شركة مساهمة عامة أردنية خلال الفترة (2001-2006).</p>	<p>دراسة حمدان علام، عبد المطلب السرطاوي وآخرون، 2013</p>
<p>أشارت النتائج أن الشركات محل الدراسة قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة، كما لم تستطع هذه الدراسة إثبات جودة الأرباح لهذه الشركات، ولم تجد أثرا لخصائص جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين جودتها.</p>	<p>- خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، إرتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، فترة الإحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) - المتغيرات الضابطة (ربحية الشركة، حجم الشركة، مديونية الشركة، نسبة السيولة)</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.</p>	<p>أثر خصائص جودة التدقيق في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة (2001-2006)</p>	<p>دراسة فهد موسى حمدان، فهد أبو عجيلة، 2012</p>
<p>أظهرت النتائج أن المؤسسات الفرنسية تستخدم المستحقات الإختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض النتيجة المحاسبية، مع وجود علاقة عكسية بين مستوى أداء عملية التدقيق وإتجاه المؤسسات الفرنسية نحو تبني سلوك إدارة الأرباح، كما توصلت أن المؤسسات الجزائرية تستخدم المستحقات الإختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم النتيجة المحاسبية.</p>	<p>- خصائص محافظ الحسابات (التأهيل العلمي، الخبرة والإستقلالية والحياد) - إلتزام محافظ الحسابات بمعايير العمل الميداني - مدى إلتزام محافظ الحسابات بمعايير إعداد التقارير</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.</p>	<p>تأثير إلتزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية على سلوك إدارة الأرباح، بالإضافة داخل المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250، مع فحص سلوك إدارة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2005-2009).</p>	<p>دراسة بوسنة حمزة، 2012</p>
<p>توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح، فكلما زاد مستوى الحوكمة في الشركات الأدوية المساهمة المدرجة في بورصة مصر، كلما ساهم ذلك في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.</p>	<p>- خصائص حوكمة الشركات (الجمعية العامة، إجتماع مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، إدارة المراجعة الداخلية، وإستقلالية مراقب الحسابات) - المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، مديونية الشركة)</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.</p>	<p>التعرف على دور حوكمة الشركات للحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المساهمة المدرجة ببورصة مصر، خلال الفترة الممتدة من عام (2006-2008).</p>	<p>دراسة سامح إبراهيم رضا رياض، 2012</p>
<p>أن الإطار المقترح لتحقيق الشفافية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد</p>	<p>مستويات الشفافية المعبر عنها بواسطة الإستبيان</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر</p>	<p>إيجاد إطار مقترح للشفافية يمكن من خلالها الحد من</p>	<p>سامي فهد أحمد غنيمي،</p>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

<p>تمارسها الإدارة بهدف تحقيق أهدافها الخاصة، تركز على المحاور الأربعة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تطوير بعض المعايير ذات العلاقة بالقياس والإفصاح المحاسبي. - تطوير الإيضاحات والقوائم الملحقة أو الملاحظات الهامشية. - تطوير نظام المراجعة الداخلية، حيث تعتبر من الجوانب التي يمكن أمن تلعب دوراً أساسياً في تقليص الحد من ممارسات إدارة الأرباح. 		<p>عنها بواسطة الإستبيان</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعداد استبياناً تم توزيعها على عينة مكونة من المستثمرين في الشركات المساهمة المصرية وعينة أخرى من الأساتذة بالجامعات المصرية والسعودية.</p>	<p>2011</p>
<p>أظهرت النتائج أن الشركات تمارس إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الإختيارية، مع وجود علاقة معنوية بين التغير في الإيرادات وعوائد الأسهم، في حين لم يثبت وجود علاقة معنوية بين التغير في حسابات تحت التحصيل وإجمالي الأصول وعوائد الأسهم.</p>	<p>متغيرات إدارة الأرباح:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المستحقات الكلية - التغير في الإيرادات - التغير في حسابات تحت التحصيل - قيمة العقارات والممتلكات والآلات - إجمالي الأصول 	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.</p>	<p>التعرف على مدى علاقة متغيرات إدارة الأرباح بعوائد الأسهم للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للفترة ما بين (2005-2009).</p>	<p>دراسة هاني مُجد الأشقر، 2010</p>
<p>إتضح تقلص هذه الممارسات بالشركات المصرية مع زيادة حجم الشركة، وتناقص معدل الرفع المالي، وقصر دورة العمليات، وتناقص الأرباح السلبية، وإتتماء الشركة للقطاع الصناعي والتجاري، وقيد الشركة في البورصة، وتناقص التغير في التوزيعات النقدية، وفي المقابل كذلك تبين تقلص ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية مع زيادة معدل النمو، وتناقص التغير في سعر السهم، وتناقص نسبة السعر على القيمة الدفترية للسهم.</p>	<p>العوامل الإقتصادية (حجم الشركة، الرفع المالي، دورة العمليات، الأرباح السلبية، إتتماء الشركة للقطاع الصناعي والتجاري، قيد الشركة في البورصة، التغير في التوزيعات النقدية، معدل النمو، التغير في سعر السهم، نسبة السعر على القيمة الدفترية للسهم).</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة نسبة ميلر.</p>	<p>تحليل تأثير العوامل الإقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح لعينة مكونة من (50) شركة الأكثر نشاطاً في بورصتي القاهرة والإسكندرية خلال الفترة الممتدة بين (2003-2005).</p>	<p>دراسة أيمن أحمد الشتيوي، 2009</p>
<p>- تؤثر إدارة العوائد إيجابياً في سعر السهم للشركة في السنة الأولى من تطبيقها، وتؤدي إلى تعظيم قيمتها السوقية،</p> <p>- إدارة العوائد تآثر سلباً على مضاعف السهم بعد أربعة سنوات من إجراء إدارة</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج (أنجلو، هيلي، جونز وجونز المعدل).</p>	<p>متغيرات السوق الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - سعر السهم - الربحية الصافية للسهم (العائد على السهم) 	<p>تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم إدارة العوائد، وأبعادها، ومقوماتها، والخطوات والسياسات التي تعتمدها، والأساليب والإجراءات التي تتبعها</p>	<p>دراسة كوكب الجميل، أحمد الدوسكي، 2008</p>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

العوائد بشكل يمثل تحايلاً يؤدي إلى زيادة مضاعف السهم في السوق، - لا توجد علاقة معنوية بين إدارة العوائد وعائد السهم الواحد في مدة الدراسة ولكل النماذج الأربعة.	- مضاعف السعر (سعر إغلاق السهم على عائد السهم الواحد)	ويصعب إكتشافها في مدة قصيرة، وهذا من خلال معرفة تباين نتائج إدارة عوائد المؤسسات المالية المسجلة في بورصة كل من أبوظبي، الأردن، البحرين، السعودية، العراق، خلال الفترة (2001-2004).
--	---	---

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة العربية

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة الأجنبية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح

في هذا الجانب سيتم تحليل ومناقشة الدراسات السابقة الأجنبية من خلال عرض الهدف الأساسي للدراسة والحدود المكانية والزمنية لها، المتغيرات التابعة والمستقلة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2.2: يوضح مقارنة الدراسات السابقة الأجنبية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح مع الدراسة الحالية

صاحب الدراسة	هدف الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	النتائج
دراسة Mercedes Palacios Manzano, et al 2016	في اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وممارسات إدارة الأرباح، باستخدام عينة من (100) شركة إسبانية مسجلة في مؤشر (MERC0)، خلال الفترة الممتدة بين (2005-2012).	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل	- اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر (MERC0) الذي يقيس مختلف الجوانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الإسبانية، - المتغيرات الضابطة المتمثلة (التسعير في البورصة، مديونية الشركة، ربحية الشركة، حجم الشركة ونوع القطاع).	وجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية بين مستوى المسؤولية الاجتماعية وحجم ممارسات إدارة الأرباح، أي أن الشركات ذات جوانب المسؤولية الاجتماعية المرتفعة، تكون أقل دافعا لممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي فإن الإنخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تكون إجراءات تنظيمية تؤدي إلى زيادة كفاءة إستخدام الموارد، مما تنعكس إيجاباً على سمعة الشركة.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

<p>وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في المستحقات الإختيارية كمتغير يعبر عن سلوك إدارة الأرباح للشركات المدرجة خلال فترات الأزمات الاقتصادية الكلية بالمقارنة مع تلك الفترات غير الأزمة، وبالتالي فإن عوامل الإقتصاد الكلي وخاصة منها الأزمات هي بمثابة دافع قوي يقود الشركات المدرجة إلى ممارسات إدارة الأرباح.</p>	<p>فترات الأزمات الاقتصادية الكلية لبيئة الأعمال البرازيلية و الولايات المتحدة الأمريكية، المتغيرات الضابطة المتمثلة (المدفوعات الصريية، ربحية الشركة، حجم الشركة، الإستثمار الأجنبي المباشر والقيمة السوقية لأسهم الشركة إلى قيمتها الدفترية).</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج كوتري.</p>	<p>التحقق ما إذا كانت أزمات الإقتصاد الكلي، هو عامل تحفيزي لممارسات إدارة الأرباح على عينة من الشركات المدرجة في السوق البرازيلي للأوراق المالية (BM&FBOVESPA)، خلال الفترة (1998-2009)، والشركات المدرجة ببورصة الولايات المتحدة الأمريكية (NASDAQ and NYSE) خلال الفترة (1998-2010).</p>	<p>دراسة Eduardo Flores, et al, 2016</p>
<p>- أظهرت النتائج أن الشركات المبتكرة تمارس إدارة الأرباح بالإرتفاع، خلال مراحل النشاط الإبتكاري (عندما تستثمر الشركة في البحث والتطوير)، بينما المرحلة بعد إكتمال الإبتكارات لا تمثل حافزا لممارسات إدارة الأرباح، - أظهرت النتائج أن نفقات البحث والتطوير تستخدم لممارسة إدارة الأرباح وبشكل أكثر تحديدا لبلوغ النتائج المستهدفة وتوقعات أرباح المحللين.</p>	<p>إستخدام منهج وصفي تحليلي</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها برسمة نفقات البحث والتطوير</p>	<p>التحري عن ممارسات إدارة الأرباح في سياق الشركات المبتكرة على عينة مكونة من (628) شركة فرنسية مدرجة في بورصة نيويورك يورونكست (NYSE-Euronext) (Paris)، خلال الفترة الممتدة من (2005-2011).</p>	<p>دراسة Guillaume Dumas, 2014</p>
<p>- أظهرت سلسلة من المقابلات أن الشركات الغير مدرجة في البورصة تدير نتائجها لتقليل الضرائب، والذي يعتبر الهدف الأساسي - أما بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة يديرون نتائجهم لتجنب الخسائر، وتمهيد الأرباح المعلنة، وإظهارها أكثر إستقرارا - أما بالنسبة للبنوك والتي تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الإقتصاد التونسي، تسعى إلى إظهار النتائج بالإرتفاع، وذلك لإعطاء صورة جيدة للبيئة الخارجية</p>	<p>الدوافع والأساليب المعتمدة في ممارسات إدارة الأرباح بإستخدام منهج وصفي تحليلي</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعتقاد أسلوب المقابلة</p>	<p>الهدف من هذه الدراسة هو فهم الأسباب التي تجعل الشركات التونسية تدير نتائجها، وكذا تفحص مختلف الممارسات المستخدمة لهذه الغاية، من خلال إعتقاد أسلوب المقابلة ل (10) شركات تنوعت على (شركتين مدرجتين في البورصة، شركتين غير مدرجة في البورصة، أربعة شركات تابعة للشركات المتعددة الجنسيات، ومصرف واحد)</p>	<p>دراسة Sarra Elleuch Hamza, 2012</p>
<p>أظهرت الإحصاءات الإستدلالية أن</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر</p>	<p>- هيكل الملكية</p>	<p>معرفة العلاقة بين هيكل</p>	<p>دراسة</p>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

<p>حصة المساهم الأول والثاني ترتبط سلبيا بممارسات إدارة الأرباح، وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين طبيعة الملكية (العائلية والصناعية) بممارسات إدارة الأرباح، حيث أن وزن هاذين الأخيرين يحد من شدة ممارسات إدارة الأرباح</p>	<p>عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية المقدرة بنموذج كل من جونز، وكوتري.</p>	<p>- طبيعة الملكية</p>	<p>وطبيعة الملكية في الشركات الفرنسية بممارسات إدارة الأرباح، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (220) مدرجة في مؤشر (SBF 250) خلال الفترة الممتدة (2004-2008).</p>	<p>Yves Mard, Sylvain Marsat, 2012</p>
<p>- قرار التوريق يؤثر إيجابيا وذو دلالة إحصائية على مستوى المستحقات الإختيارية، وهذا يؤكد فرضية أن قرار التوريق هي أدوات تكميلية لممارسات إدارة الأرباح، - قرارات حجم التوريق الكلي والمستحقات الإختيارية، لهما علاقة تكامل وليست إحصائية، لممارسات إدارة الأرباح.</p>	<p>- ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات، - ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بحجم تورق الذمم التجارية المدينة، - متغيرات ضابطة تمثلت في (حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي، التدفق النقدي و نمو الشركة)</p>	<p>- ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل، - قرارات التوريق، - حجم تورق الذمم التجارية المدينة.</p>	<p>تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء والتحقق من العلاقة التكاملية أو تبديلية (إحصائية) بين التوريق والمستحقات الإختيارية كأدوات لممارسات إدارة الأرباح، إستنادا لعينة مكونة من (97) شركة مدرجة في بورصة بورونكست باريس، خلال الفترة الممتدة من (2000-2006)،</p>	<p>دراسة Patrick Boisselier, Mounir Jaouadi, 2011</p>
<p>أن التكاليف السياسية المذكورة أعلاه ترتبط بشكل سلبى بممارسات إدارة الأرباح في الشركات العقارية المدرجة في البورصة الصينية، مع إثبات أن الشركات العقارية غير الحكومية إستخدمت المزيد من المستحقات الإختيارية لتخفيض الأرباح خلال فترة الدراسة</p>	<p>- التكاليف السياسية المتمثلة في (فترات ضبط الإقتصاد الكلي وهو متغير صوري، متوسط معدل النمو الوطني الصيني لأسعار المنازل، متوسط معدل نمو أسعار المنازل مقسوم على معدل نمو الأجور للعامل العادي) - المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي، تغيير رئيس مجلس الإدارة و نسبة أكبر مساهم في رأس المال).</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.</p>	<p>إختبار فرضية التكاليف السياسية وعلاقتها بإدارة الأرباح في ظل ضبط الإقتصاد الكلي لبيئة الأعمال الصينية على عينة من الشركات العقارية المسعرة، المملوكة والغير المملوكة للحكومة الصينية، خلال الفترة الممتدة بين (2002-2007).</p>	<p>دراسة Shangkun Liang, 2011</p>
<p>توصلت الدراسة أن هناك إختلاف كبير بين السياق الفرنسي والأمريكي لاسيما في مجالات آليات حوكمة الشركات وتأثيرها على العلاقة بين</p>	<p>- التدفق النقدي الحر - آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية - سياسة توزيع الأرباح</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات</p>	<p>التعرف على العلاقة بين التدفق النقدي الحر وممارسة إدارة الأرباح، ومدى تأثير آليات حوكمة الشركات على</p>	<p>دراسة Ines Fakhfakh Ben Amar, 2009</p>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

<p>التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح وكذا على توزيعات الأرباح</p>	<p>- متغيرات ضابطة تمثلت في (حجم الشركة، الرفع المالي، وفرص النمو للشركة)</p>	<p>الإختيارية، مقاسة (نموذج جونز المعدل، نموذج كوتري، ونموذج رامان وشحور).</p>	<p>العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح، وكذا تأثير آليات الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح، إستنادا على عينة مكونة من (93 شركة فرنسية، وأخرى من (87) شركة أمريكية، خلال الفترة الممتدة لمدة خمس سنوات من (2001-2005).</p>	
<p>- أن إدارة الأرباح بلغت الحد الأقصى لها خلال سنة الإصدار بمتوسط قيمة موجبة، مقابل متوسطات سالبة للمستحقات الإختيارية قبل وبعد سنة الإصدار، وهذا ما يفسر فرضية أن الجهات المصدرة للأسهم يتصرفون عمدا بالتلاعبات المحاسبية لزيادة الأرباح، - تبين أن الشركات التي تتميز بأكثر إصدارات للأسهم العادية هي الأكثر إدارة للأرباح، وبالتالي هذه الأخير الأكثر عدوانية لفئة المستثمرين.</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.</p>	<p>المردودية المتوقعة للأسهم.</p>	<p>إختبار فرضية التلاعب بالنتائج المقاسة بالمستحقات الإختيارية والمقدرة بنموذج جونز المعدل، كتفسير محتمل لإصدارات أسهم لاحقة، لعينة مكونة من (327) شركة كندية مدرجة في البورصة، خلال الفترة (1996-2006).</p>	<p>دراسة Ghaoui Chaouki, 2008</p>
<p>أظهرت النتائج أن المستوى العام للأداء الإجماعي له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على حجم المستحقات الإختيارية، وهذا يعني أن مديري الشركات الكندية الأكثر فعالية للأداء الإجماعي (ذات الأداء الإجماعي العالي)، هم أقل عرضة للإنجراف في ممارسات إدارة الأرباح بالإرتفاع لتحسين الأرباح، وأقل عدوانية في تحديد المستحقات الإختيارية.</p>	<p>- الأداء الإجماعي (البعد البيئي، بعد حوكمة الشركات وبعد الموظفين)، - المتغيرات الضابطة المتمثلة (مديونية الشركة، ربحية الشركة، حجم الشركة، مكافآت المديرين، تركيز الملكية، إستقلالية مجلس الإدارة، جودة المراجعة، خطر الشركة وفرص النمو).</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.</p>	<p>إكتشاف العلاقة بين سلوك المديرين تجاه ممارسات إدارة الأرباح، ومستوى الأداء الإجماعي للشركات الكندية، لعينة مكونة من 135 شركة مسجلة في قاعدة بيانات الإستثمار الإجماعي الكندية (Canadian) CSID Social Investment Database)، وذلك للفترة الممتدة من (2004-2005).</p>	<p>دراسة Claude Francoeur, et al, 2008</p>
<p>أظهرت النتائج الإحصائية أن مديري الشركات الخاضعة لعروض الإستحواذ الودية، تقوم بإستخدام المستحقات الإختيارية لخفض النتائج المحاسبية، خلال السنة التي تسبق الإعلان عن الصفقة، حيث تختلف هذه النتائج</p>	<p>السنوات السابقة واللاحقة للإعلان عن الصفقة.</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج</p>	<p>إختبار ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية من قبل مديري الشركات الخاضعة للعروض العامة للإستحواذ لعينة مكونة من (50) شركة مدرجة في بورصة سويسرا، خلال الفترة</p>	<p>دراسة Franck Missonier-Piera, Walid Ben-Amar, 2007</p>

عن تلك التي تم الحصول عليها في الدراسات السابقة الأمريكية، ذات بيئة من عمليات الإستحواذ العدوانية.	جونز.	المتمدة بين (1990-2002).	
--	-------	--------------------------	--

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة العربية

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وإدارة الأرباح، والتي أغلبها أجريت في الدول المتقدمة، خاصة منها الأوروبية بعد الإعتماد الإلزامي للمعايير المحاسبية الدولية إنطلاقاً من سنة (2005)، إلا أن الدراسات التي أجريت في الدول النامية وخاصة العربية منها، لا تزال محدودة ولم تعطي الموضوع الإهتمام الذي حظي به في الدول المتقدمة، على الرغم من إتجاه العديد من الدول النامية نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أو التوافق معها، كالتجربة الجزائرية التي رافقت الإصلاحات المحاسبية فيها، بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، لذلك سيتم في هذا المبحث تناول الدراسات السابقة المتعلقة بالإصلاحات المحاسبية في بيئات مختلفة، وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الأول: الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وممارسات إدارة الأرباح

هناك ندرة شبه نسبية في الدراسات السابقة العربية ذات الصلة بالعلاقة بين المعايير المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح، وهذا يدل على محدودية الإهتمام بالموضوع في التطبيقات العلمية للمحاسبة المالية في الدول العربية وخاصة منها الجزائر، وفي ما يلي عرض أهم الدراسات العربية:

- دراسة فؤاد صديقي، 2016، بعنوان: ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)¹.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)، على ممارسات إدارة أرباح لعينة تتكون من (61) مؤسسة إقتصادية جزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2009-2014)، حيث تم قياس ممارسات إدارة الأرباح بواسطة المستحقات الإختيارية المقدرة بنموذج جونز المعدل، كما تم الإستعانة بمجموعة من المتغيرات كوكيل للخصائص المالية للمؤسسة والمتمثلة في (فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي، قطاع النشاط، نوعية الملكية، الشكل القانوني، حجم الشركة، نسبة الهيكل المالي، مرحلة الإستثمار ومعدل المردودية).

¹ فؤاد صديقي، ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)، مذكره دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

تؤكد نتائج الدراسة على ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح، حيث ينعكس الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)، على كثافة إدارة أرباح، مما يبين وجود إنعكاس غير مباشر للغموض النسبي على موثوقية التقارير المالية، كما خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للخصائص المالية للمؤسسة على ممارسات إدارة الأرباح.

■ دراسة كهينة شاوشي، 2016، بعنوان: إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية¹.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، وذلك بعد التزامها بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية (2010)، تقديم إطار مقترح لأثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، من خلال إبراز أهم ما تتضمنه من سياسات وإجراءات من شأنها التخفيف أو التقليل من مثل هذه الممارسات، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2006-2013)، بالإعتماد على نموذج كوتري لقياس المستحقات الإختيارية كمقياس لإدارة الأرباح، والمتغير الوهمي للمعايير المحاسبية المطبقة، كما تم الإستعانة بمجموعة من المتغيرات الضابطة والمتمثلة في (حجم الشركة، ربحية الشركة و مديونية الشركة).

أشارت نتائج الإختبارات الإحصائية وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية كمؤشر لمستويات إدارة الأرباح، مع زيادة المستحقات الإختيارية في الشركات الجزائرية عينة الدراسة، نتيجة التحول نحو تطبيق النظام المحاسبي، وهو ما يشير إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه الشركات في فترة ما بعد الإعتماد. بناء على نتائج الدراسة النظرية واختبار فروضها تم الإنتهاء إلى وضع إطار مقترح يضمن أكثر فعالية للنظام المحاسبي المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح يعتمد على جانبين أساسيين، الأول يتمحور حول التعديلات الضرورية على النظام المحاسبي المالي، من حيث التحديث للنظام المحاسبي المالي وضرورة مواكبته لتطورات المعايير المحاسبية الدولية، إلغاء المعالجات البديلة، والحد من إستخدام التقدير الحكمي، أما الثاني فيتركز على توفير مجموعة من الدعائم الأساسية لإنفاذ النظام المحاسبي المالي والمتمثلة أساسا في توفير آليات الحوكمة الجيدة في الشركات الجزائرية، وجودة إجراءات المراجعة الخارجية، وأخيرا تفعيل دور المنظمات والجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة في الجزائر.

¹ كهينة شاوشي، إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

■ دراسة بلال كموش، حمزة بوسنة، 2016، بعنوان: إدارة الأرباح من خلال المستحقات-دراسة إستكشافية للشركات المدرجة ببورصة الجزائر¹.

هذا المقال عبارة عن دراسة استكشافية لسلوك إدارة الأرباح في الشركات المدرجة ببورصة الجزائر، ومحاولة قياسها بالاعتماد على المستحقات الاختيارية، المقدره بنموذج كوتري، وقد شملت الدراسة جميع الشركات التي قامت بعرض قوائمها المالية لدي هيئة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة خلال الفترة بين (2005-2012).

ووفقا للنتائج، هناك أدلة تشير إلى أن الشركات الجزائرية قد استخدمت المستحقات الاختيارية هبوطا لإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة، كما أن أغلب ممارسات إدارة الأرباح تمت خلال السنوات التي سبقت تحول الشركات الجزائرية إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي القائم على معايير المحاسبة الدولية، حيث شهدت هذه الفترة (2005-2009) ممارسة أغلب الشركات لسلوك إدارة الأرباح، حيث كانت قيم المستحقات الاختيارية خلال هذه السنوات أكبر بكثير مقارنة بالسنوات التي تلت عملية الانتقال المحاسبي، وهذا ما وجود اختلاف في مستويات إدارة الأرباح من طرف الشركات المدرجة في بورصة الجزائر قبل وبعد الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، وتم تفسير ذلك بمحاولة مديري الشركات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر تكييف القوائم المالية مع متطلبات "النظام المحاسبي المالي"، لتجنب أي تغيرات جوهرية في المؤشرات المالية الرئيسية بعد تطبيق هذا النظام، وخاصة فيما يتعلق بالأرباح المحاسبية، وذلك من أجل إظهار تطورات مستمرة ومنتجة في أداء الشركات، وهذا رغم أن "المخطط المحاسبي الوطني" الذي كان مطبقا في الجزائر قبل (2010)، يتسم بمستوى أقل من المرونة، ولا يتيح المفاضلة بين البدائل المحاسبية إلا في حالات قليلة، إلا أن نتائج الدراسة أثبتت قيام الشركات الجزائرية بإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة ككل، بالاعتماد على المستحقات الاختيارية هبوطا بغرض تخفيض الأرباح المحاسبية، وهو ما تم تفسيره بالدوافع الضريبية.

■ دراسة بدر الزمان خمقاني، 2016، بعنوان: نحو نموذج لإكتشاف وإستبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل النظام المحاسبي المالي².

هدفت الدراسة إلى إكتشاف وإستبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية من التقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، من خلال محاولة بناء نموذج يتضمن المستحقات الإختيارية كمؤشر على ممارسات المحاسبة الإبداعية المقدره بنموذج جونز المعدل، ومجموعة من الإجراءات المقترحة التي تخص الأرباح، التدفقات النقدية والأرصدة الوسيطة للتسيير، على عينة مكونة من خمسة شركات بترولية، للفترة الممتدة بين (2012-2013).

¹ بلال كموش، حمزة بوسنة، إدارة الأرباح من خلال المستحقات-دراسة إستكشافية للشركات المدرجة ببورصة الجزائر، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، الملحق الأول، الجامعة الأردنية، 2016.

² بدر الزمان خمقاني، نحو نموذج لإكتشاف وإستبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2016.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإجراءات المقترحة من خلال (تدقيق المحتوى الإعلامي للميزانية المالية، تدقيق التدفقات النقدية وتدقيق الأرصدة الوسيطة للتسيير) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهذا لما يلعبه مراجع الحسابات بالدور الوقائي من أجل خلو التقارير المالية من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

■ دراسة إدريس أبو بكر آدم، هلال يوسف صلاح، 2016، بعنوان: دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف¹.

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت معايير إعداد التقارير الدولية بمفاهيمها وأدواتها قادرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وإختبار اثر تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في اختيار السياسات المحاسبية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وإنتاج معلومات ذات كفاءة عالية، وقد اعتمد الباحثان على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات على عينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

توصلت الدراسة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير إعداد التقارير المالية الدولية للحد من ممارسات إدارة الأرباح، و غياب معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج العمليات والأحداث المالية للمنشآت، كما توفر معايير التقارير المالية معلومات محاسبية ذات جودة وقابلة للمقارنة.

■ دراسة نضال عمر زلوم، 2015، بعنوان: أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة الأردنية².

يهدف هذا المقال إلى التعرف على أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، وبيان أثر المتغيرات الضابطة المتمثلة في (الأرباح السالبة، الرفع المالي، ومعدل النمو والتحفيز المحاسبي) على ممارسات إدارة الأرباح، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى (المضمون)، من خلال تصميم مؤشر معد خصيصا لقياس مدى الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية، كما تم استخدام المستحقات الإختيارية المقدره بواسطة نموذج جونز المعدل كمقياس لممارسات إدارة الأرباح، على عينة الدراسة المكونة من (102) شركة مساهمة أردنية مسجلة ببورصة عمان خلال الفترة الممتدة بين (2008-2012).

ولقد أظهرت نتائج الدراسة عدم الإلتزام الكامل من الشركات في تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية، بالإضافة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لأثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، مما يدل أن الإعتماد على معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية، لا يعتبر محددًا كافيًا يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما

¹ إدريس أبو بكر آدم، هلال يوسف صلاح، دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد الثاني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص ص 110-127.

² نضال عمر زلوم، أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة الأردنية، 2015.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

أوضحت نتائج الدراسة أيضا أن كلا من الأرباح السلبية والرفع المالي تؤثر طرديا في احتمالية ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، فيما لم تجد الدراسة تأثيرا معنويا لكل من معدل النمو والتحفيز المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة.

■ دراسة عبد الحكيم مليجي، 2014، بعنوان: أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية¹.

استهدفت الدراسة اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة من ناحية وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية من ناحية أخرى، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للشركات السعودية المسجلة، والتي تنتمي لقطاع المصارف والخدمات المالية (11) مصرف وقطاع شركات التأمين (35) شركة خلال فترة ما قبل التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (2007) وفترة ما بعد التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (2010-2013)، وذلك لبناء نموذجين لقياس هذا الأثر أولهما: لقياس أثر معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، وثانيهما: لقياس الأثر على قيمة الشركة، كما اعتمدت الدراسة على استطلاع رأى عينة من المستثمرين في الشركات السعودية لقياس توجهاتهم تجاه التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية وأثره على قراراتهم الاستثمارية، كما تم استخدام نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي وضعه (McNicholsm) في قياس جودة المعلومات المحاسبية، وتم التعبير عن قيمة الشركة بنسبة بمقياس (Tobin's Q)، أما بالنسبة للتحول إلى معايير التقارير المالية الدولية، تم قياس هذا المتغير بطريقة القياس الثنائي القيمة حيث يأخذ القيمة واحد عند فترة التطبيق، والقيمة صفر خلاف ذلك.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية ممثلة في انخفاض المستحقات الكلية، حيث يتم زيادة التوجه نحو القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية مما يحسن من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما يؤثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية تأثيرا إيجابيا وذو دلالة معنوية على قيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية فالتحول لهذه المعايير يساهم في تحسين الأداء المالي للشركة، بالإضافة يؤثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية تأثيرا إيجابيا على قرارات وتوجهات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية، فقد أكدت عينة الدراسة على أن معايير التقارير المالية تُساهم في تحسين جودة التقارير المالية، حيث تعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة.

¹ عبد الحكيم مليجي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد الثالث، 2014.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وممارسات إدارة الأرباح

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وإدارة الأرباح، والتي أغلبها أجريت في الدول المتقدمة، خاصة منها الأوروبية بعد الإعتماد الإلزامي للمعايير المحاسبية الدولية إنطلاقاً من سنة (2005)، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

■ دراسة Alex Augusto Timm Rathke et al بعنوان¹:

International Financial Reporting Standards and Earnings Management in Latin America, 2016.

تحلل هذه الدراسة مستوى إدارة الأرباح في شركات أمريكا اللاتينية بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية اعتباراً من جانفي (2010)، وتحليل دور التسعير الدولي لشركات أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذه الممارسات، وذلك بالمقارنة مع الشركات الأنجلوسكسونية، والأوروبية، من خلال إختبار مستوى الإختلافات في إدارة الأرباح بين المجموعات الثلاثة، ويعتمد التحليل التجريبي لهذه الدراسة على الشركات المدرجة في دول أمريكا اللاتينية التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (البرازيل، شيلي)، والدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا)، والدول الأنجلوسكسونية (أستراليا، المملكة المتحدة)، باستخدام معلومات مالية للفترة الممتدة بين (2011-2012)، والمتوفرة في قاعدة بيانات داتااستريم (Datastream)، كما تم استخدام المستحقات الإختيارية المقدرة بنموذج جونز المعدل كمقياس لممارسات إدارة الأرباح، كما تم الإستعانة بمجموعة من المتغيرات كوكيل للخصائص المالية للمؤسسة والمتمثلة في (التسعير الدولي لشركات أمريكا اللاتينية، ربحية الشركة، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لأسهم، مستوى الرفع المالي، حجم الشركة، فرص الإستثمار، التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، الأرباح السلبية والتدقيق الخارجي من قبل الشركات الأربعة الكبرى).

تظهر النتائج أن شركات أمريكا اللاتينية تقدم مستويات أعلى من المستحقات الإختيارية مقارنة بالشركات الأوروبية والأنجلوسكسونية، على الرغم من اعتماد جميع عينة الدراسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع وجود تأثيرات إيجابية وذات دلالة معنوية للإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى المستحقات الإختيارية للشركات، مما يعني زيادة ممارسات إدارة الأرباح بعد فترة الإعتماد في المجموعات الثلاثة، مع مستويات أعلى لهذه السلوكيات الإنتهازية لشركات أمريكا اللاتينية، وعند تحليل دور التسعير الدولي لشركات أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمثلتها في شركات الدول الأوروبية و الأنجلوسكسونية، أظهرت النتائج أن شركات أمريكا اللاتينية لا تزال تقدم مستويات أعلى من المستحقات، مع وجود

¹ Alex Augusto Timm Rathke et al, International Financial Reporting Standards and Earnings Management in Latin America, *Revista de Administração Contemporânea*, Volume 20, No 03, 2016, pp 368-388 Available at ResearchGate: <https://www.researchgate.net/publication/301708250>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

فروقات ذات دلالة إحصائية في مستويات المستحقات الإختيارية بين المجموعات الثلاثة، على الرغم من أن أمريكا اللاتينية وأوروبا يتشابهان فيما يتعلق بالنظام القانوني مع لوائح صارمة ومنظمة، فإن الاختلافات في مستويات إدارة الأرباح بين المجموعات، تم تفسيره في العدد الدراسات السابقة على وجود ارتباط قوي بين انخفاض جودة المحاسبة المحلية ونوع النظام القانوني في الدولة، حيث تتميز الممارسات المحاسبية في شركات أمريكا اللاتينية (البرازيل، شيلي)، بمستوى أدنى من التطبيق وخبر التعلم، نتيجة حداثة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مقارنة بالدول الأوروبية والأنجلوسكسونية، كما تشير النتائج إلى أن العوامل المحلية للدول المتعلقة بالبيئة الثقافية والإقتصادية والقانونية، والعوامل المؤسسية المحلية، لا تزال تؤثر على الممارسات المحاسبية الداخلية، مما يؤثر على الطريقة التي تطبق بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

■ دراسة Chung-Peng Khoo et al بعنوان¹:

IFRS Convergence and Earnings Management, 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار حجم ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع إختبار الفروقات في مستويات خصائص مجلس الإدارة (إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة)، وخصائص الشركة (جودة التدقيق، حجم الشركة، مستوى المديونية، الربحية، نمو الشركة)، قبل وبعد التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما تم إستخدام المستحقات الإختيارية المقدرة بنموذج كوتري كمقياس لحجم ممارسات إدارة الأرباح لعينة مكونة من (231) شركة مدرجة في البورصة الماليزية لفترة الممتدة بين (2005-2006)، حيث يعد الإنقال من هيئة المعايير المحاسبية الماليزية (MASB) (Malaysian Accounting Standards Board) إلى المعايير الجديدة المتقاربة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلزامية للشركات المدرجة في سواق رأس المال الماليزي إعتباراً من جانفي (2006).

بينت نتائج الدراسة أن التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خفض من حجم ممارسات إدارة الأرباح للشركة المدرجة في البورصة الماليزية، كما لم تظهر خصائص مجلس الإدارة فروقات ذات دلالة إحصائية في التأثير على ممارسات إدارة الأرباح نتيجة التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أما بالنسبة لخصائص الشركة يعتبر متغير نمو الشركة هو الوحيد الذي أعطى تأثير ذو دلالة إحصائية على ممارسات إدارة الأرباح نتيجة التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

¹ Chung-Peng Khoo et al, IFRS Convergence and Earnings Management, *Journal of Social Science and Humanities*, Volume 23, May 2015, pp 75-84. Available at ResearchGate: <https://www.researchgate.net/publication/283675748>

■ دراسة Palacios-Manzano and Martinez-Conesa بعنوان¹:

Assessing the Impact of IFRS Adaptation on Earnings Management: An Emerging Market Perspective, 2014.

تبحث هذه الدراسة إذا كان التكيف مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد حول المبادئ المقبولة عموماً المكسيكية إلى معايير عالية الجودة، من خلال زيادة قابلية المقارنة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح، كما تتساءل هذه الدراسة ما إذا كانت الاختلافات بين الأرباح التي أبلغت عنها مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المكسيكية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، قد يكون راجعاً إلى تفسير إتهامي للمعايير المكسيكية من قبل المديرين، بدلاً من الاختلافات بين المعايير المحاسبية لكلا البلدين، وبما أن تكيف المبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المكسيكية للمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية قد بدأ في عام (2005) للشركات المكسيكية المدرجة في بورصة نيويورك، فإنه تم التحقق فيما إذا كانت الأرباح المحاسبية للشركات في فترة ما بعد التكيف تظهر مزيداً من التقارب وأقل إدارة للأرباح مما كانت عليه في فترة ما قبل التكيف، وتم اختبار عينة من الشركات المكسيكية غير المالية المدرجة في بورصة نيويورك خلال الفترة الممتدة بين (1997-2008) والمفككة للفترة الخاضعة للمعايير المحلية المكسيكية (1997-2004)، والتي تحكمها معايير تكيف مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2005-2008)، وتم تحديد ممارسات إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية المقدرة بنموذج جونز المعدل، كما تم الإستعانة بمجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة في (ربحية الشركة، الرفع المالي، حجم الشركة، فرص النمو، التدفق النقدي من العمليات التشغيلية ونوع القطاع).

تشير النتائج أن الجهود المبذولة لتلاقي المعايير المحاسبية زادت من قابلية مقارنة الأرباح المحاسبية ومع ذلك فإن التكيف مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا يرتبط بمستويات أقل من المستحقات الإختيارية المطلقة، أي أن هذا التكيف مع المعايير الدولية لم يؤدي إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المكسيكية، كما تشير النتائج أن إختيار الطرق المحاسبية يمكن أن يكون مدفوعاً بسلوكيات المديرين الإتهامية، وبالتالي فإن الإتهامية الإدارية هي المحدد لقرارات الإختيار المحاسبي في الشركات المكسيكية المدرجة.

¹ Palacios-Manzano, M., Martinez-Conesa, I., Assessing the Impact of IFRS Adaptation on Earnings Management: An Emerging Market Perspective, **Transformations in Business & Economics**, Vol 13, No 1, 2014, pp 21-40. Available on : <http://www.transformations.knf.vu.lt/31/ge31>.

■ دراسة Yuyang Zhang et al بعنوان¹:

How do accounting standards and insiders' incentives affect earnings management? Evidence from China, 2013.

شهدت الشركات الصينية المدرجة مؤخرا إثنين من التغيرات المؤسسية لبيئة الأعمال وهما: إصلاح هيكل تجزئة الأسهم والإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى إختبار هاذين المتغيرين على خفض ممارسات إدارة الأرباح، من خلال فحص عينة تتكون من الشركات الصينية المدرجة في بورصتي شنغهاي وشننتشن (Shanghai and Shenzhen) للفترة الممتدة بين (2001-2010)، كما تم الأخذ بعين الإعتبار المستحقات الإختيارية المقدرة بنموذج كوتري كميقياس لممارسات إدارة الأرباح، كما تم الإستعانة بمجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة ونوع القطاع).

أشارت النتائج إلى أن المعايير المحاسبية هي العامل الأكثر أهمية المرتبط بممارسات إدارة الأرباح، نتيجة لوجود علاقة إيجابية وذات دلالة معنوية بين فترات التطبيق والمستحقات الإختيارية، حيث أن تبني المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية أدت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح بشكل ملحوظ، في حين لم يكن هناك دليل على إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح بعد إصلاح هيكل تجزئة الأسهم، كما تؤكد هذه النتيجة أيضا الحجج القائمة بأن البيئة الإقتصادية والمؤسسية الصينية لا تتفق مع إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي تتيح فرصا ومجالات أكثر للتلاعب بالأرباح المفصح عنها.

■ دراسة Zaenal Fanani بعنوان²:

Do IFRS adoption, firm size, and firm leverage influence earnings management? evidence from manufacturing firm listed in Indonesia stock exchange, 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار ما إذا كان إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حجم الشركة، والرافعة المالية، لها تأثير على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية في إندونيسيا، وتم تحديد ممارسات إدارة الأرباح بإستخدام القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية المقدرة بنموذج فرانسيس وآخرون، كما تم الإستعانة بالمتغيرات الضابطة المتمثلة في (القيمة المطلقة للمستحقات الكلية، التدفق النقدي من العمليات التشغيلية)، وإستنادا لعينة مكونة من (102) شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة الممتدة بين (2006-2011).

تشير النتائج أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليس لها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح، في حين أن حجم الشركة والرافعة المالية لها تأثيرات قوية على إدارة الأرباح، حيث تشير النتائج أن حجم الشركة له تأثير سلبي وذو دلالة معنوية على

¹ Yuyang Zhang et al, How do accounting standards and insiders' incentives affect earnings management? Evidence from China, Emerging Markets Review, Volume 16, 2013, pp 78-99. Available on: <http://www.drthomaswu.com/uicfat/8.pdf>

² Zaenal Fanani, Do IFRS adoption, firm size, and firm leverage influence earnings management? evidence from manufacturing firm listed in Indonesia stock exchange, Faculty of Economic and Business Universitas Airlangga, Indonesia, 2013. Available on: <http://repository.unair.ac.id/6735/>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

إدارة الأرباح، مما يعني أن الشركات كبيرة الحجم تشارك بدرجة أقل في ممارسات إدارة الأرباح، كما تظهر النتائج أيضا أن الرافعة المالية لها تأثير إيجابي وذو دلالة معنوية على إدارة الأرباح، مما يعني أن الشركات ذات الرافعة المالية العالية ترتبط بدرجات أكبر لممارسات إدارة الأرباح، وهذا ما يتفق مع فرضية الدوافع التعاقدية من أجل تجنب مخالفة إتفاقيات عقود الدين.

▪ دراسة Réda Sefsaf بعنوان¹:

Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables, 2012.

الهدف الرئيسي لهذه الأطروحة هو دراسة تأثير الإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة الأرقام المحاسبية باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المعبر عنها بالمتغيرات الكمية المتمثلة في (تمهيد الدخل كنوع من ممارسات إدارة الأرباح، جودة المستحقات، الإستمرارية والقدرة على التنبؤ للأرباح المحاسبية، الإستمرارية والقدرة على التنبؤ للتدفقات النقدية)، كما تم إعتماد مجموعة المتغيرات الضابطة المتمثلة في (حجم الشركة، فرص النمو، التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، دوران الأصول الإقتصادية، هيكل الملكية، جودة التدقيق، حصة المديرين في رأس المال، الإدراج في السوق الأمريكية، التسعير في البورصة والقطاع النشاط)، وقد ركزت الإختبارات التجريبية على مجموعتين من الدول: الأولى تتكون من (14) دولة أوروبية تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إعتبارا من جانفي (2005)، وهي: (ألمانيا، بلجيكا، النمسا، إسبانيا، الدنمارك، فرنسا، فنلندا، اليونان، بريطانيا، أيرلندا، هولندا، إيطاليا، السويد، والبرتغال)، والثانية تتكون من ثمانية دول غير المعتمدين للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهي: (الأرجنتين، كندا، كوريا الجنوبية، الهند، اندونيسيا، اليابان، ماليزيا، المكسيك)، كما تم تقسيم كلا المجموعتين وفقا لخصائصهما المؤسسية (قوة القانون، والإختلافات بين المعايير المحلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)، لفترة التحليل الممتدة من (2001-2009)، والمفككة للفترة الخاضعة للمعايير المحلية (2001-2004)، والتي تحكها المعايير الدولية (2006-2009).

تشير نتائج الإختبارات التجريبية أن الإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح للمجموعات المؤسسية المقارنة، حيث تم تفسير هذه النتيجة بالإعتماد على العديد الدراسات السابقة، أن طبيعة مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تقوم على مبادئ مرنة، مع وجود مجالات واسعة من حالات التقديرات الشخصية للمديرين عند إعداد التقارير المالية مقارنة بالمعايير المحلية، مما يتيح فرص أكبر لممارسات إدارة الأرباح، وعند تقسيم عينة الدراسة وفقا للخصائص المؤسسية، تبين أن ممارسات إدارة الأرباح أعلى في البلدان التي تتمتع بحماية قانونية قوية مقارنة بالبلدان ذات الحماية القانونية الضعيفة للمستثمرين، بالإضافة إلى وجود ممارسات لإدارة الأرباح أعلى في البلدان التي يكون فيها الإختلاف بين المعايير المحلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كبير، مقارنة بالبلدان ذات الإختلافات الضئيلة.

¹ Réda Sefsaf, Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables, Thèse de doctorat en sciences de gestion, université d'Angers, France, 2012. Accès en ligne: <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00997467>

أما فيما يتعلق بأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، تشير نتائج الإختبارات التجريبية إلى أن الإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية كان له تأثير إيجابي الملائمة المعلوماتية للأرقام المحاسبية للمجموعات المؤسسية المقارنة، كما أن هذه النتيجة تختلف تبعا للعوامل المؤسسية، فوفقا لخاصية قوة القانون، تشير النتائج تدهور جودة المستحقات والقدرة التنبؤية للأرباح بعد الإنتقال للمعايير الدولية، هذه التدهورات أكبر في البلدان ذات الحماية القانونية الضعيفة، مقارنة بالبلدان التي تتمتع بحماية قانونية قوية للمستثمرين، وعلى العكس تظهر النتائج التجريبية إلى زيادة خاصة إستمرارية الأرباح بالنسبة للبلدان ذات الحماية القانونية الضعيفة، مقارنة بالبلدان التي تتمتع بحماية قانونية قوية للمستثمرين، كذلك وجود تحسن في إستمرارية التدفقات النقدية بعد الإنتقال للمعايير الدولية، في البلدان التي تعاني من ضعف في الحماية القانونية، مقارنة بالبلدان التي توفر حماية قانونية قوية للمستثمرين، زيادة غير معنوية في القدرة على التنبؤ للتدفقات النقدية، وهي أعلى في البلدان ذات الحماية القانونية قوية، مقارنة بالبلدان التي تتمتع بحماية قانونية ضعيفة للمستثمرين.

كما تشير نتائج الدراسة فيما يتعلق بأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا لخاصية الإختلافات بين المعايير المحلية والمعايير الدولية، زيادة إستمرارية الأرباح والتدفقات النقدية والقدرة على التنبؤ للتدفقات النقدية بعد تطبيق المعايير الدولية، هذه الزيادات أكثر أهمية في البلدان الأقل إختلافا بين المعايير المحلية والدولية، مقارنة بالبلدان الأكبر إختلافا بين المعايير المحلية والدولية.

■ دراسة Titas Rudra بعنوان¹:

Does IFRs Influence Earnings Management? Evidence from India, 2012.

ما زالت دائما مسألة إدارة الأرباح مصدر قلق بشأن موثوقية التقارير المحاسبية المنشورة، وقد أظهرت الدراسات السابقة أن معايير المحاسبة الدولية تضيف قيمة إلى المعلومات المحاسبية في الإقتصاديات المتقدمة، ولكن ضلت صامتا بشأن فوائدها في سياق الإقتصاديات الناشئة، وعلى الرغم من أن الباحثين صنعوا الهند في وقت سابق بإعتبارها واحدة من البلدان ذات مستويات عالية من ممارسات إدارة الأرباح في العالم، إلا أن هناك دراسات قليلة جدا في الهند دون أي إستدلالات بشأن تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إدارة الأرباح، وبهذه الخلفية، فإن هدف هذه الدراسة هو إختبار ما إذا كان إعتماد المعايير الدولية مرتبنا بإخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة بومباي الهندية، وذلك لعينة مكونة من (67) شركة خلال فترة (2010)، كما تم قياس ممارسات إدارة الأرباح بإستخدام القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية المقدره بنموذجي جونز وجونز المعدل، كما تم إعتماد مجموعة المتغيرات الضابطة المتمثلة في (حجم الشركة، مديونية الشركة، القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية وحصص المستثمرين المؤسسين الأجانب).

¹ Titas Rudra, Does IFRs Influence Earnings Management? Evidence from India, **Journal of Management Research**, Vol 4, No 1, Macrothink Institute, 2012. Available on: <http://www.macrothink.org/journal/index.php/jmr/article/view/849>

تشير نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين فترة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية، مما يعني زيادة ممارسات إدارة الأرباح بعد الإعتقاد للمعايير الدولية، حيث تم الإشارة إلى أن العديد من القضايا التي قد تحد من نجاح إعتقاد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبالتالي هذه النتائج تتسق مع الأدلة التي قدمتها العديد من الدراسات السابقة بأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، قد لا تكون فعالة في البلدان التي لا تمتلك نماذج أسواق رأس المال الكفؤة والبنية التحتية والخصائص المؤسسية المناسبة لدعم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

▪ دراسة Yosr HRICHI بعنوان¹:

Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable : une analyse de 100 entreprises françaises, 2010.

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثيرات الإعتقاد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية على إدارة الأرباح في السياق الفرنسي، من خلال تحليل مقارن لمتوسطات المستحقات الإختيارية كمقياس لممارسات إدارة الأرباح، والتي تم تقديرها بواسطة خمس نماذج، والمتمثلة في (نموذج جونز، جونز المعدل، كوثري وآخرون، كورميه ومارتينيز، رمان وشحرور)، وذلك لمعرفة فعالية النماذج في الكشف عن سلوك إدارة الأرباح، وتستند هذه الدراسة على عينة مكونة من (100) شركة فرنسية تابعة لمؤشر سوق الأوراق المالية الفرنسي (SBF120)، لفترة التحليل الممتدة من (2002-2008)، والمفككة لفترة الخاضعة للمعايير الفرنسية المحلية (2002-2004) والتي تحكمها المعايير المحاسبية الدولية (2005-2008).

تشير النتائج أن متوسط المستحقات الإختيارية بعد فترة الإعتقاد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية كان موجبا، ما يعني أن الشركات الفرنسية خلال هذه قامت بممارسات إدارة الأرباح صعودا بهدف تضخيم مستوى الأرباح، مقارنة بفترة ما قبل الإعتقاد التي كان متوسط المستحقات الإختيارية فيها سالبا، بهدف تخفيض الأرباح، وعند إستخدام الإختبارات اللامعلمية (Mann-Whitney-Wilcoxon) لإختبار الفروق بين متوسطات المستحقات الإختيارية كمقياس لإدارة الأرباح خلال فترات قبل وبعد الإعتقاد، أظهرت النتائج عن وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين مستويات المستحقات الإختيارية في الشركات عينة الدراسة خلال الفترتين، وهي أعلى بكثير في فترة ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، مما يعني زيادة ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية ويؤكد فرضية تراجع جودة المعلومات المحاسبية بعد تبني المعايير المحاسبية الدولية.

¹ Yosr Hrichi, Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable, une analyse de 100 entreprises françaises, **La Revue des Sciences de Gestion**, 2013/5 (N° 263-264), pp 167-168. Accès en ligne: <https://www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion-2013-5-p-163.htm>

■ دراسة Mark Blom بعنوان¹:

The effect of the implentation of IFRS on the level of earnings management, 2009.

الغرض من هذه الدراسة هو إختبار ما إذا كان الإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل الشركات المدرجة في الإتحاد الأوروبي، يمكن أن يرتبط بمستوى أدنى من ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل، حيث تتكون عينة الدراسة من الشركات المدرجة في ستة دول أوروبية المتمثلة في (بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، إيطاليا، هولندا، والسويد)، في الفترة الممتدة من (2006-2000)، وذلك بإجراء دراسة مقارنة بين فترة ما قبل إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2000-2004) وفترة ما بعد الإعتماد (2006-2005)، حيث تعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلزامية للشركات المدرجة في أسواق رأس المال الدول الأوروبية إعتباراً من جانفي (2005)، كما تم إستخدام المستحقات الإختيارية المقدرّة بنموذج جونز المعدل كمقياس لممارسات إدارة الأرباح، مع إعتماد مجموعة المتغيرات الضابطة المتمثلة في (حجم الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة، التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، نوع النشاط ومكان النشاط).

بينت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي وذو دلالة معنوية للإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى المستحقات الإختيارية للشركات، مما يعني أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كمعيار محاسبي إلزامي للشركات المدرجة في دول الإتحاد الأوروبي إعتباراً من جانفي (2005)، أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح على أساس المستحقات بالإخفاض، نتيجة لوجود مستحقات إختيارية سالبة أكبر منها موجبة خلال فترة ما بعد الإعتماد الإلزامي، كما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي وذو دلالة معنوية للإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى تمهيد الأرباح باعتباره من إستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كمعيار محاسبي إلزامي للشركات المدرجة في دول الإتحاد الأوروبي، يؤدي إلى مستويات أقل لتمهيد الأرباح لهذه الشركات، ويشير صاحب الدراسة أن الإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح على أساس المستحقات، لا يمكن أن ترتبط بمستويات أعلى لسلوك تمهيد الدخل بعد الإعتماد الإلزامي، حيث أن هذه الإختلافات تشير أن شركات الإتحاد الأوروبي تستخدم أشكال مختلفة من ممارسات إدارة الأرباح بعد الإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وفي نفس السياق، إختبرت الدراسة الإختلافات في قوى السوق والإبلاغ عن الحوافز والعوامل المؤسسية لمختلف الدول الأوروبية المدروسة، حيث أن مستويات إدارة الأرباح تختلف إختلافاً كبيراً بين الدول قبل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويسعى الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق سوق رأس مال متكامل ومشارك داخل الإتحاد، وبالتالي يجب القضاء على الفروقات بين الدول الأوروبية، من خلال تنفيذ مجموعة واحد من معايير الإبلاغ عالية الجودة، لتحقيق تكافؤ الفرص لجميع الشركات في الإتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص لممارسات إدارة الأرباح، ونتيجة للإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ينبغي أن يكون الإخفاض في مستوى إدارة الأرباح أكبر بالنسبة للدول التي تتمتع بدرجة أعلى من إدارة الأرباح قبل تطبيق المعايير

¹ Mark Blom, **The effect of the implentation of IFRS on the level of earnings management**, Master thesis at Accounting, Auditing and Control, Erasmus University Rotterdam, Holland, 2009.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

الدولية، أظهرت النتائج أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كمعيار محاسبي إلزامي للشركات المدرجة في دول الإتحاد الأوروبي إعتبار من جانفي (2005)، يؤدي إلى إرتفاع أكبر لممارسات إدارة الأرباح بالنسبة للدول الأوروبية ذات المعدل المنخفض لإدارة الأرباح قبل تطبيق المعايير الدولية، في حين لم تتمكن الدراسة من إعطاء إجابة واضحة، فيما إذا كان مجلس معايير المحاسبة الدولية قد نجح في هدفه الرئيسي للتوصل إلى مجموعة واحدة من معايير الإبلاغ ذات الجودة العالية.

■ دراسة Stephen M. Courtenay et al بعنوان¹:

The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison, 2008.

من المتوقع أن يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على نطاق واسع إلى تحسين جودة المحاسبة، ويتم إصدار هذه المعايير من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكن هذا المجلس ليس لديه أي سلطة لتطبيق المعايير، حيث يشير العديد من المنظمين من أنه بدون آليات تطبيق كافية، كفاء وفعال، فإن فوائد إعتقاد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقوة إنفاذها (تطبيقها) على ممارسات وإلتالي تحدف هذه الدراسة إلى إختبار تأثير إعتقاد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقوة إنفاذها (تطبيقها) على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية، وذلك على عينة متعددة الجنسيات عبر (32) دولة، مقسمة إلى: (22) دولة تعتمد المعايير الدولية و10 دولة تحكمها المعايير المحلية)، للسنوات المالية الممتدة من (2006-2000)، كما تم استخدام سلوك تمهيد الدخل كوكيل لممارسات إدارة الأرباح، المتغيرات الضابطة المتمثلة في (تطور السوق المالي، هيكل الملكية و النظام الضريبي).

تظهر النتائج أن الإتجاه العام لممارسات إدارة الأرباح تأخذ نمطا من الإنخفاض في معظم الدول التي إعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، غير أن الزيادة المفاجئة لإدارة الأرباح في سنة (2005)، قد تعزى إلى التغيرات في الأرقام المحاسبية الناجمة عن التغير في المعايير المحاسبية بدلا من الزيادة الحقيقية في إدارة الأرباح، كما لا تزال مستويات إدارة الأرباح تختلف إختلافا كبيرا عبر البلدان حتى بعد الإعتقاد الإلزامي للمعايير الدولية سنة (2005)، حيث تملك إستراليا، السويد وجنوب إفريقيا أدنى إدارة للأرباح، في حين أن البرتغال، الفلبين وإيطاليا لديها أعلى نسبة في سنة (2006)، حيث أن مستويات إدارة الأرباح المذكورة أخيرا، هي أقل مستوى مقارنة بفترة ما قبل التحول للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مما يشير أن إعتقاد المعايير الدولية للتقارير المالية يقلل من ممارسات إدارة الأرباح، أما بالنسبة للدول التي لا تعتمد المعايير الدولية، أظهرت النتائج لدى الولايات المتحدة، كندا ونيوزلندا أدنى مستوى لإدارة الأرباح، وهذا يتنافى مع الأدلة القائمة بأن الشركات الأمريكية أكثر عرضة للإلتخراط في تمهيد الأرباح، في حين أن تايوان، وإندونيسيا وماليزيا سجلت أعلى مستويات لإدارة الأرباح.

تشير النتائج عموما إلى إنخفاض مستويات إدارة الأرباح بعد التحول للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مقارنة بالمعايير المحلية، كما أن البلدان التي تتمتع بدرجة تطبيق أقوى لديها مستويات أقل لممارسات إدارة الأرباح.

¹ Stephen M. Courtenay et al, The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison, **SSRN Electronic Journal**; December 2008. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1473571>

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بين المعايير المحاسبية وممارسات إدارة

الأرباح

تناول العديد من الدراسات موضوع ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) من منظور مالي، معتمدة في ذلك على القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للتعبير عن ممارسات إدارة الأرباح، والتي تستخدمها إدارة الشركة للتحكم بمستوى أرباح الفترة لتظليل مستخدمي الكشوفات المالية، أما بالنسبة لمتغير المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، فذهبت الدراسات إلى اعتماد مستوى القياس الإسمي (Nominal) والذي يمكن من خلاله تجزئة وتصنيف المتغيرات إلى مجموعات أو فئات، ويتم إعطاء رمز (1) للدلالة على مجموعة الفترة قبل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، ورمز (2) للدلالة على مجموعة الفترة بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، وتعرف الدراسات أن هذا القياس ليس له قيمة بل رموز للفرقة بين الفئات، في حين أنه يساهم في بيان تكرار ونسبة كل فئة من فئات المتغير التابع.

تقدم البحوث السابقة، والتي أجريت أغلبها في بيئات إقتصادية متطورة أدلة مختلفة حول ما إذا كان التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) يجد أو يساهم في زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما توضحه التفاسير السائدة للنتائج المتضاربة، أي ما مدى أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، أو التوافق معها على ممارسات إدارة الأرباح؟ وللإجابة على هذا السؤال، إنقسمت البحوث التجريبية السابقة، أن اعتماد هذه المعايير توفر مرونة أكبر في الخيارات المحاسبية بسبب معايير غامضة وخيارات علنية وخفية وتقديرات ذاتية مع إفتقارها لتوجيهات واضحة للتنفيذ، قد أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، أما الإدعاء الثاني لهذه الدراسات فيرى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بالشكل الإلزامي أو الطوعي كان بسبب حوافز زيادة شفافية التقارير المالية من أجل إجتذاب رؤوس الأموال الخارجية، وبالتالي إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح، في حين يرى أصحاب الإدعاء الثالث أن إنخفاض أو زيادة ممارسات إدارة الأرباح، لا يعكس على التوالي إنخفاض أو زيادة مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، بل يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والإقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في الدولة التي تحكم العمل المحاسبي.

أما ما يتعلق بموقع الدراسة الحالية، فإنها أجريت في بيئة تختلف من حيث المتطلبات القانونية والتنظيمية، مع إختلاف مستوى تطور السوق المالي فيها وخصائصه، ومستوى الإفصاح والشفافية فيها، مقارنة بأغلب الدراسات التي أجريت أغلبها في بيئات إقتصادية متطورة، بينما كانت الدراسات التي تناولت الموضوع في البيئات الأقل تطورا شحيحة خصوصا الدول العربية مثل حالة الجزائر، ولهذا السبب ستقتدي الدراسة الحالية بالأبحاث التي تناولت موضوع إدارة الأرباح وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) من المنظور المالي، كما يبرز موقع الدراسة الحالية كذلك من خلال محاولة التعرف على علاقة ممارسات إدارة الأرباح مع العوامل الإقتصادية المؤسسية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، بالاعتماد على المؤشرات المالية الكمية كوكيل يعبر عن دوافع هذه الممارسات في بيئة الأعمال الجزائرية.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

كما يرى الباحث أنه يمكن تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بين النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وممارسات إدارة الأرباح، من خلال عرض الهدف الأساسي للدراسة والحدود المكانية والزمنية لها، المتغيرات التابعة والمستقلة.

الفرع الأول: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وممارسات إدارة الأرباح

في هذا الجانب سيتم تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية من خلال عرض الهدف الأساسي للدراسة والحدود المكانية والزمنية لها، المتغيرات التابعة والمستقلة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3.2: يوضح مقارنة الدراسات السابقة العربية ذات العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وممارسات إدارة الأرباح مع الدراسة الحالية

صاحب الدراسة	هدف الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	النتائج
دراسة فؤاد صديقي، 2016	معالجة إشكالية الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)، على ممارسات إدارة أرباح لعينة تتكون من (61) مؤسسة إقتصادية جزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2009-2014).	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.	- فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي، - الخصائص المالية للمؤسسة والمتمثلة في (قطاع النشاط، نوعية الملكية، الشكل القانوني، حجم الشركة، نسبة الهيكل المالي، مرحلة الإستثمار ومعدل المردودية).	- تؤكد نتائج الدراسة على ممارسة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح، حيث ينعكس الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)، على كثافة إدارة أرباح، - عدم وجود تأثير للخصائص المالية للمؤسسة على ممارسات إدارة الأرباح.
دراسة كهينة شاوشي، 2016	اختبار أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح على عينة من الشركات المساهمة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2006-2013).	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، مقاسة بنموذج كوتري.	- فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي، - المتغيرات الضابطة والمتمثلة في (حجم الشركة، ربحية الشركة و مديونية الشركة).	وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كمؤشر لمستويات إدارة الأرباح، مع وزيادة المستحقات الاختيارية في الشركات الجزائرية عينة الدراسة، نتيجة التحول نحو تطبيق النظام المحاسبي، وهو ما يشير إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه الشركات في فترة ما بعد الإعتماد.
دراسة بلال	دراسة استكشافية لسلوك	ممارسات إدارة الأرباح	إستخدام منهج وصفي تحليلي	هناك أدلة تشير إلى أن الشركات

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

الجزائرية قد استخدمت المستحقات الاختيارية هبوطاً لإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة، كما أن أغلب ممارسات إدارة الأرباح تمت خلال السنوات التي سبقت تحول الشركات الجزائرية إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي القائم على معايير المحاسبة الدولية.		المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، مقاسة بنموذج كوتري.	إدارة الأرباح في الشركات المدرجة ببورصة الجزائر، خلال الفترة بين (2005-2012).	كموش، حمزة بوسنة، 2016
وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإجراءات المقترحة من خلال (تدقيق المحتوى الإعلامي للميزانية المالية، تدقيق التدفقات النقدية وتدفق الأرصدة الوسيطة للتسيير) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهذا ما يلعبه مراجع الحسابات بالدور الوقائي من أجل خلو التقارير المالية من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	الإجراءات المقترحة من خلال (تدقيق المحتوى الإعلامي للميزانية المالية، تدقيق التدفقات النقدية وتدفق الأرصدة الوسيطة للتسيير).	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.	إكتشاف وإستبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية من التقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي على عينة مكونة من خمسة شركات بتروولية، للفترة الممتدة بين (2012-2013).	دراسة بدر خمقاني، 2016
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير إعداد التقارير المالية الدولية للحد من ممارسات إدارة الأرباح، و غياب معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج العمليات والأحداث المالية للمنشآت، كما توفر معايير التقارير المالية معلومات محاسبية ذات جودة وقابلة للمقارنة.	تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية من خلال اعتماد على أسلوب الاستبانة	ممارسات إدارة الأرباح من خلال اعتماد على أسلوب الاستبانة	وإختبار اثر تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في اختيار السياسات المحاسبية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح على عينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.	دراسة إدريس أبو بكر آدم، هلال يوسف صلاح، 2016
وجود أثر ذو دلالة معنوية أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، مما يدل أن الاعتماد على معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، لا يعتبر محمداً كافياً يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.	- الإفصاح عن معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، - المتغيرات الضابطة المتمثلة في (الأرباح السالبة، الرفع المالي، ومعدل النمو والتحفيز المحاسبي)	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.	التعرف على أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، على عينة الدراسة المكونة من (102) شركة مساهمة أردنية مسجلة ببورصة عمان خلال الفترة الممتدة بين (2008-2012).	دراسة نضال عمر زلوم، 2015
وجود تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية ممثلة في انخفاض	فترة للتحويل إلى معايير التقارير المالية الدولية	إستخدم نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي وضعه (McNicholsm)	إختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة	دراسة عبد الحكيم مليجي،

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

المستحقات الكلية، حيث يتم زيادة التوجه نحو القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية مما يحسن من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما يؤثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية تأثيراً إيجابياً وذو دلالة معنوية على قيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية فالتحول لهذه المعايير يساهم في تحسين الأداء المالي للشركة.	في قياس جودة المعلومات المحاسبية، وتم التعبير عن قيمة الشركة بنسبة بمقياس (Tobin's Q)	المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات على تحليل التقارير المالية للشركات السعودية المسجلة، خلال فترة ما قبل التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (2007) وفترة ما بعد التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (2010-2013)	2014
---	---	---	------

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة العربية

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

وممارسات إدارة الأرباح

في هذا الجانب سيتم تحليل ومناقشة الدراسات السابقة الأجنبية من خلال عرض الهدف الأساسي للدراسة والحدود

المكانية والزمنية لها، المتغيرات التابعة والمستقلة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 4.2: يوضح مقارنة الدراسات السابقة الأجنبية ذات العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

وممارسات إدارة الأرباح مع الدراسة الحالية

صاحب الدراسة	هدف الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	النتائج
دراسة Alex Augusto Timm Rathke et al 2016	تحليل مستوى إدارة الأرباح في شركات أمريكا اللاتينية بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الشركات المدرجة في دول أمريكا اللاتينية (البرازيل، شيلي)، والدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا)، والدول الأنجلوسكسونية (أستراليا، المملكة المتحدة)، للفترة الممتدة بين (2011-2012)	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.	الخصائص المالية للمؤسسة والمتمثلة في (التسعير الدولي لشركات أمريكا اللاتينية، ربحية الشركة، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأسهم، مستوى الرفع المالي، حجم الشركة، فرص الإستثمار، التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، الأرباح السلبية والتدقيق الخارجي من قبل الشركات الأربعة الكبرى).	تظهر النتائج أن شركات أمريكا اللاتينية تقدم مستويات أعلى من المستحقات الاختيارية مقارنة بالشركات الأوروبية والأنجلوسكسونية، على الرغم من اعتماد جميع عينة الدراسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،
دراسة Chung-Peng	إختبار حجم ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد	ممارسات إدارة الأرباح المعبر	- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	بينت نتائج أن التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خفض من

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

<p>حجم ممارسات إدارة الأرباح، كما لم تظهر خصائص مجلس الإدارة فروقات ذات دلالة إحصائية قبل وبعد التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما بينت نتائج الدراسة بالنسبة لخصائص الشركة أن متغير نمو الشركة هو الوحيد الذي أعطى فروقات ذات دلالة إحصائية قبل وبعد التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.</p>	<p>- خصائص مجلس الإدارة (إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة) - خصائص الشركة (جودة التدقيق، حجم الشركة، مستوى المديونية، الربحية ونمو الشركة)</p>	<p>عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج كوتري.</p>	<p>التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لعينة مكونة من (231) شركة مدرجة في البورصة الماليزية للفترة الممتدة بين (2005-2006).</p>	<p>Khoo et al 2015</p>
<p>تشير النتائج أن الجهود المبذولة لتلاقي المعايير المحاسبية زادت من قابلية مقارنة الأرباح المحاسبية ومع ذلك فإن التكيف مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا يرتبط بمستويات أقل من المستحقات الإختيارية المطلقة، أي أن هذا التكيف مع المعايير الدولية لم يؤدي إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً المكسيكية.</p>	<p>- الفترة الخاضعة للمعايير المحلية المكسيكية (1997-2004)، والتي تحكمها معايير تكيف مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2005-2008)، - المتغيرات الضابطة المتمثلة في (ربحية الشركة، مستوى الرفع المالي، حجم الشركة، فرص النمو، التدفق النقدي من العمليات التشغيلية ونوع القطاع).</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج جونز المعدل.</p>	<p>تبحث هذه الدراسة إذا كان التكيف مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد حول المبادئ المقبولة عموماً المكسيكية إلى معايير عالية الجودة، من خلال زيادة قابلية المقارنة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح، لعينة من الشركات المكسيكية غير المالية المدرجة في بورصة نيويورك خلال الفترة الممتدة بين (1997-2008)</p>	<p>دراسة Palacios-Manzano and Martinez-Conesa 2014</p>
<p>أشارت النتائج إلى أن المعايير المحاسبية هي العامل الأكثر أهمية المرتبط بممارسات إدارة الأرباح، نتيجة لوجود علاقة إيجابية وذات دلالة معنوية بين فترات التطبيق والمستحقات الإختيارية، حيث أن تبني المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية أدت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح بشكل ملحوظ، في حين لم يكن هناك دليل على انخفاض ممارسات إدارة الأرباح بعد إصلاح هيكل تجزئة الأسهم.</p>	<p>- هيكل تجزئة الأسهم، - الإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، - المتغيرات الضابطة المتمثلة في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة ونوع القطاع).</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الإختيارية، مقاسة بنموذج كوتري.</p>	<p>إختبار إصلاح هيكل تجزئة الأسهم والإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية، على خفض ممارسات إدارة الأرباح، على عينة تتكون من الشركات الصينية المدرجة في بورصتي شنغهاي</p>	<p>دراسة Yuyang Zhang et al 2013</p>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

			وشتشن (Shanghai (and Shenzhen للفترة الممتدة بين (2010-2001).	
تشير النتائج أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليس لها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح، في حين أن حجم الشركة والرافعة المالية لها تأثيرات قوية على إدارة الأرباح،	- اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، - حجم الشركة، - الرافعة المالية، - المتغيرات الضابطة المتمثلة في (القيمة المطلقة للمستحقات الكلية، التدفق النقدي من العمليات).	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، المقدر بنموذج فرانسيس وآخرون.	إختبار ما إذا كان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حجم الشركة، والرافعة المالية، لها تأثير على إدارة الأرباح لعينة مكونة من (120) شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة الممتدة بين (2011-2006).	دراسة Zaenal Fanani 2013
- تشير نتائج الإختبارات التجريبية أن الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح للمجموعات المؤسسية المقارنة، - كما تشير النتائج إلى أن الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية كان له تأثير إيجابي الملازمة المعلوماتية للأرقام المحاسبية للمجموعات المؤسسية المقارنة.	- اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، - المتغيرات الضابطة المتمثلة في (حجم الشركة، فرص النمو، التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، دوران الأصول الإقتصادية، هيكل الملكية، جودة التدقيق، حصة المديرين في رأس المال، الإدراج في السوق الأمريكية، التسعير في البورصة والقطاع النشاط)	- استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	دراسة تأثير الإعتقاد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة الأرقام المحاسبية باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، على مجموعتين من الدول: الأولى تتكون من (14) دولة أوروبية والثانية تتكون من ثمانية دول، لفترة التحليل الممتدة من (2009-2001).	دراسة Réda Sefsaf 2012
تشير نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين فترة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، مما يعني زيادة ممارسات إدارة الأرباح بعد الاعتماد للمعايير الدولية.	- اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، - المتغيرات الضابطة المتمثلة في (حجم الشركة، مديونية الشركة، القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية وحصة المستثمرين المؤسسين الأجنب).	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، مقاسة بنموذج جونز وجونز المعدل.	هو إختبار ما إذا كان اعتماد المعايير الدولية مرتبطاً بإنخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة بومباي الهندية، وذلك لعينة مكونة من (67) شركة خلال فترة (2010).	دراسة Titas Rudra 2012
أظهرت النتائج عن وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين مستويات المستحقات الاختيارية في الشركات عينة الدراسة	فترات اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمفككة للفترة الخاضعة للمعايير	ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها	إختبار تأثيرات الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية على إدارة	دراسة Yosr HRICHI

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

<p>خلال الفترتين، وهي أعلى بكثير في فترة ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، مما يعني زيادة ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية ويؤكد فرضية تراجع جودة المعلومات المحاسبية بعد تبني المعايير المحاسبية الدولية.</p>	<p>الفرنسية المحلية (2002-2004) والتي تحكمها المعايير المحاسبية الدولية (2005-2008).</p>	<p>بالمستحقات الاختيارية، مقاسة بواسطة خمس نماذج، والمتمثلة في (نموذج جونز، جونز المعدل، كوثري وآخرون، كورميه ومارتينيز، رامن وشحرور)</p>	<p>الأرباح في السياق الفرنسي، على عينة مكونة من (100) شركة فرنسية تابعة لمؤشر سوق الأوراق المالية الفرنسي (SBF120)، لفترة التحليل الممتدة من (2002-2008).</p>	<p>2010</p>
<p>- وجود تأثير إيجابي وذو دلالة معنوية للاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى المستحقات الاختيارية للشركات، مما يعني أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كمعيار محاسبي إلزامي للشركات المدرجة في دول الإتحاد الأوروبي إعتبار من جانفي (2005)، أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح على أساس المستحقات بالإنخفاض،</p> <p>- وجود تأثير سلبي وذو دلالة معنوية للاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى تمهيد الأرباح باعتباره من إستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كمعيار محاسبي إلزامي للشركات المدرجة في دول الإتحاد الأوروبي، يؤدي إلى مستويات أقل لتمهيد الأرباح لهذه الشركات</p>	<p>- إعتتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، وتمهيد الدخل المقاسة على التوالي بنموذج جونز المعدل وعلاقة إيكلم.</p>	<p>إختبار ما إذا كان الإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل الشركات المدرجة في الإتحاد الأوروبي، يمكن أن يرتبط بمستوى أدنى من ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل، على عينة الدراسة من الشركات المدرجة في ستة دول أوروبية المتمثلة في (بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، إيطاليا، هولندا، والسويد)، في الفترة الممتدة من (2000-2006).</p>	<p>دراسة Mark Blom 2009</p>

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

<p>تشير النتائج عموماً إلى انخفاض مستويات إدارة الأرباح بعد التحول للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مقارنة بالمعايير المحلية، كما أن البلدان التي تتمتع بدرجة تطبيق أقوى لديها مستويات أقل لممارسات إدارة الأرباح.</p>	<p>- اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، - المتغيرات الضابطة المتمثلة في (تطور السوق المالي، هيكل الملكية والنظام الضريبي)</p>	<p>ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بسلوك تمهيد الدخل</p>	<p>إختبار تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقوة إنفاذها (تطبيقها) على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية، وذلك على عينة متعددة الجنسيات عبر (32) دولة، مقسمة إلى: (22) دولة تعتمد المعايير الدولية و10 دولة تحكمها المعايير المحلية)، للسنوات المالية الممتدة من (2006-2000).</p>	<p>دراسة Stephen M. Courtenay et al 2008</p>
---	---	--	---	---

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة العربية

خلاصة الفصل:

تم الإعتماد في هذا الجانب على مراجعة الأدبيات المحاسبية التطبيقية، من الأبحاث المحررة باللغة العربية والأجنبية ذات الأصل الأكاديمي سواء في شكل منشورات في مجلات علمية محكمة أو في شكل رسائل جامعية، التي تناولت موضوع ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في أحد محاورها الأساسية.

بعد تحليل ومناقشة الأدبيات التطبيقية، تم تقسيمها إلى مدخلين أساسيين، فالمدخل الأول: يمثل الدراسات السابقة التي تناولت إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) من منظور مالي، حيث يعتمد هذا المدخل على البيانات المستقاة من السوق المالي، وعلى البيانات المالية التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها، وتستخدم في ذلك نماذج المستحقات الإختيارية للكشف وللدلالة على وجود ممارسات إدارة الأرباح من عدمها، والإعتماد فيها على العديد من المؤشرات المالية الكمية التي تعبر عن الأسباب والدوافع التي تكمن من وراء هذه الممارسات وطرق وإجراءات معالجة هذه الظاهرة، أما المدخل الثاني: فيشمل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأرباح بإستخدام المدخل الإستقصائي، فهي تختبر ما إذا كان هناك إختلافا في الفهم بين عدة مجموعات فيما يتعلق بإدارة الأرباح من خلال أسلوب الإستبيان أو المقابلات الشخصية.

ومعظم هذه الدراسات تدعم فكرة الإقتداء بالمنظور المالي، والذي يمكن أن يقدم بشكل أكثر دقة مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بسبب سهولة إختبار هذه الممارسات بالإعتماد فقط على البيانات المالية المفصَح عنها سواء تعلق الأمر بالشركات المسعرة من خلال بيانات السوق المالي أو غير المسعرة من خلال الموقع الإلكتروني للشركة نفسها، مقارنة بالدراسات السابقة التي تتبع المدخل الإستقصائي، حيث تستخدم أدوات قد تكون غير قادرة على إستنباط مدى قبول أو رفض ممارسات إدارة الأرباح، كما أنه يمكن أن يظهر بعض التحيز من قبل أفراد العينة عند الإجابة مما قد يؤثر على نتائج الدراسة.

تقدم البحوث السابقة، والتي أجريت أغلبها في بيئات إقتصادية متطورة أدلة مختلفة حول ما إذا كان التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) يجد أو يساهم في زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما توضحه التفسير السائدة للنتائج المتضاربة، فهناك من ترى أن إعتماد هذه المعايير قد أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، أما الإدعاء الثاني فيرى أن إعتماد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بحوافز زيادة شفافية التقارير المالية من أجل إجتذاب رؤوس الأموال الخارجية، وبالتالي إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح، في حين يرى أصحاب الإدعاء الثالث بأنه يعزى إلى الظروف السياسية والإقتصادية والقانونية القائمة في الدولة والتي تحكم العمل المحاسبي.

كما تم تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بين النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وممارسات إدارة الأرباح، من خلال عرض الهدف الأساسي للدراسة والحدود المكانية والزمنية لها، المتغيرات التابعة والمستقلة. وبالتالي يعتبر هذا الفصل مقدمة ضرورية يتم من خلالها ربط الجانب المفاهيمي النظري بالجانب التطبيقي.

الفصل الثالث:

عرض منهجية وأدوات

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين من القسم النظري، إلى مختلف الأدبيات النظرية حول ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، وكذا الأدبيات التطبيقية والتي لها صلة بالدراسة الحالية، وفي إطار الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الشق النظري للبحث، والتي تفيد أن الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن أن يؤدي إلى زيادة أو تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، مما ينعكس ذلك على جودة تقارير مالية المنشورة.

يعتبر هذا الفصل مقدمة ضرورية للدراسة التطبيقية، لأنه يبين ويشير إلى أهم الطرق والأدوات المستخدمة والمتبعة في الدراسة التطبيقية، من عدة جوانب تمهيدية، بداية بتحديد المنهجية المتبعة والتعرف على متغيرات الدراسة وطرق قياسها، بالإضافة إلى أدوات الدراسة التطبيقية، والمتمثلة أساساً في الأساليب الإحصائية المعتمدة بهدف إختبار صحة أو نفي الفروض التي يقوم عليها هذا البحث.

ومما سبق جاء تنظيم هذا الفصل كالتالي:

◀ المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة التطبيقية

◀ المبحث الثاني: أدوات الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: عرض منهجية وأدوات الدراسة التطبيقية

باعتبار المنهج أداة عمل تطبيق تخطيط وتسيير فإن لكل ظاهرة منهج يرتبط بها، بقصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها، أما الأدوات المستخدمة فهي تلك المتعلقة بجمع المعلومات من أجل الاستعانة بها في التحليل ومن ثم الوصول إلى تحقيق الفرضيات أو نفيها.

المطلب الأول: المنهج المتبع في الدراسة

استهدف البحث اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وبغرض تحقيق الأهداف بخطوات منهجية صحيحة مع الإجابة على الأسئلة المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بالتوازي مع المنهج المقارن ودراسة الحالة، كما تم استخدام أسلوب المسح المكتبي من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والأطروحات المرتبطة بموضوع الدراسة على مستوى المكتبات الوطنية والدولية، بهدف تحليل الدراسات السابقة، واستغلال مختلف المراجع في الجانب النظري والتطبيقي لهذا البحث.

المطلب الثاني: اختيار مجتمع وعينة الدراسة

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم إختيار مجتمع من المؤسسات الاقتصادية ذات الشكل القانوني مؤسسات المساهمة، والتي تنشط في مختلف القطاعات سواء المسعرة وغير المسعرة في البورصة، والتي تمارس نشاطها في ضل بيئة الأعمال الجزائرية.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة للشركات المسعرة في بورصة الجزائر

أولاً: نظرة عامة عن بورصة الجزائر

على غرار الكثير من دول العالم باشرت الجزائر في إصلاحات اقتصادية بغية التحول من نظام الاقتصاد الموجه، نحو تبنى آليات اقتصاد السوق وذلك بإنشاء سوق الأوراق المالية، ونحاول في هذا العنصر التطرق إلى أهم خصائص بورصة الجزائر كما يلي:

(1) ظروف نشأة بورصة الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة اتبعت الجزائر نمودجا للتنمية الاقتصادية مرتكزا على التخطيط المركزي للاقتصاد وعلى نمودج الصناعات المصنعة، وقد قامت هذه الإستراتيجية على التمويل الغير مباشر والإصدار النقدي، ولم تكن هناك الحاجة إلى بورصة. عندما اضطرت الجزائر إلى التخلي عن هذا المنهج إثر أزمة (1986) (انخفاض أسعار البترول) وزيادة حجم المديونية، واللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي المرسومة والمدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، كان لابد من إنشاء بورصة لتواكب التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي، إذن ففكرة إنشاء سوق الأوراق المالية في الجزائر جاء إثر الإصلاحات التي أعلن عنها سنة (1987)، لتتوالى بعدها عدة قوانين ومراسيم تشريعية اقتصادية لتتوج بصدور المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في

1993/05/23 الذي يقضي بإنشاء بورصة للقيم المنقولة في الجزائر، والتي لم تظهر للوجود إلا في سنة 1996م لتباشر نشاطها الفعلي في 13 سبتمبر 1999م¹.

(2) الأطراف المتدخلون في بورصة الجزائر: بورصة الجزائر على غرار باقي بورصات العالم تشمل على مجموعة من المتدخلين وهم كل من²:

- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB): وهي عبارة عن سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية مهمتها حماية المستثمرين في القيم المنقولة وكذا حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها.
- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGVB): وتتولى شركة تسيير بورصة القيم مهمة تنظيم جلسات التسعير وتسيير منظومة التفاوض، التنظيم العملي في بورصة القيم المنقولة، نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة والنشرة الرسمية للتسعير.
- المؤتمن المركزي للسندات: وتتمثل وظيفته الأساسية في مسك الحسابات وحفظ السندات المتداولة في البورصة بالإضافة إلى تنفيذ العمليات على السندات التي تقررها الشركات المصدرة، نشر المعلومات المتعلقة بالسوق، وكذا ترميز السندات المقبولة لعملياته، وذلك حسب المقياس الدولي.

▪ المصدرون (EMETEURS): وهم عبارة عن أشخاص معنويين في شكل شركة مساهمة تتدخل من أجل تمويل نشاطاتهم وتم تدخلاتهم في البورصة بتقديم عرض عمومي للادخار.

▪ الوسطاء في عمليات البورصة (IOB): عبارة عن أشخاص طبيعيين أو شركات ذات أسهم معتمدون من طرف اللجنة يقومون بإجراء مفاوضات تتناول القيم المنقولة شرط أن تكون داخل البورصة ويحول لهم إدارة القيم المنقولة لحساب الزبائن.

(3) أسواق بورصة الجزائر: تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين حيث³:

3-1/ سوق سندا رأس المال: تتكون من السوق الرئيسية الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حالياً خمسة (05) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي: مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني، مؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة، أليانس للتأمينات: الناشطة في قطاع التأمينات، أن-سي-رويية: الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية ومؤسسة بيوفارم: الناشطة في القطاع الصيدلاني، بالإضافة لسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة (2012) بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المعدل والمتّم للنظام رقم 03-97 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة. (صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012) ويمكن لهذه السوق أن توفر

¹ أحسن عثمان، سعاد شعبانية، النظام المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص12.

² المرجع السابق ص 13.

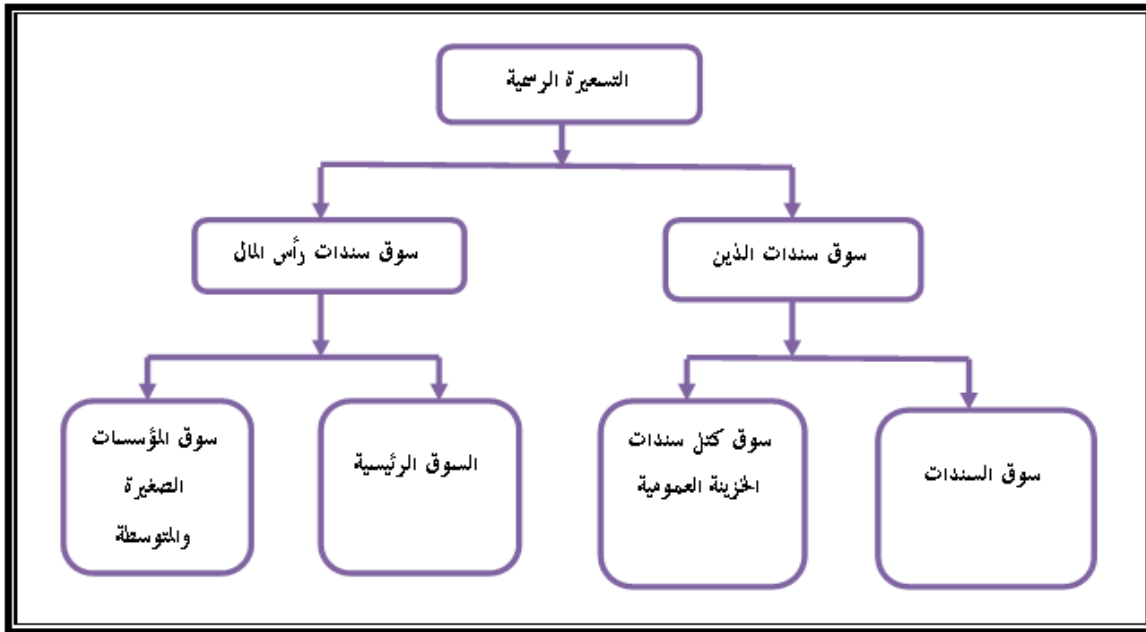
³ <http://www.sgbv.dz/>

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

2-3/ سوق سندات الدين: تتكون من سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية والدولة، وسوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست هذه السوق في سنة (2008) وتحصي حالياً (25) سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من (400) مليار دينار جزائري. ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات إستحقاقها بين (7)، (10) و(15) عاماً، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

ويمثل الشكل البياني التالي التسعيرة الرسمية لبورصة القيم :

الشكل رقم 1.3: التسعيرة الرسمية لبورصة القيم في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على موقع بورصة الجزائر (<http://www.sgbv.dz/>)

وصل عدد الشركات المدرجة في ديسمبر (2014) إلى (05) شركات وهذا مقابل (13) شركة خلال فترة الدراسة من (2006) وقد تطور إدراج الشركات في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة من (2006-2014) التي تم تداول أسهمها خلال فترة الدراسة (حالة نشاط وتسعير بالبورصة) أو التي تم وفق تداولها، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1.3: المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

اسم الشركة	السوق	الوضعية الحالية	فترة التسعير
GROUPE SAIDAL	الأسهم	مسعرة	1999
ALLIANCE ASSURANCE	الأسهم	مسعرة	2011
CHAINE ELAURASSI	الأسهم	مسعرة	2000
NCA ROUIBA	الأسهم	مسعرة	2013
SPA DAHLI	السندات	مسعرة	2014-2005
CEVITAL	السندات	غير مسعرة	2009-2005
SONELGAZ	السندات	غير مسعرة	2012-2002
AIR ALGERIE	السندات	غير مسعرة	2009-2003
ALGERIE TELECOM SPA	السندات	غير مسعرة	2009-2002
ERAD SETIF	السندات	غير مسعرة	2005-1998
ETRHB HADDAD	السندات	غير مسعرة	2009-2005
EPPAD TISP	السندات	غير مسعرة	2007-2002
MAGHREB LEASING ALGERIE (MLA)	السندات	غير مسعرة	غير متاحة
SRH- SOCIETE DE REFINANCEMENT HYPOTHECAIRE	السندات	غير مسعرة	2007-2002
ALC- ARAB LEASING CORPORATION SPA	السندات	غير مسعرة	2009-2002

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، انطلاقاً من موقع بورصة

الجزائر (<http://www.sgbv.dz/>)

ثانياً عينة الدراسة للشركات المسعرة في بورصة الجزائر.

بعد التعرف كنظرة عامة على ظروف نشأة بورصة الجزائر، وكذا الأطراف المتدخلون فيها، بالإضافة إلى التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة التي تضم سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين، تم حصر عينة الدراسة في الشركات المساهمة خلال الفترة الممتدة من (2006-2014)، ونظراً لصغر حجم هذه العينة ومحدوديتها، تم إدراج شركتي كل من سونلغاز (SONELGAZ) وسيفيتال (CEVITAL)، رغم وقف تداول أسهمهما في البورصة سنة (2009)، وهذا راجع لسببين أولهما توفير جميع الكشوفات المالية المتعلقة بهما خلال فترة الدراسة المذكورة أعلاه، وثانياً اختبار أثر عامل التسعير في البورصة على ممارسات إدارة الأرباح.

تهدف هذه الدراسة الحالية إلى المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وعليه تم تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين من أجل إجراء المقارنة بين ممارسات إدارة الأرباح خلال: مرحلة المخطط الوطني المحاسبي (PCN) أي قبل النظام المحاسبي المالي (SCF) (2006-2009)، ومرحلة النظام المحاسبي المالي (SCF) (2010-2014).

وبناء على ما سبق، فقد وقع الاختيار على عينة الشركات المسعرة في البورصة المكونة من ستة شركات مساهمة في سوقى الأسهم والسندات لبورصة الجزائر، وذلك وفق الشروط التالية:

- توفر جميع الكشوفات المالية الضرورية لعملية التحليل والمتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، من خلال الرجوع لمعطيات لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، انطلاقا من موقع بورصة الجزائر (<http://www.sgbv.dz>)، فضلا عن الرجوع إلى المواقع الإلكترونية للشركات المعنية، وكذا الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية لإيداع الحسابات الإجتماعية (المركز الوطني للسجل التجاري) (sidjilcom.cnrc.dz)، وهذا في حالة عدم توفر الكشوفات المالية المذكورة أعلاه؛
- أن يكون تم تداول أسهمها خلال فترة الدراسة سواء خلال المرحلة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2006-2009) ومرحلة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (2010-2014)؛
- تم إستبعاد جميع البنوك وشركات التأمين نظرا لخصوصية أنظمتها المحاسبية.

وعليه تم تحديد معالم الشركات محل الدراسة وفقا لما هو مطروح في الجدول التالي الذي يبين بعض المعلومات المتعلقة بها:

الجدول رقم 2.3: المؤسسات المسعرة في البورصة الجزائرية محل الدراسة

الموقع الإلكتروني	سوق التسعيرة	القطاع	رأس المال	إسم الشركة	الرقم
www.el-aurassi.com	سند رأس المال	الفندقة	شركات مساهمة برأس مال 1500.000.000 دج	CHAI NELAURASSI	01
www.rouiba.com.dz	سند رأس المال	الصناعات الغذائية	شركات مساهمة برأس مال 849.195.000 دج	NCA ROUIBA	02
www.saidalgroup.dz	سند رأس المال	الصيدلة	شركات مساهمة برأس مال 2500.000.000 دج	GROUPE SAIDAL	03
www.algermedina.net	سند الدين	الفندقة	شركات مساهمة برأس مال 2.088.240.000 دج	SPA DAHLI	04
www.sonelgaz.dz	سند الدين	الطاقة	شركات مساهمة برأس مال 2500.000.000 دج	SONELGAZ	05
www.cevital.com	سند الدين	الصناعات الغذائية	شركات مساهمة برأس مال 1500.000.000 دج	CEVITAL	06

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة للشركات غير المسعرة في بورصة الجزائر:

تعتبر سونطراك (Sonatrach) إحدى أكبر الشركات النفطية في العالم، وهي ليست القوة المحركة للإقتصاد الجزائري فحسب، بل هي أيضا مرشحة للعب دور رئيسي في الساحة الدولية للطاقة. ونظرا للدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في بناء الإقتصاد الوطني، قررت الجزائر بعد إستقلالها إسترجاع سيادتها على مواردها الوطنية والإهتمام بهذا القطاع وذلك عن طريق إنشاء الشركة الأم سونطراك (Sonatrach).

أولا: نظرة عامة عن المؤسسة الأم سونطراك (Sonatrach).

سونطراك (Sonatrach) هي شركة النفط والغاز في الجزائر، إسمها الكامل «الشركة الوطنية للبحث والتنقيب والإستغلال والنقل للمحروقات» وهي الشركة الوحيدة في الجزائر المسؤولة عن إستغلال المصادر النفطية والغازية الهائلة في البلاد وكذلك بيعها¹.

¹ عمر الفاروق زرقون، محاولة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لمؤسسات القطاع البترولي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2016، ص ص 103-106.

● لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم سوناطراك (Sonatrach).

تأسست الشركة الوطنية للبحث والتنقيب والإستغلال والنقل للمحروقات (Sonatrach) بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 491/63 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963 والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمؤرخة في 16 جانفي 1964 والمسجلة في السجل التجاري تحت رقم: 84843 لتوكل إليها المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت سيطرة الشركات الأجنبية وهذا إلى غاية 1966.

وفي 22 سبتمبر 1966 صدر المرسوم رقم: 292/66 والذي ينص على توسيع مهام الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) إلى عدة ميادين منها: البحث والإنتاج، تحويل وتسويق المحروقات، مع وجود شركات أجنبية بقيت تحتكر بعض المهام نجد منها: SINCLAIR، SCHELL، CFP، MOBIL، ESSO.

وفي نهاية الستينات وبداية السبعينات شهدت الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) مجموعة من التحولات والتغيرات حيث أرادت الجزائر إسترجاع ثروتها شيئا فشيئا، وذلك من خلال تأميم محروقاتها والتحرر من مختلف الشركات الأجنبية التي ظلت تحتكر وتستغل ثروات البلاد، وبالفعل كان ذلك على يد الرئيس الراحل «هواري بومدين» في 24 فبراير 1971، ففي هذه المرحلة خطت الجزائر خطوة تاريخية جعلتها تتحكم في محروقاتها وثروتها البترولية والغازية كما مكنتها من التحكم الأفضل في التكنولوجيا الخاصة بقطاع المحروقات وكذلك بإنتهاج أنماط جديدة بالتسويق وكذا التخلص من مختلف القيود التي كانت تكبل تجربتها بحيث أصبحت تملك (51%) من أسهم الشركات الفرنسية وهذا إلى غاية (1990) حيث قامت السلطات الجزائرية بفتح الأبواب أما المستثمرين الأجانب وهذا ضمن مجال الشراكة الأجنبية.

وفي سنة (1998) توسع نشاط الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) إذ أسندت لها نشاطات جديدة تتمثل في: التكرير، البتروكيمياة والتوزيع، وكذا المصالح البترولية ومن بين الشركات الأجنبية نجد: Total الفرنسية، Petro Canada الكندية، Agip الإيطالية، Anadarco الأمريكية.

وقد توالى التطورات التي مرت بها الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) حتى أصبحت شركة بالمنظور القانوني مجمع طاقوي من المنظور الاقتصادي ذات محفظة أنشطة متنوعة تضم (154) مؤسسة فرعية على المستويين الوطني و الدولي. كما يقدر حجم عمالة مجمع الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) بحوالي (120) ألفا.

● مهام المؤسسة الأم سوناطراك (Sonatrach).

إن مهام الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) عديدة ومتنوعة حيث عرفت تطورات وتحولات، وذلك بصدور مراسيم رئاسية مختلفة منها ما ورد في المرسوم الرئاسي رقم: 262/66 المؤرخ في 22 سبتمبر 1966 والذي ينص على توسيع مهام المؤسسة والمتمثلة في:

- التنقيب على المحروقات وإستغلالها؛
- إنشاء وإستغلال جميع الطرق والوسائل لنقل المحروقات عن طريق البر والبحر؛
- تمميع الغاز الطبيعي ومعالجته؛
- تحويل وتكرير المحروقات؛
- تسويق المحروقات ومشتقاتها داخل وخارج أرض الوطن؛
- تمويل البلاد بالمحروقات على المدى المتوسط والبعيد.

إلا أن من أجل تامين موارد المحروقات وإنتعاش الإستثمار في ميدان التنقيب وكذا زيادة حجم الإحتياط عن طريق إستكشاف حقول جديدة إستوجب تعديل المرسوم السابق عن طريق القانون رقم: 21/92 الذي فتح المجال أما الشراكة الأجنبية خاصة بإلغاء المادة:85.

وللتفتح أكثر على المحيط الدولي الذي يعرف منافسة حادة دعمت الشركة الأم سوناتراك (Sonatrach) بقانون أساسي جديد صدر عن طريق المرسوم الرئاسي رقم: 47/98 المؤرخ في: 11 فبراير 1998 يخص الشركة الوطنية للبحث عن المحروقات، إنتاجها، تحويلها وتسويقها « الشركة الأم سوناتراك (Sonatrach) » والذي منح لها كيانا جديدا من حيث هي مجمع بترولي.

ولازالت تعرف الشركة الأم سوناتراك (Sonatrach) توسعا وأهمية متزايدة على الصعيد الوطني والدولي، حيث وجدت نفسها ملزمة بمهمة تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة بصناعة المحروقات.

• نشاطات المؤسسة الأم سوناتراك (Sonatrach).

تتمثل نشاطات الشركة الأم سوناتراك (Sonatrach) فيما يلي:

◀ التنقيب والإستكشاف (Exploration).

تعتبر هذه العملية أو خطوة في الصناعة البترولية ومن بين الأنشطة الهامة التي تقوم بها الشركة الأم سوناتراك (Sonatrach) والتي التي كانت تقتصر في بداية الأمر على تولي هذه النشاطات لوحدها، لكن لضخامة الإستثمارات للقيام بهذه العملية دفعت الشركة الأم سوناتراك (Sonatrach) باللجوء إلى عقود شراكة مع شركات أجنبية متخصصة ومؤهلة الشيء الذي سيرفع من عدد الآبار المكتشفة.

◀ الإنتاج (Production).

هي المرحلة الموالية لعملية البحث، وقد عرفت عملية الإنتاج تطورا واضحا في الجزائر وقد بدأت عملية إنتاج البترول في الجزائر من خلال الشركة الأم سوناتراك (Sonatrach) سنة (1985) وبينما إنتاج الغاز فقد إنطلقت في سنة (1961).

◀ النقل عن طريق الأنابيب (Transport Par Canalisation).

تعتبر عملية نقل المحروقات من بين الأنشطة الهامة التي تقوم بها الشركة الأم سوناتراك (Sonatrach) والتي تهدف من خلالها إلى ربط الحقول ومراكز الإنتاج بمصانع التحويل، والتوزيع المحلية والأجنبية، كما يعتبر هذا النشاط مكلف للغاية خاصة وأن معظم الحقول المنتجة تبعد بمسافات بعيدة عن البحر المتوسط، لذلك إستعانت بالشركات الأجنبية لتتقاسم معها رأس المال لوضع أنابيب النقل.

◀ تبييع الغاز الطبيعي.

تملك الشركة الأم سوناتراك (Sonatrach) أربع مركبات للتبييع ثلاثة منها متواجدة بأرزيو وواحدة بسكيكدة، إضافة إلى هذا فإن الشركة الأم سوناتراك (Sonatrach) تملك خيرة معتبرة في الصناعات الغازية.

◀ التسويق.

تعتبر هذه العملية آخر مرحلة في الصناعة النفطية، لقد تحملت الشركة الأم سوناتراك (Sonatrach) على عاتقها شبكة توزيع المنتوجات البترولية والغازية وكذا الإهتمام بزيادة نقاط البيع وذلك من أجل تغطية ومراقبة الأسواق بغية رفع صادراتها.

تحتل الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) المرتبة الأولى في إفريقيا، الثانية عشر في العالم، هي أيضا رابع مصدر للغاز الطبيعي المميع و ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع و خامس مصدر للغاز الطبيعي. كما تحتل الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) المراتب التالية:

- أول شركة إفريقية؛
- رابع عشر شركة بترولية عالمية؛
- ثالث عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الاحتياطات)؛
- سادس شركة عالمية في ما يخص الغاز الطبيعي (احتياطات و إنتاج)؛
- خامس و عشرون شركة بترولية من حيث عدد الموظفين؛
- خامس مصدر عالمي للغاز الطبيعي؛
- رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع؛
- ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع.

• فروع المؤسسة الأم سوناطراك (Sonatrach).

على أسس توجهات المخطط الخماسي (1984-1980) أنشأت (17) مؤسسة مستقلة عن الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) تهتم بكل نشاطات الإنجاز وكل المصالح المتعلقة بميدان المحروقات، تتمثل فيما يلي¹:

◀ أربع (04) المؤسسات الصناعية:

- المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية (NAFTAL) (تكرير وتوزيع المحروقات)؛
- المؤسسة الوطنية للصناعات البتروكيماوية (ENIP) (صناعة البتروكيماويات)؛
- المؤسسة الوطنية لصناعة البلاستيك والمطاط (ENPC) (صناعة البلاستيك والمطاط)؛
- المؤسسة الوطنية للأسمدة (ASMIDAL) (الأسمدة)؛

◀ ثلاث (03) شركات التنفيذ:

- المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى (ENGTP) (الأشغال البترولية الكبرى)؛
- المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (ENGCB) (الهندسة المدنية والبناء)؛
- المؤسسة الوطنية للقنوات (ENAC) (القنوات)؛

◀ ستة (06) شركات الخدمات النفطية:

- المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO) (جيوفيزياء)؛
- المؤسسة الوطنية للتنقيب (ENAFOR) (حفر)؛
- المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP) (حفر)؛
- المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) (حفر)؛
- المؤسسة الوطنية للهندسة النفطية (ENEP) (الهندسة النفطية)؛
- مركز البحث في المحروقات (CERHYD)؛

◀ أربع (04) شركات تسيير المناطق الصناعية: بأرزويو، سكيكدة، حاسي الرمل وحاسي مسعود.

¹ Rapport Annuel (SONATRACH) 2014..

بهدف مواصلة استراتيجياتها العالمية، تنشط الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) في الجزائر و عدّة بلدان في العالم : إفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) في أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى)، في أمريكا اللاتينية (البيرو) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتبار الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) من أهم المؤسسات الإقتصادية العمومية، تم تغيير هيكلتها وإستبدالها بهيكله جديدة أين إستقلت عنها بعض المؤسسات ودخول مؤسسات جديدة على شكل فروع تابعة للمؤسسة الأم. مجمع الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) يملك في محفظته (154) شركة تابعة وفرع على المستويين الوطني والدولي، يوجد على مستوى الجزائر حوالي (105) شركة، بينما تتوزع (49) مؤسسة تابعة للشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) عبر مختلف أنحاء العالم بما في ذلك بيرو وأنجلترا وإسبانيا ومالي، والنيجر، وغيرها.

ثانيا: عينة الدراسة للشركات غير المسعرة في بورصة الجزائر فروع المؤسسة الأم سوناطراك.

يكتسي قطاع المحروقات أهمية كبيرة كونه صناعة إستراتيجية يعتمد عليها الإقتصاد الجزائري، فهو بمثابة المورد الأساسي إن لم نقل الوحيد للمشاريع التنموية، ومورد للعملة الصعبة، لذلك أولت الجزائر إهتماما بالغا بالمؤسسات البترولية بحيث يتجسد هذا الإهتمام من خلال إنشائها للشركة الأم سوناطراك (Sonatrach).

وبعد التعرف على الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) وأهم فروعها سنحاول في هذا الجانب التعريف بالمؤسسات مجال الدراسة. وتشتمل العينة المأخوذة للدراسة على المؤسسات البترولية التابعة للشركة القابضة للخدمات شبه بترولية (SPP) والشركة القابضة لثمين المحروقات (SVH) والتي تمثل مساهمة الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) حصة كاملة في رأس مالها (100%)، بالإضافة إلى توفر قوائمها المالية خلال الأربع السنوات الأولى قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أي خلال الفترة (2006-2009)، ثم بعد تطبيقها للنظام المحاسبي المالي (SCF) بأربع سنوات أي خلال الفترة (2011-2014)، والتي بلغ عددها حوالي (07) سبعة مؤسسات بترولية مع إستبعاد العديد من المؤسسات نظرا لعدم توافر بيانات مالية تسمح بالمقارنة، وكذا عدم توفر شرط الحصة الكاملة (100%) لمساهمة الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach) في رأس مال هذه المؤسسات، وعلى ذلك تصبح المؤسسات البترولية المستوفية لشروط البحث (07) مؤسسات بترولية كما يلي:

الجدول رقم 3.3: المؤسسات غير المسعرة في البورصة الجزائرية محل الدراسة

الموقع الإلكتروني	الشركات القابضة	نسبة مساهمة الشركة الأم سوناطراك (Sonatrach)	رأس المال	إسم الشركة	الرقم
www.naftal.dz	SVH	% 100	شركات مساهمة برأس مال 1500.000.000 دج	NAFTAL	01
www.engtp.com	SPP	% 100	شركات مساهمة برأس مال 6.390.000.000 دج	ENGTP	02
www.enageo.dz	SPP	% 100	شركات مساهمة برأس مال 7.000.000.000 دج	ENAGEO	03
www.enafor.dz	SPP	% 100	شركات مساهمة برأس مال 14.800.000.000 دج	ENAFOR	04
www.entp-dz.com	SPP	% 100	شركات مساهمة برأس مال 14.800.000.000 دج	ENTP	05
www.enspgroup.com	SPP	% 100	شركات مساهمة برأس مال 8.000.000.000 دج	ENSP	06
www.hyproc.dz	SVH	% 100	شركات مساهمة برأس مال 12.000.000.000 دج	HYPROC	07

المصدر: من إعداد الباحث بناء على (Rapport Annuel (SONATRACH) 2014)

المطلب الثالث: تحديد متغيرات الدراسة، وطرق قياسها

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع المتمثل في ممارسات إدارة الأرباح، ومتغير مستقل المعبر عنه بالنظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الضابطة التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وممارسات إدارة الأرباح.

الفرع الأول: المتغير التابع

يعتمد الكثير من مستخدمي القوائم المالية على الأرقام المحاسبية المعلنة فيها لإتخاذ قراراتهم الإقتصادية، ولكن بوجود المرونة المتاحة للإدارة في إختيار الطرائق والسياسات المحاسبية وحالات الحكم الشخصي التي منحتها لها المعايير المحاسبية الدولية، أصبح بإمكان الإدارة الإختيار ما بين تلك الطرق والسياسات البديلة، الأمر الذي يؤثر على عدالة ومصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية.

إن تدخل الإدارة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي، وقيامها بالعديد من الأعمال التي تتوجه لخدمة رغباتها، جعل إمكانية إكتشافها والوقوف على مدى تدخلها أمرا صعبا، إذ لا تفي إجراءات أي باحث لهذا الموضوع في التوجه نحو الإدارة أو مدققي الحسابات من خلال عمل الإستهيين وذلك في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركة، مما يدفع أكثر الباحثين للتوجه نحو القياس الكمي لتلك الممارسات، من خلال إستخدام الأساليب الكمية الإحصائية وتحليل القوائم المالية، للكشف عن مدى تدخل الإدارة في الأرقام المحاسبية التي تم الكثير من مستخدمي القوائم المالية، وقد قدم الباحثون العديد من النماذج والمؤشرات لقياس ممارسات إدارة الأرباح، ولعل من بينها مدخل المستحقات الإختيارية الذي يعد كوكيل معتمد في قياس ممارسات إدارة الأرباح

تعد المستحقات الإختيارية من أكثر المداخل إستخداما من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك لكون الأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها هو أساس الإستحقاق المحاسبي، الذي يقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة الحالية، إلا أنه بسبب الإنتقادات الموجه لهذا الأساس الذي يتطلب من المحاسب العديد من التقديرات والإجتهاد الشخصي، مما يتيح الفرصة لممارسات إدارة الأرباح، والتأثير في مبلغ الربح المحقق، حيث تعرف المستحقات الكلية بأنه ذلك الجزء الغير النقدي من الأرباح، ويقاس بالفرق بين صافي الأرباح على أساس الإستحقاق و التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، كما تتكون المستحقات الكلية من المستحقات غير إختيارية و المستحقات الإختيارية، وتعتبر هذه الأخيرة كمقياس لممارسات إدارة الأرباح والتي قد تدار عمدا نتيجة خضوعها للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، كما يستخدم هذا الجزء من المستحقات للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي يتم حساب المستحقات الإختيارية من خلال طرح الجزء الغير إختياري من المستحقات الكلية، وكما أشرنا في الجانب النظري للدراسة، إعتمدت الدراسات السابقة على عدة نماذج لقياس المستحقات الإختيارية في ظل

بيئات أعمال مختلفة، والمتمثلة أساسا في [نموذج جونز (1991) Modèle de Jones، نموذج جونز المعدل Modèle de Jones modifié (1995)، نموذج ريس (1996) Modèle de Ress et al، نموذج كوتري وآخرون Modèle de S.P. (2005) Kothari et al، كورميه ومارتينيز (2006) Modèle de D. Cormier et I. Martinez]، فوفقا لهذه الدراسة، سيتم قياس المستحقات الإختيارية بالإعتماد على ثلاثة نماذج منها نظرا لإستخدامها على نطاق واسع في معظم الدراسات الحديثة، ومن ثم المفاضلة بينهم بما يتوافق مع بيئة الأعمال الجزائرية، وفق ما جاء في دراسات (كوكب الجميل، أحمد الدوسكي، 2008، عبد الله المشهداني ومجيد الفتلاوي، 2012، أمينة فداوي 2013، Ines Yosr Hrichi 2013، Fakhfakh Ben Amar, 2009)، وتم عملية قياس المستحقات الإختيارية بأربعة مراحل نوردها فيما يلي:

الخطوة الأولى: خلال هذه المرحلة تم حساب المستحقات الكلية (Total des Accruals) للشركات عينة الدراسة إعتمادا على طريقتين مختلفتين هم طريقة الميزانية وطريقة التدفق النقدي، وفق الصيغتين التاليتين:

الطريقة الأولى: المنهج المباشر لقائمة التدفقات النقدية

وتمثل المستحقات الكلية وفقا لهذا المنهج الفرق بين صافي نتيجة الدورة المالية وصافي التدفقات النقدية من أنشطة الإستغلال للشركة وذلك وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

$NI_{i,t}$: النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t)؛

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

ونظرا لعدم إمكانية الحصول على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مباشرة من جدول تدفقات الخزينة لجميع الشركات محل الدراسة خلال الفترة (2006-2014)، تم حسابه وفق جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة، حيث يتم الإنتقال فيه من القدرة على التمويل الذاتي نحو تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الإستغلال بعد طرح مختلف الآجال الناتجة عن عمليات الإستغلال والمتمثلة في التغير في الإحتياج لرأس مال العامل للإستغلال، وذلك وفق المعادلة التالية¹:

تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الإستغلال FTPE = القدرة على التمويل الذاتي CAF - التغير في الإحتياج في

$$\Delta BFR_{exp}$$

¹ Pierre Vernimmen, et d'autres, Finance d'entreprise, 14^{ème} édition, Dalloz, Paris, 2016, pp 21-58.

بينما تم حساب التغير في الإحتياج في رأس مال العامل للإستغلال (ΔBFR_{exp}) ببناء ميزانية إقتصادية لكل سنة من سنوات الدراسة، حيث تعبر هذه الاخيرة عن مجموع ممتلكات الشركة من جهة، ومجموع الإلتزامات من جهة أخرى، كما تعبر عن مجموع الإستخدامات الموجهة إلى دورة الإستغلال وتحليل لمختلف مصادر تمويل هذه الإستخدامات¹، وعليه يمكن التعبير عن التغير في الإحتياج في رأس مال العامل للإستغلال (ΔBFR_{exp}) حسب البنية الأساسية للميزانية الإقتصادية وفق المعادلة التالية:

$$\text{الإحتياج في رأس مال العامل للإستغلال } BFR_{exp} = \text{الأصول الإقتصادية} - \text{الإستثمارات الصافية} - \text{الإحتياج لرأس مال العامل خارج الإستغلال } BFR_{hexp}$$

وعليه يمكن التعبير عن التغير في الإحتياج في رأس مال العامل للإستغلال ΔBFR_{exp} حسب المعادلة التالية:

$$\text{التغير في الإحتياج في رأس مال العامل للإستغلال } \Delta BFR_{exp} = \text{الإحتياج في رأس مال العامل للإستغلال } BFR_{exp} \text{ للسنة } N - \text{الإحتياج في رأس مال العامل للإستغلال } BFR_{exp} \text{ للسنة } N-1$$

الطريقة الثانية: منهج الميزانية المحاسبية

وفقا لهذا المنهج المستحقات الكلية يمكن حسابها كالآتي:

$$TAC_{i,t} = (\Delta BFR_{i,t} + PRC_{i,t} - DOT_{i,t})$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)

$PRC_{i,t}$: النواتج الغير النقدية للشركة (i) في السنة (t)

$DOT_{i,t}$: مخصصات الدورة للشركة (i) في السنة (t)

$\Delta BFR_{i,t}$: التغير في الإحتياج لرأس مال العامل للإستغلال للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1)

الخطوة الثانية: في هذه المرحلة تم تقدير المعاملات ($\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$) لحساب المستحقات غير الإختيارية (Accruals non)

(discretionnaires) للشركات عينة الدراسة، كما يتم في هذه المرحلة تحديد المستحقات غير الإختيارية (Accruals non)

¹ Ibid., p59.

(discretionnaires) لكل شركة من شركات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج المقدر ($\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$)، باستخدام معادلة الإنحدار الخطي المتعدد اعتماداً على نماذج الموضحة وفق الصيغ التالية:

النموذج الأول: نموذج جونز (1991) Modèle de Jones المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TA_{it} / A_{it-1} = \beta_1(1/A_{it-1}) + \beta_2(\Delta RE_{vit}/A_{it-1}) + \beta_3(PPE_{it}/ A_{it}) + \varepsilon_{it}$$

$$NDA_{it} / A_{it-1} = \beta_1(1/A_{it-1}) + \beta_2(\Delta RE_{vit}/A_{it-1}) + \beta_3(PPE_{it}/ A_{it})$$

النموذج الثاني: نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TA_{it} / A_{it-1} = \beta_1(1/A_{it-1}) + \beta_2[(\Delta RE_{vit} - \Delta REC_{it}/A_{it-1})] + \beta_3(PPE_{it}/ A_{it}) + \varepsilon_{it}$$

$$NDA_{it} / A_{it-1} = \beta_1(1/A_{it-1}) + \beta_2[(\Delta RE_{vit} - \Delta REC_{it}/A_{it-1})] + \beta_3(PPE_{it}/ A_{it})$$

النموذج الثالث: نموذج كوثري وآخرون (2005) Modèle de S.P. Kothari et al المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TA_{it} / A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1(1/A_{it-1}) + \beta_2[(\Delta RE_{vit} - \Delta REC_{it}/A_{it-1})] + \beta_3(PPE_{it}/ A_{it}) + \beta_4 ROA_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$NDA_{it} / A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1(1/A_{it-1}) + \beta_2[(\Delta RE_{vit} - \Delta REC_{it}/A_{it-1})] + \beta_3(PPE_{it}/ A_{it}) + \beta_4 ROA_{it}$$

حيث أن:

TA_{it} : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

ΔRE_{vit} : التغير في المبيعات للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1)؛

PPE_{it} : الأصول الثابتة الإجمالية للشركة (i) في السنة (t)؛

ΔREC_{it} : التغير في رصيد حساب العملاء للشركة (i) في السنة (t)؛

CFO_{it} : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t)؛

ROA_{it} : معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة (t)؛

A_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معالم النموذج خاصة بالشركة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

ε_{it} : يمثل الخطأ العشوائي أو البواقي من النموذج المقدر والتي تعبر عن قيمة المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

NDA_{it} : المستحقات الغير إختيارية للشركة (i) في السنة (t).

الخطوة الرابعة: تم احتساب فيها المستحقات الإختيارية (Accruals discrétionnaires) لكل شركة من شركات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات الغير إختيارية وفق كل نموذج وفق المعادلة التالية:

$$AT\ i,t = NDA\ i,t + DAC\ i,t$$

حيث أن:

$AT\ i,t$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

$NDA\ i,t$: المستحقات الغير إختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

$DAC\ i,t$: المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t).

الخطوة الخامسة: تم إعتداد تصنيف شركات عينة الدراسة لممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، باستخدام القيم المطلقة للمستحقات الإختيارية، وذلك للتركيز على حجم التدخل الإداري في عملية إعداد القوائم المالية، وإهمال الإشارة السالبة أو الموجبة للمستحقات الإختيارية، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن الشركة ممارسة لإدارة الأرباح، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح خلال تلك السنة.

الفرع الثاني: المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل في تطبيق النظام المحاسبي للشركات الجزائرية المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، وتم قياس هذا المتغير بطريقة القياس الثنائي القيمة، حيث يأخذ القيمة إثنان (2) خلال الأربع سنوات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أي خلال الفترة (2011-2014)، والقيمة واحد (1) خلال الأربع سنوات قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أي خلال الفترة (2006-2009)، ومن خلال إستعراض الدراسات السابقة ومناقشتها، فإن إعتداد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو التماشي معها، يحتتمل أن يكون له أثر إيجابي أو سلبي على ممارسات إدارة الأرباح.

الفرع الثالث: المتغيرات الضابطة

تشمل المتغيرات الضابطة بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وبعد مراجعة الدراسات السابقة إرتأى الباحث أنه يمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى متغيرات ضابطة مشتركة في جميع الدراسات السابقة، وأخرى إضافية كونها معتمدة في بعض الدراسات حسب ما تقتضيه متطلبات بيئة أعمال هذه الأخيرة، ومن أهم هذه المتغيرات ومقاييسها، نذكرها في النقاط التالية:

أولاً: المتغيرات الضابطة المشتركة

▪ ربحية الشركة:

تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة في توليد الأرباح، وسيتم قياس الربحية في هذه الدراسة بالاعتماد على معدل العائد على الأصول (ROA)، بهدف التعرف على مدى تمايز الشركات عينة الدراسة من حيث أرباحها في ممارسات إدارة الأرباح، وحسب دراسة (مُجد عوني عيد أبو جبة، 2015)، فإنه من المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين ربحية الشركات وممارسات إدارة الأرباح.

▪ مديونية الشركة:

لأغراض هذه الدراسة، تم استخدام نسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول، حيث تستخدم النسبة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة الشركات عينة الدراسة، كما تمثل مقياساً لعملية تمويل أصول الشركة من خلال الإقتراض والدائنين، وتعتبر من المؤشرات المهمة التي توضح الملائمة في التقارير المالية المنشورة للشركات، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وديونها طويلة الأجل، وكلما إنخفضت هذه النسبة زادت قدرة الشركة على سداد ديونها، وبالتالي حسب دراسات (نضال عمر زلوم، 2015، Zaenal Fanani 2013)، من المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين مستوى مديونية الشركات محل الدراسة وممارسات إدارة الأرباح.

▪ حجم الشركة:

أظهرت العديد من الدراسات أن حجم الشركة يعتبر ضمن العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح، حيث تقوم الشركات كبيرة الحجم بإدارة أرباحها لتجنب التكاليف السياسية، كما قد تقوم الشركات صغيرة الحجم بإدارة أرباحها لإظهار أرباح غير حقيقية مبالغ فيها لجلب مستثمرين جدد، لذلك تم استخدام اللوغريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، بهدف قياس تغير الشركات عينة الدراسة من حيث أحجامها في مدى ممارسات إدارة الأرباح، وحسب دراسات (Ines Fakhfakh 2009، Shangkun Liang 2011، Ben Amar)، فإنه من المتوقع أن تكون علاقة طردية بين حجم الشركات وممارسات إدارة الأرباح.

▪ التسعير في البورصة:

من خلال إستقراء الدراسات السابقة ومناقشتها، أكدت دراسات (شتيوي 2009، Alex Augusto 2016، Timm Rathke et al)، أنه يحتمل أن يكون التسعير في البورصة له أثر إيجابي أو سلبي على ممارسات إدارة الأرباح، وأشارت دراسة (شتيوي، 2009) إلى إنخفاض معدل التغير في أثر المستحقات الإختيارية للشركات المسعرة في البورصة بالمقارنة بالشركات الغير، وذلك نتيجة لوجود علاقة عكسية بين متغير التسعير بالبورصة وممارسات إدارة الأرباح، وتم قياس هذا المتغير بطريقة القياس الثنائي القيمة، حيث يأخذ القيمة واحد (1) إذا كانت الشركة غير مسعرة في البورصة، والقيمة إثنان (2) إذا كانت الشركة مسعرة بالبورصة.

وإنطلاقاً مما تم عرضه في تحديد متغيرات الدراسة، وطرق قياسها، يمكن تلخيصه في الجدول التوضيحي التالي:

الجدول رقم 4.3: ملخص متغيرات الدراسة التابعة، المستقلة والضابطة المشتركة

العلاقة المتوقع بإدارة الأرباح	سبب الاختيار	طريقة القياس	متغيرات الدراسة	
-	لإستخدامها على نطاق واسع في معظم الدراسات الحديثة، ومن ثم المفاضلة بينهم بما يتوافق مع بيئة الأعمال الجزائرية	نماذج المستحقات ل Jones (1991), Jones modifié (1995), Kothari et al (2005)	إدارة المستحقات الإختيارية	المتغير التابع:
موجبة	معرفة تأثير الإعتدال الإلزامي للنظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على ممارسات إدارة الأرباح	بطريقة القياس الثنائي القيمة يأخذ القيمة (1): فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، و(2): فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي	النظام المحاسبي المالي SCF	المتغير المستقل
موجبة	بهدف التعرف على مدى تمايز الشركات عينة الدراسة من حيث أرباحها في ممارسات إدارة الأرباح	معدل العائد على الأصول ROA	ربحية الشركة	المتغيرات الضابطة المشتركة
موجبة	تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة الشركات عينة الدراسة على ممارسات إدارة الأرباح	نسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول	مديونية الشركة	
موجبة	بهدف قياس تغاير الشركات عينة الدراسة من حيث أحجامها في مدى ممارسات إدارة الأرباح	اللوغريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	حجم الشركة	
سالبة	معرفة التباين في ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة في البورصة بالمقارنة بالشركات غير المسعرة	بطريقة القياس الثنائي القيمة يأخذ القيمة (1): للشركات غير المسعرة، و(2): للشركات المسعرة	التسعير في البورصة للشركة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

ثانيا: المتغيرات الضابطة الإضافية

■ التحفظ المحاسبي:

لازال الجدل حول مدى تأثير سياسة التحفظ المحاسبي لدى الشركات على ممارسات إدارة الأرباح محتمدا، ففي ظل مفهوم التحفظ المحاسبي الذي يعبر على حالة عدم التأكد المحيطة بعملية إعداد القوائم المالية والذي ينعكس في الميل العام نحو الإعتراف المبكر بالأحداث غير السارة مع تدنية قيم صافي الأرباح وصافي الأصول، بحيث لا ينتج عنها تضخيم لكلا من الإيرادات والأصول أو تقليل الأعباء والخصوم، مما يمثل سياسة مضادة ومعاكسة لممارسات إدارة الأرباح. وامتدادا لما سبق، فيمكن القول أنه وفي ظل الإلتزام بممارسات التحفظ المحاسبي، فقد تحدث حالة من التعمد في تخفيض الأرباح المحاسبية أو التأثير على المركز المالي بطريقة تؤدي إلى سوء الفهم أو التأثير السلبي على مستخدمي المعلومات المحاسبية، من خلال ممارسة التحفظ المحاسبي الأقصى والذي يشتمل على إختيارات الإدارة في الوصول إلى أقصى مستوى للأرباح أو الخسائر لتحقيق دوافع إدارية معينة يتمثل بعضها في إستخدام ممارسات إدارة الأرباح في إطار ما يسمى (Big Bath) لزيادة الخسائر أو تخفيض الأرباح لأدنى حد ممكن في الفترة الحالية، وفي ذات الوقت تكوين احتياطات خفية يمكن لإدارة الشركة إستخدامها في زيادة الربح في الفترات المستقبلية، مما يظهر الإدارة بأنها وراء تحسين الأعمال.

فيما يخص العلاقة الموجود بين مستوى التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة بينهما أهمها دراسة: (عمر شقور، 2016) فالمؤسسات الأكثر تحفظا لديها حوافز أقل للتلاعب بالأرباح المحاسبية، في حين أوجدت دراسة (عمر زلوم، 2015) جود علاقة موجبة غير معنوية بين مستويات التحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح، فالمؤسسات التي تتميز بمستوى عال من التحفظ المحاسبي لديها حوافز أكبر للتلاعب بالأرباح المحاسبية. وتماشيا مع بعض الدراسات السابقة لاسيما منها (عمر شقور، 2016، موسى حمدان 2011، Rezaee and Jain, 2004)، تم قياس مستويات التحفظ المحاسبي بنسبة المستحقات الكلية إلى إجمالي الأرباح الصافية.

■ المدفوعات الضريبية:

تعد الحوافز الضريبية أحد الأسباب التي تجعل إدارة الشركة تلجأ إلى التلاعب بالأرباح المحاسبية بهدف تمهيد الأرباح أو عن طريق التسجيلات الإحتيالية في إطار ممارسات إدارة الأرباح من أجل تقليل مبلغ الأرباح الخاضعة للضريبة، وبالتالي التهرب منها.

فيما يخص العلاقة الموجود بين حجم المدفوعات الضريبية وإدارة الأرباح توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة معنوية موجبة بينهما أهمها دراسة: (Eduardo Flores, et al, 2016) فالمؤسسات التي تتميز بحجم عال من المدفوعات الضريبية أكثر ميولا للتلاعب بالأرباح المحاسبية، حيث أن ظهور مستويات أرباح مرتفعة من شأنه أن يدفع السلطات إلى فرض تكاليف إضافية وفرض قواعد جديدة لإحتساب الضريبة على نشاط المؤسسات، مما يحفز الإدارة على التلاعب بتخفيض رقم الأرباح المحاسبية، كما توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم المدفوعات الضريبية وإدارة الأرباح، أهمها

دراسة: (Stephen Courtenay et al, 2008) فالمؤسسات التي تتميز بحجم عال من المدفوعات الضريبية أقل ميولا للتلاعب بالأرباح المحاسبية، وتماشيا مع دراسة (Eduardo Flores, et al, 2016, Stephen Courtenay et al,) (2008)، تم قياس حجم المدفوعات الضريبية بنسبة مبلغ المدفوعات الضريبية إلى إجمالي الأصول.

■ معدل النمو:

يمكن أن تتعرض المؤسسة للعديد من الضغوطات للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة أو تجاوزها، وهو ما يحفز إدارة المؤسسة على الإنخراط في ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، ولتوضيح تأثير معدل نمو المؤسسة على ممارسات إدارة الأرباح قامت الدراسات السابقة بإدخال متغير نمو المؤسسة كمتغير ضابط، ولقد وفرت الأدبيات المحاسبية طرق مختلفة لقياس معدل نمو المؤسسة.

فيما يخص العلاقة الموجود بين نمو المؤسسة وإدارة الأرباح توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة معنوية موجبة بينهما أهمها دراسة: (Patrick et Mounir Jaouadi, 2011, Chung-Peng Khoo et al, 2015) فالمؤسسات ذات النمو المرتفع لديها حوافز أكبر للتلاعب بالأرباح المحاسبية، كما توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين معدلات نمو المؤسسة وإدارة الأرباح، أهمها دراسة: (أحمد الشتيوي، 2009، 2009، Ines Fakhfakh Ben Amar, 2009) فالمؤسسات التي تتميز بفرص نمو بطيئة تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية لتضخيم الأرباح، في حين أثبتت بعض الأخرى وجود علاقة موجبة غير معنوية بين معدل نمو المؤسسة وممارسات إدارة الأرباح، أهمها دراسة: (عمر زلوم، 2015، Palacios and Martinez, 2014، Claude Francoeur, et al, 2008) ولقد وفرت الأدبيات المحاسبية طرق مختلفة لقياس معدل نمو المؤسسة، وإقتداء بالدراسات السابقة (عمر زلوم، 2015، Ines Fakhfakh ،Palacios and Martinez, 2014، Ben Amar, 2009) تم قياس معدل النمو بقسمة التغير في مستوى رقم الأعمال بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة.

■ خطر الإستغلال:

إن الهدف من إعداد الكشوف المالية هو توفير معلومات نافعة للمستخدمين للحكم على قدرة الإدارة على إستغلال موارد الشركة بكفاءة وفعالية لتحقيق هدف الشركة الرئيسي، وتقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالمستحقات والأنشطة الحقيقية للشركة أو تطبيق ممارسات لا تتلاءم مع المبادئ المحاسبية لكي تصل إلى رضا توقعات المحللين، لأن الإخفاق في مقابلة توقعات المحللين يلحق الضرر بإدارة الشركة، وإذا كانت مثل هذه الإخفاقات تحدث بصورة متكررة فإنها ستؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين وإرتفاع تكلفة رأس مال الشركة، كما أن المستثمرين لا يرغبون الإستثمار في الشركات التي تكون فيها المخاطر عالية نتيجة عدم إستقرار الأرباح المعلن عنها، وبالتالي فإن القيمة المتوقعة لعوائد الإستثمار في تلك الشركات تكون أقل مقارنة بالشركات ذات الأرباح المستقرة، وعلى هذا الأساس فإن على الإدارة أن تقوم بتحسين قيمة الشركة من خلال رفع أسهمها في الأسواق المالية، وذلك بإستقرار السلسلة التاريخية لمبلغ الأرباح المعلن عنه، والذي يعد مؤشر على إنخفاض مخاطر

الإستغلال والإستثمار ويعكس إحتتمالات أقل مخاطرة للأرباح وللعوائد المتوقعة للإستثمار فيها، لذا فإن أحد دوافع الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح هو تجنب مخاطر الإستغلال العالية وردود الفعل العكسية للمساهمين في السوق¹.

فيما يخص العلاقة الموجود بين مخاطر الإستغلال وإدارة الأرباح، توصلت دراسة (Claude Francoeur, et al, 2008) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بينهما، فالمؤسسات التي تتميز بمخاطر إستغلال عالية أكثر ميولا للتلاعب بالأرباح المحاسبية، وتماشيا مع بعض الدراسات السابقة لاسيما منها (Sondes Draief, Adel Chouaya, 2012)، تم قياس مخاطر الإستغلال بنسبة الإنحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى إجمالي الأصول.

■ مستوى السيولة:

تتأثر متغيرات السيولة بشكل خاص بمجموعة الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتحكم والتلاعب في عمليات البيع، كزيادة وتسريع مبيعات الفترة الحالية مؤقتا بهدف زيادة الأرباح، وذلك بتقديم خصومات تجارية مغالي فيها للعملاء، أو قيام إدارة الشركة بالتراخي في شروط البيع الآجل وجعلها أقل مرونة كزيادة فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء. وبالتالي يمكن إعتباره أداة إبداع محاسبي يمكن للإدارة التلاعب بالمبيعات لحل مشكلات السيولة خصوصا في نهاية الدورة المحاسبية.

فيما يخص العلاقة الموجود بين مستوى السيولة وإدارة الأرباح توصلت دراسة (Shabou et Boulila Taktak, 2002) إلى وجود علاقة معنوية سالبة بينهما، فالمؤسسات التي تتميز بمستوى سيولة منخفضة أكثر ميولا للتلاعب بالأرباح المحاسبية، في حين أثبتت دراسة (موسى حمدان، أبو عجيلة، 2012) وجود علاقة موجبة غير معنوية بين معدل مستوى السيولة وممارسات إدارة الأرباح، وتماشيا مع بعض الدراسات السابقة لاسيما منها (موسى حمدان، أبو عجيلة، 2012، Shabou et Boulila Taktak, 2002)، تم قياس مستوى السيولة بنسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة.

وإنطلاقا مما تم عرضه في تحديد متغيرات الدراسة الضابطة الإضافية، وطرق قياسها، يمكن تلخيصه في الجدول التوضيحي التالي:

¹ Sondes Draief, Adel Chouaya. Effet de la gestion comptable et réelle des résultats sur le coût de la dette : analyse avant et après SOX. **Comptabilités et innovation**, Grenoble, France, May 2012, L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00691020/>

الجدول رقم 5.3: ملخص متغيرات الضابطة الإضافية

العلاقة المتوقع بإدارة الأرباح	سبب الاختيار	طريقة القياس	متغيرات الدراسة
موجبة/سالبة	معرفة تأثير سياسة التحفظ المحاسبي لدى المؤسسات الإقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح، في ظل مستويات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).	المستحقات الكلية إلى إجمالي الأرباح الصافية	التحفظ المحاسبي
موجبة	معرفة العلاقة الموجود بين حجم المدفوعات الضريبية وإدارة الأرباح الذي من شأنه أن يحفز الإدارة على التلاعب بتخفيض رقم الأرباح المحاسبية	مبلغ المدفوعات الضريبية إلى إجمالي الأصول	المدفوعات الضريبية
موجبة	إختبار ما يحفز إدارة المؤسسات على الإنخراط في ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق معدلات النمو المستهدفة.	قسمة التغير في مستوى رقم الأعمال بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة	معدل النمو
موجبة	معرفة تأثير مخاطر الإستغلال لدى المؤسسات الإقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح،	الإنحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى إجمالي الأصول	خطر الإستغلال
سالبة	إختبار مدى تأثير مستوى السيولة على ممارسات إدارة الأرباح .	الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	مستوى السيولة

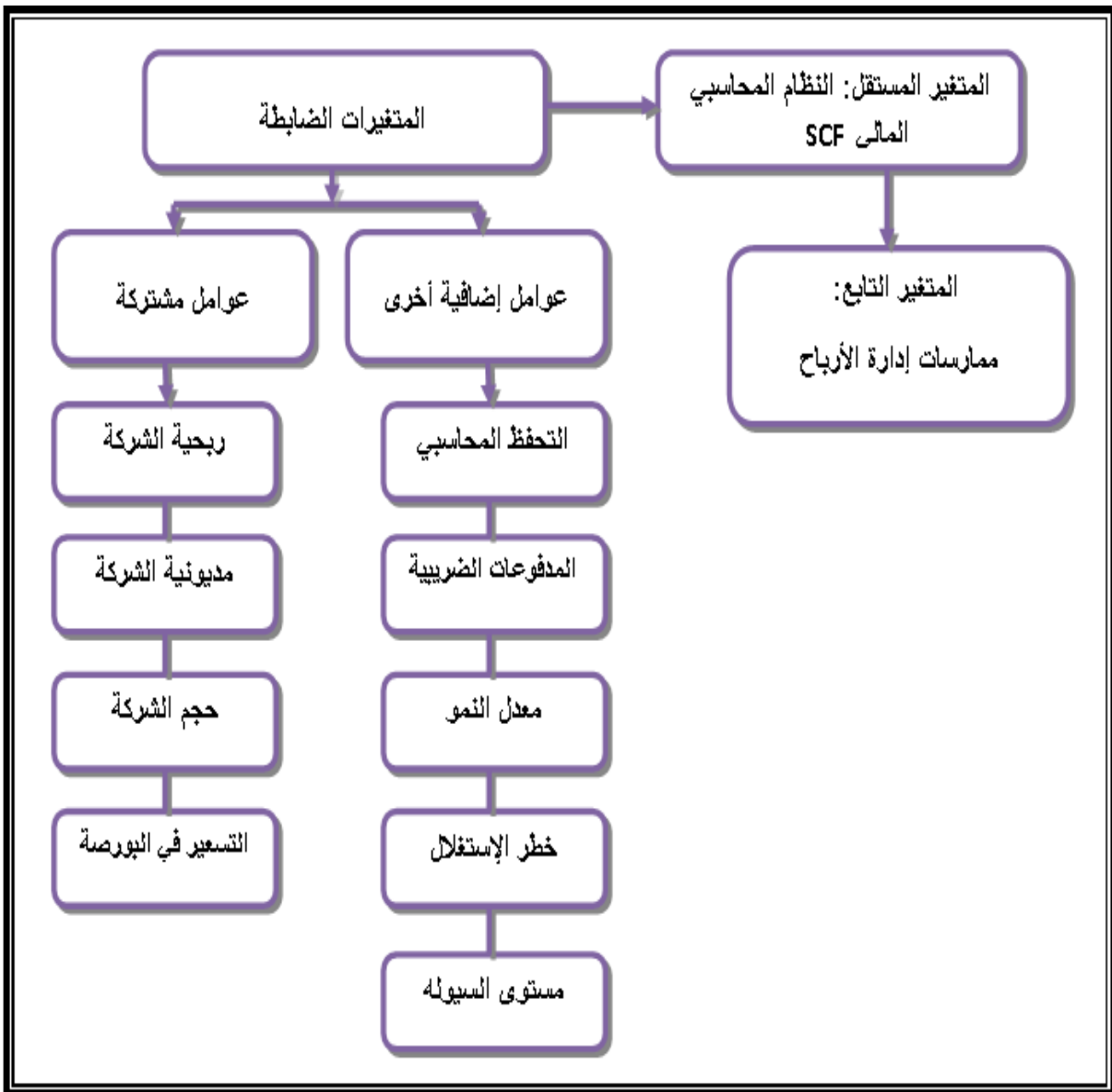
المتغيرات
الضابطة
الإضافية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

المطلب الرابع: نموذج المقترح للدراسة

من خلال مشكلة الدراسة، أهدافها وفروضها، وبناءاً على ما تم عرضه في منهجية الدراسة، حاول الباحث تطوير نموذج للمساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) كمتغير مستقل، على ممارسات إدارة الأرباح للشركات كمتغير تابع، والمعبر عنه بإدارة المستحقات الإختيارية، كما إستخدمت الدراسة بعض المتغيرات الضابطة للعلاقة بين المتغير التابع والمستقل، والمتمثلة في العوامل المشتركة (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة) والعوامل الإضافية (التحفظ المحاسبي، المدفوعات الضريبية، معدل النمو، خطر الإستغلال ومستوى السيولة) كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 2.3: الإطار التصوري لنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثاني: عرض أدوات الدراسة التطبيقية

تعد تقنيات وأدوات البحث العلمي ضرورية لإستكمال الدراسة، كما أن لها دورا بارزا فعلا في تسهيل عملية البحث، بهدف الإستعانة بها في التحليل والوصول إلى إثبات أو نفي الفرضيات، وبالتالي يأتي هذا المبحث لتسليط الضوء على أهم الأدوات والتقنيات المستعملة في الدراسة.

المطلب الأول: مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على الأدبيات المتوفرة محليا ودوليا من دراسات وأبحاث ونشرات وتقارير ذات صلة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري من الدراسة، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير السنوية والمتمثل في القوائم المالية لهذه الشركات (www.cosob.org)، إلى جانب التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن بورصة الجزائر (www.sgbv.dz)، وكذا الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية لإيداع الحسابات الإجتماعية (المركز الوطني للسجل التجاري)، (sidjilcom.cnrc.dz)، وبعض المواقع الإلكترونية للشركات عينة الدراسة، كما تم الاستعانة بشبكة الانترنت للحصول على بعض البيانات، وهذا لتغطية الجانب التطبيقي من الدراسة.

المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية للبيانات

تم الإعتماد على الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة والذي يشير إلى مجموعة من المفاهيم والأساليب التي تستخدم في تنظيم وتلخيص وعرض مجموعة من البيانات بهدف إعطاء فكرة عامة ومبسطة عن توزيع الظاهرة المدروسة، وذلك عن طريق تلخيص البيانات في جداول أو رسومات بيانية أو قيم رقمية، لهذا فإن الباحث يلجأ إلى تلخيص مجموعة من المشاهدات (البيانات) في قيمة واحدة تعبر عن مجموعة من القيم وتدعى هذه القيم بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، وتعتبر أكثر المقاييس المستخدمة في العلوم الإجتماعية وهي مرتبة حسب أهميتها النسبية كالتالي¹:

1. **المتوسط الحسابي:** الذي يصف المستوي العام للمجموعة، لأنه يعطي الدرجة التي يتجمع حولها أغلب أفراد المجموعة، كما يستخدم في المقارنة بين المجموعات.
2. **الإنحراف المعياري:** يعد أدق مقاييس التشتت للدرجات ذات مستوى القياس الفترى والنسبي، فهو يوضح مدى تشتت الدرجات أي يقيس متوسط إنحراف القيم عن ومتوسطها الحسابي.
3. **القيم العليا والدنيا:** وهما أكبر قيمة وأصغر قيمة في التوزيع لأفراد عينة الدراسة.

¹ عبد الكريم بوحفص، الأساليب الإحصائية وتطبيقها يدويا وباستخدام برنامج SPSS، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 85-113.

4. التكرارات: تعتبر جداول التكرارات الأكثر إستخداما في وصف المتغيرات المنفصلة، وينظر إلى الجداول التكرارية على أنها أوعية لفرز القيم المختلفة للمتغير ومن ثم عدد المرات التي تظهر فيها كل قيمة من تلك القيم على حده، ويفضل أن تكون قيم المتغيرات قليلة نسبيا حتى يسهل عرضها في جدول تكراري¹.

المطلب الثالث: الإحصاءات الإستدلالية

إعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الإستدلالية، الذي يسمح بتقدير معالم المجتمع وإتخاذ القرارات حول المجتمع ككل، أي يعتمد على فكرة إختيار عينة تسمى العينة الإحصائية من مجتمع إحصائي، حيث تجرى الدراسة على أفراد العينة الإحصائية ونعمم النتائج على المجتمع بأكمله، وبالتالي نستدل عن وجود النتائج في المجتمع من خلال وجودها في العينة الإحصائية، ومن بين الأساليب الإحصائية الإستدلالية المستخدمة في الدراسة الحالية نوجزها حسب ترتيبها في الجانب التطبيقي للدراسة كما يلي:

1. الإختبارات المعلمية: يسمح هذا الإختبار بتقدير الفرق بين متوسط عينتين مستقلتين أو مرتبطتين، وهل الفرق الملاحظ بين متوسطي عينتين، يرجع إلى سبب جوهري أو يمكن إعتباره نتيجة للصدفة.

أ. إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (**Test-t pour échantillon indépendants**): يستخدم هذا الإختبار لمقارنة مجتمعين مستقلين في ضوء متغير تابع، أي أن هذا الإختبار يستخدم إذا كان المتغير المستقل له فئتين والمتغير التابع كمي.

ب. إختبار تحليل التباين الأحادي (**ANOVA**): يسمح إختبار النسبة الفائية في تحليل التباين الأحادي بمقارنة مجموعة من المتوسطات، فهو يستخدم عندما يكون الغرض من الدراسة هو التحقق من أثر متغير مستقل واحد (عامل) بأكثر من مستويين في متغير تابع واحد.

كما ينبغي التأكد من تحقيق فرضية التوزيع الطبيعي للمتغير من خلال نسبة معامل الإلتواء (**Asymétrie**) إلى الخطأ المعياري له، فإذا كانت هذه النسبة تقع ضمن المدى -2 و2، فإن توزيع البيانات المشاهدة يتبع التوزيع الطبيعي، حيث إعتمدت الدراسة على إختبار كولموجروف-سميرنوف (**Kolmogorov-Smirnov**) الذي ترتبط نتائجه بقيمة المعنوية (**Signification**)، فإذا كانت قيمة المعنوية لمتغير الدراسة أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (=0.05) يدل على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، ففي حالة إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي يتم الإعتماد على نتائج الإختبارات المعلمية (**parametric test**)، أما في حالة إتباعها للتوزيع الطبيعي يتم اللجوء إلى الإختبارات اللامعلمية (**non-parametric test**).

2. الإختبارات اللامعلمية (**non-parametric test**): تم اللجوء إليها عندما تعذر إستخدام أساليب الإختبارات المعلمية، ولما تعلق الأمر بطبيعة مجموعات البيانات محل الدراسة ذات عينتين مستقلتين، تم الإعتماد على إختبار ذو الحدين (**Test binomial**) ومان وتني (**U de Mann-Whitney**)، لتحديد ما إذا كانت الفروقات الملاحظة في حجم ممارسات

¹ محمد بن صالح شراز، التحليل الإحصائي للبيانات **SPSS**، الطبعة الأولى، خوارزم العلمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 67.

إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (عينتين مستقلتين) راجع إلى الصدفة أو فروق موضوعية بين العينتين، بالإضافة إلى إختبار فريدمان (Test de Friedman).

3. **معامل الارتباط:** وذلك بالإعتماد على معاملات ارتباط بيرسون (pearson correlation) الذي يستخدم في تقدير قوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر، لما يتعلق الأمر بمتغيرين كميين.

4. **تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple linear regression):** لتحليل تأثير العلاقة بين المتغير المستقل والممثل في تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، والمتغيرات الضابطة على المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014).

المطلب الرابع: إجراءات الدراسة التطبيقية

لإتمام الدراسة التطبيقية تم الإعتماد على مجموعة من الخطوات والإجراءات المتمثلة في ما يلي:

- تحديد مجتمع وعينة الدراسة؛

- تحديد متغيرات الدراسة، وطرق قياسها؛

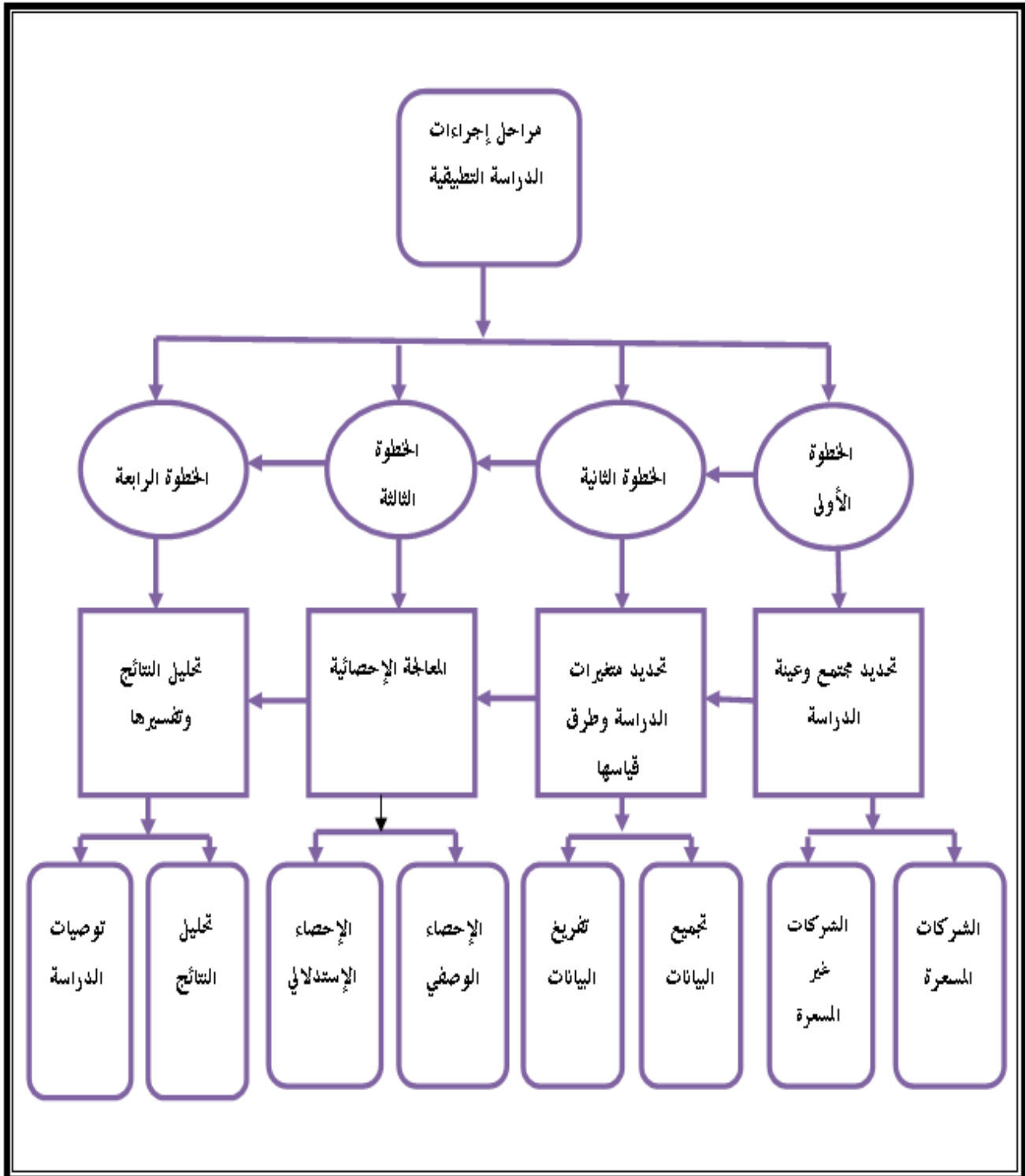
- تجميع البيانات والمتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، من خلال الرجوع لمعطيات لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، انطلاقا من موقع بورصة الجزائر (<http://www.sgbv.dz>)، فضلا عن الرجوع إلى المواقع الإلكترونية للشركات المعنية، وكذا الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية لإيداع الحسابات الإجتماعية (المركز الوطني للسجل التجاري) (sidjilcom.cnrc.dz)، وهذا في حالة عدم توفر الكشوفات المالية المذكورة أعلاه، ومن ثم تفرغ البيانات ومعالجتها بإستخدام برنامج (Excel)، للحصول على متغيرات الدراسة؛

- بعد الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة، تم إدخالها في البرامج الإحصائية (EViews و SPSS)، من أجل معالجتها وتحليلها بإستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والأساليب الإحصائية الإستدلالية؛

- تحليل النتائج وتفسيرها.

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص إجراءات الدراسة التطبيقية وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 3.3: مراحل إجراء الدراسة التطبيقية



المصدر: من إعداد الباحث

خلاصة الفصل:

استهدف البحث المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وبغرض تحقيق الأهداف بخطوات منهجية صحيحة، تناول هذا الفصل عرضاً لمنهجية وأدوات الدراسة التطبيقية.

أما بالنسبة لمنهجية الدراسة فتمثلت أساساً في إختيار مجتمع من المؤسسات الإقتصادية ذات الشكل القانوني مؤسسات المساهمة، والتي تنشط في مختلف القطاعات، والتي تمارس نشاطها في ضل بيئة الأعمال الجزائرية، حيث وقع الإختيار على عينة من الشركات المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية، بالإضافة إلى التعريف بمتغيرات الدراسة وطرق قياسها، المتمثلة في المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح، والمعبر عنه بإدارة المستحقات الإختيارية، أما المتغير المستقل فيتمثل في فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري بداية من جانفي (2010)، المقسمة لمرحلتين، قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2006-2009) ومرحلة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (2010-2014)، كما إشملت الدراسة على المتغيرات الضابطة والتي تعد من العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهي: (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة، التسعير في البورصة، التحفظ المحاسبي، المدفوعات الضريبية، معدل النمو، خطر الإستغلال ومستوى السيولة) كما تم في هذا الجانب عرض إطار تصوري لنموذج الدراسة.

فيما يخص أدوات البحث العلمي الضرورية لإستكمال الدراسة التطبيقية، تم الإعتماد على الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة، والمتمثلة في المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري والقيم العليا والدنيا، كما تم الإستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية الإستدلالية، وهي الإختبارات المعلمية المتمثلة في: [إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Test-t pour échantillon indépendants)، إختبار التوزيع الطبيعي، لكولموجروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov)، إختبار تحليل التباين الأحادي (anova)] والإختبارات اللامعلمية المتمثل في: [إختبار ذو الحدين (binomial Test)، إختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) وإختبار فريدمان (Test de Friedman)] ومعامل إرتباط بيرسون (pearson correlation) وتحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple linear regression).

الفصل الرابع:

الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق

النظام المحاسبي المالي (SCF)

على ممارسات إدارة الأرباح

لدى المؤسسات الإقتصادية

الجزائرية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل لإختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، والمتمثلة أساسا في إدارة المستحقات الإختيارية في المؤسسات الإقتصادية المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية، وذلك بإستخدام عدد من الأساليب الإحصائية (الإختبارات المعلمية، الإختبارات اللامعلمية والإنحدار الخطي المتعدد) وفقا للمتغيرات المرتبطة بكل فرضية وحسب الشروط المتعلقة بكل إختبار من الإختبارات المستخدمة في تلك الفرضيات، بغرض التأكد من مدى وجود فروقات معنوية في ممارسات إدارة الأرباح بين المؤسسات حسب متغيرات الدراسة.

كما تم تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية ومقارنتها مع نتائج الدراسات المحاسبية السابقة، بغية الوصول إلى نتائج تجريبية أكثر تأكيد حول بيئة الأعمال الجزائرية، مع إعطاء حلول وتوصيات إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها .
وعليه جاء تقسم هذا الفصل على النحو التالي:

◀ المبحث الأول: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار فرضيات الدراسة

◀ المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار فرضيات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة لإغراض إختبار فرضياتها على مجموعة من الأساليب والإختبارات الإحصائية مثل إختبار الفروق بين المتوسطات والإنحدار الخطي المتعدد، والتي تعتمد على مجموعة من الشروط الواجب توافرها في البيانات أو المشاهدات حتى تكون ملائمة لإجراء هذه الإختبارات بما يضمن صحة وموضوعية الإعتماد على نتائج تلك الإختبارات، وبالتالي جاء هذا المبحث لعرض نتائج الإختبارات التجريبية على بيانات الدراسة، وفقا لتسلسل الأسئلة الفرعية المطروحة .

المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الأولى والثانية

يتناول هذا الجزء من الدراسة التطبيقية عرض نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وإستدلال الفرضية الأولى والثانية.

الفرع الأول: نتائج إختبار الفرضية الأولى

تتعلق هذه الفرضية بمدى ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي: "لا تقوم إدارة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسعرة وغير المسعرة في البورصة بممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة" وإختبار هذه الفرضية تم إحتساب المستحقات الإختيارية لكل سنة من سنوات الدراسة، وتم وصف وتصنيف المؤسسات كممارسة لإدارة الأرباح، وفق مراحل نوردها فيما يلي:

أولا: الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية

تمر عملية إحتساب المستحقات الإختيارية بخمسة مراحل نوردها فيما يلي:

1. تقدير المستحقات الكلية

تم حساب المستحقات الكلية بطريقتين هما: المنهج المباشر لقائمة التدفقات النقدية ومنهج الميزانية المحاسبية، حيث تختلف هاتين الطريقتين في الخطوات فقط، وهي تعطي قيم متساوية في كل الحالات، فبعد تجميع كافة البيانات المطلوبة لكل مؤسسة وسنة من سنوات الدراسة، ومعالجتها بإستخدام برنامج (Excel)، تم الحصول على قيمة المستحقات الكلية لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة (2006-2014)، وفق ما توضحه الإحصاءات الوصفية في الجدول التالي:

الجدول رقم 1.4: الإحصاءات الوصفية للمستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول

بعد تطبيق SCF					قبل تطبيق SCF				
أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السنة	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السنة
-0,151	0,039	0,057	-0,058	2011	-0,523	0,475	0,319	-0,032	2006
-0,117	0,061	0,050	-0,032	2012	-0,218	0,119	0,109	-0,049	2007
-0,142	0,028	0,048	-0,048	2013	-0,902	0,250	0,281	-0,096	2008
-0,177	0,473	0,160	-0,013	2014	-0,196	0,213	0,126	-0,025	2009
-0,177	0,473	0,090	-0,038	فترة الدراسة	-0,902	0,475	0,223	-0,050	فترة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (01) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تشير النتائج المتحصل عليها أعلاه، أن متوسط المستحقات الكلية منسوب إلى إجمالي الأصول، ظهر بشكل سالب خلال فترة الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بينما نرى فترة الدراسة بعد تطبيق (SCF)، أقل تفاوتاً في حجم المستحقات الكلية، نتيجة انخفاض الانحراف المعياري لهذه الفترة، حيث بلغ متوسط المستحقات الكلية خلال فترة الدراسة قبل تطبيق النظام (2006-2009)، بـ (-0,050) بانحراف معياري (0,223) في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات (0,475) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (SONELGAZ) خلال سنة (2006)، أما أدنى قيمة لها فقد بلغت (-0,902) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (SONELGAZ) خلال سنة (2006)، من جهة أخرى تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير في المستحقات الكلية خلال سنوات فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF) ففي سنة (2009) شهدت أعلى قيمة لمتوسط المستحقات الكلية لعينة الدراسة بـ (-0,025) وانحراف معياري (0,126) في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات (0,213) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (ENAGIO)، أما أدنى قيمة لها فقد بلغت (-0,196) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (GTP)، أما أقل قيمة لمتوسط المستحقات الكلية لعينة الدراسة قبل تطبيق النظام (2006-2009)، قدر بـ (-0,096) وانحراف معياري (0,281) في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات (0,250) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (NCAROUIBA)، أما أدنى قيمة لها فقد بلغت (-0,902) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (SONELGAZ).

في حين تشير النتائج كذلك، أن متوسط المستحقات الكلية خلال فترة الدراسة بعد تطبيق النظام (2011-2014)، بـ (-0,038) بانحراف معياري (0,090) في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات (0,473) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (SONELGAZ) خلال سنة (2014)، أما أدنى قيمة لها فقد بلغت (-0,177) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (GTP) خلال سنة (2014)، من جهة أخرى تشير النتائج كذلك إلى وجود تفاوت كبير في حجم المستحقات الكلية خلال

سنوات فترة الدراسة بعد تطبيق (SCF) ففي سنة (2014) شهدت أعلى قيمة لمتوسط المستحقات الكلية لعينة الدراسة بـ (-0,013) وإنحراف معياري (0,160) في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات (0,473) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (SONELGAZ)، أما أدنى قيمة لها فقد بلغت (-0,177) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (GTP)، أما أقل قيمة لمتوسط المستحقات الكلية لعينة الدراسة بعد تطبيق النظام (2014-2011)، فقد سجلت سنة (2011)، وقدرت بـ (-0,058) وإنحراف معياري (0,057) في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات (0,039) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (ENSP)، أما أدنى قيمة لها فقد بلغت (-0,151) وهي تعبر عن قيمة المستحقات لشركة (GTP).

2. تقدير المستحقات غير الاختيارية

كما ذكرنا سابقا تم تقدير المعاملات $(\beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1)$ لحساب المستحقات غير الاختيارية (Accruals non discrétionnaires) للشركات عينة الدراسة، اعتمادا ثلاثة نماذج شهيرة، والمتمثلة أساسا في: [نموذج جونز Modèle de Jones (1991)، جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié، كوتري وآخرون Modèle de S.P. Kothari (2005) et al] لكل شركة من شركات العينة على حدة، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة، والجدول التالي يعرض الإحصاءات الوصفية للعناصر المكونة لهذه النماذج وفق فترتين - خلال فترة الدراسة قبل تطبيق النظام (SCF) (2009-2006) وفترة الدراسة بعد تطبيق النظام (SCF) (2014-2011):

الجدول رقم 2.4: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المكونة لنماذج تقدير المستحقات غير الاختيارية

بعد تطبيق SCF		قبل تطبيق SCF				المتغيرات		
أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
-0,084	0,255	0,072	0,053	-0,117	2,031	0,395	0,240	$\Delta REV_{it}/Ait-1$
-0,115	0,664	0,103	0,032	-0,278	0,361	0,115	0,036	$\Delta REC_{it}/Ait-1$
0,0001	0,790	0,179	0,389	0,006	2,628	0,376	0,448	PPE_{it}/Ait
-0,053	0,139	0,040	0,043	-0,004	0,241	0,057	0,070	ROA_{it}

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (03) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول وجود إنخفاض ملحوظ في متوسط التغير في الإيرادات منسوبة إلى إجمالي الأصول ($\Delta REV_{it}/Ait-1$)، في الفترة ما بعد تطبيق النظام (SCF) حيث بلغ متوسط التغير في الإيرادات منسوبة إلى إجمالي الأصول (0,072) مقارنة بـ (0,240) وإنحراف معياري (0,395) للفترة ما قبل تطبيق النظام (SCF)، كما عرف متوسط التغير في حسابات تحت التحصيل منسوبة إلى إجمالي الأصول ($\Delta REC_{it}/Ait-1$) هو الآخر إنخفاضا في الفترة ما بعد تطبيق النظام (SCF) حيث بلغ متوسط

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق النظام المحاسبي (SCF) على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

التغير لهذه الفترة ب (0,032) بإنحراف معياري (0,103)، مقارنة ب (0,036) وإنحراف معياري (0,115) للفترة ما قبل تطبيق النظام (SCF)؛

كما أن متوسط التثبيتات المادية (PPEit/ Ait) إنخفض في مرحلة ما بعد تطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط التثبيتات للفترة قبل تطبيق النظام (SCF)، ب (0,448) بإنحراف معياري (0,376)، مقابل متوسط حسابي للتثبيتات (0,389) وإنحراف معياري (0,179) للفترة ما بعد تطبيق النظام (SCF)، الأمر الذي يمكن إرجاعه بشكل أساسي إلى الطرق الجديدة التي تبناها النظام المحاسبي المالي في تقييم وإدراج التثبيتات؛

عرف مؤشر العائد على الأصول إنخفاضا، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط النسبة (7%) بإنحراف معياري (0,057)، مقارنة ب (4,3%) قبل التطبيق، بنسبة إنخفاض تقدر ب إنحراف معياري (0,040)، مما يشير إلى ضعف متوسط كفاءة أداء الشركات عينة الدراسة في تحقيق المزيد من الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

وبعد تشكيل مصفوفة من المتغير التابع المستحقات الكلية بدلالة المتغيرات المستقلة المذكورة أعلاه، حسب كل نموذج ومكوناته بالإعتماد على برنامج (Excel)، تم تقدير المعاملات ($\beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$) لحساب المستحقات غير الإختيارية بإستخدام برنامج (EViews8) وفق ما جاء في الجدول التالي:

الجدول رقم 3.4: معاملات الإنحدار الخطي المتعدد لنماذج تقدير المستحقات غير الإختيارية

بعد تطبيق SCF			قبل تطبيق SCF			المعاملات	المتغيرات
نموذج كوثري	نموذج جونز المعدل	نموذج جونز	نموذج كوثري	نموذج جونز المعدل	نموذج جونز		
-8E+07	-1E+08	-6,6E+07	2E+08	1E+08	1,14E+08	β_1	1/Ait-1
		-0,28			-0,12	β_2	$\Delta REVit/Ait-1$
-0,29*	-0,32*		-0,17*	-0,14		β_3	($\Delta REVit - \Delta RECit/Ait-1$)
-0,01	0,02	-0,02	-0,18*	-0,21*	-0,21*	β_4	PPEit/ Ait
-0,42			1,30*			B_5	ROAit
0,03	0,02	0,24	0,007	0,046	0,049	المعنوية الكلية للنموذج المقدر Prob(F-statistic)	
0,16	0,14	0,07	0,25	0,15	0,15	القدرة التفسيرية R^2	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (03) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق النظام المحاسبي (SCF) على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

بعد تقدير معالم النماذج الثلاثة، ولكل فترة على حدى، تم إحتساب المستحقات غير الإختيارية لكل مؤسسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بإستخدام معالم النموذج المقدره أعلاه، وفق المعادلات التالية:

الجدول رقم 4.4: نماذج الإنحدار الخطي المتعدد لتقدير المستحقات غير الإختيارية

تقدير المستحقات غير الإختيارية	البيان	
$NDA_{it} = 1,14E+08 (1/A_{it-1}) - 0,12 (\Delta REV_{it}/A_{it-1}) - 0,21 (PPE_{it}/A_{it})$	قبل تطبيق SCF	نموذج جونز
$NDA_{it} = -6,6E+07 (1/A_{it-1}) - 0,28 (\Delta REV_{it}/A_{it-1}) - 0,02 (PPE_{it}/A_{it})$	بعد تطبيق SCF	
$NDA_{it} = 1E+08 (1/A_{it-1}) - 0,14 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/A_{it-1})] - 0,21 (PPE_{it}/A_{it})$	قبل تطبيق SCF	نموذج جونز المعدل
$NDA_{it} = -1E+08 (1/A_{it-1}) - 0,32 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/A_{it-1})] + 0,02 (PPE_{it}/A_{it})$	بعد تطبيق SCF	
$NDA_{it} = 2E+08 (1/A_{it-1}) - 0,17 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/A_{it-1})] - 0,18 (PPE_{it}/A_{it}) + 1,30 ROA_{it}$	قبل تطبيق SCF	نموذج كوتري
$NDA_{it} = -8E+07 (1/A_{it-1}) - 0,29 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/A_{it-1})] - 0,01 (PPE_{it}/A_{it}) - 0,42 ROA_{it}$	بعد تطبيق SCF	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (03) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS

3. تقدير المستحقات الإختيارية

تم إحتساب المستحقات الإختيارية (Accruals discrétionnaires) لكل مؤسسة من مؤسسات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير إختيارية وفق كل نموذج.

4. وصف إتجاه ومستوى ممارسات إدارة الأرباح

تم التعبير عن المتغير التابع للدراسة (ممارسات إدارة الأرباح) بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية، بحيث يتمثل الهدف الاساسي من إستخدام القيمة المطلقة وإهمال الإشارة السالبة أو الموجبة للمستحقات الإختيارية، والتركيز فقط على حجم التدخل الإداري في العملية المحاسبية، وإتجاه المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فزيادة القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية منسوبة إلى إجمالى الأصول يعني إتجاه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح، ويعرض الجدول (5.4) الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية وفق كل نموذج كالتالي:

الجدول رقم 5.4: الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية إلى إجمالي الأصول حسب كل نموذج

بعد تطبيق SCF				قبل تطبيق SCF				المتغيرات
أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0,0016	0,659	0,091	0,058	0,0001	0,539	0,127	0,133	نموذج جونز
0,0017	0,442	0,066	0,061	0,0005	0,527	0,127	0,130	نموذج جونز المعدل
0,002	0,469	0,068	0,056	0,001	0,535	0,129	0,128	نموذج كوتري

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (06) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، وجود إنخفاض كبير في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية منسوبة إلى إجمالي الأصول، حسب نموذج جونز، في الفترة ما بعد تطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة قبل تطبيق النظام (2006-2009)، بـ (0,133) بإنحراف معياري (0,127) في حين سجلت شركة (HYPROC) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,539) خلال سنة (2006)، بينما حققت شركة (ENAFOR) أدنى مستوياتها بـ (0,0001) خلال سنة (2008)، مقارنة بفترة الدراسة بعد تطبيق النظام (2011-2014)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال (0,058) بإنحراف معياري (0,091) في حين سجلت شركة (SONELGAZ) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,659) خلال سنة (2014)، بينما حققت شركة (ENTP) أدنى مستوياتها بـ (0,0016) خلال سنة (2014)، مما يعني تراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نتائج نموذج جونز.

أما بالنسبة لنموذج جونز المعدل، فتشير النتائج إلى وجود إنخفاض في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد تطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة قبل تطبيق النظام (SCF)، بـ (0,130) بإنحراف معياري (0,127) في حين سجلت شركة (HYPROC) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,527) خلال سنة (2006)، بينما حققت شركة (ENAGIO) أدنى مستوياتها بـ (0,0005) خلال سنة (2012)، مقارنة بفترة الدراسة بعد تطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلالها (0,061) بإنحراف معياري (0,066) في حين سجلت شركة (SONELGAZ) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,442) خلال سنة 2014، بينما حققت شركة (ELAURASSI) أدنى مستوياتها بـ (0,0017) خلال سنة (2013)، مما يعني تراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نتائج نموذج جونز المعدل.

كما أكد نموذج كوتري هو الآخر إنخفاض المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد تطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة قبل تطبيق النظام (SCF)، بـ (0,128) بإنحراف معياري (0,129) في حين سجلت شركة (HYPROC) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,535) خلال سنة (2006)، بينما حققت شركة (GTP) أدنى مستوياتها بـ (0,001) خلال سنة (2006)، مقارنة بفترة الدراسة بعد تطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلالها (0,056) بإنحراف معياري (0,068) في حين سجلت شركة (SONELGAZ) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,469) خلال سنة (2014)، بينما حققت شركة (ENAGIO) أدنى مستوياتها بـ (0,002) خلال سنة (2012)، مما يعني تراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نتائج نموذج كوتري.

تشير النتائج عموما، إلى إنخفاض المتوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة، مما يعني تراجع إتجاه شركات عينة الدراسة، نحو ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما أن هذه الفترة الأخيرة، أقل تفاوتاً في حجم ممارسات إدارة الأرباح، من خلال إنخفاض الإنحراف المعياري لحجم المستحقات الإختيارية.

5. تصنيف الشركات إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح

تم إحتساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية، لكل فترة على حدى قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة، ولكل مؤسسة على إنفراد، وذلك لغرض تصنيف شركات العينة إلى ممارسة لإدارة الأرباح، أو غير ممارسة، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن الشركة ممارسة لإدارة الأرباح فتعطى القيمة الوهمية (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح خلال تلك السنة فتعطى القيمة الوهمية (2)، والجداول التالية تصف التكرارات والنسب المؤوية حسب كل نموذج:

أولاً: حسب نموذج جونز

يعرض الجدول رقم (6.4) نتائج تفصيلية في ضوء مقارنة التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وفيما يلي عرض ملخص لهذه التصنيفات، حسب نتائج نموذج جونز:

الجدول رقم 6.4: التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح حسب نموذج جونز

المجموع		الشركات غير الممارسة		الشركات الممارسة		البيان	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
%100	13	%23	03	%77	10	2006	قبل تطبيق SCF
%100	13	%85	11	%15	02	2007	
%100	13	%54	07	%46	06	2008	
%100	13	%77	10	%23	03	2009	
%100	52	%60	31	%40	21	خلال فترة الدراسة ككل	
%100	13	%62	08	%38	05	2011	بعد تطبيق SCF
%100	13	%92	12	%08	01	2012	
%100	13	%77	10	%23	03	2013	
%100	13	%77	10	%23	03	2014	
%100	52	%77	40	%23	12	خلال فترة الدراسة ككل	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (40%) وهي تمثل (21) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (52) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (60%) وهي تمثل (31) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة، في حين تشير النتائج أن هناك تفاوت بين شركات العينة المدروسة من حيث ممارسات إدارة الأرباح، بحيث ظهرت أعلى نسبة مئوية للشركات الممارسة سنة (2006) بنسبة (77%) بتكرار قدره (10) شركة، وفي المقابل كانت أقل نسبة للشركات الممارسة سنة (2007) بنسبة (15%)، بتكرار قدره (02) شركة من إجمالي (13) شركة.

أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (23%) وهي تمثل (12) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (52) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (77%) وهي تمثل (40) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة، في حين تشير النتائج أن هناك تفاوت بين شركات العينة المدروسة من حيث ممارسات إدارة الأرباح، بحيث ظهرت أعلى نسبة مئوية للشركات الممارسة سنة (2011) بنسبة (38%) بتكرار قدره (05) شركة، وفي المقابل كانت أقل نسبة للشركات الممارسة سنة (2012) بنسبة (08%)، بتكرار قدره (01) شركة من إجمالي (13) شركة.

ثانيا: حسب نموذج جونز المعدل

يعرض الجدول رقم (7.4) نتائج تفصيلية في ضوء مقارنة التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وفيما يلي عرض ملخص لهذه التصنيفات، حسب نتائج نموذج جونز المعدل:

الجدول رقم 7.4: التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح حسب نموذج جونز المعدل

المجموع		الشركات غير الممارسة		الشركات الممارسة		البيان	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
% 100	13	% 31	04	% 69	09	2006	قبل تطبيق SCF
% 100	13	% 85	11	% 15	02	2007	
% 100	13	% 69	09	% 31	04	2008	
% 100	13	% 77	10	% 23	03	2009	
% 100	52	% 65	34	% 35	18	خلال فترة الدراسة ككل	
% 100	13	% 69	09	% 31	04	2011	بعد تطبيق SCF
% 100	13	% 100	13	% 0	00	2012	
% 100	13	% 85	11	% 15	02	2013	
% 100	13	% 77	10	% 23	03	2014	
% 100	52	% 83	43	% 17	09	خلال فترة الدراسة ككل	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، بلغت (35%) وهي تمثل (18) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (52) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (65%) وهي تمثل (34) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة، في حين تشير النتائج أن هناك تفاوت بين شركات العينة المدروسة من حيث ممارسات إدارة الأرباح، بحيث ظهرت أعلى نسبة مئوية للشركات الممارسة سنة 2006 بنسبة (69%) بتكرار قدره (09) شركة، وفي المقابل كانت أقل نسبة للشركات الممارسة سنة 2007 بنسبة (15%)، بتكرار قدره (02) شركة من إجمالي (13) شركة.

أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، فقد بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (17%) وهي تمثل (09) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (52) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (83%) وهي تمثل (43) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة، في حين تشير النتائج أن هناك تفاوت بين شركات العينة المدروسة من حيث ممارسات إدارة الأرباح، بحيث ظهرت أعلى نسبة مئوية للشركات الممارسة سنة

2011 بنسبة (31%) بتكرار قدره (05) شركة، وفي المقابل كانت أقل نسبة للشركات الممارسة سنة 2012 بنسبة (0%)، من غير شركات ممارسة لإدارة الأرباح.

ثالثا: حسب نموذج جونز كوتري

يعرض الجدول رقم (8.4) نتائج تفصيلية في ضوء مقارنة التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وفيما يلي عرض ملخص لهذه التصنيفات، حسب نتائج نموذج كوتري:

الجدول رقم 8.4: التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح حسب نموذج كوتري

المجموع		الشركات غير الممارسة		الشركات الممارسة		البيان	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
%100	13	%23	03	%77	10	2006	قبل تطبيق SCF
%100	13	%85	11	%15	02	2007	
%100	13	%69	09	%31	04	2008	
%100	13	%77	10	%23	03	2009	
%100	52	%63	33	%37	19	خلال فترة الدراسة ككل	
%100	13	%69	09	%31	04	2011	بعد تطبيق SCF
%100	13	%92	12	%08	01	2012	
%100	13	%92	12	%08	01	2013	
%100	13	%85	11	%15	02	2014	
%100	52	%85	44	%15	08	خلال فترة الدراسة ككل	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (37%) وهي تمثل (19) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (52) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (63%) وهي تمثل (33) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة، في حين تشير النتائج أن هناك تفاوت بين شركات العينة المدروسة من حيث ممارسات إدارة الأرباح، بحيث ظهرت أعلى نسبة مئوية للشركات الممارسة سنة 2006 بنسبة (77%) بتكرار قدره (10) شركة، وفي المقابل كانت أقل نسبة للشركات الممارسة سنة (2007) بنسبة (15%)، بتكرار قدره (02) شركة من إجمالي (13) شركة.

أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (15%) وهي تمثل (08) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (52) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة

لإدارة الأرباح، والتي بلغت (85%) وهي تمثل (44) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة، في حين تشير النتائج أن هناك تفاوت بين شركات العينة المدروسة من حيث ممارسات إدارة الأرباح، بحيث ظهرت أعلى نسبة مئوية للشركات الممارسة سنة (2011) بنسبة (31%) بتكرار قدره (04) شركة، وفي المقابل كانت أقل نسبة للشركات الممارسة سنة (2012) بنسبة (08%)، بتكرار قدره (01) شركة من إجمالي (13) شركة.

تشير النتائج عموماً، إلى تراجع ممارسات إدارة الأرباح، حسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة، بعد تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني تراجع اتجاه شركات عينة الدراسة نحو ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعكس انخفاض مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، أو أنه يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في البيئة الجزائرية التي تحكم العمل المحاسبي.

ثانياً: الإحصاءات الاستدلالية لإختبار الفرضية الأولى

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفة، ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة مع ارتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، مقارنة بالشركات الممارسة، لا بد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء من خلال إجراء إختبار ذو الحدين (Test binomial) الخاص بمدى شيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2006-2014)، كما سيتم إجراء إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (t-Test) (indépendants d'échantillons) (الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح)، والذي يسمح بتقدير الفرق بين متوسط عينتين مستقلتين، وهل الفرق الملاحظ بين متوسطي عينتين، يرجع إلى سبب جوهري أو يمكن إعتباره نتيجة للصدفة، وبالتالي هل هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية، والجدول رقم (9.4) يبين نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم 9.4: نتائج إختبار ذو الحدين الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

Signification exacte (bilatérale)	Test de proportion	Proportion observée	N	البيان		
0.000	0.5	%32	33	الممارسة	الجموعة 01	نموذج جونز
		%68	71	غير الممارسة	الجموعة 02	
		%100	104	لمجموع		
0.000	0.5	%29	30	الممارسة	الجموعة 01	نموذج جونز المعدل
		%71	74	غير الممارسة	الجموعة 02	
		%100	104	المجموع		
0.000	0.5	%26	27	الممارسة	الجموعة 01	نموذج كوتري
		%74	77	غير الممارسة	الجموعة 02	
		%100	104	لمجموع		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات الجزائرية محل الدراسة قد مارست إدارة الأرباح، خلال فترة الدراسة، حسب نموذج جونز وبما نسبته (32%)، وذلك بعدد مشاهدات بلغ (33) مشاهدة من أصل (104) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة (68%)، بعدد مشاهدات بلغت (71) مشاهدة. كما أشارت النتائج حسب نموذج جونز المعدل شيوع ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وبما نسبته (29%) وذلك بعدد مشاهدات بلغ (30) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة (71%)، بعدد مشاهدات (74) مشاهدة. كما أكد نموذج جونز هو الآخر وجود ممارسات إدارة الأرباح وبما نسبته (26%) وذلك بعدد مشاهدات بلغ (27) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة (74%)، بعدد مشاهدات (77) مشاهدة.

بالنظر لمزايا هذا الإختبار من حيث أنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع إفتراضي (5%)، فالقيمة المنخفضة للمعنوية تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الإفتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، والقيمة المعنوية المنخفضة حسب النماذج الثلاثة المعتمدة، تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، وهذا يؤكد فرضية الإدعاء بشيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2006-2014).

الجدول رقم 10.4: نتائج إختبار "ت" الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

Test t pour égalité des moyennes			Test de Levene sur l'égalité des variances		نماذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار t	مستوى المعنوية Sig	قيمة الإختبار F	
0,000	102	6,304	0,000	58,103	نموذج جونز
0,000	34,447	4,553			
0,000	102	7,323	0,000	64,400	نموذج جونز المعدل
0,000	31,375	5,076			
0,000	102	7,004	0,000	91,757	نموذج كوتري
0,000	27,561	4,524			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول أعلاه، والذي يوفر أحد الشروط التي يجب توفرها عند إجراء إختبار "ت" الخاص بمدى ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2006-2014)، وهو تجانس أوتساوي تباين البيانات المقارن بينهما، من خلال إختبار ليفين، حيث يمكن إختبار الفرضية الصفريية H_0 التي تقول بتجانس تباين البيانات المقارن بينها، وعندها مستوى المعنوية Sig أكبر من (5%) وبالتالي يتم قراءة نتائج إختبار "ت" من السطر الأول، أي سنعتمد على نتائج إختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة إفتراض التجانس، أو المعالجات مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تقول بعدم تجانس البيانات، وعندها مستوى المعنوية Sig يكون أقل من (5%) وبالتالي يتم قراءة نتائج إختبار "ت" من السطر الثاني، أي سنعتمد على نتائج إختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة إفتراض عدم التجانس،

يلاحظ من الجدول أن نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج جونز، عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 58.103 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي لإقل من مستوى معنوية الفرضية الصفريية $H_0 \alpha=0.05$ مما يعني عدم التجانس بين العينتين (شركات ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح)، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" الخاص بمدى ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2006-2014)، من السطر الثاني، أي سنعتمد على نتائج إختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة إفتراض عدم التجانس، حيث من نتائج إختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=4,553$ ودرجة الحرية $ddl=34,447$ عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفريية $H_0 \alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفريية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الإختيارية بين الشركات الممارسة لإدارة الأرباح، والشركات التي لم تقم بالممارسة، حيث أن نسبة الشركات

غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، هي أكبر بكثير مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني أن السمة الغالبة على إتجاه شركات عينة الدراسة حسب نموذج جونز، هي غير ممارسات لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

بينما تشير نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج جونز المعدل، عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 64,400 عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي لإقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 $\alpha=0.05$ مما يعني عدم تساوي التباين بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" الخاص بمدى ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2006-2014)، من السطر الثاني، أي سنعتمد على نتائج إختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة إفتراض عدم التجانس، حيث من نتائج إختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=5,076$ ودرجة الحرية $ddl=31,375$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الإختيارية بين الشركات الممارسة لإدارة الأرباح، والشركات التي لم تقم بالممارسة، حيث أن نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، هي أكبر بكثير مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني أن السمة الغالبة على إتجاه شركات عينة الدراسة حسب نموذج جونز المعدل، هي غير ممارسات لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

أما نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج كوتري، يبين هو الآخر عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 91,757 عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي لإقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 $\alpha=0.05$ مما يعني عدم تساوي التباين بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" الخاص بمدى ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2006-2014)، من السطر الثاني، أي سنعتمد على نتائج إختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة إفتراض عدم التجانس، حيث من نتائج إختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=4,524$ ودرجة الحرية $ddl=27,561$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الإختيارية بين الشركات الممارسة لإدارة الأرباح، والشركات التي لم تقم بالممارسة، حيث أن نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، هي أكبر بكثير مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني أن السمة الغالبة على إتجاه شركات عينة الدراسة حسب نموذج كوتري، هي غير ممارسات لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

لضمان دقة نتائج إختبار "ت" يجب أن تتوفر الشروط التالية:

✚ يجب ان تكون البيانات في كلتا العينتين مستقلة (ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح).

✚ يجب ان تكون البيانات في كلتا العينتين كمية.

يجب ان يكون للمجتمعين الذين إستخرج منها العينتين نفس التباين، وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن نتيجة إختبار "ت" غير دقيقة، وفي هذه الحالة، يمكن قيمة تقديرية للإحصائي "ت" لا يشترط لها مساواة التباين للعينتين. يجب ان تتوزع المجتمعين الذين إستخرجت منها العينتان وفق توزيع طبيعي أو قريب منه. إن البيانات في كلتا العينتين مستقلة وكمية، وبالتالي الشرط الأول والثاني لهذا الإختبار متوفرة، أما الشرط الثالث فيشير إلى عدم تجانس التباين، في حين سيتم إختبار شرط التوزيع الطبيعي للبيانات، وفق نتائج إختبار كولموجروف-سميرنوف وشابيرو-ويلك والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 11.4: نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للمؤسسات الاقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a			نماذج قياس المستحقات الإختيارية	
مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار	مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار	نماذج
0,000	33	0,857	0,021	33	0,166	ممارسة
0,000	71	0,865	0,000	71	0,174	غير ممارسة
0,019	30	0,914	0,146	30	0,139	ممارسة
0,000	74	0,905	0,000	74	0,149	غير ممارسة
0,006	27	0,884	0,008	27	0,198	ممارسة
0,000	77	0,887	0,000	77	0,181	غير ممارسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تم التعرف على طبيعة التوزيع الطبيعي، بإستخدام إختبار كل من كولموجروف-سميرنوف وشابيرو-ويلك، حيث تحتب الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن بيانات متغير معين مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي، وعندها مستوى المعنوية Sig أكبر من 5%، ضد الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات متغير معين مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعندها مستوي المعنوية Sig يكون أقل من 5%.

من خلال جدول إختبار الإعتدالية أعلاه، كولموجروف-سميرنوف، أن قيمة الإختبار للمستحقات الإختيارية حسب نموذج جونز للشركات الممارسة لإدارة الأرباح، مساوية إلى 0.166 بدرجة حرية $ddl=33$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.021$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0 \alpha=0.05$ ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات المستحقات الإختيارية للشركات الممارسة لإدارة الأرباح مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن قيمة إختبار كولموجروف-سميرنوف، للمستحقات الإختيارية حسب نموذج جونز للشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، مساوية إلى 0.174

بدرجة حرية $dfl=71$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0 \alpha=0.05$ ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات المستحقات الإختيارية للشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بينما تشير نتائج إختبار الإعتدالية، كولموجروف-سيمروف، حسب نموذج جونز المعدل، أن قيمة الإختبار للمستحقات الإختيارية للشركات الممارسة لإدارة الأرباح، مساوية إلى 0.139 بدرجة حرية $dfl=30$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.146$ وهي أكبر من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ومنه نقبل الفرضية البديلة H_0 القائلة بأن بيانات المستحقات الإختيارية للشركات الممارسة لإدارة الأرباح مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن قيمة إختبار كولموجروف-سيمروف، للمستحقات الإختيارية للشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، مساوية إلى 0.149 بدرجة حرية $dfl=74$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات المستحقات الإختيارية للشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

أما نتائج إختبار إختبار الإعتدالية، كولموجروف-سيمروف، حسب نموذج كوتري، أن قيمة الإختبار للمستحقات الإختيارية للشركات الممارسة لإدارة الأرباح، مساوية إلى 0.198 بدرجة حرية $dfl=27$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.008$ وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات المستحقات الإختيارية للشركات الممارسة لإدارة الأرباح مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن قيمة إختبار كولموجروف-سيمروف، للمستحقات الإختيارية للشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، مساوية إلى 0.181 بدرجة حرية $dfl=77$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات المستحقات الإختيارية للشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب نتائج إختبار الإعتدالية، كولموجروف-سيمروف ، وكذا عدم تساوي التباين حسب نتائج إختبار ليفين، أي لم يتوفر أحد شروط استخدام إختبار "ت" لعينتين مستقلتين، ومنه تصبح نتائج إختبار هذا الأخير مشكوك في صحتها، وبالتالي من المناسب استخدام اختبار لامعلمي من خلال إختبار مان وتني، الذي يعد بديلا لإختبار "ت" لعينتين مستقلتين، والجدول رقم يوضح نتائج هذا الإختبار وفق كل نموذج:

الجدول رقم 12.4: نتائج اختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إختبار U de Mann-Whitney		متوسط الرتبة للمستحقات الإختيارية		متوسط المستحقات الإختيارية		نماذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)	قيمة الإختبار U	الشركات غير الممارسة	الشركات الممارسة	الشركات غير الممارسة	الشركات الممارسة	
0,000	447,00	42,30	74,45	0,054	0,185	نموذج جونز
0,000	374,00	42,55	77,03	0,056	0,194	نموذج جونز المعدل
0,000	406,00	44,27	75,96	0,055	0,196	نموذج كوتري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من نتائج الجدول نلاحظ أن متوسط الرتب للمستحقات الإختيارية لنموذج جونز لمجموع الشركات الممارسة مساوي إلى 74.45، بينما متوسط الرتب للمستحقات الإختيارية لمجموع الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مساوي إلى 42.62 كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى $U=447$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أصغر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وستنادا إلى هذه النتائج، سيتم رفض الفرضية الأولى التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المستحقات الإختيارية للشركات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، ونقبل الفرضية البديلة، القائلة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المستحقات الإختيارية للشركات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، والتي تؤكد فرضية الإدعاء بأن نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، هي أكبر بكثير مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني أن السمة الغالبة على إتجاه شركات عينة الدراسة حسب نموذج جونز، هي غير ممارسات لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

تشير النتائج حسب نموذج جونز المعدل، أن متوسط الرتب للمستحقات الإختيارية لمجموع الشركات الممارسة مساوي إلى 77.03، بينما متوسط الرتب للمستحقات الإختيارية لمجموع الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مساوي إلى 42.55 كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى $U=374$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أصغر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وستنادا إلى هذه النتائج فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المستحقات الإختيارية للشركات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، والتي تؤكد فرضية الإدعاء بأن نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، هي أكبر بكثير مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني أن السمة الغالبة على إتجاه شركات عينة الدراسة حسب نموذج جونز المعدل، هي غير ممارسات لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

بينما تشير النتائج حسب نموذج جونز كوتري، أن متوسط الرتب للمستحقات الإختيارية لمجموع الشركات الممارسة مساوي إلى 75.96، بينما متوسط الرتب للمستحقات الإختيارية لمجموع الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مساوي إلى 44.27 كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى $U=406$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أصغر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المستحقات الإختيارية للشركات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، والتي تأكد فرضية الإدعاء بأن نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، هي أكبر بكثير مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني أن السمة الغالبة على إتجاه شركات عينة الدراسة حسب نموذج جونز كوتري، هي غير ممارسات لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

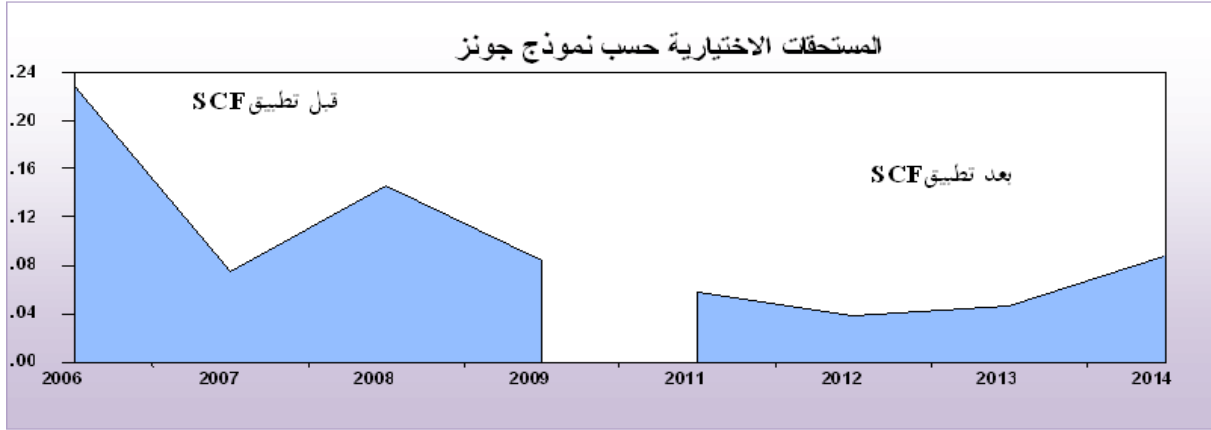
الفرع الثاني: نتائج إختبار الفرضية الثانية

تتعلق هذه الفرضية بمدى وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي: "لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية"

أظهرت الإحصاءات الوصفة إلى تراجع ممارسات إدارة الأرباح، حسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة، بعد تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF، لتعزيز النتائج السابقة، ولمعرفة تطور حجم المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، حسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة، تم الإعتماد على الأشكال البيانية الآتية:

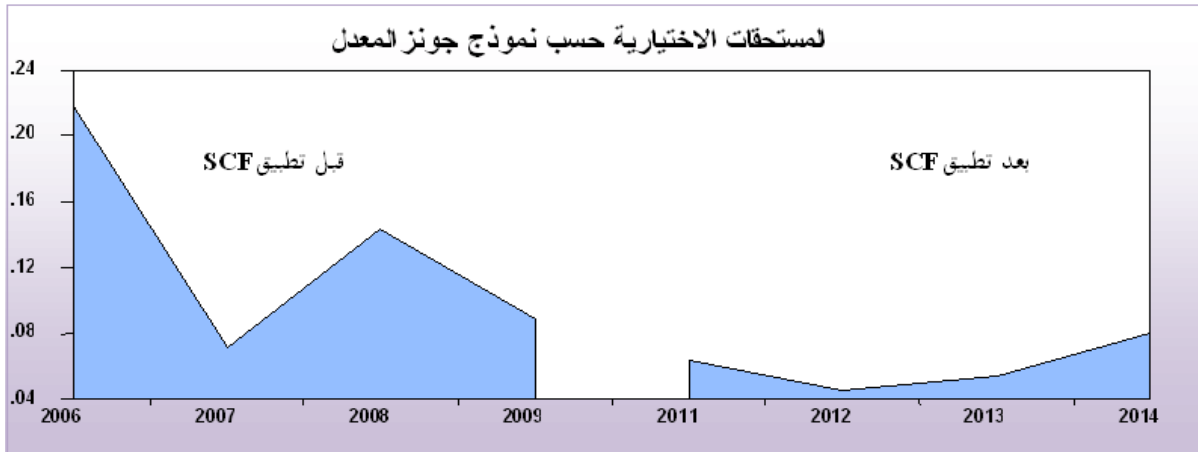
بملاحظة الأشكال البيانية أدناه، نلاحظ إنخفاض مستوى وحجم المستحقات الإختيارية للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مقارنة بالفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وهذا يشير إلى تراجع إتجاه شركات عينة الدراسة نحو ممارسات إدارة الأرباح حسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة.

الشكل رقم 1.4: تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز



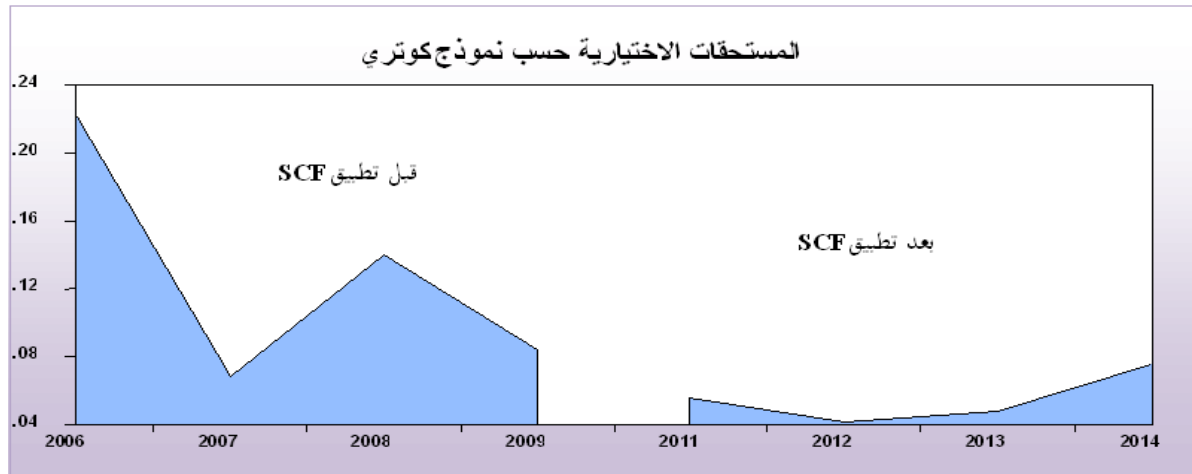
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews

الشكل رقم 2.4: تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج جونز المعدل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews

الشكل رقم 3.4: تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نموذج كوتري



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews

وبالتالي لا بد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء، وذلك بإجراء إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (الفترة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF)، حيث تعطى القيمة الوهمية (1)، للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والقيمة الوهمية (2)، للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يبين نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم 13.4: نتائج إختبار "ت" لممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Test t pour égalité des moyennes			Test de Levene sur l'égalité des variances		نماذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار t	مستوى المعنوية Sig	قيمة الإختبار F	
0,001	102	3,484	0,000	13,697	نموذج جونز
0,001	92,654	3,484			
0,001	102	3,513	0,000	19,759	نموذج جونز المعدل
0,001	76,950	3,513			
0,000	102	3,604	0,000	20,943	نموذج كوتري
0,001	77,303	3,604			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول أن نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج جونز، عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 13,697 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى $\alpha=0.05$ مما يعني عدم

التجانس بين العينتين (الفترتين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF)، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، من السطر الثاني، حيث من نتائج إختبار "ت" في حالة إفتراض عدم التجانس، نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=3,484$ ودرجة الحرية $ddl=92,654$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.001$ وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني تراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، حسب نموذج جونز، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

بينما تشير نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج جونز المعدل، عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى $19,759$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي لإقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ مما يعني عدم تساوي تباين ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" من السطر الثاني، ومن نتائج إختبار "ت" حالة إفتراض عدم التجانس، نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=3,513$ ودرجة الحرية $ddl=76,950$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني تراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، حسب نموذج جونز المعدل، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

أما نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج كوتري، يبين هو الآخر عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى $20,943$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ مما يعني عدم تساوي التباين بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" من السطر الثاني، أي سنعتمد على نتائج هذا الأخير في حالة إفتراض عدم التجانس، حيث من نتائج إختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=3,604$ ودرجة الحرية $ddl=77,303$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني تراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، حسب نموذج كوتري، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

تبقى نتائج إختبار "ت" مشكوك في صحتها، ما لم تتوفر الشروط سابقة الذكر، والجدول التالي يوضح شرط التوزيع طبيعي للبيانات، وفق نتائج إختبار كولموجروف - سميرونوف وشايبيرو-ويليك:

الجدول رقم 14.4: نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للمؤسسات الاقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح

قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov ^a			نموذج قياس المستحقات الإختيارية	
مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار	مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار	قبل SCF	بعد SCF
0,000	52	0,856	0,001	52	0,163	قبل SCF	نموذج جونز
0,000	52	0,416	0,000	52	0,270	بعد SCF	
0,000	52	0,857	0,004	52	0,153	قبل SCF	نموذج جونز المعدل
0,000	52	0,646	0,000	52	0,201	بعد SCF	
0,000	52	0,836	0,001	52	0,169	قبل SCF	نموذج كوتري
0,000	52	0,561	0,000	52	0,215	بعد SCF	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال جدول إختبار الإعتدالية أعلاه، كولموجروف-سيمروف، وشايبرو-ويليك، نلاحظ أن مستوى معنوية إختبار Sig هي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لمستويات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما نلاحظ أن مستوى معنوية إختبار Sig كولموجروف-سيمروف وشايبرو-ويليك، هي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لمستويات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب نتائج إختبار الإعتدالية، كولموجروف-سيمروف وشايبرو-ويليك، وكذا عدم تساوي التباين حسب نتائج إختبار ليفين، أي لم يتوفر شروط استخدام إختبار "ت" لعينتين مستقلتين، ومنه تصبح نتائج إختبار هذا الأخير مشكوك في صحتها، ولضمان دقة النتائج، من المناسب استخدام اختبار لامعلمي من خلال إختبار مان وتني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم 15.4: نتائج اختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح قبل

وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

إختبار U de Mann-Whitney		متوسط الرتبة لمستوى ممارسات إدارة الأرباح		متوسط المستحقات الإختيارية		نماذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)	قيمة الإختبار U	بعد تطبيق SCF	قبل تطبيق SCF	بعد تطبيق SCF	قبل تطبيق SCF	
0,000	786,00	41,62	63,38	0,058	0,133	نموذج جونز
0,004	906,00	43,92	61,08	0,061	0,130	نموذج جونز المعدل
0,001	845,00	42,75	62,25	0,056	0,128	نموذج كوتري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من نتائج الجدول نلاحظ أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، حسب نموذج جونز مساوي إلى 63,38، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مساوي إلى 41,62 كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى $U=786$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أصغر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وستنادا إلى هذه النتائج، سيتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ونقبل الفرضية البديلة، القائلة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والتي تؤكد فرضية إدعاء الإحصاءات الوصفية، بتراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نموذج جونز المعدل.

تشير النتائج حسب نموذج جونز المعدل، أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مساوي إلى 61,08، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مساوي إلى 42,75 كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى $U=906$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.004$ وهي أصغر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وستنادا إلى هذه النتائج، فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعني تراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نموذج جونز المعدل.

تشير النتائج حسب نموذج كوتري، أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوي إلى 62,25، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوي إلى 43,92 كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى $U=845$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.001$ وهي أصغر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وستنادا إلى هذه النتائج، فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعني تراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نموذج كوتري.

المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الثالثة

تتعلق هذه الفرضية بمدى وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي: "لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية".

الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية لإختبار الفرضية الثالثة

لتصنيف المؤسسات إلى مسعرة وغير مسعرة تم الإعتماد على الترميز الثنائي، فتعطى القيمة القيمة الوهمية (1) إذا كانت المؤسسة غير مسعرة، وتعطى القيمة القيمة الوهمية (2)، والجداول التالية تصف التكرارات والنسب المئوية حسب كل نموذج:

الجدول رقم 16.4: الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية نتيجة لفرضية التسعير في البورصة الجزائرية

بعد تطبيق SCF			قبل تطبيق SCF			التصنيف	نماذج قياس المستحقات الإختيارية
الإختلاف المعياري	المتوسط الحسابي	المشاهدة N	الإختلاف المعياري	المتوسط الحسابي	المشاهدة N		
0,108	0,068	36	0,125	0,110	32	غير مسعرة	نموذج جونز
0,020	0,035	16	0,124	0,170	20	مسعرة	
0,078	0,067	36	0,125	0,107	32	غير مسعرة	نموذج جونز المعدل
0,023	0,046	16	0,125	0,168	20	مسعرة	
0,079	0,064	36	0,124	0,107	32	غير مسعرة	نموذج كوتري
0,019	0,036	16	0,133	0,163	20	مسعرة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تشير النتائج عموماً من الجدول أعلاه، إلى تراجع الاتجاه العام لمستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة وغير المسعرة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF). حسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة:

فحسب نموذج جونز، بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة خلال فترة الدراسة قبل تطبيق النظام (2009-2006)، بـ (0,110) بإنحراف معياري (0,125)، في حين سجلت الشركة المسعرة أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية قبل تطبيق (SCF)، بـ (0,170) بإنحراف معياري (0,124)، مقارنة بفترة الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2014-2011)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة (0,068) بإنحراف معياري (0,108) في حين سجلت الشركة المسعرة أدنى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,035) بإنحراف معياري (0,108).

أما بالنسبة لنموذج جونز المعدل، فتشير النتائج إلى وجود إنخفاض في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للشركات المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية، في الفترة ما بعد تطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF)، بـ (0,107) بإنحراف معياري (0,125)، في حين سجلت الشركة المسعرة أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,168) بإنحراف معياري (0,108)، مقارنة بفترة الدراسة بعد تطبيق (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة خلالها (0,067) بإنحراف معياري (0,078) في حين سجلت الشركة المسعرة أدنى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,046) بإنحراف معياري (0,023).

كما أكد نموذج كوتري هو الآخر إنخفاض المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للشركات المسعرة وغير المسعرة، في الفترة ما بعد تطبيق (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF)، بـ (0,107) بإنحراف معياري (0,124) في حين سجلت الشركة المسعرة أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,163) بإنحراف معياري (0,133)، مقارنة بفترة الدراسة بعد تطبيق (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة خلالها (0,064) بإنحراف معياري (0,079) في حين سجلت حين سجلت الشركة المسعرة أدنى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,469) بإنحراف معياري (0,079).

تشير النتائج عموماً، حسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة، إلى تراجع الاتجاه العام لمستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة غير المسعرة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

الجدول رقم 17.4: التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح نتيجة لفرضية التسعير في

البورصة الجزائرية

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF				قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF				التصنيف	نماذج قياس المستحقات الاختيارية
النسبة	غير مسعرة	النسبة	مسعرة	النسبة	غير مسعرة	النسبة	مسعرة		
19%	7	31%	5	38%	12	45%	9	ممارسة	نموذج جونز
81%	29	69%	11	63%	20	55%	11	غير ممارسة	
14%	5	25%	4	34%	11	50%	10	ممارسة	نموذج جونز المعدل
86%	31	75%	12	66%	21	50%	10	غير ممارسة	
11%	4	25%	4	38%	12	35%	7	ممارسة	نموذج كوتري
89%	32	75%	12	63%	20	65%	13	غير ممارسة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، حسب نتائج نموذج جونز أن نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (45%) وهي تمثل (09) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (20) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (38%) وهي تمثل (12) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح (31%) وهي تمثل (05) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (16) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (19%) وهي تمثل (07) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

أما بالنسبة لنموذج جونز المعدل، فتظهر النتائج أن نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (50%) وهي تمثل (10) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (20) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (34%) وهي تمثل (11) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح (25%) وهي تمثل (04) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (16) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (14%) وهي تمثل (05) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

بينما نظهر النتائج حسب نموذج كوتري، أن نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (35%) وهي تمثل (07) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (20) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (38%) وهي تمثل (12) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح (25%) وهي تمثل (04) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (16) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (11%) وهي تمثل (04) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

تشير النتائج عموماً، إلى إرتفاع نسبة ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة مقارنة بالشركات غير المسعرة، في الفترة ما قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما تؤكد هذه الإحصاءات الوصفية فرضية تراجع الإتجاه العام لممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

الفرع الثاني: الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الثالثة

للتأكد من فرضية إدعاء الإحصاءات الوصفية لأثر ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية، لابد من إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي ذو الإتجاهين، والذي يسمح بإمكانية مقارنة مجموعة من المتوسطات، ومصدر الفروق إن وجدت، ويمكن صب نتائج إختبار هذه الفرضية في مصفوفة تكون أعمدتها مستويات أحد المتغيرين المستقلين، وليكن فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وتكون أعمدتها مستويات المتغير المستقل الثاني، والمتمثل في الشركات المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية، كما هو مبين في الجدول رقم (18.4):

الجدول رقم 18.4: تصميم مصفوفة التباين الأحادي ذو الإتجاهين لأثر ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام

المحاسبي المالي (SCF) نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية

فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF		البيان	
بعد SCF	قبل SCF		
الشركات المسعرة في البورصة بعد تطبيق SCF	الشركات المسعرة في البورصة قبل تطبيق SCF	الشركات المسعرة	التسعير في البورصة الجزائرية
الشركات غير المسعرة في البورصة بعد تطبيق SCF	الشركات غير المسعرة في البورصة قبل تطبيق SCF	الشركات غير المسعرة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يسمح تحليل التباين الثنائي، بإختبار ثلاثة فرضيات دفعة واحدة، تتعلق بالفروق بين المتوسطات وفق النقاط التالية:

- الفرق بين متوسطات ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية.
- الفرق بين متوسطات ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
- الفرق بين متوسطات ممارسات إدارة الأرباح، الذي قد ينجم عن تفاعل مستويات فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية، والجدول التالي يبين نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم 19.4: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي ذو الإتجاهين لأثر ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام

المحاسبي المالي (SCF) نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية

مستوى المعنوية Sig	قيمة الإختبار F	مربع المتوسط Carré moyen	درجة الحرية ddl	الفرضية	نماذج قياس المستحقات الإختبارية
0,000	15,482	0,184	1	SCF	نموذج جونز
0,554	0,352	0,004	1	COTE	
0,041	4,280	0,051	1	SCF * COTE	
0,000	15,300	0,152	1	SCF	نموذج جونز المعدل
0,337	0,931	0,009	1	COTE	
0,050	3,920	0,039	1	SCF * COTE	
0,000	16,175	0,167	1	SCF	نموذج كوتري
0,527	0,404	0,004	1	COTE	
0,048	3,999	0,041	1	SCF * COTE	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يشير إختبار F إلى ان هناك تفاعلا دالا إحصائيا بين مستويات فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية، حسب نموذج جونز، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 4,280 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.041 وهي أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ مما يعني هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية.

وحسب نموذج جونز المعدل، بلغت قيمة F لهذا الإختبار 3,920 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.05 وهي تساوي مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية.

أما حسب نموذج كوتري، فقد بلغت قيمة F لهذا الإختبار 3,999 عند مستوى معنوية إختبار $\text{Sig}=0.05$ وهي تساوي مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية.

وإنطلاقا من النتيجة أعلاه، هناك تفاعلا غير دالا إحصائيا بين مستويات فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية، بإنخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات غير المسعرة مقارنة بالشركات المسعرة، في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وإرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات غير المسعرة مقارنة بالشركات المسعرة، في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بالإضافة إلى تأكيد فرضية تراجع الإتجاه العام لممارسات إدارة الأرباح للشركات عينة الدراسة، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

المطلب الثالث: إختبار فرضية المفاضلة بين نماذج قياس المستحقات الإختيارية

إن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأرباح ركزت على إستخدام الإدارة لجزء من المستحقات الكلية للتأثير على صافي الأرباح المعلن عنها والمتمثلة في المستحقات الإختيارية والتي قد تدار عمدا نتيجة خضوعها للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، كما يستخدم هذا الجزء من المستحقات للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وذلك من خلال العديد من النماذج والمتمثلة أساسا في [نموذج جونز Modèle de Jones (1991) ، جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié ، كوثري وآخرون Modèle de S.P. (2005) Kothari et al] والتي تطرح إشكالية المفاضلة بين هذه النماذج المستخدمة في إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية في ضل وجود بيانات أعمال مختلفة، والذي يقتضي إجراء إختبار "ت" لعينتين مرتبطتين (Test t pour échantillons appariés) الذي يفيد في الكشف عن ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للمجتمع الذي سحبت منه العينة، كما يفيد هذا الإختبار في تقدير مجال الثقة لمتوسط المجتمع (Confidence Interval) وكذا حجم الخطأ المرتكب في تقدير قيمتها.

الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية لإختبار الفرضية الرابعة

يوضح الجدول أدناه، الإحصاءات الوصفية للمفاضلة بين نماذج القياس المستحقات الإختيارية حسب كل زوج.

الجدول رقم 20.4: الإحصاءات الوصفية للمفاضلة بين نماذج قياس المستحقات الإختيارية حسب بيئة الأعمال الجزائرية

الإختلاف المعياري	المتوسط الحسابي	المشاهدة N	البيان	
0,11637	0,09541	104	نموذج جونز ADJ	الزوج الأول
0,10670	0,09561	104	نموذج جونز المعدل ADJM	
0,11637	0,09541	104	نموذج جونز ADJ	الزوج الثاني
0,10883	0,09202	104	نموذج كوتري ADK	
0,10670	0,09561	104	نموذج جونز المعدل ADJM	الزوج الثالث
0,10883	0,09202	104	نموذج كوتري ADK	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

ففي الزوج الأول بلغ متوسط المتغير الأول نموذج جونز (0,09541) بإختلاف معياري (0,11637)، في حين بلغ متوسط الثاني نموذج جونز المعدل (0,09541) بإختلاف معياري (0,11637)، أما الزوج الثاني بلغ متوسط المتغير الأول نموذج جونز (0,09541) بإختلاف معياري (0,11637)، في حين بلغ متوسط الثاني نموذج كوتري (0,09202) بإختلاف معياري (0,10883)، بينما الزوج الثالث، فقد بلغ متوسط المتغير الأول نموذج جونز المعدل (0,09561) بإختلاف معياري (0,10670)، في حين بلغ متوسط الثاني نموذج كوتري (0,09202) بإختلاف معياري (0,10883).

من خلال ماسبق، نلاحظ أن نموذج كوتري قدم أقل متوسط حسابي للمستحقات الإختيارية بـ (0,09202)، وهو أقل تشتتا لهذه القيم، بإختلاف معياري (0,10883)، مما يعطي نتائج أقل تفاوتاً في حجم ممارسات إدارة الأرباح للشركات محل الدراسة للفترة الممتدة بين (2006-2014).

ثانياً: الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الرابعة

للتأكد من فرضية إدعاء الإحصاءات الوصفية، والذي يقتضي إجراء إختبار "ت" لعينتين مرتبطتين الذي يفيد في الكشف عن ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي بين كل زوجين من المتغيرات، والجدول رقم () يوضح نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم 21.4: نتائج إختبار "ت" للمفاضلة بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية

حسب بيئة الأعمال الجزائرية

مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار t	Différences appariées		البيان	
			الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
0,945	103	-0,069	0,02835	-0,00019	ADJ- ADJM	الزوج الأول
0,175	103	1,366	0,02536	0,00340	ADJ- ADK	الزوج الثاني
0,004	103	2,959	0,01237	0,00359	ADJM- ADK	الزوج الثالث

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تظهر قيمة الفرق بين متوسطي المتغيرين الزوج الأول، وقد بلغت (-0,00019)، بقيمة فرق بين الإنحرافين المعياريين للمتغيرين نموذج جونز ونموذج جونز المعدل، ب (0,02835)، أما قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t = -0.069$ متبوعة بدرجات حرية $ddl = 103$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig = 0.945$ وهي أكبر من مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$ وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، والتي مفادها عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، حسب الزوج الأول.

أما قيمة الفرق بين متوسطي المتغيرين الزوج الثاني، بلغت (0,00340)، بقيمة فرق بين الإنحرافين المعياريين للمتغيرين نموذج جونز ونموذج كوثرني، ب (0,02536)، أما قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t = 1.366$ متبوعة بدرجات حرية $ddl = 103$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig = 0.175$ وهي أكبر من مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$ وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، والتي مفادها عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، حسب الزوج الثاني.

بينما قيمة الفرق بين متوسطي المتغيرين الزوج الثالث، بلغت (0,00359)، بقيمة فرق بين الإنحرافين المعياريين للمتغيرين نموذج جونز المعدل ونموذج كوثرني، ب (0,01237)، أما قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t = 2.959$ متبوعة بدرجات حرية $ddl = 103$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig = 0.004$ وهي أقل من مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، حسب الزوج الثالث، وبالتالي هذا الأخير قدم أكبر فرق بين متوسطي نموذج جونز المعدل ونموذج كوثرني، وقل تفاوتاً، وكلما كان مجال الثقة أكبر، كلما كانت عملية تقدير المستحقات الإختيارية أدق، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 22.4: نتائج إختبار "ت" الخاص بمجال الثقة للمفاضلة بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

مجال الثقة عند 95%		البيان	
الحد الأدنى لثقة	الحد الأعلى لثقة		
0,00532229	-0,00570621	ADJ- ADJM	الزوج الأول
0,00832881	-0,00153418	ADJ- ADK	الزوج الثاني
0,00599510	0,00118345	ADJM- ADK	الزوج الثالث

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ أن الزوج الثالث أعطى أكبر مجال الثقة معنوي الذي يقع فيه الفرق، حيث بلغ الحد الأدنى لمجال الثقة (0,00118345)، والحد الأعلى لمجال الثقة بـ (0,00599510)، مما يدل على أن نموذج كوثري قدم أقل متوسط حسابي للمستحقات الإختيارية بـ (0,09202)، وهو أقل تشتتا لهذه القيم، بإنحراف معياري (0,10883)، مقارنة بنموذج جونز المعدل، وهي ذات دلالة إحصائية، مما يعطي نتائج أقل تفاوتاً في حجم ممارسات إدارة الأرباح للشركات محل الدراسة للفترة الممتدة بين (2006-2014).

تبقى نتائج إختبار "ت" مشكوك في صحتها، ما لم تتوفر الشروط شرط التوزيع الطبيعي للبيانات، وفق نتائج إختبار كولموجروف-سميرنوف وشايبرو-ويليك:

الجدول رقم 23.4: نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للمفاضلة بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov ^a			نماذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار Statistiques	مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار Statistiques	
0,000	104	0,706	0,000	104	0,226	نموذج جونز
0,000	104	0,760	0,000	104	0,189	نموذج جونز المعدل
0,000	104	0,721	0,000	104	0,205	نموذج كوثري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال جدول إختبار الإعتدالية أعلاه، كولموجروف-سميرنوف، وشايبرو-ويليك، نلاحظ أن مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2006-2014)، حسب نماذج القياس الثلاثة مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن

البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب نتائج إختبار الإعتدالية، كولموجروف-سيمروف وشايبرو-ويليك، أي لم يتوفر شروط استخدام إختبار "ت" لعينتين مرتبطتين، ومنه تصبح نتائج إختبار هذا الأخير مشكوك في صحتها، ولضمان دقة النتائج، من المناسب استخدام اختبار لامعلمي من خلال إختبار فريدمان (Test de Friedman)، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم 24.4: نتائج إختبار فريدمان (Test de Friedman) للمفاضلة بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

إختبار Khi-deux			متوسط الرتبة للمستحقات الإختيارية Rang moyen	متوسط المستحقات الإختيارية	المشاهدة N	نماذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار				
0,017	2	8,096	2,01	,0954137	104	نموذج جونز
			2,19	,0956057	104	نموذج جونز المعدل
			1,80	,0920164	104	نموذج كوتري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من الجدول نلاحظ أن متوسط الرتب لنموذج جونز هي (2,01)، أما متوسط الرتب لنموذج جونز المعدل بلغ (2,19)، بينما حقق نموذج كوتر أقل متوسط للرتب بـ (1,80)، أما قيمة هذا الإختبار تساوي إلى 8.096 متبوعة بدرجات حرية ddl=2 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.017 وهي أقل من مستوى الخطأ $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الربع: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الخامسة

يهدف هذا الفرض للتعرف بظاهرة ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، إعتقادا على إختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014)، وإختبار أثر العوامل الإقتصادية على ذلك.

الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية لإختبار الفرضية الخامسة

يعرض الجدول (25.4) الإحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة، والمتمثلة في العوامل الإقتصادية الضابطة (الربحية، المديونية، الحجم، التسعير في البورصة الجزائرية، التحفظ المحاسبي، مؤشر السيولة، المدفوعات الضريبية، فرص النمو وخطر الإستغلال):

الجدول رقم 25.4 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة

بعد تطبيق SCF				قبل تطبيق SCF				المتغيرات
أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
-0.056	0.185	0.049	0.058	-0.011	0.253	0.061	0.0792	ربحية الشركة
22.124	28.643	1.473	24.738	21.013	27.895	1.441	24.193	حجم الشركة
0.0000	0.798	0.182	0.164	0.010	0.472	0.135	0.195	مدىونية الشركة
-0.984	12.148	1.698	0.316	-0.959	62.159	8.620	1.217	معدل النمو
0.005	0.475	0.078	0.066	0.0002	0.420	0.105	0.110	مخاطر الإستغلال
0.868	15.432	2.263	2.610	0.422	76.484	10.320	4.373	مؤشر السيولة
0.000	0.0445	0.010	0.013	0.000	0.045	0.012	0.013	المدفوعات الضريبية
-10.27	7927.4	1099.5	151.106	-3667.6	12542.6	1822.1	167.460	التحفظ المحاسبي

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- وجود إنخفاض ملحوظ في متوسط ربحية الشركات في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط الربحية لهذه الفترة (0.058) بإنحراف معياري (0.049)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0.185 (-0.056)، مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط الربحية (0.0792) وإنحراف معياري (0.061) في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0.253 (-0.011)، مما يشير إلى ضعف متوسط كفاءة أداء الشركات عينة الدراسة في تحقيق المزيد من الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

- بلغ متوسط حجم الشركات في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (24.193) بإنحراف معياري (1.441)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 27.895 (21.013)، مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط الحجم (24.738) وإنحراف معياري (1.473) في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 28.643 (22.124)؛

- كما بلغ متوسط مديونية الشركات في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (0.195) بإنحراف معياري (0.135)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0.472 (0.010)، مقارنة بالفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث بلغ متوسط المديونية (0.164) وإنحراف معياري (0.182) في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0.798 (0.000) ؛
- بلغ متوسط فرص النمو في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (1.217) بإنحراف معياري (8.620)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 62.159 (-0.959)، مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط المديونية (0.316) وإنحراف معياري (1.698) في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 12.148 (-0.984) ؛
- وجود إنخفاض ملحوظ في متوسط مخاطر الإستغلال في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط هذه الفترة (0.066) بإنحراف معياري (0.078)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0.475 (0.005)، مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط مخاطر الإستغلال (0.110) وإنحراف معياري (0.105) في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0.420 (0.0002) ؛
- وجود إنخفاض ملحوظ في متوسط مؤشر السيولة في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط هذه الفترة (2.610) بإنحراف معياري (2.263)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 15.432 (0.868)، مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط مؤشر السيولة (4.373) وإنحراف معياري (10.320) في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 76.484 (0.422) ؛
- في حين شهد متغير المدفوعات الضريبية ثبات شبه نسبي، حيث بلغ المتوسط في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (0.013) بإنحراف معياري (0.012)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0.045 (0.000)، مقارنة بالفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط المدفوعات الضريبية (0.013) وإنحراف معياري (0.010) في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 0.0445 (0.000) ؛
- بلغ متوسط التحفظ المحاسبي في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (167.460) بإنحراف معياري (1822.1)، في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 12542.6 (-3667.6)، مقارنة بالفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث بلغ متوسط المديونية (151.106) وإنحراف معياري (1099.5) في حين كان الحد الأعلى (الأدنى) 7927.4 (-10.27)، مما يدل على إنخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

الفرع الثاني: الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الرابعة

يتمثل التنبؤ في تقدير قيمة ممارسات إدارة الأرباح، إعتقادا على نتائج العوامل الاقتصادية التي لها علاقة بقيمته، وتتوقف عملية التنبؤ على مدى الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فإذا تم التحقق من وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، عند إذن يمكن القيام بعملية التنبؤ بإستخدام معادلة الإنحدار التي تصف العلاقة الخطية، وبالتالي ترتفع قوة التنبؤ كلما زادت قوة الارتباط بين المتغيرين، وسيتم إختبار هذه الفرضية وفق الخطوات الآتية:

أولاً: نتائج تحليل الارتباط

تبين إشارة معامل الارتباط السالبة والموجبة طبيعة العلاقة بين المتغيرين، العكسية أو الطردية على التوالي، بينما تبين قيمة معامل الارتباط r قوة العلاقة بين المتغيرين، لكن قبل أن نراعي إلى قيمة المعامل لابد من دراسة الدلالة الإحصائية له، حيث يمكن أن يعطي r قيمة للارتباط، بينما لا توجد دلالة إحصائية في الواقع بين هذه المتغيرات (قيمة عشوائية)، من أجل ذلك نقارن القيمة الاحتمالية Sig بمستوى المعنوية (5%) المعتمد، حيث إذا كان قيمة Sig أقل من 0.05 فإن قيمة معامل الارتباط تختلف معنويا عن الصفر، أي توجد دلالة إحصائية للارتباط الخطي بين المتغيرين، والجدول (26.4) يبين نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم 26.4: نتائج تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق SCF		ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق SCF		ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق SCF		المتغير التابع
Sig. (bilatérale)	Corrélation de Pearson	Sig. (bilatérale)	Corrélation de Pearson	Sig. (bilatérale)	Corrélation de Pearson	المتغير المستقل
.000	-0.336**					SCF
.484	.069	0.194	-0.183	0.547	0.086	ربحية الشركة
.636	.047	0.130	0.213	0.590	0.076	حجم الشركة
.224	.120	0.001	0.436**	0.347	-0.133	مديونية الشركة
.336	.095	0.161	-0.197	0.132	0.212	التسعير في البورصة
.010	.251*	0.001	-0.461**	0.034	0.294*	معدل النمو
.000	.539**	0.000	0.737**	0.002	0.418**	مخاطر الإستغلال
.841	.020	0.000	0.733**	0.441	-0.109	مؤشر السيولة
0.564	-0.057	0.338	-0.135	0.867	-0.024	المدفوعات الضريبية
0.000	0.397**	0.000	0.859**	0.044	0.280*	التحفظ المحاسبي
* La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).						
** La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).						
عدد المشاهدات N=104			عدد المشاهدات N=52			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من نتائج مصفوفة الارتباط لبيرسون يمكن توضيح الآتي:

1. نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع قبل تطبيق SCF

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية ضعيفة غير دالة إحصائيا لمعامل ارتباط بيرسون ما بين المتغيرات (ربحية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة) وممارسات إدارة الأرباح، كما توجد هناك علاقة عكسية ضعيفة غير دالة إحصائيا لمعامل الارتباط بين (مديونية الشركة، مؤشر السيولة والمدفوعات الضريبية) وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أنه لا يوجد أثر

لدوافع (ربحية الشركة، حجم الشركة، مديونية الشركة، مؤشر السيولة، التسعير في البورصة والمدفوعات الضريبية) لتوجيه الشركات الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
بينما يلاحظ وجود علاقة طردية متوسطة دالة إحصائيا لمعامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات (فرص النمو، مخاطر الإستغلال والتحفيز المحاسبي) وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أنه يوجد أثر لهذه الدوافع في بيئة الأعمال الجزائرية لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

2. نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع بعد تطبيق SCF

يلاحظ وجود علاقة سلبية ضعيفة وغير دالة إحصائيا لمعامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات (ربحية الشركة، التسعير في البورصة والمدفوعات الضريبية) وممارسات إدارة الأرباح، كما يلاحظ وجود ارتباط موجب غير دالة إحصائيا بين دافع حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لدوافع (ربحية الشركة، حجم الشركة، التسعير في البورصة والمدفوعات الضريبية) لتوجيه الشركات الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
بينما يلاحظ وجود علاقة طردية قوية دالة إحصائيا لمعامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات دوافع (مديونية الشركة، مخاطر الإستغلال، مؤشر السيولة والتحفيز المحاسبي) وممارسات إدارة الأرباح، وجود ارتباط معنوي سالب بين فرص النمو وممارسات إدارة الأرباح مما يعني أنه يوجد تأثير لهذه الدوافع في بيئة الأعمال الجزائرية لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

3. نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع نتيجة لتطبيق SCF

يلاحظ وجود علاقة سلبية ودالة إحصائيا لمعامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل النظام المحاسبي المالي وممارسات إدارة الأرباح، مما يفسر انخفاض هذه الممارسات خلال فترة التحول نحو تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما يلاحظ وجود علاقة طردية دالة إحصائيا لمعامل ارتباط بيرسون بين الدوافع (فرص النمو، مخاطر الإستغلال والتحفيز المحاسبي) وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أنه يوجد تأثير لهذه الدوافع في بيئة الأعمال الجزائرية لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).
بينما يلاحظ وجود ارتباط موجب غير دالة إحصائيا بين دافع (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة، والتسعير في البورصة ومؤشر السيولة) وممارسات إدارة الأرباح، ووجود ارتباط سالب غير معنوي بين المدفوعات الضريبية وممارسات إدارة الأرباح مما يعني أنه لا يوجد تأثير لهذه الدوافع لتوجيه الشركات الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

ثانيا: نتائج تحليل الانحدار المتعدد

قبل أن يتم تحليل الانحدار المتعدد لإختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014)، تم نمذجة علاقة المستحقات الإختيارية بدلالة العوامل الاقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة، لكل فترة على حدى، وذلك قبل إدخال المتغير المستقل والمعبر عنه بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجداول التالية تبين نتائج تحليل الانحدار لكل فترة:

1. نتائج تحليل الانحدار المتعدد قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

يبين الجدول (27.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأفضل توليفة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبي، السيولة، فرص النمو، الربحية، المديونية، الحجم، السيولة، الكثافة الرأسمالية، خطر الإستغلال والتسعير في البورصة الجزائرية)، على ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2006-2009):

الجدول رقم 27.4: نتائج جودة توفيق النموذج المقدر قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

النموذج	معامل الارتباط المتعدد r	معامل التحديد R ²	معامل التحديد المصحح AdjR ²	الخطأ المعياري للتقدير	قيمة دارين-واتسون Durbin-Watson
1	0,718	0,516	0,507	0,1272	2,122

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من الجدول (27.4) يتضح أن معامل التحديد المصحح AdjR² يساوي إلى 0.507، وهذا يعني أن المتغير المستقل خطر الإستغلال يفسر 50.7% من الإنحرافات الكلية في إدارة المستحقات الإختيارية، وهي تعبر عن جودة توفيق متوسطة، في حين أن 49.3% من الإنحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

الجدول رقم 28.4: نتائج تحليل التباين (ANOVA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

البيان	مجموع المربعات Somme des carrés	درجات الحرية ddl	متوسط مجموع المربعات Carré moyen	قيمة الإختبار F	معنوية الإختبار Sig
الإنحدار	0,880	1	0,880	54,403	0,000
البواقي	0,825	51	0,016		
الكلية	1,704	52			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يحتوي الجدول (28.4) على نتائج تحليل التباين من أجل إختبار المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار المقدر، حيث تختبر الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن جميع معاملات النموذج غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، وعندها مستوى المعنوية Sig أكبر من (5%)، ضد الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن يوجد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر معنوية (تختلف عن الصفر)، وعندها مستوى المعنوية Sig يكون أقل من (5%)، في هذا الجانب من التشخيص يتضح أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $F=54,403$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0 \alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنويا عن الصفر.

الجدول رقم 29.4: نتائج تحليل الإنحدار الخطي قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

معنوية الإختبار Sig	قيمة الإختبار t	المعاملات القياسية	المعاملات غير القياسية		المتغيرات
		Bêta	الخطأ المعياري Erreur standar	معاملات الإنحدار β	
0,000	7,376	0,718	0,116	0,859	خطر الاستغلال

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

في الخطوة السابقة تم التوصل إلى أن هناك على الأقل من معاملات الإنحدار معنوية وتختلف عن الصفر، ولتحديد أيا من هذه المعاملات، تم إختبار المعنوية الجزئية للنموذج، حيث تختبر الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن معامل الإنحدار (β) غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، وعندها مستوى المعنوية Sig أكبر من 5%، ضد الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن معامل الإنحدار (β) معنوية (تختلف عن الصفر)، وعندها مستوى المعنوية Sig يكون أقل من (5%)، ومن نتائج الجدول أعلاه لتحليل

الإندثار الخطي، بلغت قيمة معامل الإندثار لمتغير خطر الإستغلال (B=0.859)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=7,376$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0 \alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن بأن معامل الإندثار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خطر الإستغلال وإدارة الأرباح عن طريق المستحقات للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2006-2009)، مما يعني أن زيادة خطر الإستغلال بوحدة واحدة من المئبة تؤدي إلى زيادة حجم المستحقات الإختيارية بـ 0,859%.

تقوم فكرة الإندثار المتعدد على إختبار أثر متغيرين مستقلين أو أكثر في متغير تابع، وتعتبر أشهر الطرق في تقدير معالم نموذج الإندثار هي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتي تقوم على مجموعة من الإفتراضات، وبالتالي مدى توافر شروط هذه الطريقة المستخدمة في بناء النموذج، والمتمثلة أساسا في:

أولاً: الخطية: يقوم هذا الإفتراض على أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة خطية، ويمكن إختبار هذه العلاقة الخطية من خلال لوحة الإنتشار؛

ثانياً: إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقى: لكي يمكن إستخدام كل من إختبار (F) وإختبار (t) سواء عند إختبار المعنوية الكلية أو الجزئية لنموذج الإندثار، يلزم توفر رشرط إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقى، ويتم دراسة هذا الشرط حسابيا بإستخدام إختبار كل من (كلومجروف-سيمرنوف، شايبرو-ويليك)؛

ثالثاً: الإستقلال الذاتي للبواقى: ترجع أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقى في تحليل الانحدار إلى إن وجود هذا الارتباط من شأنه أن يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ يكون بأقل من قيمته الحقيقية وبالتالي فإن قيمة إحصائيات الإختبار التي تعتمد على هذا التباين مثل (T) و (F) و (R^2) تكون أكبر من قيمتها الحقيقية مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته، ويتم الحكم على مدى وجود إستقلال ذاتي بين البواقى من خلال إختبار داربن-واتسون (Durbin-Watson)، ويتم إيجاد قيمتها من جدول المخرجات الخاص بمعامل التحديد؛

رابعاً: تجانس البواقى (ثبات التباين): إن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار من شأنه أن يترتب عليه نفس الآثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقى، حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة الأمر الذي يجعل النتائج الاستدلالية الإحصائية مشكوك في صحتها، ويمكن إختبار هذا الشرط من خلال فحص شكل انتشار البواقى المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع ويظهر من الانتشار إن التوزيع غير عشوائي وهو ما يعني عدم تجانس البواقى؛

خامسا: شرط عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفصرة (المستقلة): كلما كان الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة عال، فهذا يعني أن هناك تشابها في المعلومات التي تقدمها هذه المتغيرات، الأمر الذي سيضعف من نموذج الدراسة، هذا ويمكن الإعتماد على مقياس معامل تضخيم التباين (Variance Inflation Factor) VIF، لقياس مستوى الارتباط المتعدد، فالوصول على قيمة (VIF) أقل من (5) يشير إلى عدم وجود الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفصرة (المستقلة).

بناء على ما سبق، وللتأكد من مدى توافر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية المستخدمة في بناء النموذج، نتبع المراحل التالية:

1. إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي

من مخرجات تحليل الإنحدار لإختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي، الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 30.4: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a			نماذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار Statistiques	مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	
0,078	52	0,960	0,175	52	0,109

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لإختبار كل من كولموجروف-سيمروف وشايبرو-ويليك، أن مستوى معنوية إختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن الشرط الثاني من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

2. إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي

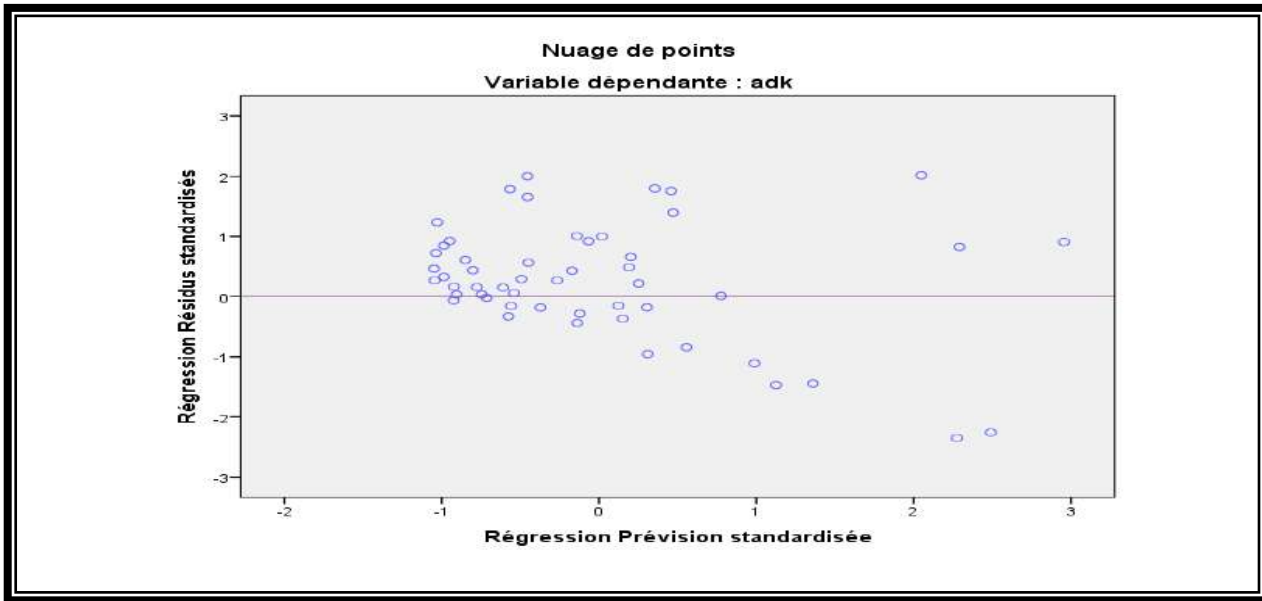
يتم الحكم على مدى وجود إستقلال ذاتي بين البواقي من عدمه، من خلال إختبار دارين-واتسون (Durbin-Watson)، حيث تختبر الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأنه يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي)، مقابل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأنه لا يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي)، ومن مخرجات نتائج جودة التوفيق في الجدول أعلاه، فإن قيمة إختبار DW تساوي إلى 2,122، كما أن قيمة du تساوي 1.59 (من جدول القيم الحرجة لـ Durbin-Watson) عند $K=1$ (حيث يوجد أن K عدد المتغيرات المستقلة، في النموذج وهو متغير واحد)، أما درجات حرية الخطأ فتساوي $ddl=51$ (من جدول تحليل التباين)، عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وعليه فإن قيمة دارين -

واتسون محصورة بين $2 < DW < 4$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأنه يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي فإن الشرط الثالث من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

3. إختبار تجانس البواقي

من مخرجات تحليل الإنحدار شكل الإنتشار البواقي مع القيم الإتجاهية، كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (4.4): إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ هنا أن إنتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانب الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والموجبة)، حيث أنه لا يمكن رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي (بمعنى أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد)، لذا نحكم هنا على عدم ثبات التباين، وبالتالي فإن الشرط الرابع من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

4. إختبار عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)

يقنصر الشرط الرابع والأخير شرط الإزدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية على الإنحدار الخطي المتعدد فقط

2. نتائج تحليل الانحدار المتعدد بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

يبين الجدول (31.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأفضل توليفة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبي، الربحية، المديونية، الحجم، السيولة، الكثافة الرأسمالية، خطر الإستغلال والتسعير في البورصة الجزائرية)، على ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2011-2014):

الجدول رقم 31.4: نتائج جودة توفيق النموذج المقدر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

النموذج	معامل الارتباط المتعدد r	معامل التحديد R ²	معامل التحديد المصحح AdjR ²	الخطأ المعياري للتقدير	قيمة داربن-واتسون Durbin-Watson
1	0,911	0,830	0,820	0,0371	1,827

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من الجدول (31.4) يتضح أن معامل التحديد المصحح AdjR² يساوي إلى 0.82، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبي، خطر الإستغلال والسيولة) تفسر 82% من الإنحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2011-2014)، وهي تعبر عن جودة توفيق عالية، في حين أن 18% من الإنحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

الجدول رقم 32.4: نتائج تحليل التباين (ANOVA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

البيان	مجموع المربعات Somme des carrés	درجات الحرية ddl	مربع المتوسط Carré moyen	قيمة الإختبار F	معنوية الإختبار Sig
الإنحدار	0,329	3	0,110	79,838	0,000
البواقي	0,067	49	0,001		
الكلية	0,396	52			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من جدول تحليل التباين من أجل إختبار المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار المقدر، أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى F=79,838 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H₀=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنوياً عن الصفر.

الجدول رقم 33.4: نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

معنوية الإختبار Sig	قيمة الإختبار t	المعاملات القياسية	المعاملات غير القياسية		المتغيرات
		Bêta	الخطأ المعياري Erreur standar	معاملات الإنحدار β	
0,001	3,482	0,276	0,000	2,189E-5	التحفظ المحاسبي
0,005	2,952	0,326	0,096	0,282	خطر الاستغلال
0,000	3,840	0,410	0,003	0,010	مستوى السيولة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من نتائج الجدول (33.4) لتحليل الإنحدار الخطي يتضح أن:

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير التحفظ المحاسبي ($B=2,189E-5$)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=3,482$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.001$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0 \alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خطر الإستغلال وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2011-2014)، مما يعني أن زيادة التحفظ المحاسبي بوحدة واحدة من المائة تؤدي إلى زيادة حجم المستحقات الإختيارية بـ $2,189E-5\%$.

بينما بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير خطر الإستغلال ($B=0,282$)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=2,952$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.005$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0 \alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خطر الإستغلال وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2011-2014)، مما يعني أن زيادة خطر الإستغلال بوحدة واحدة من المائة تؤدي إلى زيادة حجم المستحقات الإختيارية بـ $0,282\%$.

في حين بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير مستوى السيولة ($B=0,010$)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=3,84$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0 \alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى السيولة وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

(SCF) (2011-2014)، مما يعني أن زيادة مستوى السيولة بوحدة واحدة من المائة تؤدي إلى زيادة حجم المستحقات الإختيارية بـ 0,010%.

وللتأكد من مدى توافر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية المستخدمة في بناء النموذج، تتبع نفس المراحل سابقة الذكر وهي موضحة عبر الخطوات التالية:

1. إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي

من مخرجات تحليل الإنحدار لإختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي، الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 34.4: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov ^a			نماذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار Statistiques	مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار Statistiques	
0,521	52	0,980	0,200	52	0,102	البواقي

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لإختبار كل من كولموجروف-سيمروف وشايبرو-ويليك، أن مستوى معنوية إختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن الشرط الثاني من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

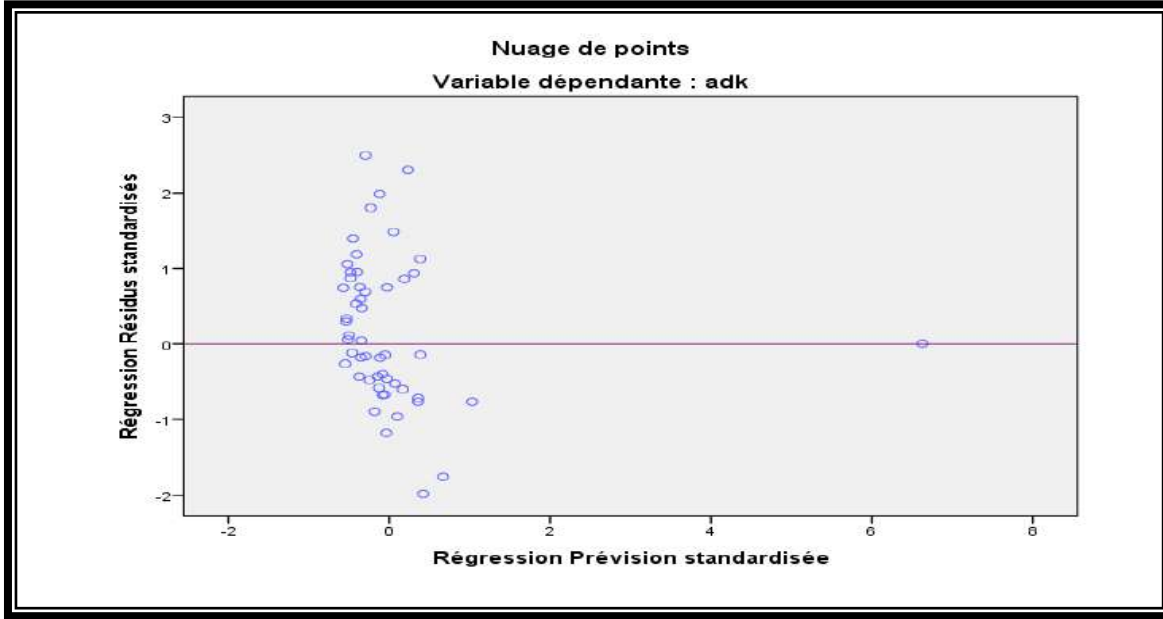
2. إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي

من مخرجات نتائج جودة التوفيق في الجدول (31.4) أعلاه، فإن قيمة إختبار DW تساوي إلى 1,827، كما أن قيمة du تساوي 1.67 (من جدول القيم الحرجة لـ Durbin-Watson) عند $K=3$ (حيث أن K عدد المتغيرات المستقلة، في النموذج وهو ثلاثة متغيرات مستقلة)، أما درجات حرية الخطأ فتساوي $ddl=49$ (من جدول تحليل التباين)، عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وعليه فإن قيمة دارين-واتسون محصورة بين $2 < DW < du$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأنه يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي فإن الشرط الثالث من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

3. إختبار تجانس البواقي

من مخرجات تحليل الإنحدار شكل الإنتشار البواقي مع القيم الإيجابية، كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (5.4): إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ هنا أن إنتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانب الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والموجبة)، حيث أنه لا يمكن رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي (بمعنى أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد)، لذا نحكم هنا على عدم ثبات التباين، وبالتالي فإن الشرط الرابع من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

4. إختبار عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)

من مخرجات تحليل الإنحدار عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)، الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 35.4: نتائج إختبار التداخل الخطي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Statistiques de colinéarité		المتغيرات
معامل التضخيم VIF	Tolérance	
1,809	0,553	التحفظ المحاسبي
3,524	0,284	خطر الاستغلال
3,290	0,304	السيولة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تشير النتائج أن قيمة معامل التضخم (VIF) لمتغيرات الدراسة أقل من (5)، مما يعني عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)، وبالتالي فإن الشرط الخامس من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

3. نتائج تحليل الانحدار المتعدد نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

يبين الجدول (36.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأفضل توليفة لإختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014)، بدلالة العوامل الاقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (التحفظ المحاسبي، الربحية، المديونية، الحجم، السيولة، الكثافة الرأسمالية، خطر الإستغلال والتسعير في البورصة الجزائرية):

الجدول رقم 36.4: نتائج جودة توفيق النموذج المقدر نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

النموذج	معامل الإرتباط المتعدد r	معامل التحديد R ²	معامل التحديد المصحح AdjR ²	الخطأ المعياري للتقدير	قيمة دارين-واتسون Durbin-Watson
1	0,639	0,408	0,384	0,0854	2,266

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من الجدول (36.4) يتضح أن معامل التحديد المصحح $AdjR^2$ يساوي إلى 0,384، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (النظام المحاسبي المالي، التحفظ المحاسبي، خطر الإستغلال والسيولة) تفسر 38% من الإنحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للفترة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2006-2014)، وهي تعبر عن جودة توفيق ضعيفة، في حين أن 62% من الإنحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

الجدول رقم 37.4: نتائج تحليل التباين (ANOVA) نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

البيان	مجموع المربعات Somme des carrés	درجات الحرية ddl	مربع المتوسط Carré moyen	قيمة الإختبار F	معنوية الإختبار Sig
الإنحدار	0,497	4	0,124	17,038	0,000
الخطأ	0,723	99	0,007		
الكلية	1,220	103			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (05) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من جدول تحليل التباين من أجل إختبار المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار المقدر، أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $F=17,038$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنوياً عن الصفر.

الجدول رقم 38.4: نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

معنوية الإختبار Sig	قيمة الإختبار t	المعاملات القياسية	المعاملات غير القياسية		المتغيرات
		Bêta	الخطأ المعياري Erreur standar	معاملات الإنحدار β	
0,000	4,389		0,031	0,135	الثابت
0,002	-3,122	-0,250	0,017	-0,054	SCF
0,013	2,532	0,219	0,000	1,591E-5	التحفظ المحاسبي
0,000	4,763	0,446	0,108	0,514	خطر الاستغلال 2
0,032	-2,182	-0,180	0,001	-0,003	السيولة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من نتائج الجدول (38.4) لتحليل الإنحدار الخطي يتضح أن:

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير النظام المحاسبي المالي (SCF) ($B=-0,054$)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=4,389$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.002$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0=0.05$ وعليه يتم

رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات ، مما يعني أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أدى إلى إنخفاض حجم المستحقات الإختيارية بـ 0,054-

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير التحفظ المحاسبي ($B=1,591E-5$)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=2,532$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.013$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0 \alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خطر الإستغلال وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات للفترة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2014-2006)، مما يعني أن زيادة التحفظ المحاسبي بوحدة واحدة من المئمة تؤدي إلى زيادة حجم المستحقات الإختيارية بـ $1,591E-5\%$.

بينما بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير خطر الإستغلال ($B=0,514$)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=4,763$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0 \alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خطر الإستغلال وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات للفترة قبل وبعد النظام المحاسبي المالي (SCF) (2014-2006)، مما يعني أن زيادة خطر الإستغلال بوحدة واحدة من المئمة تؤدي إلى زيادة حجم المستحقات الإختيارية بـ $0,514\%$.

في حين بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير السيولة ($B=-0,003$)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى $t=-2,182$ عند مستوى معنوية إختبار $Sig=0.032$ وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0 \alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مستوى السيولة وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات للفترة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2014-2006)، مما يعني أن زيادة مستوى السيولة بوحدة واحدة من المئمة تؤدي إلى زيادة حجم المستحقات الإختيارية بـ $0,003\%$.

وللتأكد من مدى توافر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية المستخدمة في بناء النموذج، تتبع نفس المراحل سابقة الذكر وهي موضحة عبر الخطوات التالية:

1. إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي

من مخرجات تحليل الإنحدار لإختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي، الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 39.4: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov ^a			نموذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار Statistiques	مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار Statistiques	
0,000	104	0,935	0,000	104	0,137	البواقي

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لإختبار كل من كولموجروف-سيمروف وشايبرو-ويليك، أن مستوى معنوية إختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن الشرط الثاني من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

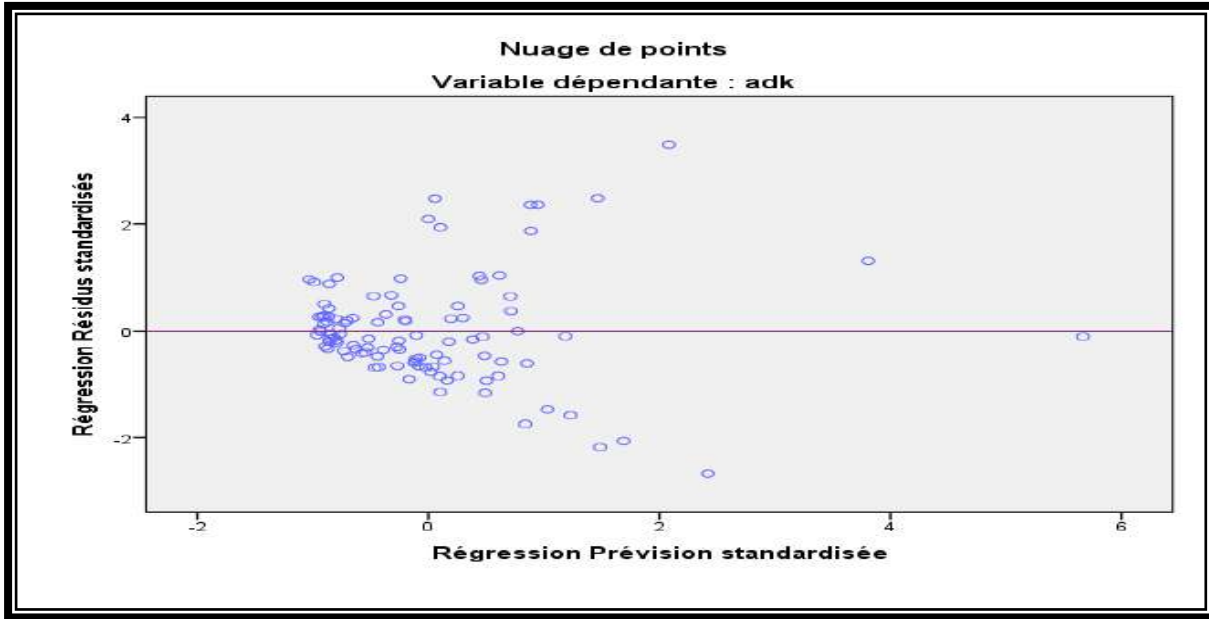
2. إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي

من مخرجات نتائج جودة التوفيق في الجدول (36.4) أعلاه، فإن قيمة إختبار DW تساوي إلى 2,266، كما أن قيمة du تساوي 1.76 (من جدول القيم الحرجة لـ **Durbin-Watson**) عند $K=4$ (حيث أن K عدد المتغيرات المستقلة، في النموذج وهو ثلاثة متغيرات مستقلة)، أما درجات حرية الخطأ فتساوي $ddl=49$ (من جدول تحليل التباين)، عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وعليه فإن قيمة دارين-واتسون محصورة بين $2 < DW < du$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأنه يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي فإن الشرط الثالث من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

3. إختبار تجانس البواقي

من مخرجات تحليل الإنحدار شكل الإنتشار البواقي مع القيم الإيجابية، كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (6.4): إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين) نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ هنا أن إنتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانب الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والموجبة)، حيث أنه لا يمكن رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي (بمعنى أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد)، لذا نحكم هنا على عدم ثبات التباين، وبالتالي فإن الشرط الرابع من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

4. إختبار التداخل الخطي بين المتغيرات

من مخرجات تحليل الإنحدار عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)، الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 40.4: نتائج إختبار التداخل الخطي نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Statistiques de colinéarité		المتغيرات
معامل التضخيم VIF	Tolérance	
1.074	0.931	SCF
1.249	0.801	التحفظ المحاسبي
1.465	0.682	خطر الاستغلال
1.136	0.880	مستوى السيولة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (07) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تشير النتائج أن قيمة معامل التضخم (VIF) لمتغيرات الدراسة أقل من (5)، مما يعني عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)، وبالتالي فإن الشرط الخامس من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية

إن النتائج التي تم الحصول عليها إنطلاقاً من تطبيق إختبارات الإحصاءات الإستدلالي والمتمثلة أساساً في الإختبارات المعلمية واللامعلمية والإنحدار المتعدد، تساهم في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، وبالتالي سيتم عرض هذه النتائج ومناقشتها وفق الأسئلة التي تم طرحها في المقدمة حتى تكون متسلسلة ومنهجية.

المطلب الأول: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الأولى والثانية

إختبر هذا الفرض الأول مدى وجود مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية خلال فترة الدراسة (2006-2014)، بينما إختبر الفرض الثاني مدى وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

الفرع الأول: تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضية الأولى

حيث أظهرت الإحصاءات الوصفة ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبما نسبته 26%، وذلك بعدد مشاهدات بلغ 27 مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة لإدارة الأرباح 74%، بعدد مشاهدات 77 مشاهدة، وللتأكد من فرضية هذا الإدعاء تم إجراء الإحصاءات الإستدلالية والمتمثلة في اختبار ذو الحدين (Test binomial) الخاص بمدى شيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2006-2014)، كما تم إجراء اختبار "ت" (Test-t)، واختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) والذان يسمحان بتقدير الفرق بين المتوسط لعينتين مستقلتين (الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح)، وهل الفرق الملاحظ بين متوسط العينتين يرجع إلى سبب جوهري أو يمكن إعتباره نتيجة للصدفة.

أظهرت النتائج أن مستوى معنوية هذه الإختبارات بلغ $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بشيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الجزائرية، لكن مع إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالشركات الممارسة، وهذا يعكس إنخفاض مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، أو أنه يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والإقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في البيئة الجزائرية التي تحكم العمل المحاسبي.

الفرع الثاني: تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضية الثانية

بينت نتائج الإحصاء الوصفي أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (37%) وهي تمثل (19) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (52) مشاهدة، أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (15%) وهي تمثل (8) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (52) مشاهدة، وعليه تم إجراء اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (t-Test indépendants d'échantillons) (الفترة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF)، ولضمان دقة نتائج هذا الإختبار تم إرفاقه بالإختبار اللامعلمي مان وتني (U de Mann-Whitney).

أظهرت النتائج أن مستوى معنوية إختبار "ت" بلغ $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في حين بلغ مستوى معنوية إختبار "مان وتني" $Sig=0.001$ وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني تراجع ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي (SCF)، المتوافق من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

هذه النتائج تتوافق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال لاسيما منها: (Alex Augusto Timm ، 2016 ، Rathke et al ، 2015 ، Chung-Peng Khoo et al ، 2013 ، Zaenal Fanani ، 2009 ، Mark Blom ، أبو بكر آدم ، هلال يوسف صلاح ، 2016 ، نضال عمر زلوم ، 2015 عبد الحكيم مليجي ، 2014)، أن إعتقاد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بالشكل الإلزامي أو الطوعي كان بسبب حوافز زيادة شفافية التقارير المالية من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية، وبالتالي إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح، في حين يرى أصحاب الإدعاء الثالث أن إنخفاض أو زيادة ممارسات إدارة الأرباح، لا يعكس على التوالي إنخفاض أو زيادة مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، بل يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والإقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في الدولة التي تحكم العمل المحاسبي، كما تتعارض هذه النتائج مع دراسة كل من (كهينة شاوشي، 2016، بلال كموش، حمزة بوسنة، 2016، فؤاد صديقي، 2016 Palacios and Martinez, 2014, Yuyang Zhang et al, 2013, Zaenal- Fanani, 2013, Réda Sefsaf, 2010, Titas Rudra, 2012, Yosr HRICHI, 2012)، أن إعتقاد هذه المعايير المحاسبية الدولية توفر مرونة أكبر في الخيارات المحاسبية بسبب معايير غامضة وخيارات علنية وخفية وتقديرات ذاتية مع إفتقارها لتوجيهات واضحة للتنفيذ، قد أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح،

وعند فحصنا لجملة الأدبيات التطبيقية المحاسبية، تم إلتماس إتفاقا عاما على أن هناك عوامل بيئية متشعبة تأثر في عملية تقارب القواعد المحاسبية المطبقة محليا مع المعايير المحاسبية الدولية، وعليه فإن قوة العلاقة الرابطة بين هذه العوامل والنظم المحاسبية تعمل على توجيه المؤسسات في ظل بيئات أعمال مختلفة نحو تبني إستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح، ويمكن حصرها تحت عوامل تفسيرية تخص بيئة الأعمال الجزائرية وهي:

الرقابة الجبائية: بالرجوع إلى علاقة النظام المحاسبي المالي بالنظام الجبائي في بيئة الأعمال الجزائرية، فإنه يتم تحديد الربح الخاضع للضريبة إنطلاقا من معالجة النتيجة المحاسبية المحصل عليها في نهاية السنة المالية، ووفقا للقواعد الجبائية المنصوص عليها في القانون الجبائي الجزائري، التي تربط القياس المحاسبي بإحتساب الضريبة، ومن جملة هذه التطبيقات والقواعد المحاسبية التي يعتمد عليها النظام الجبائي في تحديد الضريبة، تلك الأحكام المشتركة بين الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والمتعلق ب:

■ التكاليف الواجب خصمها من الربح الخاضع للضريبة:

- فحسب المادة 168 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والتي تنص "لا يخصم من الربح الخاضع للضريبة الأجرة الممنوحة لزوج مستغل مؤسسة فردية أو زوج شريك حائز على أسهم في الشركة، لقاء مشاركته الفعلية أو الفردية في ممارسة مهنته، إلا في حدود الأجر الممنوح لعمول له نفس التأهيل المهني، أو يشغل نفس منصب عمله، مع مراعاة دفع الإشتراكات الخاصة بالمنح العائلية والإقتطاعات الإقتصادية الأخرى المعمول بها"؛

- أما المادة 169 من نفس الأحكام فأشارت أنه "لا تكون قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الجبائي الصافي مختلف التكاليف والأعباء والأجور الكراء الخاصة بالمباني غير المخصصة مباشرة للإستغلال، بالإضافة إلى الهدايا المختلفة باستثناء تلك التي لها طابع إشهاري ما لم تتجاوز قيمة كل واحد منها مبلغ خمس مائة دينار، والإعانات والتبرعات ما عدا تلك الممنوحة نقدا أو عينيا لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني ما لم تتجاوز مبلغا سنويا مليون دينار، لا تخصم مصاريف حفلات الإستقبال بما فيها مصاريف الإطعام والفندقة والعروض، لا تخصم الأعباء التي تستوفي شروط الخصم، والتي تم تسديدها نقدا عندما يفوق مبلغ الفاتورة قيمة ثلاث مئة ألف دينار مع إحتساب كل الرسوم، لا يمكن خصم المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مباني الشباب من أجل تحديد الربح الخاضع للضريبة، إلا شريطة إثباته في حدود عشرة بالمائة من رقم الأعمال، وفي حدود ثلاثون مليون دينار"؛

- المادة 170 فإنه "يخصم مبلغ نفقات التسيير المرتبطة عن عمليات البحث العلمي أو التقني من أرباح السنة المالية التي يتم فيها إنفاق هذه المصاريف وذلك من أجل تحديد الضريبة"؛

- المادة 171 "تخصم من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة إلى غاية عشرة بالمائة من مبلغ هذا الدخل أو الربح في حدود سقف يساوي مائة مليون دينار لنفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة شريطة إعادة إستثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث".

■ فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الإستثمارات المادية المهتلكة

فحسب المادة 173 فإنه "يحدد مبلغ القيمة الناتجة عن التنازل الجزئي أو الكلي عن عناصر الأصول مثبتة في إطار نشاط صناعي، أو تجاري أو فلاحي أو أي نشاط مهني يرتبط بالربح الخاضع للضريبة حسب طبيعة فوائض القيمة، فإذا تعلق الأمر بفوائض القيم قصيرة الأمد، يحسب مبلغها في حدود 70% من الربح الخاضع للضريبة، أما فإذا تعلق الأمر بفوائض القيم طويلة الأمد، يحسب مبلغها في حدود 10% من الربح الخاضع للضريبة، بخلاف ذلك لا تدخل هذه الفوائض الناتجة عن التنازل أثناء إستغلال عناصر الأصول المثبتة ضمن الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للسنة المالية التي تحقق فيها".

■ نظام الإهلاك المالي

تجدر الإشارة أنه هناك إختلاف كبير من جانب القواعد المحاسبية والجبائية لاسيما ما يتعلق مدة الإهلاك، أساس الإهلاك وطرق الإهلاك حسب بيئة الأعمال الجزائرية، فقد إعتد النظام المحاسبي المالي أربعة طرق ممكنة (الإهلاك الخطي، المتزايد، المتناقص وحسب وحدات الإنتاج)، أما القانون الجبائي وحسب ما جاء في المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والتي تنص " يطبق بقوة القانون نظام الإهلاك المالي الخطي على كل الشبثيات غير أنه يمكن تطبيق نظام الإهلاك المالي المتناقص والمتزايد وللإستفادة من هاتين الأنظمة يجب على المؤسسات إرفاق رسالة إختيار هذا النظام والتي لا رجعت فيه أثناء تقديم التصريح بنتائج السنة المالية".

وبالتالي فتأثير العامل الجبائي المتمثل في عنصر الرقابة الجبائية على الممارسات المحاسبية يكون تبعا لدرجة العلاقة والإختلافات غير الإختيارية والتي تعزى إلى الإختلاف بين المعالجات المحاسبية والقانون الجبائي، لاسيما تلك المتعلقة بتحديد الربح الخاضع للضريبة، وبالتالي الإختلاف في النتائج، وعليه فكلما كانت هذه العلاقة تميل إلى إرتباط الوثيق (اللاإستقلالية) فإن الممارسات المحاسبية ستأخذ الطابع الأكثر ملائمة للقواعد الجبائية، حتى وإن يستخدم المديرون المرونة المتاحة في النظام المحاسبي المالي، لتحقيق وفورات ضريبية نتيجة إنتهاج إستراتيجية التغيرات المحاسبية بهدف تخفيض صافي الربح الخاضع للضريبة، وتتبع في ذلك الأساليب والسياسات المحاسبية التي تحقق هذا الهدف، ومنه تؤكد النتائج أن الإختلافات المحاسبية-الجبائية يمكن أن تستخدم كأداة رقابة في الحد والكشف عن الممارسات الإختيارية لإدارة الأرباح المحاسبية.

ويرى الباحث، أنه بالرغم من القيود سابقة الذكر، والتي تحد من الممارسات المحاسبية لإدارة الأرباح، لكن يبقى التوجه العام لهذه الممارسات يختلف إختلافا كبيرا عن السياقات الأخرى المتداولة في البحوث الغربية، فالمنح الجزائري للأعمال وفي ظل التشريع الجبائي الذي يتميز بنظام المزايا الضريبية المعتبرة الممنوحة لتجمعات الشركات (عمومية، خاصة أو متعددة الجنسيات) فيما يخص الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال وحقوق التسجيل¹، ينتج عنه الإختيار الأمثل لمجموعة من الآليات التي تتماشى مع القواعد الجبائية، والتي تسمح للمؤسسات بالإستفادة من الإعفاءات الضريبية، وبالتالي يمكن للمديرين أو أصحاب المؤسسات الخاصة الإنخراط في تبني أفضل إستراتيجيات إدارة الضريبة، والذي يأخذ الشكلين:

1. إدارة الضريبة في ظل الإستغلال الأمثل للمزايا الجبائية والخارجة عن نطاق الممارسات المحاسبية لإدارة الأرباح. ويرى الباحث أن هذا النوع من إدارة الضريبة في بيئة الأعمال الجزائرية الخاصة، تتحكم فيه لوبيات الأعمال والمال في الجزائر في ممارسة الضغط على متخذي القرار داخل البلد، وهنا تظهر بعض الممارسات المرتبطة بالرشوة واستغلال النفوذ والإغراءات.

2. إدارة الضريبة ضمن ممارسات لنشاطات شركات الأفشور: وهي تعبر عن السلوكيات التي يقوم بها مسيري بعض المؤسسات العمومية أو الخاصة أو فروع متعددة الجنسيات التي تداول نشاطها في بيئة الأعمال الجزائرية وعلاقة بالنماذج الدولية لظاهرة الأفشور، وهي في الغالب تمثل لوبيات الميجا مليار ديرات، هاته الزمرة تستحوذ على نسبة مهمة من ثروة الجزائر، من خلال قيامها بأعمال غير قانونية مثل التهرب الضريبي وتبييض أموال عبر شركات أفشور، وهو ما أصبح يعرف بتسريبات "وثائق بنما"، في إطار عمل الاتحاد العالمي للصحفيين الاستقصائيين، والتي ورود فيها العديد من مسؤولي المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، والتي لجأت إلى خدمات مكتب "موساك فونسيكا" في بنما من أجل تبييض الأموال، من بينهم نذكر:

- اعتبر اتحاد الصحفيين المحققين الدوليين أن قضية سوناطراك-سايبام تعتبر كمثل نموذجي في إفريقيا وبلدان العالم الثالث يخص مؤسسات "أوف شور"، حيث الجزائر ما بين (2004-2013) وهي تعتبر ثاني احتياطي نفطي في القارة، خسرت في المعدل ما قدره مليارا ونصف مليار دولار كل سنة ما يفوق (15) ألف مليار سنتيم سنويا، أي أن خسائر الجزائر في هذه الفترة

¹ للمزيد من التفصيل يمكن الإطلاع على الرابط: www.mfdgi.gov.dz

المقدرة بـ (10) سنوات قد بلغت (15) مليار دولار على الأقل، وهذا بسبب التهرب الضريبي والفساد والرشوة والجرائم الاقتصادية¹.

هذه الفترة يقول اتحاد الصحفيين المحققين- تتزامن مع بروز نشاط "أوف شور" مع مسؤولين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "سوناطراك2"، حيث تابعت العدالة الإيطالية أثر (198) مليون أورو التي تم تقديمها كعربون من طرف الشركة البترولية الإيطالية سايبام وفق عقود المبادلات مع سوناطراك، ليتم تحويل هذه الأموال إلى الملاذات الضريبية عبر المكتب المالي "موساك فونيسكا" الذي أسس مكاتب خارجية، لهؤلاء المسؤولين وأحد هذه الشركات هي "بيرل بارتونارز" بكونونغ والذي استقبل (198) مليون دولار من حساب إماراتي، جزء منها حولت لحساب سويسري لبنك "إيدموند دو روتشيلد"، وهي الوجهة التي تم تحويل الأموال إليها، وهو ما قاد العدالة الإيطالية للتحقيق في الشركات التي أسسها مسؤولين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "سوناطراك"، وبعد ذكر اسمهم في العديد من القضايا والإعلام سنة (2013)، أمرت وكالة التحقيق المالي الحكومية البريطانية في مراسلة لمكتب "مورسك فونيسكا" بالتحقيق في خلق عدة شركات بين (2004-2010) وقادت التحقيقات لشركة يطلق عليها اسم "مينلك"، المملوكة لهؤلاء المسؤولين والتي استقبلت (30) مليون أورو في أحد حساباتها بلبنان.

- وذكرت التسريبات في إطار ما يعرف بوثائق بنما أن مجمع (ETRHB Haddad) طلب خدمات مكتب المحاماة موساك فونيسكا لإنشاء "شركة وهمية" في الجزر العذراء البريطانية، سنة (2004)، باسم "كنغستون غروب كوربوريشن" مختصة في الاستثمار العقاري، وعهد إلى المسير "غي فايت" (كان يشرف على تسيير مصالح وزير الصناعة الحالي عبد السلام بوشوارب، الذي سبق ذكر اسمه في فضيحة وثائق بنما العام الماضي) الإشراف على تسيير الشركة، وفي نفس السياق فإن الشركة المملوكة لرجل الأعمال علي حداد كانت قد فتحت حساباً بنكيًا في بنك "إتش. إس. بي. سي" البريطاني في لندن، مشيرة إلى أن الشركة أودعت (67) ألف جنيه إسترليني، أي ما يعادل حوالي (88) ألف يورو عند افتتاح الحساب، قبل أن يرتفع الرقم بعد (12) شهرًا إلى (2.43) مليون جنيه إسترليني².

- ذكرت الصحيفة الفرنسية "لوموند" المتابعة عن كتب فضائح "وثائق بنما" مجمع "سفيتال" ضمن قوائم أصحاب الشركات الوهمية التي اتخذت من بنما وجزر الجنات الضريبية، ملاذًا لتهرب الأموال والتهرب من الضرائب، وحسب ما ذكرت الصحيفة يعد هذا الأخير أحد أقدم زبائن مكتب المحاماة البنمي المتورط في فضائح "وثائق بنما"، كما أوردت أن ربراب في فترة نشاطه في مجال استيراد الإسمنت كان قد استعان بمكتب "موساك فونيسكا" سنة (1992) من أجل إنشاء شركة وهمية بالخارج (أوف شور) تحت اسم شركة "ديكوما" والتي مقرها في جزر فيرجن البريطانية في حين لم يكشف المصدر عن المبالغ المالية التي تم تحويلها عبر بنك الاتحاد السويسري باستغلال هذه الشركة³.

¹ اتحاد الصحفيين المحققين الدوليين ينشر المزيد من غسيل "بنما بايزر"، متاح على الرابط:

<https://www.echoroukonline.com/ara/articles/492847.html>

² Panama Papers : les sociétés offshore de Ali Haddad, Disponible sur le lien:

<https://www.tsa-algerie.com/panama-papers-les-societe-offshores-de-ali-haddad/>

³ Scandale de Panama Papers : Le patron de Cevital Issad Rebrab, En savoir plus sur:

<http://www.reporters.dz/index.php/item/66534-scandale-de-panama-papers-le-patron-de-cevital-issad-rebrab-cite>

ويرى الباحث، أن شركة الأوف شور تنحصر في نشاطات تجارية محددة القيام بأعمال ونشاطات النقل البحري وتملك أسهم وحصص وسندات في مؤسسات وشركات أجنبية، مما يطرح سؤال أين المشكل إذن؟ المشكلة أن الحابل اختلط بالنابل وباتت هذه الشركات لا تؤسس من أجل ما يمكن أن نطلق عليه "إدارة الأرباح" أو "المحاسبة الخلاقة" من خلال تقليص الضرائب التي تدفعها الشركات؛ حيث يعتمد المحاسبون إلى التلاعب في حسابات الشركة بطرق محاسبية من أجل تخفيف العبء الضريبي على الشركة وهذا الأمر شائع في مختلف الدول على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وهو يختلف عن التهرب الضريبي لو أردنا التمييز بينهما، فالتهرب الضريبي هو مخالفة قوانين الضرائب بشكل مباشر والتملص من دفع الضرائب بشكل شبه كامل.

وعليه لم يقتصر عمل هذه الشركات على النطاق التجاري الضيق بل توسعت لإخفاء أموال غير مشروعة ومكتسبة بحالات غير طبيعية تسمى بالأموال القذرة فيعمدون لتأسيس هذه الشركات لإخفاء أموالهم فيها والابتعاد عن الرقابة والعدالة، وكون هذه الأموال جاءت بطريقة غير مشروعة لذلك تحتاج إلى غسيل من أجل إخفاء عليها صفة الشرعية فتطوعت شركات الأوف شور ومن يؤسسها لهذه المهمة التي تعني بتبييض الأموال، وبالتالي خلاصة القول أن شركات الأوف شور باتت تعتمد على غسيل الأموال لإخفاء الثروات وتجنب المقاضاة وتجنب الضرائب وزيادة الأرباح وتحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة، لأناس تربحوا أموالهم بطرق غير مشروعة من مشاهير وسياسيين ورجال أعمال يريدون التهرب والتملص من الضريبة في بلدانهم أو التستر على أملاكهم وثرواتهم التي جنوها بطرق غير قانونية من مناصبهم الرسمية.

التقاليد القانونية: إن القواعد القانونية في أي بلد هي التي تحدد العلاقة بين الأفراد والمؤسسات وتفاعلاتها، وكذلك تضع الأنظمة والتشريعات التي تنظم المهن المختلفة على غرار مهنة المحاسبة وممارستها ومتطلباتها، وباعتبار أن النظام المحاسبي المالي وآليات عمله في البيئة الجزائرية تم إنشائها ضمن النظام القانوني، فيعتبر العامل القانوني عاملا مؤثرا بامتياز على مسار الممارسات المحاسبية عموما، وممارسات إدارة الأرباح خصوصا، وفي الواقع فإن خصوصيات السياق الجزائري الذي ينتمي إلى الأنظمة القانونية القارية بفعل العديد من القواسم المشتركة، والتميزة بكونها أنظمة صارمة وغير مرنة والتي يكون فيها تشريع المعايير والإجراءات المحاسبية ضمن القانون المحاسبي مفصلا جدا وشاملا مما لا يترك هامشا كبيرا، لإستغلال المرونة المتاحة للإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات الإجتهد، التقدير والحكم الشخصي الشخصي لبعض عناصر التقارير المالية، وبالتالي عدم إمكانية الإرتجال في هذا النوع من النظم المحاسبية المحافظة وغير المتكيفة، لذا يتمثل دور المحاسبة فيها بتطبيق الشروط القانونية المحددة والمفصلة مع التركيز بشكل خاص على حماية الدائنين (إدارة الضرائب، البنوك التجارية...) وتتولى الدولة عملية التنظيم المحاسبي من خلال توفير جهاز تنفيذي على السلطة الكافية لوضع وتنفيذ القواعد المحاسبية مع سهر الجهاز القضائي على تطبيقها والموافقة عليها، مما تسمح هذه الظروف بإنشاء أو بمعالجات وممارسات محاسبية ضعيفة غير قادرة على توجيه المؤسسات الإقتصادية في بيئة الأعمال الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح.

الخبرة غير المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر: إن بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أثرت بشكل كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظرا لعدة إعتبارات منها وجود بعض الغموض في فقرات النظام المحاسبي المالي وتعقدتها مع عدم وجود إرشادات واضحة بشأن كيفية تنفيذه، بالإضافة إلى وجود تراث متنوع وكبير من الممارسات المحاسبية القائمة في ظل فترات تطبيق المخطط الوطني المحاسبي (PCN)، مما جعل الممارسين المحاسبين ما زالوا يتأقلمون معه، حيث أن من أساليب إستخدام المستحقات الإختيارية لممارسات إدارة الأرباح أن تكون محاسبيا متمرس ومتمكن من الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي الذي تمارسه.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الثالثة

يختبر هذا فرض مدى وجود فروقات جوهرية في ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية، حيث أظهرت الإحصاءات الوصفة إنخفاض المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للشركات المسعرة وغير المسعرة في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما أن نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (35%) وهي تمثل (07) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (20) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (38%) وهي تمثل (12) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح (25%) وهي تمثل (04) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (16) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (11%) وهي تمثل (04) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

تشير النتائج عند إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي ذو الإتجاهين، أن مستوى معنوية الإختبار بلغت $\text{Sig}=0.050$ وهي مساوية لمستوى المعنوية $\alpha=0.05$ مما يعني عدم وجود تفاعلا دالا إحصائيا في مستويات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لدوافع التسعير في البورصة لتوجيه المؤسسات الاقتصادية في بيئة الأعمال الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح سواء قبل أو بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضية الرابعة

تختبر هذه الفرضية إشكالية المفاضلة بين النماذج المستخدمة في إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية في ضل وجود بيانات أعمال مختلفة، والذي يقتضي إجراء إختبار "ت" لعينتين مرتبطتين (Test t pour échantillons appariés) ولضمان دقة النتائج تم إستخدام إختبار لامعلمي من خلال إختبار فريدمان (Test de Friedman)، حيث أظهرت الإحصاءات الوصفة أن نموذج كوتري قدم أقل متوسط حسابي والرتبي للمستحقات الإختيارية وهو أقل إنحراف معياري، كما أعطى أكبر مجال الثقة معنوي الذي يقع فيه الفرق، مما يعطي نتائج أقل تفاوتاً في حجم ممارسات إدارة الأرباح. بينت نتائج إختبار "ت" لعينتين مرتبطتين للزوج الثالث أن مستوى معنوية الإختبار بلغت $Sig=0.004$ وهي أقل من مستوى الخطأ $\alpha=0.05$ وهو ما أكدته إختبار فريدمان (Test de Friedman)، حيث بلغ مستوى معنوية الإختبار $Sig=0.017$ وهي أقل من مستوى الخطأ $\alpha=0.05$ وعليه وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في النماذج الثلاثة لقياس ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي يعتبر نموذج المستحقات الإختيارية المعدل بالأداء الذي جاء به (Kothari et al, 2005)، النموذج الأكثر دقة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية.

المطلب الرابع: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الخامسة

يهدف هذا الفرض للنتبؤ بظاهرة ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، وبالتالي مدى وجود فروقات جوهرية في العوامل الاقتصادية المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

أظهرت نتائج الإنحدار المتعدد أنه لا يوجد أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الاقتصادية الجزائرية والمذكورة في البحوث الغربية التقليدية والمتمثلة أساساً في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة)، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لهذه الدوافع في بيئة الأعمال الجزائرية لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح سواء قبل أو بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وبالتالي إنطلق الباحث من خصائص بيئة الأعمال الجزائرية، معتبراً أن إستخدام المتغيرات السابقة، كمقياس لدوافع ممارسات إدارة الأرباح، لا تنطبق على السياق الجزائري، بإعتبار أن بيئة أعمال هذه الأخيرة، تختلف إختلاف كبير من حيث التشريعات الحكومية، والتركيبية البشرية والثقافية للمجتمع الجزائري، حيث تم صياغة مقاييس جديدة للتعبير عن دوافع ممارسات إدارة الأرباح والمتمثلة في (فرص النمو، مخاطر الإستغلال، المدفوعات الضريبية، مستوى السيولة والتحفظ المحاسبي) وإعتبرت كبديل للمقاييس المذكورة في البحوث الغربية، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل البديلة (التحفظ المحاسبي، خطر الإستغلال، ومستوى السيولة) على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتي يمكن التعبير عنها وفق الأتي:

- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية سالبة لمتغير النظام المحاسبي المالي (SCF) وحجم المستحقات الإختيارية ($B=-0,054$)، $Sig=0.002$ ، مما يعني أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أدى إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية.
- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة لمتغير التحفظ المحاسبي وحجم المستحقات الإختيارية ($B=1,591E-5$)، $Sig=0.013$ مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عال من التحفظ المحاسبي هي الأكثر دافعا نحو ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية.
- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة لمتغير خطر الإستغلال وحجم المستحقات الإختيارية ($B=0,514$)، $Sig=0.000$ ، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عال لمخطر الإستغلال تتميز بحجم ممارسات إدارة الأرباح أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى.
- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية سالبة لمتغير مستوى السيولة وحجم المستحقات الإختيارية ($B=-0,003$)، $Sig=0.032$ ، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستويات سيولة عالية أكثر ميولا إتجاه ممارسات إدارة الأرباح، مقارنة بالمؤسسات ذات مستوى السيولة المنخفضة.

خلاصة الفصل:

يعرض هذا الفصل النتائج التجريبية حول تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، على ممارسات إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الاقتصادية ذات الشكل القانوني مؤسسات المساهمة، والتي تنشط في مختلف القطاعات سواء المسعرة والغير المسعرة في البورصة، والتي تمارس نشاطها في ضل بيئة الأعمال الجزائرية، خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014)، ومن أجل إجراء المقارنة بين ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، تم تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين خلال: مرحلة المخطط الوطني المحاسبي (PCN) أي قبل النظام المحاسبي المالي (SCF) (2006-2009)، ومرحلة النظام المحاسبي المالي (SCF) (2010-2014)، وتحليل بيانات الدراسة تم استخدام الإحصاءات الإستدلالية والمتمثلة أساسا في طريقتين هما: التحليل الأحادي المتغير والمتعدد، والتي تعتمد على الإختبارات المعلمية والإختبارات اللامعلمية، للتأكد من مدى وجود فروقات جوهرية في المستحقات الإختيارية بين المؤسسات حسب متغير الدراسة المستقلة، كما تم الإعتماد على الإنحدار الخطي المتعدد بهدف التنبؤ بظاهرة ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية.

بصفة عامة، توصلت النتائج التجريبية بشيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الجزائرية، لكن مع إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالشركات الممارسة خلال الفترة الدراسة ككل الممتدة بين (2006-2014)، كما أثبتت النتائج، تراجع ممارسات إدارة الأرباح نتيجة تبنى الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF، المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، في حين لم يكن هناك تفاعلا في مستويات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية.

كما أثبتت نتائج الإنحدار، عدم وجود أثر في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الاقتصادية الجزائرية والمذكورة في البحوث الغربية التقليدية والمتمثلة أساسا في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة)، حيث تم صياغة مقاييس جديدة للتعبير عن دوافع ممارسات إدارة الأرباح والمتمثلة في (فرص النمو، مخاطر الإستغلال، مؤشر السيولة والتحفظ المحاسبي) وإعتبرت كبديل للمقاييس المذكورة في البحوث الغربية، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل البديلة (التحفظ المحاسبي، خطر الإستغلال، ومؤشر السيولة) على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

الختامة

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو فحص أثر تطبيق المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية المسعرة وغير المسعرة في بورصة الجزائر للفترة الممتدة بين: (2006-2014)، وتطلب ذلك الاعتماد على (04) أربعة فصول، أولهما يتعلق بالأدبيات النظرية لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بتطبيق المحاسبي المالي (SCF)، والثاني يتعلق بمراجعة الدراسات السابقة، أما الثالث تم التطرق فيه إلى عرض منهجية وأدوات الدراسة التطبيقية، في حين تناول الفصل الأخير الدراسة التطبيقية وفقا للمنهج المذكور سابقا.

1. نتائج البحث واختبار الفرضيات:

إقتداء بالدراسات السابقة تم قياس المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية التي تعبر عن مستوى تدخل الإدارة عند قياس صافي الأرباح المحاسبية، وذلك بالاعتماد على ثلاثة نماذج شهيرة تمثلت في: (نموذج جونز (1991) Modèle de Jones، نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié، نموذج كوتري وآخرون (2005) Modèle de S.P. Kothari et al)، أما المتغير المستقل فيتمثل في فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري والمقسمة لمرحلتين، قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2006-2009) ومرحلة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (2010-2014)، كما إشملت الدراسة على المتغيرات الضابطة والتي تعد من العوامل الإقتصادية المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح وهي: (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة، التسعير في البورصة، التحفظ المحاسبي، المدفوعات الضريبية، معدل النمو، خطر الإستغلال ومستوى السيولة).

من خلال نتائج إختبار فرضيات الواردة في الفصل الرابع من الأطروحة، توصل الباحث للنتائج التالية والتي تم تقسيمها إلى أربع مجموعات، تتعلق المجموعة الأولى منها بميل إدارة المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة لممارسة إدارة الأرباح، أما المجموعة فتتعلق بمدى وجود إختلافات في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نتيجة فرضية تطبيق المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والتسعير في البورصة الجزائرية، في حين تتعلق المجموعة الثالثة بإختبار فرضية المفاضلة بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية حسب بيئة الأعمال الجزائرية، أما المجموعة الرابعة والأخيرة تتعلق بأثر العوامل الإقتصادية (المتغيرات الضابطة) كمتغيرات مستقلة على ممارسات إدارة الأرباح في ظل تطبيق المحاسبي المالي (SCF)، وفيما يلي نورد هذه النتائج وفقا لهذا التقسيم:

■ أظهرت النتائج التجريبية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وبما نسبته 26%، وذلك بعدد مشاهدات بلغ 27 مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة لإدارة الأرباح 74%، بعدد مشاهدات 77 مشاهدة، وللتأكد من فرضية هذا الإدعاء تم إجراء الإحصاءات الإستدلالية، والتي أظهرت وجود فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بشيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، لكن مع إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالشركات الممارسة، وهذا يعكس إنخفاض مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للمؤسسات، وإنطلاقا من هذه النتيجة المتوصل إليها نرفض صحة الفرضية الصفرية القائلة لا توجد

مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2006-2014)، ونقبل الفرضية البديلة القائلة توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2006-2014).

■ بينت نتائج الإحصاء الوصفي أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (37%) وهي تمثل (19) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (52) مشاهدة، أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (15%) وهي تمثل (8) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (52) مشاهدة، ولضمان دقة نتائج الإحصاءات تم إرفاقه باختبارات الإحصاءات الاستدلالية والتي أثبتت أن هناك فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني تراجع ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة تبنى الجزائر النظام المحاسبي المالي (SCF)، المتوافق من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، والتي يعزى أسبابها إلى الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية والرقابة الجبائية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في البيئة الجزائرية التي تحكم العمل المحاسبي وأنه يرجع إلى الخبرة غير المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر نتيجة حداثة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مقارنة بفترة تطبيق المخطط الوطني المحاسبي الذي دام العمل به لأكثر (35) سنة، وإنطلاقاً من هذه النتيجة المتوصل إليها، نرفض صحة الفرضية الصفرية القائلة لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ونقبل الفرضية البديلة القائلة توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

■ أظهرت الإحصاءات الوصفة إنخفاض المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للشركات المسعرة وغير المسعرة في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما أن نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (35%) وهي تمثل (07) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (20) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (38%) وهي تمثل (12) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح (25%) وهي تمثل (04) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (16) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (11%) وهي تمثل (04) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وعند إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ذو الاتجاهين، أشارت النتائج عدم وجود تفاعلاً دالاً إحصائياً في مستويات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لدوافع التسعير في البورصة الجزائرية لتوجيه المؤسسات الاقتصادية في بيئة الأعمال الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح سواء قبل أو بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وإنطلاقاً من هذه النتيجة المتوصل إليها، نثبت صحة الفرضية الصفرية القائلة لا توجد اختلافات جوهرية في

مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود اختلافات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية.

■ أظهرت الإحصاءات الوصفة أن نموذج كوتري قدم أقل متوسط حسابي والرتبي للمستحقات الاختيارية وهو أقل إنحراف معياري، كما أعطى أكبر مجال الثقة معنوي الذي يقع فيه الفرق، مما يعطي نتائج أقل تفاوتاً في حجم ممارسات إدارة الأرباح، كما بينت نتائج الإحصاءات الاستدلالية وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في النماذج الثلاثة لقياس ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي يعتبر نموذج المستحقات الاختيارية المعدل بالأداء الذي جاء به (Kothari et al, 2005)، النموذج الأكثر دقة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، وإنطلاقاً من هذه النتيجة المتوصل إليها، نرفض صحة الفرضية الصفرية القائلة لا توجد فروقات جوهرية في نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية عن طريق المستحقات الاختيارية في بيئة الأعمال الجزائرية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروقات جوهرية في نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية عن طريق المستحقات الاختيارية في بيئة الأعمال الجزائرية.

■ أظهرت نتائج تحليل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد أنه لا يوجد أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الاقتصادية الجزائرية والمذكورة في البحوث الغربية التقليدية والمتمثلة أساساً في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة)، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لهذه الدوافع في بيئة الأعمال الجزائرية لتوجيه المؤسسات الاقتصادية نحو ممارسات إدارة الأرباح سواء قبل أو بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل البديلة (فرص النمو، مخاطر الإستغلال، المدفوعات الضريبية، مستوى السيولة والتحفيز المحاسبي) على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لكن تبقى العوامل الأكثر دقة لضمان التنبؤ بظاهرة ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، والمعبر عنها بمعادلة الانحدار التي يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$| \text{المستحقات الاختيارية} | = - 0,054 \text{ النظام المحاسبي المالي (SCF) } + 1,591E-5 \text{ التحفظ المحاسبي } + 0,514 \text{ خطر الإستغلال} - 0,003 \text{ مستوى السيولة}$$

يمكن قراءة نتائج معادلة الانحدار أعلاه وفق النحو التالي:

- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية سالبة لمتغير النظام المحاسبي المالي (SCF) وحجم المستحقات الاختيارية، مما يعني أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أدى إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية؛
- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة لمتغير التحفظ المحاسبي وحجم المستحقات، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عالٍ من التحفظ المحاسبي هي الأكثر دافعا نحو ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية؛

- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة لمتغير خطر الإستغلال وحجم المستحقات الإختيارية، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عال لمخطر الإستغلال تتميز بحجم ممارسات إدارة الأرباح أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى؛
- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية سالبة لمتغير مستوى السيولة وحجم المستحقات الإختيارية، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستويات سيولة عالية أكثر ميولا إتجاه ممارسات إدارة الأرباح، مقارنة بالمؤسسات ذات مستوى السيولة المنخفضة. وإنطلاقا من هذه النتيجة المتوصل إليها، نرفض صحة الفرضية الصفرية القائلة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الإقتصادية المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، ونقبل الفرضية البديلة القائلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الإقتصادية المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

2. التوصيات:

- بناء على نتائج البحث المتوصل إليها فقد أوصى الباحث بما يلي:
- إعادة النظر في ملاءمة نوع المعايير المحاسبية المطبقة في البيئة الجزائرية، بضرورة توفير هيئة مختصة على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة للرقابة الدائمة على آلية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ومتابعة التطورات في المعايير المحاسبية الدولية وتكييفها مع متطلبات بيئة الأعمال الجزائرية، مع السهر على وضع إستراتيجيات تسمح بحصر مجالات الغموض الحاصل للقواعد المحاسبية للحد من قدرة الإدارة على إستعمال ما يسمى بالممارسات والمعالجات المحاسبية الخاطئة والتبويب الخاطئ لعناصر الكشوفات المالية لأغراض ممارسات إدارة الأرباح لحقيق أهداف خاصة؛
- ضرورة الإسراع في مراحل تطوير السوق المالي الجزائري، لما يساهم هذا في تعزيز جودة الإبلاغ المالي حسب توصيات هيئة الأوراق المالية، مما يسمح بتحسين أداء الممارسات المحاسبية والحد من ممارسات إدارة الأرباح؛
- ضرورة إهتمام الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالعلاقة القوية بين العوامل الإقتصادية (التحفظ المحاسبي، خطر الإستغلال ومستوى السيولة) وممارسات إدارة الأرباح، لما لها القدرة لضمان التنبؤ بهذه الممارسات، مما يعزز الإتجاه الصحيح للقرار الإستثماري الرشيد، توجيه وضبط القرارات مع ثروة حملة الأسهم، إذ تعمل هذه المؤشرات على دمج مبدئين ماليين أساسيين في عملية إتخاذ القرارات الأول هو تعظيم ثروة الملاك والثاني هو أن قيمة المؤسسة السوقية تعتمد على المدى الذي يتوقع فيه المستثمرون الأرباح المستقبلية حول مدى تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية في الإعتماد على الكشوفات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- أما على المستوى الأكاديمي، فيوصي الباحث بالعمل على تطوير نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح المرتكزة على المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية.

3. آفاق البحث:

إعادة إجراء هذه الدراسة على عينة أخرى خلال فترات زمنية متقدمة، للتحقق من صحة النتائج وذلك باختبار تأثير متغيرات لم تتناولها هذه الدراسة على ممارسات إدارة الأرباح، كمتغيرات الجبائية، القانونية، السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية ذات العلاقة ببيئة الأعمال الجزائرية.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب

1. حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
2. حنيفة بن ربيعة، عبد الحميد حسياني وبوعلام صالح، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الطبعة الثانية، الجزء الأول، منشآت كليك، المحمدية، الجزائر، 2015.
3. رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
4. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودا، الجزائر، 2008.
5. طارق عبد العال، المحاسبة الإبداعية (دوافعها-أساليبها-آثارها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
6. عباس التميمي، حكيم الساعدي، إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، الطبعة الأولى، دار غيداء للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2015.
7. عبد الكريم بوحفص، الأساليب الإحصائية وتطبيقها يدويا وباستخدام برنامج SPSS، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
8. عبد الكريم بوحفص، الأساليب الإحصائية وتطبيقها يدويا وباستخدام برنامج SPSS، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
9. عبد المجيد الطيب الفار، إدارة الأرباح، دار جليس الزمان، الطبعة، عمان، الأردن، 2010.
10. محمد بن صالح شرار، التحليل الإحصائي للبيانات SPSS، الطبعة الأولى، خوارزم العلمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2015.

ثانياً: البحوث الجامعية

11. أحمد يوسف أبو جبريل، أثر التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.
12. أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014.
13. أيمن صالح مصطفى حرب، تأثير أخلاقيات مهنة المحاسبة في قرارات إدارة الدخل على شركات التأمين الأردنية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008.
14. بدر الزمان خمقاني، نحو نموذج لإكتشاف وإستبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
15. بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

16. علي محمود رمضان، أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2014.
17. عمر الفاروق زرقون، محاولة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لمؤسسات القطاع البترولي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2016.
18. فؤاد صديقي، ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
19. كهينة شاوسي، إطار مقترح لاثرتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006.
20. ماهر ذياب زكي أبو ليلي، دور النظرية الإيجابية في قرار إختيار السياسات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2006.
21. محمد رجب محمود بدر، دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.
22. محمد عوني عيد أبو جبة، أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.
23. محمد معتصم إبراهيم، الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وأثرها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعي، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.
24. مي عبد ربه الجرجاوي، الكفاءة الائتمانية وعلاقتها بإدارة الأرباح، رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
25. نور الدين محمد خليل أبو نقيرة، أثر فاعلية الحاكمة المؤسسية على جودة الأرباح والمئانة المالية، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2015.
26. هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد الغير متوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، رسالة الماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.
27. هدى محمد الشرقطلي، أثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2015.

ثالثا: المقالات المنشورة

28. إبراهيم العدي، رنا صقور، مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد الثالث، جامعة تشرين، سوريا، 2014.
29. أحمد راهي عبد، أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد الثالث، 2014.
30. أحمد غيمي، إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة بنها، مصر، 2011.

31. إدريس أبو بكر آدم، هلال يوسف صلاح، دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد الثاني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.
32. أيمن أحمد شتيوي، دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، المجلة العملية للتجارة والتمويل، العدد الأول، جامعة طنطا، مصر، 2009.
33. بلال كموش، حمزة بوسنة، إدارة الأرباح من خلال المستحقات-دراسة إستكشافية للشركات المدرجة ببورصة الجزائر، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، الملحق الأول، الجامعة الأردنية، 2016.
34. بلال كيموش، دور المصاريف والنواتج الغير نقدية واحتياج رأس مال العامل في إدارة الأرباح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 14، 2014.
35. جبر إبراهيم الداعور، مُجد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد الأول، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2009.
36. حمدان علام، عبد المطلب السرطاوي، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح، مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)، الأردن، العدد الرابع، 2013.
37. سامح إبراهيم رضا رياض، دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، المجلد 15، العدد الأول، 2012.
38. سمير كامل مُجد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، المجلد 45، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008.
39. ضال عمر زلوم، أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة الأردنية، 2015.
40. عبد الحكيم مليجي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، 2014.
41. عبد الحكيم مليجي، أثر هيكل الملكية ومجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، جامعة بنها، مصر، 2013.
42. علام موسى حمدان، عماد أبو عجيلة وعمر الجعيد، هل ساهمت إجراءات الحوكمة المؤسسية في خفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 59-60، 2012.
43. عمر فريد شقور، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الإستخراجية الأردنية، مجلة الأعمال والإدارة، العدد الثالث، 2016. متاحة على الرابط:
<http://centrefexcellence.net/J/JBM/JBM%20Mainpage.htm>
44. فيحاء عبد الخالق البكور، سعاد سعيد غزال وكبرى مُجد الطاهر، انعكاسات الالتزامات الأخلاقية لمراقب الحسابات على أساليب إدارة الأرباح، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، جامعة الوصل، العراق، 2013.
45. كوكب الجميل، أحمد الدوسكي، إدارة العوائد كمدخل لتعظيم قيمة المنظمة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 30، العدد 90، الموصل، العراق، 2008.
46. ليلي عبد الصاحب داخل، تأثير المحاسبة الإبداعية في تحديد الوعاء الضريبي للدخل والحد من آثارها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والأربعون، العراق، 2016.
47. مُجد محمود جاسم، انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الخامس، بابل، العراق،

جويلية 2005.

48. مُجدّ معتصم إبراهيم، الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وأثرها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعي، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.
49. مُجدّ موسى حمدان، مُجدّ أبو عجيلة، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، المجلد 15، العدد الأول، 2012.

رابعاً: وقائع التظاهرات العلمية

50. أحسين عثمان، سعاد شعابنية، النظام المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة مُجدّ خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.
51. حسينة تريش، أمينة سوياد، واقع المعايير المحاسبة الدولية بين التوفيق والتطبيق في دول عربية مختارة، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS): إتجاهات النظام المحاسبي المالي (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014.
52. حلا عدنان نيربي، رزان شهيد، إدارة الأرباح في ظل المعايير المحاسبة الدولية مقارنة بالمعايير المحاسبية الوطنية، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS): إتجاهات النظام المحاسبي المالي (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014.
53. الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية، 18-19 ماي 2010.
54. زينب أسعد أسعد، تمهيد الدخل كأثر حاسم لتبني المعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS): إتجاهات النظام المحاسبي المالي (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014.
55. عاشور كتوش، النظام المحاسبي المالي بين إتجاهاته ومتطلبات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية والمعلومة المالية، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS): إتجاهات النظام المحاسبي المالي (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014.
56. ولاء ربيع عبد العظيم أحمد، أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على إدارة الأرباح: دراسة تحليلية لتجارب الدول القائمة على التطبيق، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS): إتجاهات النظام المحاسبي المالي (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014.

A- Books

57. Molford, Charles W. and Comiskey Eugene R. , **The Financial Numbers Game, Detecting Creative Accounting Practices**, John Wiley & Sons. Inc, New Jersey, 2008.
58. Pierre Vernimmen, Pascal Quiry et Yann Le Fur, **Finance d'entreprise**, 14ème édition, Dalloz, Paris, 2016.

B- Theses

59. Alexander Eisele, **Target shooting? Benchmark-driven earnings management in Germany**, dissertation doctor of Philosophy in Management, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs, of the University of St. Gallen, 2012.
60. Fakhfakh Ben Amar, **Ines, Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises (étude comparative des entreprises françaises et américaines)**, Thèse de doctorat , Université de Reims Champagne-Ardenne, France, 2009, Accès en ligne: <http://theses.univ-reims.fr/exl-doc/GED00001086.pdf>
61. Ghaoui, Chaouki, **La manipulation des résultats explique-t-elle la performance financière à moyen et long terme des émissions subséquentes d'actions?**, Mémoire Maîtrise en administration des affaires, Université du Québec à Montréal, Canada, 2008.
62. Guillaume Dumas, **La gestion des résultats des entreprises innovantes**, Thèse de doctorat, Université Toulouse 1 Capitole, France, 2014, Accès en ligne: <https://hal.archives-ouvertes.fr/tel-01113679>
63. Madison, Kristen Joie, **Agency Theory and Stewardship Theory Integrated, Expanded, and Bounded by Context: An Empirical Investigation of Structure, Behavior, and Performance within Family Firms**, PhD diss, University of Tennessee, 2014.
64. Mark Blom, **The effect of the implentation of IFRS on the level of earnings management**, Master thesis at Accounting, Auditing and Control, Erasmus University Rotterdam, Holland, 2009.
65. Réda Sefsaf, **Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, université d'Angers, France, 2012. Accès en ligne: <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00997467>

C- Articles

66. Alex Augusto Timm Rathke et al, International Financial Reporting Standards and Earnings Management in Latin America, **Revista de Administração Contemporânea**, Volume 20, No 03, 2016 , pp 368-388 Available at ResearchGate : <https://www.researchgate.net/publication/301708250>
67. Chung-Peng Khoo et al, IFRS Convergence and Earnings Management, **Journal of Social Science and Humanities**, Volume 23, May 2015, pp 75-84. Available at ResearchGate: <https://www.researchgate.net/publication/283675748>
68. Claude Francoeur, et al, Le lien entre la performance sociale des entreprises et la gestion des résultats comptables, **La comptabilité, Le contrôle et L'audit entre changement et stabilité**, France, 2008, L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00525423/>

69. Claude FRANCOEUR, Philémon RAKOTO, La gestion des bénéfices et la performance boursière : cas des entreprises acquéreuses canadiennes, **comptabilité, contrôle, audit et institution(s)**, Tunisie, May 2006.
70. Claude FRANCOEUR, Ridha SHABOU et al, Le lien entre la performance sociale des entreprises et la gestion des résultats comptables **la comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité**, France, May 2008. disponible sur le site: <http://halshs-00525423>
71. Eduardo Flores, et al, Earnings management and macroeconomic crises: evidences from Brazil and USA capital markets, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 6, Iss 2, 2016, pp 179-202.
- [Downloaded by AL BALQA APPLIED UNIVERSITY At 07:01 04 April 2016 \(PT\)](#)
72. El Mir Ali, Seboui Souad, La gestion des résultats entre l'opportunisme managérial et la pression des résultats , **La Revue des Sciences de Gestion**, 2/2007 (n°224-225), p95.
73. Florence Delesalle, **Réalités de la comptabilité créative à la française**, 22ème congrès de L'AFC, France, May 2001, p 19.
74. Franck Missonier-Piera, Walid Ben-Amar, La Gestion des Résultats Comptables lors des Prises de Contrôle : Une analyse dans le Contexte Suisse, **Comptabilité - Contrôle – Audit**, 2007/1 (Tome 13), Page 137 à 155, Accès en ligne: <https://www.cairn.info/revue-comptabilite-controle-audit-2007-1-page-137.html>
75. H. Bauwhede and M. Willekens, Earnings Management in Belgium: a Review of the Empirical Evidence, Tijdschrift voor Economie en Management, Vol. 48, 2, 2003, p203. Available from: https://lirias.kuleuven.be/bitstream/123456789/121969/1/02_Willekens.pdf
76. Hanen Ben Ayed-Koubaa. L'impact des mecanismes internes de gouvernement de l'entreprise sur la qualité de l'information comptable, **la Comptabilité - contrôle - Audit**, Strasbourg, France, May 2009, p16.
77. Healy, P.M, The effect of bonus schemes on accounting decisions, **Journal Accounting and Economics** , (7), April 1985, pp 90-93.
78. Hervé Stolowy, Gaéton Breton, **A framework for the classification of accounts manipulations**, 2000, Available from: https://papers.ssrn.com/sol3/papers2.cfm?abstract_id=263290
79. Hervé Stolowy, Gaéton Breton, la gestion des données comptables : une revue de la littérature, **Comptabilité, contrôle, audit**, France, tome 9, Volume 1, 2003, p135.
80. Jean-François Casta. Théorie positive de la comptabilité. Coordonné par B. Colasse. Encyclopédie de comptabilité, **contrôle de gestion et audit, Economica**, Paris, 2009, p. 1393-1402.
81. Karine Fabre et al., Modes de financement et comptabilisation des immatériels: une approche historique de la gestion du résultat, **Comptabilité - Contrôle – Audit** 2015/3 (Tome 21), p. 151.
82. Marie-Anne Verdier, Jennifer Boutant, Les dirigeants gèrent-ils les résultats comptables avant d'annoncer une réduction d'effectifs? Le cas des entreprises françaises cotées, **Comptabilité, Contrôle, Audit**, 2016/3 (Tome 22), p. 9-45.

83. Mercedes Palacios Manzano, et al, Investigating the relationship between corporate social responsibility and earnings management: Evidence from Spain, **BRQ Business Research Quarterly**, Volume 19, Issue 4, University of Murcia, Spain, 2016 ,pp 289-299.
84. Messod Beneish, **Earnings Management: A Perspective**, Kelley School of Business, Bloomington, Indiana University, April 2001, pp 7-9.
85. Michael C. Jensen, William H. Meckling, Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, **Journal of Financial Economics**, 3(4), May 1976, p 308.
86. Mohamed Chabchoub, Mansour Mrabet, Gestion du résultat et introduction en bourse: cas des entreprises tunisiennes, **Comptabilité et environnement**, France, May 2007, p 05.
87. Mohammad Moniruzzaman, Jamil Sharif; Techniques, Motives and Controls of Earnings Management; **International Journal of Information Technology and Business Management**; Vol 11, No1, 2013, p 70. Available from:
<http://www.sign-ific-ance.co.uk/index.php/JASR/article/view/198/200>
88. Murya Habbash Salim Alghamdi, The perception of earnings management motivations in Saudi public firms, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol 5 Iss1(2015) pp 124.
89. Nadine A. Fry and Roy Chandler, **ACCEPTANCE OF INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARD-SETTING: EMERGING ECONOMIES VERSUS DEVELOPED COUNTRIES**, Accounting, Banking and Corporate Financial Management in Emerging Economies Research in Accounting in Emerging Economies, University of Birmingham, UK Volume 7, 147–160
90. Palacios-Manzano, M., Martinez-Conesa, I, Assessing the Impact of IFRS Adaptation on Earnings Management: An Emerging Market Perspective, **Transformations in Business & Economics**, Vol 13, No 1, 2014, pp 21-40. Available on:
<http://www.transformations.knf.vu.lt/31/ge31>
91. Partha S. Mohanram, **How To Manage Earnings Management?**, (January 2003), p 01, Available at ResearchGate:
<https://www.researchgate.net/publication/251563109>
92. Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney, Detecting Earnings Management, **The Accounting Review**, vol 70, No 2, 1995. P 198.
93. Patrick Boisselier, Mounir Jaouadi. La gestion de résultat par les montages financiers de titrisation: le cas des sociétés françaises cotées. **Comptabilités, économie et société**, Université de Montpellier, France, 2011, L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne:
<https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00646778/document>
94. Paul Clikeman, **Where Auditors Fear to Tread: Internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earnings management and in searching for signs of its use**, 2003. Available from:
http://www.iiaru.ru/inner_auditor/publication/foreign_mass_media_articles/clikeman/
95. Réda Sefsaf, **Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, université d'Angers, France, 2012. Accès en ligne:
<https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00997467>
96. Ridha Shabou, Neila Boulila Taktak, Les déterminants de la Comptabilité créative: étude empirique dans le contexte des entreprises tunisiennes, **Comptabilité- Contrôle- Audit**, 2002/1 (Tome 8), p. 06.

97. Sarra Elleuch Hamza, Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens, **Comptabilité - Contrôle – Audit**, 2012/1 (Tome 18), Page 39 à 65, Accès en ligne:
<https://www.cairn.info/revue-comptabilite-contrrole-audit-2012-1-page-39.htm>
98. Shahrokh M. Saudagaran and Jeselito G. Diga, **Economic integration and accounting harmonization options in emerging markets: Adopting the IASC/IASB model in ASEAN**, Article in Research in Accounting in Emerging Economies, January 2003, p 239-266 Available from:
https://www.researchgate.net/publication/238308778_12
99. Shangkun Liang, et al, Macroeconomic control, political costs and earnings management: Evidence from Chinese listed real estate companies, **China Journal of Accounting Research**, Volume 4, Issue 3, University of Hong Kong, 2011, pp 91-106.
<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1755309111000153>
100. Sondes Draief, Adel Chouaya. Effet de la gestion comptable et réelle des résultats sur le coût de la dette : analyse avant et après SOX. **Comptabilités et innovation**, Grenoble, France, May 2012, L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne:
<https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00691020/>
101. Sondes Draief, Adel Chouaya. Effet de la gestion comptable et réelle des résultats sur le coût de la dette : analyse avant et après SOX. **Comptabilités et innovation**, Grenoble, France, May 2012, L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne:
<https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00691020/>
102. Stephen M. Courtenay et al, The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison, **SSRN Electronic Journal**; December 2008. Available at SSRN:
<https://ssrn.com/abstract=1473571>
103. Sugata Roychowdhury, Earnings management through real activities manipulation, **Journal of Accounting and Economics**, vol. 42, issue 3, 2006, pp 06-08. Available from:
https://papers.ssrn.com/sol3/papers2.cfm?abstract_id=477941
104. Sylvie Chalayer, Le lissage des résultats. Éléments explicatifs avancés dans la littérature, **Comptabilité - Contrôle - Audit**, Tome 1 Volume 2 septembre 1995, p 99.
105. Thomas Jeanjean, Incitations et contraintes à la gestion du résultat, **Comptabilité-Contrôle - Audit**, Tome 7, Volume 1, mars 2001, p 62.
106. Thomas Jeanjean, Contribution à l'analyse de la gestion du résultat des sociétés cotées **2ème congrès de L'AFC**, France, May 2001. disponible en L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne:
<https://halshs-00584633>
107. Thomas Jeanjean. **Gestion de résultat : mesure et demesure**. Technologie et management de l'information: enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, France, May 2002.
108. Titas Rudra, Does IFRs Influence Earnings Management? Evidence from India, **Journal of Management Research**, Vol 4, No 1, Macrothink Institute, 2012. Available on:
<http://www.macrothink.org/journal/index.php/jmr/article/view/849>
109. William U. Parfet, **Accounting Subjectivity and Earnings Management: A preparer perspective**, Conference on the role of Accounting Standards in controlling Earnings Management, University of Michigan, May 2000, p 458.

110. Xiaotian Zhu, Shuoyi Lu, Earnings management through real activities manipulation before mergers and acquisitions, **Journal of Finance & Accountancy**; Vol. 13, June 2013 p3
Available from:
<http://www.aabri.com/manuscripts/131530.pdf>
111. Yosr Hrichi, Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable, une analyse de 100 entreprises françaises, **La Revue des Sciences de Gestion**, 2013/5 (N° 263-264), pp 167-168. Accès en ligne:
<https://www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion-2013-5-p-163.htm>
112. Yuyang Zhang et al, How do accounting standards and insiders' incentives affect earnings management? Evidence from China, **Emerging Markets Review**, Volume 16, 2013, pp 78-99. Available on:
<http://www.drthomaswu.com/uicfat/8.pdf>
[Contents lists available at SciVerse ScienceDirect](#)
113. Yves Mard, Sylvain Marsat, Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat : le cas français, **Comptabilité - Contrôle – Audit**, 2012/3 (Tome 18), Page 11 à 42, Accès en ligne:
<https://www.cairn.info/revue-comptabilite-contrrole-audit-2012-3-page-11.htm>
114. Yves Mard, Sylvain Marsat, Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat : le cas français, **Comptabilité - Contrôle – Audit**, Tome 18, Volume 3, Décembre 2012, p 11.
115. Yves Mard, Vers une information comptable plus transparente: l'apport des recherches portant sur la Gestion des résultats comptable, **Comptabilité et Connaissances**, France, 2005, p04. Document disponible sur le site:
<halshs-00581229>
116. Zaenal Fanani, **Do IFRS adoption, firm size, and firm leverage influence earnings management? evidence from manufacturing firm listed in Indonesia stock exchange**, Faculty of Economic and Business Universitas Airlangga, Indonesia, 2013. Available on:
<http://repository.unair.ac.id/6735/>

خامسا: المواقع الإلكترونية

117. <http://www.cosob.org>
118. <http://www.sgbv.dz>
119. <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/492847.html>
120. **Panama Papers : les sociétés offshore de Ali Haddad, Disponible sur le lien:**
<https://www.tsa-algerie.com/panama-papers-les-societe-offshores-de-ali-haddad/>
121. **Scandale de Panama Papers : Le patron de Cevital Issad Rebrab, En savoir plus sur:**
<http://www.reporters.dz/index.php/item/66534-scandale-de-panama-papers-le-patron-de-cevital-issad-rebrab-cite>
122. sidjilcom.cnrc.dz
123. www.mfdgi.gov.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: حساب المستحقات الكلية وفقا لمنهج جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة

$FTPE = CAF - V/BFR$ $AT = R - FTPE$						
l'entreprise	L'année	Capacité d'autofinancement (CAF)	Variation du besoin en fonds de roulement (ΔBFR)	Flux de trésorerie provenant de l'exploitation (FTPE)	Resultat de l'exercice (R)	Accrual Total Méthode 01 (AT)
ENAFOR	2006	5 550 410 379,60	-3 251 131 002,69	8 801 541 382,29	1 629 741 021,12	-7 171 800 361,17
	2007	6 426 102 067,70	-1 939 383 468,02	8 365 485 535,72	1 673 062 030,07	-6 692 423 505,65
	2008	6 924 726 788,91	-292 959 050,23	7 217 685 839,14	1 601 710 112,20	-5 615 975 726,94
	2009	7 359 111 647,18	188 716 180,42	7 170 395 466,76	1 279 546 170,78	-5 890 849 295,98
	2011	8 565 304 122,01	2 567 091 867,74	5 998 212 254,27	2 188 584 504,97	-3 809 627 749,30
	2012	9 246 007 198,72	1 964 302 068,83	7 281 705 129,89	2 092 646 970,60	-5 189 058 159,29
	2013	9 994 425 983,94	3 394 140 051,02	6 600 285 932,92	3 645 646 501,71	-2 954 639 431,21
	2014	11 258 577 121,33	-3 833 863 403,85	15 092 440 525,18	6 672 743 945,62	-8 419 696 579,56
ENAGIO	2006	4 223 674 810,42	4 786 248 964,89	-562 574 154,47	2 475 289 037,01	3 037 863 191,48
	2007	6 715 291 018,48	4 060 451 926,32	2 654 839 092,16	4 697 332 085,17	2 042 492 993,01
	2008	6 900 312 195,95	4 695 438 960,66	2 204 873 235,29	4 843 082 700,92	2 638 209 465,63
	2009	8 630 063 422,71	9 095 348 485,86	-465 285 063,15	5 883 715 397,91	6 349 000 461,06
	2011	5 340 000 000,00	529 007 127,80	4 810 992 872,20	1 925 000 000,00	-2 885 992 872,20
	2012	4 244 000 000,00	3 106 000 000,00	1 138 000 000,00	1 180 000 000,00	42 000 000,00
	2013	3 748 000 000,00	126 000 000,00	3 622 000 000,00	429 000 000,00	-3 193 000 000,00
	2014	5 765 334 221,49	104 076 444,31	5 661 257 777,18	1 266 158 996,65	-4 395 098 780,53
ENASP	2006	1 592 319 824,58	2 872 812 254,52	-1 280 492 429,94	987 883 561,34	2 268 375 991,28
	2007	2 870 274 892,02	423 142 448,65	2 447 132 443,37	2 009 529 685,03	-437 602 758,34
	2008	2 779 516 321,32	1 026 967 371,71	1 752 548 949,61	1 673 976 881,08	-78 572 068,53
	2009	3 690 794 478,61	2 147 600 150,38	1 543 194 328,23	2 467 361 845,90	924 167 517,67
	2011	2 486 526 823,44	2 419 629 102,64	66 897 720,80	930 763 022,39	863 865 301,59
	2012	3 683 228 730,23	-811 953 810,10	4 495 182 540,33	2 310 440 373,44	-2 184 742 166,89
	2013	4 304 791 342,11	1 793 035 119,39	2 511 756 222,72	3 272 430 880,29	760 674 657,57
	2014	4 204 439 962,21	233 330 632,43	3 971 109 329,78	3 479 592 431,11	-491 516 898,67
ENTP	2006	6 137 477 221,74	-11 213 651 727,54	17 351 128 949,28	2 866 428 282,28	-14 484 700 667,00
	2007	8 843 906 680,14	-2 421 703 207,17	11 265 609 887,31	4 376 655 539,69	-6 888 954 347,62
	2008	9 166 338 774,72	-2 077 788 633,90	11 244 127 408,62	3 068 758 458,62	-8 175 368 950,00
	2009	11 200 778 890,55	4 597 802 227,88	6 602 976 662,67	4 642 959 552,93	-1 960 017 109,74
	2011	10 993 955 148,11	-1 734 343 707,40	12 728 298 855,51	3 238 647 125,15	-9 489 651 730,36
	2012	11 147 267 537,66	5 442 781 826,73	5 704 485 710,93	5 836 208 569,92	131 722 858,99

	2013	16 210 554 512,94	8 048 382 257,47	8 162 172 255,47	7 625 234 937,00	-536 937 318,47
	2014	18 274 361 326,09	3 182 121 675,28	15 092 239 650,81	12 308 591 500,62	-2 783 648 150,19
GTP	2006	1 615 791 240,89	-350 826 596,52	1 966 617 837,41	355 527 310,67	-1 611 090 526,74
	2007	1 889 472 616,68	-705 731 230,29	2 595 203 846,97	620 791 588,42	-1 974 412 258,55
	2008	1 934 260 547,73	-304 073 529,43	2 238 334 077,16	718 632 908,16	-1 519 701 169,00
	2009	1 844 599 639,02	-2 140 678 011,36	3 985 277 650,38	264 584 189,47	-3 720 693 460,91
	2011	1 711 075 010,36	-778 243 317,66	2 489 318 328,02	-1 439 217 162,04	-3 928 535 490,06
	2012	3 135 355 397,10	1 282 811 992,65	1 852 543 404,45	298 179 012,90	-1 554 364 391,55
	2013	4 028 590 807,06	-896 018 258,78	4 924 609 065,84	436 957 697,59	-4 487 651 368,25
	2014	4 433 126 318,40	-2 010 231 541,60	6 443 357 860,00	1 263 951 967,35	-5 179 405 892,65
HYPROC	2006	2 241 403 206,78	14 279 939 235,14	-12 038 536 028,36	989 646 425,79	13 028 182 454,15
	2007	3 994 267 882,46	-361 033 488,29	4 355 301 370,75	2 272 088 776,56	-2 083 212 594,19
	2008	2 702 771 525,93	-6 378 802 163,27	9 081 573 689,20	1 536 872 343,45	-7 544 701 345,75
	2009	4 102 499 973,23	1 135 301 579,04	2 967 198 394,19	3 532 652 703,89	565 454 309,70
	2011	2 883 664 393,70	-1 237 602 739,58	4 121 267 133,28	2 184 294 444,29	-1 936 972 688,99
	2012	2 907 191 477,75	3 153 030 832,63	-245 839 354,88	853 946 127,07	1 099 785 481,95
	2013	3 555 427 153,97	-1 738 005 773,07	5 293 432 927,04	1 229 863 160,00	-4 063 569 767,04
	2014	3 174 485 676,13	1 480 998 077,63	1 693 487 598,50	896 073 494,13	-797 414 104,37
NAFTAL	2006	9 375 284 985,54	-27 071 523 031,46	36 446 808 017,00	5 102 296 110,82	-31 344 511 906,18
	2007	12 531 839 736,05	-1 333 490 419,68	13 865 330 155,73	7 004 239 644,38	-6 861 090 511,35
	2008	16 018 954 679,81	-7 636 387 806,30	23 655 342 486,11	9 422 892 785,93	-14 232 449 700,18
	2009	18 336 718 705,02	-2 419 685 127,70	20 756 403 832,72	9 674 463 478,66	-11 081 940 354,06
	2011	15 354 192 299,93	-8 291 872 221,16	23 646 064 521,09	7 108 253 819,24	-16 537 810 701,85
	2012	13 783 577 850,14	-4 117 525 657,45	17 901 103 507,59	7 737 357 106,56	-10 163 746 401,03
	2013	21 865 980 193,13	2 234 331 570,02	19 631 648 623,11	8 572 845 347,35	-11 058 803 275,76
	2014	23 353 686 313,20	-550 797 064,99	23 904 483 378,19	8 192 522 743,35	-15 711 960 634,84
SAIDAL	2006	1 709 183 716,18	5 602 379 678,16	-3 893 195 961,98	1 171 993 524,80	5 065 189 486,78
	2007	1 817 479 036,14	1 297 291 213,17	520 187 822,97	1 232 992 805,67	712 804 982,70
	2008	2 090 335 232,80	-3 488 414 616,65	5 578 749 849,45	1 328 601 109,78	-4 250 148 739,67
	2009	4 045 510 422,00	2 961 933 932,32	1 083 576 489,68	2 875 000 367,00	1 791 423 877,32
	2011	2 854 445 675,05	-1 315 871 438,94	4 170 317 113,99	2 096 707 717,59	-2 073 609 396,40
	2012	3 535 065 593,64	236 533 621,81	3 298 531 971,83	1 965 160 951,43	-1 333 371 020,40
	2013	3 587 489 640,20	-181 546 080,27	3 769 035 720,47	2 658 147 326,76	-1 110 888 393,71
	2014	2 316 090 264,06	1 739 219 823,72	576 870 440,34	1 477 751 553,22	900 881 112,88
ELAURASSI	2006	826 908 391,23	-350 994 155,64	1 177 902 546,87	679 661 312,63	-498 241 234,24
	2007	846 001 827,99	820 491 433,24	25 510 394,75	687 901 518,96	662 391 124,21
	2008	908 238 548,77	334 428 504,46	573 810 044,31	749 226 317,97	175 416 273,66
	2009	988 299 846,51	-797 003 560,99	1 785 303 407,50	829 961 257,28	-955 342 150,22

	2011	-409 748 989,30	-543 767 159,23	134 018 169,93	-575 872 544,50	-709 890 714,43
	2012	765 361 749,16	896 593 463,69	-131 231 714,53	527 880 732,27	659 112 446,80
	2013	969 232 360,43	116 995 850,16	852 236 510,27	356 855 178,32	-495 381 331,95
	2014	1 474 456 700,17	133 821 708,69	1 340 634 991,48	738 097 348,86	-602 537 642,62
DAHLI	2006	720 843 222,89	-4 143 866 113,04	4 864 709 335,93	102 848 497,89	-4 761 860 838,04
	2007	848 869 106,56	-795 724 595,22	1 644 593 701,78	265 746 779,26	-1 378 846 922,52
	2008	1 523 218 266,02	-184 629 768,34	1 707 848 034,36	220 844 051,41	-1 487 003 982,95
	2009	1 532 320 581,23	-1 554 267 220,95	3 086 587 802,18	246 606 053,03	-2 839 981 749,15
	2011	1 491 791 411,38	76 665 300,97	1 415 126 110,41	170 055 566,95	-1 245 070 543,46
	2012	1 677 104 499,48	-222 427 078,86	1 899 531 578,34	212 315 217,62	-1 687 216 360,72
	2013	1 825 371 594,08	257 112 728,58	1 568 258 865,50	190 863 223,58	-1 377 395 641,92
	2014	1 913 849 137,82	724 629 753,39	1 189 219 384,43	142 105 262,53	-1 047 114 121,90
CEVITAL	2006	14 826 770 874,91	6 256 728 166,31	8 570 042 708,60	13 142 155 410,91	4 572 112 702,31
	2007	21 133 226 686,00	2 973 104 039,69	18 160 122 646,31	18 572 695 682,00	412 573 035,69
	2008	17 866 455 318,43	23 487 190 287,14	-5 620 734 968,71	15 257 721 262,07	20 878 456 230,77
	2009	17 359 431 383,86	23 487 190 287,14	-6 127 758 903,27	14 702 494 275,13	20 830 253 178,41
	2011	17 701 252 956,12	7 825 908 950,05	9 875 344 006,07	11 709 899 565,65	1 834 555 559,58
	2012	24 459 097 830,18	10 390 083 643,58	14 069 014 186,60	19 182 730 282,48	5 113 716 095,88
	2013	29 028 953 289,00	3 820 111 741,42	25 208 841 547,58	25 170 508 834,00	-38 332 713,58
	2014	30 622 328 897,00	14 411 152 393,00	16 211 176 504,00	25 821 642 420,00	9 610 465 916,00
SONELGAZ	2006	308 464 405,79	279 538 458 424,60	-279 229 994 018,81	22 264 357,77	279 252 258 376,58
	2007	1 499 076 791,59	587 839 306,85	911 237 484,74	864 686 550,50	-46 550 934,24
	2008	50 628 938 585,33	-461 667 805 828,71	512 296 744 414,04	139 644 362,29	-512 157 100 051,75
	2009	49 680 635 968,57	3 029 307 859,06	46 651 328 109,51	-4 684 005 597,86	-51 335 333 707,37
	2011	53 020 000 000,00	49 126 615 000,00	3 893 385 000,00	-10 721 000 000,00	-14 614 385 000,00
	2012	58 062 000 000,00	-44 613 000 000,00	102 675 000 000,00	-8 789 000 000,00	-111 464 000 000,00
	2013	54 807 050 000,00	94 105 023 000,00	-39 297 973 000,00	-29 729 993 000,00	9 567 980 000,00
	2014	6 141 446 356,59	1 305 258 142 825,41	-1 299 116 696 468,82	163 897 270,43	1 299 280 593 739,25
ROUIBA	2006	108 269 039,00	-319 750 867,00	428 019 906,00	5 675 302,00	-422 344 604,00
	2007	127 300 105,00	117 033 065,00	10 267 040,00	24 721 235,00	14 454 195,00
	2008	231 597 670,00	699 511 807,00	-467 914 137,00	51 078 670,00	518 992 807,00
	2009	267 064 958,00	-200 971 935,00	468 036 893,00	128 719 958,00	-339 316 935,00
	2011	456 755 689,00	261 770 537,00	194 985 152,00	188 041 940,00	-6 943 212,00
	2012	500 099 531,00	142 619 588,00	357 479 943,00	168 602 698,00	-188 877 245,00
	2013	505 213 703,00	-197 632 889,00	702 846 592,00	228 869 539,00	-473 977 053,00
	2014	777 205 791,00	198 316 345,00	578 889 446,00	310 853 616,00	-268 035 830,00

الملحق رقم 02: حساب المستحقات الكلية وفقا لمنهج الميزانية المحاسبية

TAC i,t = (ΔBFR i,t + Reprise sur pertes de valeur et provisions i,t – Dotations aux amortissements et provisions i,t)						
L'entreprise	L'année	Variation du besoin en fonds de roulement (ΔBFR)	Dotations aux amortissements et provisions	Reprise sur pertes de valeur et provisions	Dotations aux amortissements et provisions et Reprises	Accrual Total Méthode 02 (AT)
ENAFOR	2006	-3 251 131 002,69	3 920 669 358,48	-	3 920 669 358,48	-7 171 800 361,17
	2007	-1 939 383 468,02	4 753 040 037,63	-	4 753 040 037,63	-6 692 423 505,65
	2008	-292 959 050,23	5 323 016 676,71	-	5 323 016 676,71	-5 615 975 726,94
	2009	188 716 180,42	6 079 565 476,40	-	6 079 565 476,40	-5 890 849 295,98
	2011	2 567 091 867,74	9 649 178 638,55	3 272 459 021,51	6 376 719 617,04	-3 809 627 749,30
	2012	1 964 302 068,83	10 138 839 024,81	2 985 478 796,69	7 153 360 228,12	-5 189 058 159,29
	2013	3 394 140 051,02	9 914 512 760,65	3 565 733 278,42	6 348 779 482,23	-2 954 639 431,21
	2014	-3 833 863 403,85	7 563 191 937,74	2 977 358 762,03	4 585 833 175,71	-8 419 696 579,56
ENAGIO	2006	4 786 248 964,89	1 748 385 773,41	-	1 748 385 773,41	3 037 863 191,48
	2007	4 060 451 926,32	2 017 958 933,31	-	2 017 958 933,31	2 042 492 993,01
	2008	4 695 438 960,66	2 057 229 495,03	-	2 057 229 495,03	2 638 209 465,63
	2009	9 095 348 485,86	2 746 348 024,80	-	2 746 348 024,80	6 349 000 461,06
	2011	529 007 127,80	3 552 000 000,00	137 000 000,00	3 415 000 000,00	-2 885 992 872,20
	2012	3 106 000 000,00	3 354 000 000,00	290 000 000,00	3 064 000 000,00	42 000 000,00
	2013	126 000 000,00	3 436 000 000,00	117 000 000,00	3 319 000 000,00	-3 193 000 000,00
	2014	104 076 444,31	4 519 952 556,85	20 777 332,01	4 499 175 224,84	-4 395 098 780,53
ENASP	2006	2 872 812 254,52	604 436 263,24	-	604 436 263,24	2 268 375 991,28
	2007	423 142 448,65	860 745 206,99	-	860 745 206,99	-437 602 758,34
	2008	1 026 967 371,71	1 105 539 440,24	-	1 105 539 440,24	-78 572 068,53
	2009	2 147 600 150,38	1 223 432 632,71	-	1 223 432 632,71	924 167 517,67
	2011	2 419 629 102,64	2 542 140 780,06	986 376 979,01	1 555 763 801,05	863 865 301,59
	2012	-811 953 810,10	2 402 247 394,54	1 029 459 037,75	1 372 788 356,79	-2 184 742 166,89
	2013	1 793 035 119,39	1 974 178 904,33	941 818 442,51	1 032 360 461,82	760 674 657,57
	2014	233 330 632,43	1 900 561 706,98	1 175 714 175,88	724 847 531,10	-491 516 898,67
ENTP	2006	-11 213 651 727,54	3 271 048 939,46	-	3 271 048 939,46	-14 484 700 667,00
	2007	-2 421 703 207,17	4 467 251 140,45	-	4 467 251 140,45	-6 888 954 347,62
	2008	-2 077 788 633,90	6 097 580 316,10	-	6 097 580 316,10	-8 175 368 950,00
	2009	4 597 802 227,88	6 557 819 337,62	-	6 557 819 337,62	-1 960 017 109,74
	2011	-1 734 343 707,40	9 620 416 260,74	1 865 108 237,78	7 755 308 022,96	-9 489 651 730,36
	2012	5 442 781 826,73	10 988 257 050,04	5 677 198 082,30	5 311 058 967,74	131 722 858,99

	2013	8 048 382 257,47	8 650 743 035,17	65 423 459,23	8 585 319 575,94	-536 937 318,47
	2014	3 182 121 675,28	8 180 732 676,45	2 214 962 850,98	5 965 769 825,47	-2 783 648 150,19
GTP	2006	-350 826 596,52	1 260 263 930,22	-	1 260 263 930,22	-1 611 090 526,74
	2007	-705 731 230,29	1 268 681 028,26	-	1 268 681 028,26	-1 974 412 258,55
	2008	-304 073 529,43	1 215 627 639,57	-	1 215 627 639,57	-1 519 701 169,00
	2009	-2 140 678 011,36	1 580 015 449,55	-	1 580 015 449,55	-3 720 693 460,91
	2011	-778 243 317,66	3 151 909 891,67	1 617 719,27	3 150 292 172,40	-3 928 535 490,06
	2012	1 282 811 992,65	3 035 927 673,01	198 751 288,81	2 837 176 384,20	-1 554 364 391,55
	2013	-896 018 258,78	3 756 846 389,88	165 213 280,41	3 591 633 109,47	-4 487 651 368,25
	2014	-2 010 231 541,60	3 222 099 808,11	52 925 457,06	3 169 174 351,05	-5 179 405 892,65
	HYPROC	2006	14 279 939 235,14	1 251 756 780,99	-	1 251 756 780,99
2007		-361 033 488,29	1 722 179 105,90	-	1 722 179 105,90	-2 083 212 594,19
2008		-6 378 802 163,27	1 165 899 182,48	-	1 165 899 182,48	-7 544 701 345,75
2009		1 135 301 579,04	569 847 269,34	-	569 847 269,34	565 454 309,70
2011		-1 237 602 739,58	1 070 464 017,42	371 094 068,01	699 369 949,41	-1 936 972 688,99
2012		3 153 030 832,63	2 162 891 912,50	109 646 561,82	2 053 245 350,68	1 099 785 481,95
2013		-1 738 005 773,07	2 353 932 062,44	28 368 068,47	2 325 563 993,97	-4 063 569 767,04
2014		1 480 998 077,63	2 406 441 388,72	128 029 206,72	2 278 412 182,00	-797 414 104,37
NAFTAL	2006	-27 071 523 031,46	4 272 988 874,72	-	4 272 988 874,72	-31 344 511 906,18
	2007	-1 333 490 419,68	5 527 600 091,67	-	5 527 600 091,67	-6 861 090 511,35
	2008	-7 636 387 806,30	6 596 061 893,88	-	6 596 061 893,88	-14 232 449 700,18
	2009	-2 419 685 127,70	8 662 255 226,36	-	8 662 255 226,36	-11 081 940 354,06
	2011	-8 291 872 221,16	9 021 356 501,29	775 418 020,60	8 245 938 480,69	-16 537 810 701,85
	2012	-4 117 525 657,45	8 857 864 107,24	2 811 643 363,66	6 046 220 743,58	-10 163 746 401,03
	2013	2 234 331 570,02	16 128 218 002,42	2 835 083 156,64	13 293 134 845,78	-11 058 803 275,76
	2014	-550 797 064,99	17 741 235 293,64	2 580 071 723,79	15 161 163 569,85	-15 711 960 634,84
SAIDAL	2006	5 602 379 678,16	537 190 191,38	-	537 190 191,38	5 065 189 486,78
	2007	1 297 291 213,17	584 486 230,47	-	584 486 230,47	712 804 982,70
	2008	-3 488 414 616,65	761 734 123,02	-	761 734 123,02	-4 250 148 739,67
	2009	2 961 933 932,32	1 170 510 055,00	-	1 170 510 055,00	1 791 423 877,32
	2011	-1 315 871 438,94	1 488 030 462,38	730 292 504,92	757 737 957,46	-2 073 609 396,40
	2012	236 533 621,81	2 144 929 104,62	575 024 462,41	1 569 904 642,21	-1 333 371 020,40
	2013	-181 546 080,27	1 431 299 339,58	501 957 026,14	929 342 313,44	-1 110 888 393,71
	2014	1 739 219 823,72	1 130 374 262,15	292 035 551,31	838 338 710,84	900 881 112,88
ELAURASSI	2006	-350 994 155,64	147 247 078,60	-	147 247 078,60	-498 241 234,24
	2007	820 491 433,24	158 100 309,03	-	158 100 309,03	662 391 124,21
	2008	334 428 504,46	159 012 230,80	-	159 012 230,80	175 416 273,66
	2009	-797 003 560,99	158 338 589,23	-	158 338 589,23	-955 342 150,22

	2011	-543 767 159,23	204 338 450,25	38 214 895,05	166 123 555,20	-709 890 714,43
	2012	896 593 463,69	288 246 774,95	50 765 758,06	237 481 016,89	659 112 446,80
	2013	116 995 850,16	678 204 838,77	65 827 656,66	612 377 182,11	-495 381 331,95
	2014	133 821 708,69	779 743 092,26	43 383 740,95	736 359 351,31	-602 537 642,62
DAHILI	2006	-4 143 866 113,04	617 994 725,00	-	617 994 725,00	-4 761 860 838,04
	2007	-795 724 595,22	583 122 327,30	-	583 122 327,30	-1 378 846 922,52
	2008	-184 629 768,34	1 302 374 214,61	-	1 302 374 214,61	-1 487 003 982,95
	2009	-1 554 267 220,95	1 285 714 528,20	-	1 285 714 528,20	-2 839 981 749,15
	2011	76 665 300,97	1 336 672 180,00	14 936 335,57	1 321 735 844,43	-1 245 070 543,46
	2012	-222 427 078,86	1 483 960 781,19	19 171 499,33	1 464 789 281,86	-1 687 216 360,72
	2013	257 112 728,58	1 655 010 024,02	20 501 653,52	1 634 508 370,50	-1 377 395 641,92
	2014	724 629 753,39	1 782 126 510,80	10 382 635,51	1 771 743 875,29	-1 047 114 121,90
CEVITAL	2006	6 256 728 166,31	1 684 615 464,00	-	1 684 615 464,00	4 572 112 702,31
	2007	2 973 104 039,69	2 560 531 004,00	-	2 560 531 004,00	412 573 035,69
	2008	23 487 190 287,14	2 608 734 056,37	-	2 608 734 056,37	20 878 456 230,77
	2009	23 487 190 287,14	2 656 937 108,73	-	2 656 937 108,73	20 830 253 178,41
	2011	7 825 908 950,05	6 244 815 439,83	253 462 049,36	5 991 353 390,47	1 834 555 559,58
	2012	10 390 083 643,58	5 460 117 981,97	183 750 434,27	5 276 367 547,70	5 113 716 095,88
	2013	3 820 111 741,42	6 136 579 417,00	2 278 134 962,00	3 858 444 455,00	-38 332 713,58
	2014	14 411 152 393,00	6 148 487 294,00	1 347 800 817,00	4 800 686 477,00	9 610 465 916,00
SONELGAZ	2006	279 538 458 424,60	286 200 048,02	-	286 200 048,02	279 252 258 376,58
	2007	587 839 306,85	634 390 241,09	-	634 390 241,09	-46 550 934,24
	2008	-461 667 805 828,71	50 489 294 223,04	-	50 489 294 223,04	-512 157 100 051,75
	2009	3 029 307 859,06	54 364 641 566,43	-	54 364 641 566,43	-51 335 333 707,37
	2011	49 126 615 000,00	71 887 000 000,00	8 146 000 000,00	63 741 000 000,00	-14 614 385 000,00
	2012	-44 613 000 000,00	76 893 000 000,00	10 042 000 000,00	66 851 000 000,00	-111 464 000 000,00
	2013	94 105 023 000,00	98 513 025 000,00	13 975 982 000,00	84 537 043 000,00	9 567 980 000,00
	2014	1 305 258 142 825,41	6 186 257 282,42	208 708 196,26	5 977 549 086,16	1 299 280 593 739,25
ROUIBA	2006	-319 750 867,00	102 593 737,00	-	102 593 737,00	-422 344 604,00
	2007	117 033 065,00	102 578 870,00	-	102 578 870,00	14 454 195,00
	2008	699 511 807,00	180 519 000,00	-	180 519 000,00	518 992 807,00
	2009	-200 971 935,00	138 345 000,00	-	138 345 000,00	-339 316 935,00
	2011	261 770 537,00	305 110 579,00	36 396 830,00	268 713 749,00	-6 943 212,00
	2012	142 619 588,00	360 894 729,00	29 397 896,00	331 496 833,00	-188 877 245,00
	2013	-197 632 889,00	337 623 594,00	61 279 430,00	276 344 164,00	-473 977 053,00
	2014	198 316 345,00	471 393 651,00	5 041 476,00	466 352 175,00	-268 035 830,00

الملحق رقم 03: تقدير المستحقات غير الإختيارية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Codage		Y	X1	X2	X3	X4	X5	
L'entreprise	L'année	TAit/Ait-1	1/Ait-1	$\Delta REVit / A(i,t-1)$	PPEit/Ait-1	$[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait-1)]$	ROA (i,t)	
ENAFOR	Avant SCF	2006	-0,23398	0,0000000000326	0,54043	0,41455	0,39413	0,05317
		2007	-0,21834	0,0000000000326	0,04781	0,74853	0,10496	0,03731
		2008	-0,12523	0,0000000000223	0,05421	0,55418	0,04165	0,03007
		2009	-0,11061	0,0000000000188	0,04372	0,41665	0,02224	0,02495
ENGE0	Avant SCF	2006	0,17692	0,0000000000582	0,62484	0,25073	0,26341	0,14416
		2007	0,11895	0,0000000000582	0,23944	0,42953	-0,01519	0,19035
		2008	0,10691	0,0000000000405	0,07696	0,31531	-0,05395	0,16232
		2009	0,21279	0,0000000000335	0,11311	0,27293	0,45907	0,15848
ENSP	Avant SCF	2006	0,21372	0,0000000000942	0,53379	0,28532	0,30217	0,09308
		2007	-0,04123	0,0000000000942	0,13986	0,33071	0,19318	0,16303
		2008	-0,00637	0,0000000000811	0,12548	0,65406	0,05713	0,08924
		2009	0,04927	0,0000000000533	0,03545	0,46520	-0,00001	0,11379
ENTP	Avant SCF	2006	-0,34132	0,0000000000236	0,48445	0,37581	0,39133	0,06754
		2007	-0,16233	0,0000000000236	0,10155	0,55295	0,06705	0,07238
		2008	-0,13521	0,0000000000165	0,05019	0,37391	0,04039	0,04746
		2009	-0,03031	0,0000000000155	0,09165	0,44560	0,09817	0,06536
ENGTP	Avant SCF	2006	-0,15554	0,0000000000965	0,89736	0,35397	0,56991	0,03432
		2007	-0,19061	0,0000000000965	0,04778	0,69238	0,01690	0,04022
		2008	-0,09845	0,0000000000648	0,17205	0,50689	0,07830	0,03786
		2009	-0,19602	0,0000000000527	0,21018	0,58637	0,16714	0,01146
HYPROC	Avant SCF	2006	0,45609	0,0000000000350	0,55483	0,07380	0,39921	0,03465
		2007	-0,07293	0,0000000000350	-0,00273	0,17348	0,04677	0,07279
		2008	-0,24169	0,0000000000320	-0,10618	0,23812	-0,08458	0,04744
		2009	0,01746	0,0000000000309	-0,01531	0,27086	0,00183	0,10297
NAFTAL	Avant SCF	2006	-0,33228	0,0000000000106	2,03116	0,23017	1,92479	0,05409
		2007	-0,07273	0,0000000000106	0,18094	0,22697	0,18972	0,06260
		2008	-0,12719	0,0000000000089	0,37147	0,21076	0,36837	0,07026
		2009	-0,08263	0,0000000000075	0,04101	0,23073	0,03325	0,06368
SAIDA L	Avant SCF	2006	0,17057	0,0000000000337	0,43040	0,15264	0,15523	0,03947
		2007	0,02400	0,0000000000337	0,05777	0,14716	0,00794	0,03849

		2008	-0,13266	0,0000000000312	-0,09605	0,15198	0,05574	0,07115
		2009	0,09593	0,0000000000535	0,04130	0,30924	0,18203	0,12357
CHAINEDH EL AURASS	Avant SCF	2006	-0,08677	0,0000000001741	0,29494	0,43548	0,22972	0,11836
		2007	0,11535	0,0000000001741	0,01719	0,41556	0,00363	0,10997
		2008	0,02804	0,0000000001599	0,02659	0,36536	0,00103	0,11296
		2009	-0,14403	0,0000000001508	-0,03865	0,32303	-0,02186	0,11934
Spa DAHLI	Avant SCF	2006	-0,52279	0,0000000001098	0,23340	0,76530	0,17211	0,01129
		2007	-0,15138	0,0000000001098	0,02912	2,62754	0,03979	0,00961
		2008	-0,05378	0,000000000362	0,02490	0,82727	0,02192	0,00781
		2009	-0,10043	0,000000000354	-0,00053	0,76687	-0,00339	0,00810
CEVITAL	Avant SCF	2006	0,08382	0,000000000183	1,15100	0,26461	1,07225	0,24092
		2007	0,00756	0,000000000183	0,67779	0,78513	0,60993	0,17293
		2008	0,19440	0,000000000093	-0,11675	0,32269	-0,10409	0,11924
		2009	0,16280	0,000000000078	-0,09799	0,20698	-0,08737	0,09900
SONELGAZ	Avant SCF	2006	0,47490	0,000000000017	0,00534	0,00574	0,00397	0,00004
		2007	-0,00008	0,000000000017	-0,00164	0,00576	-0,00121	0,00152
		2008	-0,90183	0,000000000018	0,23837	0,78668	0,15215	0,00014
		2009	-0,04975	0,000000000010	0,02368	0,51188	0,00779	-0,00360
NCA ROUBA	Avant SCF	2006	-0,31612	0,0000000007485	1,33267	0,48614	1,16446	0,00425
		2007	0,01082	0,0000000007485	0,13577	0,83216	-0,01902	0,01190
		2008	0,24985	0,0000000004814	0,12426	0,49518	0,33200	0,02227
		2009	-0,14792	0,0000000004359	0,28214	0,63982	0,28214	0,04439

الملحق رقم 04: تقدير المستحقات غير الإختيارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

Codage		Y	X1	X2	X3	X4	X5	
L'entreprise	L'année	TAit/Ait-1	I/Ait-1	$\frac{\Delta REVit}{\Delta(i,t-1)}$	PPEit/ Ait-1	$[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait-1)]$	ROA (i,t)	
ENAFOR	Après SCF	2011	-0,07570	0,0000000000199	-0,00047	0,31770	-0,01311	0,04918
		2012	-0,11660	0,0000000000225	0,05151	0,23916	0,01677	0,04443
		2013	-0,06274	0,0000000000212	0,05370	0,17733	-0,16514	0,07247
		2014	-0,16737	0,0000000000199	0,09061	0,29944	0,16581	0,10541
ENGEO	Après SCF	2011	-0,07108	0,0000000000246	0,03891	0,27667	0,08364	0,04646
		2012	0,00101	0,0000000000241	0,00985	0,20648	-0,00430	0,02813
		2013	-0,07612	0,0000000000238	-0,01259	0,25886	0,01807	0,01024
		2014	-0,10487	0,0000000000239	0,04193	0,25755	-0,03583	0,02890
ENSP	Après SCF	2011	0,03909	0,0000000000452	0,08734	0,36195	-0,05219	0,03887
		2012	-0,09124	0,0000000000418	0,14943	0,37264	0,12264	0,08371
		2013	0,02756	0,0000000000362	0,07375	0,39663	0,02386	0,10395
		2014	-0,01561	0,0000000000318	0,05915	0,38364	0,05141	0,09689
ENTP	Après SCF	2011	-0,14064	0,0000000000148	0,02480	0,47969	-0,01784	0,05099
		2012	0,00207	0,0000000000157	0,05138	0,32845	0,05086	0,09339
		2013	-0,00859	0,0000000000160	0,09889	0,36589	-0,10365	0,10240
		2014	-0,03738	0,0000000000134	0,10596	0,32187	0,03741	0,13886
ENGTP	Après SCF	2011	-0,15097	0,0000000000384	0,14485	0,46996	0,07628	-0,05138
		2012	-0,05549	0,0000000000357	0,00661	0,43461	-0,10793	0,00943
		2013	-0,14190	0,0000000000316	0,00392	0,35857	0,11017	0,01493
		2014	-0,17699	0,0000000000342	0,11645	0,36355	0,11131	0,03761
HYPROC	Après SCF	2011	-0,04944	0,0000000000255	0,01960	0,56428	0,00423	0,04966
		2012	0,02500	0,0000000000227	0,02292	0,49531	-0,00335	0,01896
		2013	-0,09022	0,0000000000222	0,02884	0,45204	0,01538	0,02532
		2014	-0,01642	0,0000000000206	-0,02143	0,41983	-0,04196	0,01842
NAFTAL	Après SCF	2011	-0,10410	0,0000000000063	0,14586	0,23725	0,13526	0,03827
		2012	-0,05472	0,0000000000054	0,15562	0,26652	0,11836	0,03601
		2013	-0,05147	0,0000000000047	0,08838	0,23987	0,09494	0,03445
		2014	-0,06314	0,0000000000040	0,02571	0,21032	0,01983	0,03037
SAIDA L	Après SCF	2011	-0,07340	0,0000000000354	0,03519	0,35171	0,05481	0,07686
		2012	-0,04888	0,0000000000367	0,01433	0,35391	-0,01635	0,06546

		2013	-0,03700	0,0000000000333	-0,08105	0,28141	-0,05227	0,08831
		2014	0,02993	0,0000000000332	-0,05558	0,26471	-0,04288	0,04678
CHAINE EGH EL AURASS	Après SCF	2011	-0,08236	0,0000000001160	-0,01077	0,22662	0,01826	-0,05299
		2012	0,06065	0,0000000000920	0,00927	0,24153	-0,01946	0,04639
		2013	-0,04353	0,0000000000879	0,17609	0,75216	0,18059	0,02992
		2014	-0,05051	0,0000000000838	0,07587	0,61248	0,06663	0,06136
Spa DAHLI	Après SCF	2011	-0,04096	0,0000000000329	0,00353	0,63741	-0,00697	0,00547
		2012	-0,05424	0,0000000000321	0,01594	0,74758	0,01328	0,00653
		2013	-0,04237	0,0000000000308	0,01481	0,67153	0,02216	0,00575
		2014	-0,03157	0,0000000000302	-0,00037	0,61590	-0,00573	0,00422
CEVITAL	Après SCF	2011	0,01115	0,0000000000061	0,13747	0,22860	0,12039	0,04458
		2012	0,01947	0,0000000000038	0,09639	0,12721	0,09278	0,08268
		2013	-0,00017	0,0000000000043	0,04633	0,16022	0,05443	0,11815
		2014	0,04511	0,0000000000047	-0,04538	0,18393	-0,07217	0,09196
SONELGAZ	Après SCF	2011	-0,00812	0,0000000000006	-0,01800	0,47160	-0,00682	-0,00523
		2012	-0,05437	0,0000000000005	0,00591	0,52641	0,00053	-0,00379
		2013	0,00412	0,0000000000004	0,01384	0,55142	0,00341	-0,01081
		2014	0,47250	0,0000000000004	-0,08448	0,00007	-0,53640	0,00009
NCA ROUBA	Après SCF	2011	-0,00232	0,00000000003341	0,21213	0,64912	0,17388	0,04632
		2012	-0,04652	0,00000000002463	0,25527	0,56825	0,22552	0,03669
		2013	-0,10316	0,00000000002176	0,07889	0,64940	0,05507	0,04174
		2014	-0,04889	0,00000000001824	0,18631	0,79026	0,11910	0,04312

الملحق رقم 05: تقدير معاملات نماذج قياس المستحقات غير الإختيارية

Modèle j. jones Avant SCF

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 06/14/17 Time: 19:09				
Sample: 1 52				
Included observations: 52				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.064386	0.051160	1.258523	0.2143
X1	1.14E+08	1.92E+08	0.590831	0.5574
X2	-0.120799	0.077229	-1.564164	0.1243
X3	-0.214304	0.081340	-2.634675	0.0113
R-squared	0.149720	Mean dependent var	-0.050238	
Adjusted R-squared	0.096578	S.D. dependent var	0.223063	
S.E. of regression	0.212018	Akaike info criterion	-0.190484	
Sum squared resid	2.157686	Schwarz criterion	-0.040388	
Log likelihood	8.952586	Hannan-Quinn criter.	-0.132941	
F-statistic	2.817337	Durbin-Watson stat	1.816053	
Prob(F-statistic)	0.048898			

Modèle j. jones Après SCF

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 06/14/17 Time: 20:01				
Sample: 1 65				
Included observations: 65				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.015737	0.035620	-0.441796	0.6602
X1	-66445337	2.41E+08	-0.275205	0.7841
X2	-0.279282	0.175784	-1.588779	0.1173
X3	-0.018380	0.089199	-0.206057	0.8374
R-squared	0.065547	Mean dependent var	-0.039674	
Adjusted R-squared	0.019590	S.D. dependent var	0.114525	
S.E. of regression	0.113398	Akaike info criterion	-1.456270	
Sum squared resid	0.784400	Schwarz criterion	-1.322461	
Log likelihood	51.32876	Hannan-Quinn criter.	-1.403474	
F-statistic	1.426278	Durbin-Watson stat	1.821149	
Prob(F-statistic)	0.243793			

Modèle j. jones modéfié Avant SCF

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 06/14/17 Time: 19:11				
Sample: 1 52				
Included observations: 52				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.062965	0.050592	1.244572	0.2193
X1	1.14E+08	1.92E+08	0.591647	0.5569
X4	-0.138118	0.086175	-1.602768	0.1155
X3	-0.214454	0.081219	-2.640447	0.0111
R-squared	0.151776	Mean dependent var	-0.050238	
Adjusted R-squared	0.098762	S.D. dependent var	0.223063	
S.E. of regression	0.211762	Akaike info criterion	-0.192905	
Sum squared resid	2.152470	Schwarz criterion	-0.042809	
Log likelihood	9.015520	Hannan-Quinn criter.	-0.135361	
F-statistic	2.862941	Durbin-Watson stat	1.811758	
Prob(F-statistic)	0.046390			

Modèle j. jones modéfié Après SCF

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 06/14/17 Time: 20:03				
Sample: 1 65				
Included observations: 65				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.040348	0.034933	-1.155013	0.2526
X1	-98490265	2.14E+08	-0.460574	0.6467
X4	-0.320182	0.110841	-2.888651	0.0053
X3	0.021297	0.086848	0.245221	0.8071
R-squared	0.143976	Mean dependent var	-0.039674	
Adjusted R-squared	0.101876	S.D. dependent var	0.114525	
S.E. of regression	0.108535	Akaike info criterion	-1.543932	
Sum squared resid	0.718565	Schwarz criterion	-1.410124	
Log likelihood	54.17780	Hannan-Quinn criter.	-1.491136	
F-statistic	3.419894	Durbin-Watson stat	1.800762	
Prob(F-statistic)	0.022711			

Modèle SP Kothari Avant SCF

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 06/14/17 Time: 18:49				
Sample: 1 52				
Included observations: 52				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.047194	0.065266	-0.723094	0.4732
X1	1.97E+08	1.85E+08	1.061191	0.2940
X4	-0.165435	0.082570	-2.003566	0.0509
X3	-0.176150	0.078648	-2.239729	0.0299
X5	1.301688	0.521960	2.493847	0.0162
R-squared	0.250900	Mean dependent var	-0.050238	
Adjusted R-squared	0.187147	S.D. dependent var	0.223063	
S.E. of regression	0.201110	Akaike info criterion	-0.278716	
Sum squared resid	1.900929	Schwarz criterion	-0.091096	
Log likelihood	12.24662	Hannan-Quinn criter.	-0.206787	
F-statistic	3.935499	Durbin-Watson stat	2.026518	
Prob(F-statistic)	0.007768			

Modèle SP Kothari Après SCF

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 06/14/17 Time: 20:05				
Sample: 1 65				
Included observations: 65				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.010613	0.044171	-0.240264	0.8109
X1	-83620772	2.14E+08	-0.390903	0.6973
X4	-0.286196	0.114913	-2.490559	0.0155
X3	-0.011165	0.091615	-0.121864	0.9034
X5	-0.423051	0.385661	-1.096949	0.2770
R-squared	0.160806	Mean dependent var	-0.039674	
Adjusted R-squared	0.104860	S.D. dependent var	0.114525	
S.E. of regression	0.108354	Akaike info criterion	-1.533020	
Sum squared resid	0.704438	Schwarz criterion	-1.365759	
Log likelihood	54.82314	Hannan-Quinn criter.	-1.467025	
F-statistic	2.874293	Durbin-Watson stat	1.747755	
Prob(F-statistic)	0.030277			

الملحق رقم 06: تقدير المستحقات الاختيارية

l'entreprise	L'année	Accrual Total	Modèle j. jones		Modèle j. jones modifié	
			Accruals non discrétionnaires	Accruals discrétionnaires	Accruals non discrétionnaires	Accruals discrétionnaires
ENAFOR	2006	-7 171 800 361,17	-4 724 103 100,86	-2 447 697 260,31	-4 393 565 769,67	-2 778 234 591,50
	2007	-6 692 423 505,65	-5 093 923 339,58	-1 598 500 166,07	-5 364 691 274,51	-1 327 732 231,14
	2008	-5 615 975 726,94	-5 619 734 085,06	3 758 358,12	-5 587 752 326,45	-28 223 400,49
	2009	-5 890 849 295,98	-5 036 643 602,72	-854 205 693,26	-4 922 321 665,63	-968 527 630,35
	2011	-3 809 627 749,30	-287 258 615,03	-3 522 369 134,27	551 825 453,28	-4 361 453 202,58
	2012	-5 189 058 159,29	-835 800 569,38	-4 353 257 589,91	-12 281 690,32	-5 176 776 468,97
	2013	-2 954 639 431,21	-859 849 748,41	-2 094 789 682,80	2 668 077 671,30	-5 622 717 102,51
	2014	-8 419 696 579,56	-1 549 901 811,90	-6 869 794 767,66	-2 349 870 158,18	-6 069 826 421,38
ENAGIO	2006	3 037 863 191,48	-2 218 675 888,49	5 256 539 079,97	-1 547 989 762,07	4 585 852 953,55
	2007	2 042 492 993,01	-2 077 223 998,19	4 119 716 991,20	-1 545 669 347,64	3 588 162 340,65
	2008	2 638 209 465,63	-1 896 889 754,12	4 535 099 219,75	-1 484 763 996,57	4 122 973 462,20
	2009	6 349 000 461,06	-2 152 881 740,68	8 501 882 201,74	-3 638 268 192,71	9 987 268 653,77
	2011	-2 885 992 872,20	-647 670 483,98	-2 238 322 388,22	-848 121 313,79	-2 037 871 558,41
	2012	42 000 000,00	-271 206 336,00	313 206 336,00	239 209 528,00	-197 209 528,00
	2013	-3 193 000 000,00	-52 127 524,00	-3 140 872 476,00	-11 433 833,00	-3 181 566 167,00
	2014	-4 395 098 780,53	-689 159 902,96	-3 705 938 877,57	710 647 902,75	-5 105 746 683,28
ENASP	2006	2 268 375 991,28	-1 333 354 668,52	3 601 730 659,80	-1 092 394 275,69	3 360 770 266,97
	2007	-437 602 758,34	-931 550 130,55	493 947 372,21	-1 035 954 912,08	598 352 153,74
	2008	-78 572 068,53	-1 914 595 940,34	1 836 023 871,81	-1 826 226 047,88	1 747 653 979,35
	2009	924 167 517,67	-1 950 375 563,42	2 874 543 081,09	-1 871 325 948,27	2 795 493 465,94
	2011	863 865 301,59	-686 170 009,44	1 550 035 311,03	539 721 591,19	324 143 710,40
	2012	-2 184 742 166,89	-1 163 286 537,36	-1 021 455 629,53	-750 247 789,86	-1 434 494 377,03
	2013	760 674 657,57	-769 673 959,14	1 530 348 616,71	22 251 217,80	738 423 439,77
	2014	-491 516 898,67	-742 056 026,17	250 539 127,50	-260 963 421,80	-230 553 476,87
ENTP	2006	-14 484 700 667,00	-5 901 302 053,29	-8 583 398 613,71	-5 713 967 977,90	-8 770 732 689,10
	2007	-6 888 954 347,62	-5 549 427 676,36	-1 339 526 671,26	-5 425 333 600,92	-1 463 620 746,70
	2008	-8 175 368 950,00	-5 211 678 832,06	-2 963 690 117,94	-5 185 789 326,21	-2 989 579 623,79
	2009	-1 960 017 109,74	-6 890 505 179,90	4 930 488 070,16	-7 055 686 639,29	5 095 669 529,55
	2011	-9 489 651 730,36	-1 062 285 445,05	-8 427 366 285,31	1 074 669 108,10	-10 564 320 838,46
	2012	131 722 858,99	-1 294 862 411,29	1 426 585 270,28	-589 959 953,05	721 682 812,04
	2013	-536 937 318,47	-2 146 159 630,28	1 609 222 311,81	2 560 974 416,42	-3 097 911 734,89
	2014	-2 783 648 150,19	-2 644 249 737,50	-139 398 412,69	-381 617 269,91	-2 402 030 880,28

GTP	2006	-1 611 090 526,74	-1 908 595 536,83	297 505 010,09	-1 601 659 774,55	-9 430 752,19
	2007	-1 974 412 258,55	-1 596 756 031,25	-377 656 227,30	-1 562 218 776,71	-412 193 481,84
	2008	-1 519 701 169,00	-1 997 600 575,05	477 899 406,05	-1 844 910 322,32	325 209 153,32
	2009	-3 720 693 460,91	-2 867 210 076,12	-853 483 384,79	-2 825 116 965,40	-895 576 495,51
	2011	-3 928 535 490,06	-1 277 416 963,72	-2 651 118 526,34	-375 088 159,05	-3 553 447 331,01
	2012	-1 554 364 391,55	-275 506 777,77	-1 278 857 613,78	1 227 366 631,10	-2 781 731 022,65
	2013	-4 487 651 368,25	-243 078 365,03	-4 244 573 003,22	-874 055 302,31	-3 613 596 065,94
	2014	-5 179 405 892,65	-1 147 266 472,65	-4 032 139 420,00	-816 319 995,81	-4 363 085 896,84
HYPROC	2006	13 028 182 454,15	-2 366 243 136,07	15 394 425 590,22	-2 027 090 917,36	15 055 273 371,51
	2007	-2 083 212 594,19	-1 052 501 271,64	-1 030 711 322,55	-1 247 211 842,08	-836 000 752,11
	2008	-7 544 701 345,75	-1 192 578 924,62	-6 352 122 421,13	-1 229 422 700,57	-6 315 278 645,18
	2009	565 454 309,70	-1 820 364 988,27	2 385 819 297,97	-1 889 753 740,78	2 455 208 050,48
	2011	-1 936 972 688,99	-620 802 574,14	-1 316 170 114,85	417 799 227,14	-2 354 771 916,13
	2012	1 099 785 481,95	-682 042 423,88	1 781 827 905,83	511 272 210,42	588 513 271,53
	2013	-4 063 569 767,04	-737 014 127,39	-3 326 555 639,65	211 859 908,31	-4 275 429 675,35
	2014	-797 414 104,37	-84 073 595,71	-713 340 508,66	1 086 717 296,58	-1 884 131 400,95
NAFTAL	2006	-31 344 511 906,18	-27 798 549 583,82	-3 545 962 322,36	-29 734 278 784,57	-1 610 233 121,61
	2007	-6 861 090 511,35	-6 650 249 983,52	-210 840 527,83	-7 063 423 323,21	202 332 811,86
	2008	-14 232 449 700,18	-10 075 065 281,02	-4 157 384 419,16	-10 750 569 302,50	-3 481 880 397,68
	2009	-11 081 940 354,06	-7 296 299 807,09	-3 785 640 546,97	-7 252 365 097,44	-3 829 575 256,62
	2011	-16 537 810 701,85	-7 164 158 923,55	-9 373 651 778,30	-6 077 492 087,97	-10 460 318 613,88
	2012	-10 163 746 401,03	-8 981 763 222,57	-1 181 983 178,46	-5 984 070 694,51	-4 179 675 706,52
	2013	-11 058 803 275,76	-6 251 133 953,00	-4 807 669 322,76	-5 433 823 283,59	-5 624 979 992,17
	2014	-15 711 960 634,84	-2 748 911 572,90	-12 963 049 061,94	-465 290 379,40	-15 246 670 255,44
SAIDAL	2006	5 065 189 486,78	-2 515 363 858,82	7 580 553 345,60	-1 608 768 923,35	6 673 958 410,13
	2007	712 804 982,70	-1 143 757 826,28	1 856 562 808,98	-969 755 733,28	1 682 560 715,98
	2008	-4 250 148 739,67	-671 754 952,09	-3 578 393 787,58	-1 290 824 230,43	-2 959 324 509,24
	2009	1 791 423 877,32	-1 330 721 401,46	3 122 145 278,78	-1 707 925 915,86	3 499 349 793,18
	2011	-2 073 609 396,40	-460 256 493,46	-1 613 352 902,94	-284 172 153,42	-1 789 437 242,98
	2012	-1 333 371 020,40	-286 578 515,89	-1 046 792 504,51	348 416 227,31	-1 681 787 247,71
	2013	-1 110 888 393,71	524 271 007,61	-1 635 159 401,32	682 356 322,03	-1 793 244 715,74
	2014	900 881 112,88	320 740 790,15	580 140 322,73	582 934 840,49	317 946 272,39
ELAURASSI	2006	-498 241 234,24	-740 485 852,56	242 244 618,32	-718 465 455,84	220 224 221,60
	2007	662 391 124,21	-523 305 516,85	1 185 696 641,06	-514 613 973,31	1 177 005 097,52
	2008	175 416 273,66	-509 884 821,11	685 301 094,77	-491 024 693,45	666 440 967,11
	2009	-955 342 150,22	-428 199 477,86	-527 142 672,36	-439 464 675,38	-515 877 474,84
	2011	-709 890 714,43	-9 970 341,34	-699 920 373,09	-8 802 207,49	-701 088 506,94
	2012	659 112 446,80	-76 371 810,42	735 484 257,22	123 607 088,25	535 505 358,55

	2013	-495 381 331,95	-716 938 485,02	221 557 153,07	-475 693 459,40	-19 687 872,55
	2014	-602 537 642,62	-387 030 926,34	-215 506 716,28	-98 893 658,08	-503 643 984,54
DAHLI	2006	-4 761 860 838,04	-1 750 688 355,65	-3 011 172 482,39	-1 711 443 944,01	-3 050 416 894,03
	2007	-1 378 846 922,52	-5 161 021 984,49	3 782 175 061,97	-5 182 635 396,38	3 803 788 473,86
	2008	-1 487 003 982,95	-4 985 256 612,21	3 498 252 629,26	-4 989 246 389,75	3 502 242 406,80
	2009	-2 839 981 749,15	-4 645 376 773,38	1 805 395 024,23	-4 637 192 188,82	1 797 210 439,67
	2011	-1 245 070 543,46	-386 155 325,17	-858 915 218,29	480 526 368,18	-1 725 596 911,64
	2012	-1 687 216 360,72	-565 840 625,35	-1 121 375 735,37	363 017 189,63	-2 050 233 550,35
	2013	-1 377 395 641,92	-535 635 277,31	-841 760 364,61	234 267 967,40	-1 611 663 609,32
	2014	-1 047 114 121,90	-372 026 416,07	-675 087 705,83	495 907 147,12	-1 543 021 269,02
CEVITAL	2006	4 572 112 702,31	-10 677 905 621,95	15 250 018 324,26	-11 174 149 027,68	15 746 261 729,99
	2007	412 573 035,69	-13 644 716 903,50	14 057 289 939,19	-13 780 196 860,69	14 192 769 896,38
	2008	20 878 456 230,77	-5 912 331 170,54	26 790 787 401,31	-5 888 052 377,21	26 766 508 607,98
	2009	20 830 253 178,41	-4 160 915 443,67	24 991 168 622,08	-4 135 411 267,24	24 965 664 445,64
	2011	1 834 555 559,58	-7 007 506 780,38	8 842 062 339,96	-5 540 648 635,09	7 375 204 194,67
	2012	5 113 716 095,88	-7 685 260 248,06	12 798 976 343,94	-7 091 523 456,96	12 205 239 552,84
	2013	-38 332 713,58	-3 685 348 117,68	3 647 015 404,10	-3 251 894 765,53	3 213 562 051,95
	2014	9 610 465 916,00	1 979 904 635,39	7 630 561 280,61	5 757 104 785,35	3 853 361 130,65
SONELGAZ	2006	279 252 258 376,58	-1 103 007 329,33	280 355 265 705,91	-1 046 527 613,17	280 298 785 989,75
	2007	-46 550 934,24	-609 938 425,68	563 387 491,44	-628 183 321,68	581 632 387,44
	2008	-512 157 100 051,75	-112 095 839 614,32	-400 061 260 437,44	-107 744 740 867,57	-404 412 359 184,18
	2009	-51 335 333 707,37	-116 138 177 460,45	64 802 843 753,08	-114 376 656 431,90	63 041 322 724,53
	2011	-14 614 385 000,00	-6 549 202 928,02	-8 065 182 071,98	21 996 445 405,08	-36 610 830 405,08
	2012	-111 464 000 000,00	-23 216 669 094,00	-88 247 330 906,00	22 636 304 360,00	-134 100 304 360,00
	2013	9 567 980 000,00	-32 499 901 290,45	42 067 881 290,45	24 727 613 858,18	-15 159 633 858,18
	2014	1 299 280 593 739,25	64 871 766 113,10	1 234 408 827 626,15	472 266 348 702,61	827 014 245 036,64
ROUBA	2006	-422 344 604,00	-354 265 986,69	-68 078 617,31	-354 159 010,52	-68 185 593,48
	2007	14 454 195,00	-260 167 933,05	274 622 128,05	-234 914 222,56	249 368 417,56
	2008	518 992 807,00	-251 612 276,40	770 605 083,40	-315 839 053,97	834 831 860,97
	2009	-339 316 935,00	-392 727 086,01	53 410 151,01	-404 156 725,04	64 839 790,04
	2011	-6 943 212,00	-213 042 890,13	206 099 678,13	-125 256 118,47	118 312 906,47
	2012	-188 877 245,00	-331 847 762,40	142 970 517,40	-244 025 706,87	55 148 461,87
	2013	-473 977 053,00	-156 076 521,78	-317 900 531,22	-17 474 830,64	-456 502 222,36
	2014	-268 035 830,00	-364 902 533,37	96 866 703,37	-116 794 672,07	-151 241 157,93

الملحق رقم 06: تقدير المستحقات الاختيارية

l'entreprise	L'année	Accrual Total	Modèle SP Kothari	
			Accruals non discrétionnaires	Accruals discrétionnaires
ENAFOR	2006	-7 171 800 361,17	-4 236 859 184,78	-2 934 941 176,39
	2007	-6 692 423 505,65	-4 573 741 186,05	-2 118 682 319,60
	2008	-5 615 975 726,94	-4 686 813 246,44	-929 162 480,50
	2009	-5 890 849 295,98	-4 104 716 327,96	-1 786 132 968,02
	2011	-3 809 627 749,30	10 360 537,39	-3 819 988 286,69
	2012	-5 189 058 159,29	-332 435 625,80	-4 856 622 533,49
	2013	-2 954 639 431,21	2 132 633 891,29	-5 087 273 322,50
	2014	-8 419 696 579,56	-2 555 370 980,09	-5 864 325 599,47
ENAGIO	2006	3 037 863 191,48	-1 506 635 018,13	4 544 498 209,61
	2007	2 042 492 993,01	-1 256 039 236,74	3 298 532 229,75
	2008	2 638 209 465,63	-1 150 359 964,94	3 788 569 430,57
	2009	6 349 000 461,06	-3 700 504 269,09	10 049 504 730,15
	2011	-2 885 992 872,20	-1 097 379 384,47	-1 788 613 487,73
	2012	42 000 000,00	-44 584 852,01	86 584 852,01
	2013	-3 193 000 000,00	-338 177 303,01	-2 854 822 696,99
	2014	-4 395 098 780,53	309 230 883,82	-4 704 329 664,35
ENASP	2006	2 268 375 991,28	-1 064 009 716,00	3 332 385 707,28
	2007	-437 602 758,34	-957 514 257,65	519 911 499,31
	2008	-78 572 068,53	-1 536 651 350,22	1 458 079 281,69
	2009	924 167 517,67	-1 537 077 015,79	2 461 244 533,46
	2011	863 865 301,59	240 834 144,59	623 031 157,00
	2012	-2 184 742 166,89	-940 098 583,77	-1 244 643 583,12
	2013	760 674 657,57	-310 719 045,20	1 071 393 702,77
	2014	-491 516 898,67	-598 028 239,91	106 511 341,24
ENTP	2006	-14 484 700 667,00	-5 556 742 931,12	-8 927 957 735,88
	2007	-6 888 954 347,62	-4 604 222 449,20	-2 284 731 898,42
	2008	-8 175 368 950,00	-4 386 512 461,87	-3 788 856 488,13
	2009	-1 960 017 109,74	-6 125 460 527,62	4 165 443 417,88
	2011	-9 489 651 730,36	-16 942 490,95	-9 472 709 239,41
	2012	131 722 858,99	-1 157 351 828,97	1 289 074 687,96
	2013	-536 937 318,47	1 598 570 345,65	-2 135 507 664,12
	2014	-2 783 648 150,19	-1 065 023 074,70	-1 718 625 075,49

GTP	2006	-1 611 090 526,74	-1 622 475 669,47	11 385 142,73
	2007	-1 974 412 258,55	-1 292 288 914,19	-682 123 344,36
	2008	-1 519 701 169,00	-1 578 224 049,55	58 522 880,55
	2009	-3 720 693 460,91	-2 485 445 280,91	-1 235 248 180,00
	2011	-3 928 535 490,06	-704 603 642,87	-3 223 931 847,19
	2012	-1 554 364 391,55	729 385 385,68	-2 283 749 777,23
	2013	-4 487 651 368,25	-1 123 772 062,07	-3 363 879 306,18
	2014	-5 179 405 892,65	-1 050 980 082,04	-4 128 425 810,61
HYPROC	2006	13 028 182 454,15	-2 257 850 576,76	15 286 033 030,91
	2007	-2 083 212 594,19	-1 093 900 960,50	-989 311 633,69
	2008	-7 544 701 345,75	-872 570 285,66	-6 672 131 060,09
	2009	565 454 309,70	-1 555 296 515,40	2 120 750 825,10
	2011	-1 936 972 688,99	-294 193 254,80	-1 642 779 434,19
	2012	1 099 785 481,95	-201 034 949,66	1 300 820 431,61
	2013	-4 063 569 767,04	-425 557 725,59	-3 638 012 041,45
	2014	-797 414 104,37	355 578 373,30	-1 152 992 477,67
NAFTAL	2006	-31 344 511 906,18	-33 862 519 547,51	2 518 007 641,33
	2007	-6 861 090 511,35	-6 732 186 321,39	-128 904 189,96
	2008	-14 232 449 700,18	-10 973 231 089,45	-3 259 218 610,73
	2009	-11 081 940 354,06	-6 188 829 781,55	-4 893 110 572,51
	2011	-16 537 810 701,85	-6 570 734 360,26	-9 967 076 341,59
	2012	-10 163 746 401,03	-6 843 885 567,40	-3 319 860 833,63
	2013	-11 058 803 275,76	-6 413 646 409,34	-4 645 156 866,42
	2014	-15 711 960 634,84	-1 996 470 303,17	-13 715 490 331,67
SAIDAL	2006	5 065 189 486,78	-1 561 066 768,69	6 626 256 255,47
	2007	712 804 982,70	-808 810 446,57	1 521 615 429,27
	2008	-4 250 148 739,67	-1 153 098 323,38	-3 097 050 416,29
	2009	1 791 423 877,32	-1 579 585 387,02	3 371 009 264,34
	2011	-2 073 609 396,40	-554 100 718,11	-1 519 508 678,29
	2012	-1 333 371 020,40	19 870 298,37	-1 353 241 318,77
	2013	-1 110 888 393,71	354 776 222,00	-1 465 664 615,71
	2014	900 881 112,88	280 419 857,01	620 461 255,87
ELAURASSI	2006	-498 241 234,24	-658 714 304,12	160 473 069,88
	2007	662 391 124,21	-423 780 208,94	1 086 171 333,15
	2008	175 416 273,66	-403 656 488,92	579 072 762,58
	2009	-955 342 150,22	-353 432 867,38	-601 909 282,84
	2011	-709 890 714,43	-66 864 145,64	-643 026 568,79
	2012	659 112 446,80	31 210 284,10	627 902 162,70

	2013	-495 381 331,95	-683 696 911,43	188 315 579,48
	2014	-602 537 642,62	-309 052 945,32	-293 484 697,30
DAHLI	2006	-4 761 860 838,04	-1 487 256 639,86	-3 274 604 198,18
	2007	-1 378 846 922,52	-4 275 798 573,62	2 896 951 651,10
	2008	-1 487 003 982,95	-4 129 619 049,23	2 642 615 066,28
	2009	-2 839 981 749,15	-3 803 951 928,19	963 970 179,04
	2011	-1 245 070 543,46	-155 710 698,97	-1 089 359 844,49
	2012	-1 687 216 360,72	-377 798 471,84	-1 309 417 888,88
	2013	-1 377 395 641,92	-449 871 594,41	-927 524 047,51
	2014	-1 047 114 121,90	-173 636 598,77	-873 477 523,13
CEVITAL	2006	4 572 112 702,31	-12 219 053 686,54	16 791 166 388,85
	2007	412 573 035,69	-13 048 561 340,62	13 461 134 376,31
	2008	20 878 456 230,77	-4 255 187 165,02	25 133 643 395,79
	2009	20 830 253 178,41	-2 815 588 316,24	23 645 841 494,65
	2011	1 834 555 559,58	-6 088 349 168,16	7 922 904 727,74
	2012	5 113 716 095,88	-7 347 994 822,41	12 461 710 918,29
	2013	-38 332 713,58	-4 029 478 462,55	3 991 145 748,97
	2014	9 610 465 916,00	3 962 577 730,46	5 647 888 185,54
SONELGAZ	2006	279 252 258 376,58	-980 956 034,36	280 233 214 410,94
	2007	-46 550 934,24	-478 879 995,37	432 329 061,13
	2008	-512 157 100 051,75	-92 992 432 693,37	-419 164 667 358,38
	2009	-51 335 333 707,37	-94 365 558 064,09	43 030 224 356,72
	2011	-14 614 385 000,00	-5 958 455 172,91	-8 655 929 827,09
	2012	-111 464 000 000,00	-12 359 325 824,00	-99 104 674 176,00
	2013	9 567 980 000,00	-16 558 660 453,60	26 126 640 453,60
	2014	1 299 280 593 739,25	422 131 518 761,22	877 149 074 978,03
ROUBA	2006	-422 344 604,00	-371 778 840,02	-50 565 763,98
	2007	14 454 195,00	-191 635 060,24	206 089 255,24
	2008	518 992 807,00	-295 278 532,52	814 271 339,52
	2009	-339 316 935,00	-365 617 176,02	26 300 241,02
	2011	-6 943 212,00	-170 640 019,72	163 696 807,72
	2012	-188 877 245,00	-287 799 671,52	98 922 426,52
	2013	-473 977 053,00	-105 736 394,42	-368 240 658,58
	2014	-268 035 830,00	-235 250 315,37	-32 785 514,63

الملحق رقم 07: مصفوفة المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح بدلالة المتغيرات المستقلة

I' entreprise	L'année	SCF	ABS(ADK/Ai-t)	ROA	Taille	L'endettement	Cotation	Croissance	Risque	liquidité	Impots	Conservatism
ENAFOR	2006	1	0,09575	0,086	24,15	0,445	1	-0,149	0,02106	5,118	0,00891	-4,401
	2007	1	0,04724	0,037	24,53	0,318	1	0,088	0,00688	4,193	0,00599	-4,000
	2008	1	0,01745	0,038	24,70	0,386	1	0,135	0,01524	5,694	0,01005	-3,506
	2009	1	0,03482	0,053	24,66	0,355	1	0,114	0,00065	6,092	0,00847	-4,604
	2011	2	0,08583	0,074	24,52	0,225	1	-0,001	0,21921	5,030	0,01645	-1,741
	2012	2	0,10312	0,064	24,58	0,218	1	0,097	0,01927	6,056	0,01593	-2,480
	2013	2	0,10113	0,110	24,64	0,118	1	0,098	0,00958	3,044	0,02528	-0,810
	2014	2	0,09264	0,160	24,87	0,161	1	0,161	0,09486	3,276	0,03208	-1,262
ENAGIO	2006	1	0,26467	0,158	23,57	0,030	1	-0,313	0,06262	5,153	0,02614	1,227
	2007	1	0,13367	0,207	23,93	0,026	1	0,383	0,09219	5,789	0,03193	0,435
	2008	1	0,12697	0,194	24,12	0,018	1	0,128	0,01066	6,228	0,04527	0,545
	2009	1	0,27069	0,197	24,34	0,015	1	0,202	0,05086	5,594	0,03997	1,079
	2011	2	0,04316	0,072	24,45	0,000	1	0,102	0,08165	4,658	0,02725	-1,499
	2012	2	0,00206	0,053	24,46	0,000	1	0,024	0,06191	5,591	0,02083	0,036
	2013	2	0,06812	0,024	24,46	0,003	1	-0,030	0,04191	5,938	0,01327	-7,443
	2014	2	0,10736	0,036	24,50	0,002	1	0,103	0,03291	4,147	0,01315	-3,471
ENASP	2006	1	0,31397	0,083	23,09	0,044	1	-0,266	0,15963	3,413	0,01362	2,296
	2007	1	0,04218	0,144	23,23	0,049	1	0,262	0,21384	4,932	0,00000	-0,218
	2008	1	0,07773	0,149	23,65	0,010	1	0,216	0,02618	3,529	0,02538	-0,047
	2009	1	0,11351	0,123	23,80	0,017	1	0,076	0,00683	3,838	0,02695	0,375
	2011	2	0,02602	0,036	23,90	0,000	1	0,215	0,16334	4,336	0,00943	0,928
	2012	2	0,04510	0,090	24,04	0,000	1	0,329	0,11345	3,816	0,02352	-0,946
	2013	2	0,03403	0,124	24,17	0,000	1	0,141	0,04455	3,929	0,03140	0,232
	2014	2	0,00297	0,124	24,30	0,000	1	0,113	0,02874	3,709	0,02883	-0,141
ENTP	2006	1	0,21038	0,076	24,47	0,390	1	-0,233	0,09556	2,632	0,01123	-5,053
	2007	1	0,03779	0,054	24,83	0,361	1	0,210	0,07117	2,814	0,00000	-1,574
	2008	1	0,05860	0,043	24,89	0,376	1	0,122	0,00023	2,397	0,01623	-2,664
	2009	1	0,05864	0,083	24,99	0,345	1	0,212	0,04620	2,781	0,02249	-0,422
	2011	2	0,14915	0,072	24,87	0,042	1	0,049	0,17019	1,514	0,01731	-2,930
	2012	2	0,02063	0,127	24,86	0,022	1	0,090	0,07948	2,205	0,03054	0,023
	2013	2	0,02868	0,128	25,03	0,019	1	0,157	0,02334	1,965	0,02889	-0,070
	2014	2	0,01939	0,185	25,21	0,006	1	0,173	0,05528	2,437	0,04464	-0,226

GTP	2006	1	0,00110	0,053	23,06	0,257	1	-0,225	0,04982	2,652	0,00000	-4,532
	2007	1	0,04419	0,056	23,46	0,228	1	0,053	0,02880	3,279	0,00000	-3,180
	2008	1	0,00308	0,043	23,67	0,245	1	0,271	0,01329	2,620	0,00635	-2,115
	2009	1	0,05350	0,042	23,86	0,332	1	0,321	0,05350	2,323	0,00424	-14,062
	2011	2	0,11509	-0,041	24,06	0,279	1	0,221	0,19954	1,633	0,00000	2,730
	2012	2	0,07221	0,022	24,18	0,241	1	0,009	0,01424	1,590	0,00535	-5,213
	2013	2	0,11495	0,031	24,10	0,248	1	0,006	0,07423	1,991	0,00903	-10,270
	2014	2	0,12283	0,062	24,24	0,228	1	0,161	0,03195	2,053	0,01417	-4,098
HYPROC	2006	1	0,53514	0,026	24,08	0,084	1	0,131	0,32503	4,200	0,00710	13,164
	2007	1	0,03169	0,046	24,16	0,077	1	-0,005	0,37135	4,243	0,01043	-0,917
	2008	1	0,20597	0,004	24,20	0,073	1	-0,210	0,10317	3,659	0,01484	-4,909
	2009	1	0,06181	0,047	24,26	0,072	1	-0,040	0,12602	4,312	0,03235	0,160
	2011	2	0,03735	0,044	24,51	0,051	1	0,062	0,14275	1,859	0,00780	-0,887
	2012	2	0,02888	0,009	24,53	0,050	1	0,076	0,06856	2,342	0,00459	1,288
	2013	2	0,07491	0,036	24,61	0,046	1	0,091	0,08065	2,362	0,00749	-3,304
	2014	2	0,02370	0,015	24,61	0,046	1	-0,067	0,05232	2,392	0,00535	-0,890
NAFTAL	2006	1	0,02669	0,067	25,27	0,143	1	-0,154	0,09569	1,312	0,00925	-6,143
	2007	1	0,00115	0,073	25,44	0,118	1	0,089	0,14270	1,355	0,01248	-0,980
	2008	1	0,02430	0,086	25,62	0,101	1	0,199	0,05161	1,415	0,02454	-1,510
	2009	1	0,03221	0,058	25,75	0,089	1	0,022	0,01349	1,500	0,02419	-1,145
	2011	2	0,05366	0,051	25,95	0,045	1	0,091	0,03736	1,481	0,01558	-2,327
	2012	2	0,01545	0,049	26,09	0,039	1	0,104	0,01891	1,394	0,01572	-1,314
	2013	2	0,01867	0,048	26,24	0,034	1	0,062	0,00492	1,454	0,01146	-1,290
	2014	2	0,05085	0,040	26,32	0,031	1	0,020	0,01120	1,488	0,00977	-1,918
SAIDAL	2006	1	0,22313	0,060	24,11	0,093	2	0,005	0,11228	1,353	0,00767	4,322
	2007	1	0,04750	0,054	24,19	0,084	2	0,134	0,09741	1,394	0,00910	0,578
	2008	1	0,16585	0,113	23,65	0,137	2	-0,212	0,19154	1,726	0,02446	-3,199
	2009	1	0,14489	0,154	23,87	0,108	2	0,068	0,13662	1,944	0,02753	0,623
	2011	2	0,05570	0,096	24,03	0,058	2	0,079	0,02987	2,082	0,01582	-0,989
	2012	2	0,04508	0,084	24,13	0,062	2	0,029	0,02053	2,078	0,01631	-0,679
	2013	2	0,04869	0,098	24,13	0,097	2	-0,175	0,01105	2,252	0,01663	-0,418
	2014	2	0,01964	0,051	24,18	0,107	2	-0,146	0,07146	3,374	0,00981	0,610
ELAURASSI	2006	1	0,02795	0,135	22,47	0,203	2	-0,052	0,03538	2,006	0,01772	-0,733
	2007	1	0,17363	0,091	22,56	0,187	2	0,058	0,13026	2,204	0,02740	0,963
	2008	1	0,08730	0,106	22,62	0,160	2	0,093	0,05845	2,360	0,02181	0,234
	2009	1	0,08655	0,074	22,66	0,173	2	-0,131	0,12318	2,992	0,02803	-1,151
	2011	2	0,05917	-0,056	23,11	0,535	2	-0,591	0,03896	1,235	0,01175	1,233
	2012	2	0,05518	0,059	23,16	0,543	2	1,567	0,01648	1,089	0,00409	1,249

	2013	2	0,01579	0,038	23,20	0,523	2	12,148	0,05830	1,635	0,00341	-1,388
	2014	2	0,02440	0,080	23,21	0,486	2	0,417	0,02871	2,153	0,00721	-0,816
DAHLI	2006	1	0,35951	0,025	22,93	0,429	2	-0,202	0,15827	1,239	0,00304	-46,300
	2007	1	0,10477	0,013	24,04	0,176	2	0,125	0,08235	1,567	0,00150	-5,189
	2008	1	0,09345	0,007	24,07	0,181	2	0,288	0,00158	1,123	0,00231	-6,733
	2009	1	0,03165	0,007	24,14	0,229	2	-0,005	0,03201	2,401	0,00000	-11,516
	2011	2	0,03502	0,011	24,16	0,178	2	0,035	0,11665	0,868	0,00188	-7,322
	2012	2	0,04028	0,010	24,20	0,186	2	0,156	0,01054	0,965	0,00135	-7,947
	2013	2	0,02797	0,009	24,22	0,212	2	0,131	0,00706	1,300	0,00149	-7,217
	2014	2	0,02597	0,006	24,24	0,218	2	-0,003	0,00797	1,249	0,00111	-7,369
	CEVITAL	2006	1	0,30781	0,253	24,72	0,187	2	-0,226	0,06254	6,385	0,00511
2007		1	0,12534	0,201	25,40	0,111	2	0,589	0,06314	2,803	0,01073	0,022
2008		1	0,19643	0,133	25,57	0,088	2	-0,126	0,13142	2,580	0,00450	1,368
2009		1	0,15922	0,103	25,72	0,071	2	-0,144	0,00241	2,496	0,00000	1,417
2011		2	0,03016	0,052	26,29	0,036	1	0,203	0,12267	1,201	0,00366	0,157
2012		2	0,05371	0,091	26,17	0,041	1	0,189	0,01278	1,435	0,00665	0,267
2013		2	0,01873	0,143	26,08	0,063	1	0,067	0,03697	3,196	0,02321	-0,002
2014		2	0,02011	0,106	26,36	0,037	1	-0,057	0,02266	1,953	0,01974	0,372
SONELGAZ	2006	1	0,47657	0,001	27,10	0,251	2	-0,959	0,42014	3,871	0,00000	12 542,570
	2007	1	0,00076	0,004	27,07	0,409	2	-0,307	0,34880	76,484	0,00000	-0,054
	2008	1	0,40624	0,004	27,66	0,357	2	62,159	0,35046	3,185	0,00153	-3 667,582
	2009	1	0,03303	-0,011	27,90	0,473	2	0,178	0,25277	0,422	0,00035	10,960
	2011	2	0,00422	-0,002	28,35	0,347	2	-0,144	0,07746	1,490	0,00000	1,363
	2012	2	0,04269	0,000	28,47	0,394	2	0,063	0,03009	1,368	0,00000	12,682
	2013	2	0,00950	-0,009	28,64	0,452	1	0,157	0,03651	1,456	0,00026	-0,322
	2014	2	0,46861	-0,003	28,26	0,798	1	-0,984	0,47592	15,432	0,00168	7 927,408
ROUBA	2006	1	0,03785	0,023	21,01	0,362	1	-0,193	0,16853	0,855	0,00196	-74,418
	2007	1	0,09921	0,070	21,45	0,112	1	0,102	0,14221	0,856	0,01750	0,585
	2008	1	0,35496	0,086	21,55	0,253	1	0,132	0,14740	1,141	0,01048	10,161
	2009	1	0,00907	0,086	21,79	0,276	1	0,292	0,22822	0,934	0,02089	-2,636
	2011	2	0,04032	0,089	22,12	0,185	1	0,159	0,11919	1,161	0,02226	-0,037
	2012	2	0,02153	0,073	22,25	0,154	1	0,224	0,02501	0,988	0,01649	-1,120
	2013	2	0,06717	0,070	22,42	0,273	2	0,064	0,04454	1,032	0,01201	-2,071
	2014	2	0,00455	0,063	22,70	0,371	2	0,169	0,01216	1,043	0,01042	-0,862

الفهرس

الصفحة	البيان
III	الإهداء.....
IV	الشكر.....
V	الملخص.....
VI	قائمة المحتويات.....
IX	قائمة الجداول.....
XII	قائمة الأشكال البيانية.....
XIII	قائمة الاختصارات و الرموز.....
XIV	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة.....
الفصل الأول:	
49-02	الإطار النظري المفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح، المفهوم، الدوافع والخصائص
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: الطرح النظري لممارسات إدارة الأرباح.....
03	المطلب الأول: إدارة الأرباح في ظل المدخل الإيجابي للنظرية المحاسبية.....
03	الفرع الأول: مفهوم النظرية الإيجابية.....
04	الفرع الثاني: دوافع تعظيم المنفعة الذاتية لأطراف علاقة نظرية الوكالة وفق المدخل الإيجابي.....
05	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في قرار إختيار السياسات المحاسبية وفقا للنظرية الإيجابية.....
05	المطلب الثاني: مفهوم ممارسات إدارة الأرباح.....
07	المطلب الثالث: دوافع ممارسات إدارة الأرباح.....
08	الفرع الأول: الدوافع التعاقدية.....
11	الفرع الثاني: دوافع السوق المالي.....
13	الفرع الثالث: الدوافع التنظيمية.....
15	المطلب الرابع: إستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح.....
16	المبحث الثاني: خصائص ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي (SCF).....
16	المطلب الأول: العوامل والأساليب المساعدة لممارسات إدارة الأرباح.....
17	الفرع الأول: العوامل المساعدة لممارسات إدارة الأرباح.....
20	الفرع الثاني: أساليب ممارسات إدارة الأرباح.....
21	أولا: ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة التشغيلية.....
22	ثانيا: ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.....
28	الفرع الثالث: المقارنة بين أساليب ممارسات إدارة الأرباح.....

30	المطلب الثاني: النماذج المستخدمة في إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.....
37	المطلب الثالث: نتائج وتأثيرات ممارسات إدارة الأرباح.....
37	الفرع الأول: نتائج ممارسات إدارة الأرباح.....
38	الفرع الثاني: تأثيرات ممارسات إدارة الأرباح.....
41	المطلب الرابع: النظام المحاسبي المالي وممارسات إدارة الأرباح.....
41	أولاً: النظام المحاسبي المالي ومدى دعمه لممارسات إدارة الأرباح.....
48	ثانياً: النظام المحاسبي المالي ومدى دعمه للحد من ممارسات إدارة الأرباح.....
49	الخلاصة.....

الفصل الثاني:

102-51

مراجعة الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية

51	تمهيد.....
52	المبحث الأول: مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح.....
52	المطلب الأول: مراجعة الدراسات السابقة العربية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح.....
60	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح.....
	المطلب الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح.....
70	الفرع الأول: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح... ..
72	الفرع الثاني: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية ذات العلاقة بممارسات إدارة الأرباح... ..
76	المبحث الثاني: مراجعة الدراسات ذات العلاقة بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح.....
80	المطلب الأول: الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وممارسات إدارة الأرباح.....
80	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وممارسات إدارة الأرباح.....
85	المطلب الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح.....
94	الفرع الأول: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وممارسات إدارة الأرباح.....
95	الفرع الثاني: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وممارسات إدارة الأرباح.....
97	الخلاصة.....

الفصل الثالث:	
-104	عرض منهجية وأدوات الدراسة التطبيقية
132	
104	تمهيد.....
104	المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة التطبيقية.....
104	المطلب الأول: المنهج المتبع في الدراسة.....
104	المطلب الثاني: اختيار مجتمع وعينة الدراسة.....
105	الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة للشركات المسعرة في بورصة الجزائر.....
105	أولا: نظرة عامة عن بورصة الجزائر.....
108	ثانيا: عينة الدراسة للشركات المسعرة في بورصة الجزائر.....
110	الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة للشركات غير المسعرة في بورصة الجزائر.....
110	أولا: نظرة عامة عن المؤسسة الأم سوناتراك (Sonatrach).....
	ثانيا: عينة الدراسة للشركات غير المسعرة في بورصة الجزائر فروع المؤسسة الأم
114	سوناتراك.....
116	المطلب الثالث: تحديد متغيرات الدراسة، وطرق قياسها.....
116	الفرع الأول: المتغير التابع.....
120	الفرع الثاني: المتغيرات المستقلة.....
120	الفرع الثالث: المتغيرات الضابطة.....
221	أولا: المتغيرات الضابطة المشتركة.....
223	ثانيا: المتغيرات الضابطة الإضافية.....
127	المطلب الرابع: النموذج المقترح للدراسة.....
128	المبحث الثاني: عرض أدوات الدراسة التطبيقية.....
128	المطلب الأول: مصادر جمع البيانات.....
128	المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية للبيانات.....
129	المطلب الثالث: الإحصاءات الاستدلالية.....
130	المطلب الرابع: إجراءات الدراسة التطبيقية.....
132	الخلاصة.....

الفصل الرابع:	
-134	الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق النظام المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات
197	الإقتصادية الجزائرية

134	تمهيد.....
134	المبحث الأول: الإحصاءات الوصفية والاستدلالية لإختبار فرضيات الدراسة.....

134	المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الأولى والثانية.....
135	الفرع الأول: نتائج إختبار الفرضية الأولى.....
135	أولا: الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية.....
145	ثانيا: الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الأولى.....
152	الفرع الثاني: نتائج إختبار الفرضية الثانية.....
158	المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الثالثة.....
158	الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية لإختبار الفرضية الثالثة.....
161	الفرع الثاني: الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الثالثة.....
163	المطلب الثالث: إختبار فرضية المفاضلة بين نماذج قياس المستحقات الإختيارية.....
164	الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية لإختبار الفرضية الرابعة.....
164	الفرع الثاني: الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الرابعة.....
167	المطلب الرابع: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الخامسة.....
167	الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية لإختبار الفرضية الخامسة.....
170	الفرع الثاني: الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الخامسة.....
170	أولا: نتائج تحليل الإرتباط.....
173	ثانيا: نتائج تحليل الانحدار المتعدد.....
187	المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية.....
187	المطلب الأول: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الأولى والثانية.....
188	الفرع الأول: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الأولى.....
188	الفرع الأول: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الثانية.....
194	المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الثالثة.....
195	المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الرابعة.....
195	المطلب الرابع: تحليل وتفسير نتائج إختبار الفرضية الخامسة.....
197	الخلاصة.....
199	الخاتمة.....
205	المراجع.....
215	الملاحق.....
237	الفهرس.....

